

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): سعود بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الأطروحة المقدمة لـ درجة الماجستير، في تخصص الدراسات الإسلامية
عنوان الأطروحة: العقائد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في كتبه وصائغ جمع ومقارنة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
و بناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ

١٣ / ٤ / ١٤٢٥ بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها
في صيغتها المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه . والله الموفق

أعضاء اللجنة

المشرف

الاسم: محمد بن سليمان الجنيوي

التوقيع

الناقش

الاسم: محمد بكر ساميل حبيب

التوقيع

الناقش

الاسم: الحسين بن سليمان

التوقيع

مدير مركز الدراسات الإسلامية

الاسم د/ أحمد بن حسين المبارك

التوقيع:

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

مكة المكرمة ص . ب : ٣٧١٥

هاتف مباشر : ٥٢٨٠٧٠٧ ، فاكس : تحويلة (٦)

سنتوال : ٥٢٧٠٠٠٠

Makkah Al Mukarramah P.O.B : 3715

Tel No : 5280707, Fax : 6

Tel No : 5270000

مطابع جامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠١٠٩ ٤٩٦٨



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مركز الدراسات الإسلامية

القواعد والضوابط الفقهية المروية
عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -
في كتبه و مسائله - من كلامه -

جمع و مقارنة

بحث مقدم لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

سعود بن عبد الله التويجري

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد بن سليمان المنيعي

الفصل الثاني

الضوابط الفقهية المتعلقة ببابٍ معينٍ من
أبواب الفقه

ضوابط في كتاب الطهارة والمياه

وفيه ستة ضوابط:

الضابط الأول : الماء طهور لكل شيء

الضابط الثاني : كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به

الضابط الثالث : الأبول كلها نجسة إلا بول ما يؤكل لحمه

الضابط الرابع : الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض

الضابط الخامس : العمامة بمثلة الخف

الضابط السادس : إذا أيقن في الطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن أنه أحدث

الضابط الأول

الماء طهور لكل شيء

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- الماء طهور لكل شيء.
- كل شيء أصابته السماء فهو طهور.
- كل شيء تأتي عليه السماء أرجو أن لا يكون به بأس.
- كل ماء أو قدر يأتي عليه الماء فقد طهر.
- كل ما نزل من السماء إلى الأرض فهو نظيف داسته الدواب أو لم تدسه.
- كل شيء أصابه ماء السماء فلا بأس به إلا أن يكون قدراً بعينه فافركه إذا جف.

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

- (١) روى عبد الله قال: سألت أبي عن الفأرة تقع في الزيت وهو أكثر من خمس قرب ؟ قال: الزيت لا يقوم عندي مقام الماء، وذلك أن الماء طهور لكل شيء، والزيت لا يقوم عندي مقامه^(١).
- (٢) روى أبو داود قال: سمعت أحمد سئل عن البول يصيبه المطر ؟ قال: كل شيء أصابته السماء مثل الإعرابي الذي بال في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " صبوا على بوله ذنوباً "^(٢) فهو طهور^(٣).
- (٣) روى صالح قال: سألت أبي عن الرجل يصيبه من طين المطر ؟ فقال: كل شيء تأتي عليه السماء أرجو أن لا يكون به بأس^(٤).

(١) مسائل عبد الله رقم (١٤).

(٢) يأتي تخريجه في الحاشية (٥) صفحة (٣٢١).

(٣) مسائل أبي داود رقم (١٤٥).

(٤) مسائل صالح رقم (٧٨).

(٤) روى الكوسج قال: قلت الرجل يخوض طين المطر؟ قال: ليس به بأس، كل ماء أو قدر يأتي عليه الماء فقد طهر، واحتج بحديث الأعرابي الذي بال في المسجد فأمر بذنوب من ماء فصب على بوله^(١).

(٥) ما رواه ابن هانيء قال: قلت: أصابني من ماء المطر، قال: كل ما نزل من السماء إلى الأرض فهو نظيف داسته الدواب أو لم تدسه^(٢).

(٦) روى أبو داود قال: سمعت أحمد سئل عن طين المطر يصيب الثوب قال: أرجو أن كل شيء أصابه ماء السماء لا بأس به^(٣).

المطلب الثالث: معنى الضابط

يفيد الضابط أمرين:

أحدهما: أن الأصل في المياه الطهارة^(٤).

الثاني: أن الماء مطهر لسائر النجاسات، سواء كانت بولاً أو خمرًا أو نجاسة كلب أو خنزير^(٥) وسواء كانت على الأرض أو الحيطان أو البدن أو الثوب أو غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿وأنزلنا من السماء ماء طهوراً﴾^(٦).

والمذهب أن النجاسة لا تزال بغير الماء الطهور، فلا تزال بمائع غير الماء، وفي رواية أنها تزال بكل مائع طاهر مزيل، كالخل، واختارها ابن عقيل والشيخ تقي الدين^(٧). وللمذهب ثلاث روايات في غسل عموم النجاسات هي:

الأولى: يجب غسلها سبعاً، قال في الإنصاف: وهي المذهب، وعليها جماهير الأصحاب. الثانية: يجب غسلها ثلاثاً، واختارها ابن قدامة وغيره.

(١) مسائل الكوسج — الطهارة والصلاة — رقم (٥٠).

(٢) مسائل ابن هانيء رقم (٢٨٥).

(٣) مسائل أبي داود رقم (١٤٣).

(٤) وهذه قاعدة ذكرها المقرئ في القواعد (ص ٢٣٨) رقم (١٤)، وانظر المبسوط للسرخسي (١/٨٧) وعزاها البرنولي في موسوعة القواعد (١٢٢/٢).

(٥) يعني مع التطهير بالتراب بالنسبة لنجاسة الكلب والخنزير، كما سيأتي إن شاء الله.

(٦) سورة الفرقان آية رقم (٤٨).

(٧) انظر المبدع (١/٢٣٥)، الإنصاف (١/٣٠٩)، الاختيارات (١٤).

الثالثة: تكاثر بالماء حتى تزول العين من غير عدد، وهي الصحيحة من المذهب إن كانت النجاسة على الأرض، سواء كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو غيرهما^(١).

ومن المسائل في ذلك: الأرض النجسة إذا غمرت بماء المطر والسيول طهرت وذلك لأن تطهير النجاسات لا يشترط فيه نية.

وكذلك طين الشوارع ومياهها الأصل فيها الطهارة، ما لم تتحقق نجاستها كأن يكون قدراً بعينه يراه أو يعلمه^(٢).

المطلب الرابع: أصل الضابط

(١) قوله تعالى ﴿وأنزلنا من السماء ماء طهوراً﴾^(٣)

قال القرطبي على هذه الآية: المياه المنزلة من السماء والمودعة في الأرض طاهرة مطهرة على اختلاف ألوانها وطعومها وأرياحها^(٤).

(٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أعرابياً يبول في المسجد، فقال، دعوه، حتى إذا فرغ، دعا بماء فصبه عليه^{(٥)(٦)}.

المطلب الخامس: فروع هذا الضابط

(١) روى أبو داود قال: سمعت أحمد سئل عن طين المطر يصيب الثوب قال: أرجو أن كل شيء أصابه ماء السماء لا بأس به^(٧).

(١) المبدع (٢٣٨)، الإنصاف (٣١٣).

(٢) الإنصاف (٣٣٥/١).

(٣) سورة الفرقان آية رقم (٤٨).

(٤) تفسير القرطبي (٤١/١٣).

(٥) حديث الأعرابي أخرجه البخاري في مواضع، أولها في كتاب الوضوء باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد رقم (٢١٩) ورواه مسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات... وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حصرها رقم (٢٨٥) كلاهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٦) روى استدلال الإمام أحمد بهذا الحديث أبو داود في مسائله رقم (١٤٥)، والكوسج في مسائله — الطهارة والصلاة — رقم (٥٠).

(٧) مسائل أبي داود رقم (١٤٣)، مسائل الكوسج — الطهارة والصلاة — رقم (٥٠)، مسائل ابن هانئ رقم (٢٨٥).

(٢) روى أبو داود قال: قال له الوركاني من ماء المطر قد تتغير يعني البئر، قال: ليس ذاك تنجسه، إنما ذاك تغيره مما أصابه من الطين^(١)

(٣) ما رواه عبد الله قال: سألت أبي عن الرجل يصيب ثوبه الشيء من طين المطر قد خالطه بول البغال والدواب؟ قال: أرجوا ألا يكون به بأس^(٢)

المطلب السادس: مستثنيات من الضابط

نجاسة ولوغ الكلب والخنزير لا يكفي تطهيرها بالماء فقط بل لا بد من غسله سبعاً إحداهن بالتراب، على الصحيح من المذهب.^(٣)

وكذلك نجس العين كالكلب والخنزير والسرجين لا يطهره الماء وإن بقي في الماء زمناً.

(١) مسائل أبي داود رقم (٢).

(٢) مسائل عبد الله رقم (٣٢).

(٣) المبدع (٢٣٦/١-٢٣٧) الإنصاف (٣١٠/١).

الضابط الثاني

كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به.

المطلب الأول: ألفاظ الضابط

- كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به.
- كل شيء غير حتى ذهب عنه اسم الماء فلا يتوضأ به.

المطلب الثاني: نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١- روى ابن هانئ قال: وسمعتة يقول: كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به. قال الله عز وجل ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ ^(١) وقال: يتيمم أحب إلي من أن يتوضأ بالنييد ^(٢).

٢- روى الكوسج قال: قلت: يتوضأ بالنييد واللين؟ قال: لا يتوضأ بهما، و كل شيء غير حتى ذهب عنه اسم الماء فلا يتوضأ به ^(٣).

المطلب الثالث: معنى الضابط

الماء المطلق الباقي على أصل خلقته وصفاته، وهو الماء الطهور المجمع على جواز التطهر به.

لكن هذا الماء إذا خالطه ومازجه شيء طاهر فغير اسمه، بأن صار صبغاً، أو خللاً، أو غلب على أجزائه، حتى صار حبراً، أو طبخ فيه طاهر، فأصبح مرقاً كماء الباقلاء المغلي، أو كانت تسميته بالماء من باب الإضافة التي لا تزول في الوقت ^(٤) كالمياه

(١) سورة النساء آية رقم (٤٣).

(٢) مسائل ابن هانئ رقم (٢٦) ومسائل عبد الله رقم (٢١).

(٣) مسائل الكوسج — الطهارة — رقم (٤٢).

(٤) هذه العبارة ذكر الخرفي في المختصر (ص ٤) قريباً منها. قال الزركشي في بيان معناها "احترز بذلك عن إضافة مفارقة في الوقت، كماء النهر، وماء البحر ونحو ذلك، لأن إضافته تزول بمفارقتها. فوجود هذه الإضافة =

المعتصرة مثل ماء الزعفران، وماء الحمص، وماء العصفر، أو ما يتزل من عروق الأشجار، فهذا كله أجمع العلماء على أنه لا يجوز التطهر به لأن هذا كله لا يقع عليه اسم الماء ولا تجوز الطهارة إلا بالماء المطلق.

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الوضوء لا يجوز بماء الورد وماء الشجر، وماء العصفر، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق يقع عليه اسم الماء^(١).

أما إذا كان الساقط في الماء شيئاً يسيراً لم يغير أوصاف الماء ولم ينقله عن اسم الماء المطلق فلا بأس بالتطهر به^(٢). قال في المغني: ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ذلك^(٣).

أما النبيذ فالمذهب الذي عليه جماهير الأصحاب أنه لا يجوز الوضوء به. قال الشريف أبو جعفر: لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبذة^(٤). ومثله مما لا يجوز الوضوء به بعض المشروبات والعصيرات التي لا يطلق عليها اسم الماء، فلا يتوضأ بها، وإن شابهت الماء في بعض الصفات كصفة الشفافية.

وروى ابن هانئ عنه أنه قال: يتيمم أحب إلي من أن يتوضأ بالنبيذ^{(٥)(٦)}.

المطلب الرابع: أصل الضابط.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^{(٧)(٨)}.

= كعدمها " شرح الزركشي على متن الخري (١ / ٣٢). قال في المغني وهي إضافة إلى غير مخالط

(١ / ٢٢)، وانظر الدر النقي في شرح ألفاظ الخري (١ / ٤٥ - ٤٦).

(١) الإجماع لابن المنذر (ص ٤) والأوسط (١ / ٢٥٣).

(٢) انظر المغني (١ / ٢٠ - ٢٢) الشرح الكبير مع الإنصاف (١ / ٥٤)، المبدع (١ / ٤١ - ٤٢)،

الإقناع (١ / ٧)

(٣) المغني (١ / ٢٥).

(٤) رؤوس المسائل (١ / ٤٩) مسألة رقم (٤).

(٥) مسائل ابن هانئ رقم (٢٦) ومسائل عبد الله رقم (٢١).

(٦) انظر المغني (١ / ١٨)، المبدع (١ / ٤٢)، الكشف (١ / ٤٢)، شرح الزركشي على الخري (١ / ٣٣)،

(٨)

(٧) سورة النساء الآية (٤٣).

(٨) روى استدلال الإمام أحمد بالآية ابن هانئ في مسائله رقم (٢٦) وعبد الله في مسائله رقم (٢١).

الآية عامة في جنس الماء، فهي عامة في كل ماء كان من سماء، أو نهر، أو عين، عذب، أو ملح، فأما ما غاير جنس الماء، وهو المتغير فلا يدخل فيه، فإذا عدم جنس الماء، وجب الانتقال إلى التيمم بالتراب^(١)، ولو جاز الوضوء بالماء المتغير لوجب الانتقال إليه عند عدم الماء فلما لم يكن، علم من ذلك عدم جواز التطهر به والله أعلم.

المطلب الخامس: فروع الضابط

١- روى الكوسج قال: قلت: يتوضأ بالنيذ واللبن؟ قال: لا يتوضأ بهما، و كل شيء غير حتى ذهب عنه اسم الماء فلا يتوضأ به^(٢).

٢- روى عبد الله قال: حدثني أبي - وساق سنده - عن عكرمة قال: النبيذ وضوء إن لم يجد غيره.

قال الأوزاعي: إن كان مسكراً فلا يتوضأ منه^(٣).

قال عبد الله: وسمعت أبي يقول على أثر هذا الحديث: كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به. قال أبي: قال الله عز وجل: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾^(٤) وقال: يتيمم أحب إلي من أن يتوضأ بالنيذ^(٥).

(١) المغني (١٩/١)، تفسير القرطبي (٢٣٢/٥)

(٢) مسائل الكوسج - الطهارة - رقم (٤٢).

(٣) أخرج الأثرين الدارقطني بالإسناد نفسه عن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه فذكره في السنن، كتاب الطهارة،

باب الوضوء بالنيذ (١ / ٥٢) رقم (٢٣٤)، وأخرج أثر عكرمة أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف كتاب

الطهارة باب في الوضوء بالنيذ (٣١/١) رقم (٢٦٥).

(٤) سورة النساء، الآية (٤٣).

(٥) مسائل عبد الله رقم (٢١).

الضابط الثالث

الأبوال كلها نجسة إلا بول ما يؤكل لحمه

المطلب الأول: ألفاظ الضابط

- الأبوال كلها نجسة إلا ما يؤكل لحمه.
- الأبوال كلها نجسة.
- لا بأس ببول ما أكل لحمه.
- كل شيء لا يؤكل لحمه فبوله نجس.

المطلب الثاني: نص المسائل المروية عن الإمام أحمد رحمه الله

- ١ - روى عبد الله قال: سألت أبي ما يتنجس من الأبوال ؟ فقال: الأبوال كلها نجسة إلا ما يؤكل لحمه ^(١).
- ٢ - روى صالح قال: وقال الأبوال تغسل كلها، وقد رخص قوم ^(٢) فيما أكل لحمه ^(٣).
- ٣ - روى ابن هانئ قال: قال أبو عبد الله: يروى عن جابر بن زيد أنه قال: الأبوال كلها تغسل ^(٤). قال له أبي ^(٥): تذهب إلى هذا ؟ قال: لا أذهب إليه، أرى أن كل ما أكل لحمه فلا بأس ببوله، ليس هو كما لا يؤكل لحمه ^(٦).
- ٤ - روى ابن هانئ قال: وسألته عن بول الخفاش ؟ فقال: يروى عن الشعبي فيه شيء ^(٧) وأنا لا أرى أكله، وكل شيء لا يؤكل لحمه فبوله نجس ^(٨).

(١) مسائل عبد الله رقم (٣٨، ٤١)، ومسائل ابن هانئ رقم (١٣٣).
 (٢) منهم إبراهيم النخعي وعطاء، أخرجهما عبد الرزاق برقم (١٤٧٩ — ١٤٨٤).
 (٣) مسائل صالح رقم (١٥٧٩)، مسائل ابن هانئ رقم (١٣٢)، ومسائل الكوسج — الطهارة — رقم (٣٥).
 (٤) الأثر أورده ابن حزم في المحلى عن الإمام أحمد بسنده عن جابر بن زيد (١ / ١٨٠). بلفظ الأبوال كلها أنجس.
 (٥) القائل هنا هو راوي المسائل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، وهو وأبوه كلاهما من أصحاب الإمام أحمد.
 (٦) مسائل ابن هانئ رقم (١٤٢)، ومسائل صالح (٢٨٧).
 (٧) روي عنه أنه سئل عن بول الخفاش في المسجد، فلم ير به بأساً. أخرجه عبد الرزاق كتاب الصلاة، باب بول الخفاش (١ / ٣٧٦) رقم (١٤٧١).
 (٨) مسائل ابن هانئ رقم (١٤١).

المطلب الثالث: معنى الضابط

يفيد هذا الضابط أن الأصل في الأبوال والأرواث النجاسة، سواء كان بول آدمي، أو غيره مما لا يؤكل لحمه، وسواء كان طاهراً في الحياة كالهرة وما دونها في الخلقة كالقنفذ والفأرة، أو غير طاهر من البهائم كالفيل والبغل والحمار الأهلي، وسباعها كالأسد والنمر والكلب والخنزير، وما تولد من بين مأكول وغيره كالسبع^(١)، وجوارح الطير كالصقر والبومة، وما يأكل الجيف منها كالنسر والغراب، فكل هذه أبوالها نجسة بلا خلاف في المذهب، إلا ما كان طاهراً في الحياة فقيل: إن بوله طاهر، والصحيح من المذهب أنه نجس.

واستثني من الضابط: بول ما يؤكل لحمه، كالإبل والبقر والغنم والسمك، فالصحيح من المذهب أنه طاهر، قال في الإنصاف: "بلا ريب، وعنه أنه نجس"^(٢). ومما يروى عن الإمام أحمد في كراهته للأبوال مطلقاً حتى وإن كانت من مأكول اللحم ما يلي:

١- روى صالح قال: وقال الأبوال تغسل كلها، وقد رخص قوم فيما يؤكل لحمه وإبراهيم وعطاء^(٣)^(٤)، وقال الحسن^(٥) وجابر بن زيد: الأبوال

(١) السبع: بكسر السين وإسكان الميم، ولد الذئب من الضبع، وهو سيع مركب فيه شدة الضبع وقوتها وجراءة الذئب وخفته، ويكنى بأبي شيرة. انظر حياة الحيوان لدميري (٢ / ٢٧)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢ / ٢٩٥)، ومعونة أولي النهى (١ / ٤٥٥).

(٢) انظر المغني (٢ / ٤٩٠ - ٤٩٣)، الإنصاف (١ / ٣٣٩ - ٣٤٠)، المبدع (١ / ٢٥٣ - ٢٥٤) المنع مع الحاشية (١ / ٨٣ - ٨٤) شرح الزركشي على الخرقى (١ / ٣٧٤ - ٣٧٦). بلغة الساغب (ص ٣٧)، كشف القناع (١ / ٢٢٨). معونة أولي النهى (١ / ٤٥٥ - ٤٥٧).

(٣) قال محقق مسائل صالح، الدكتور فضل الرحمن دين محمد: كذا في الأصل، ولو كان "ومنهم" أو "منهم" لكان أحسن.

(٤) قول إبراهيم وعطاء أخرجهما عبد الرزاق في المصنف في كتاب الصلاة، باب أبوال الدواب وروثها رقم (١٤٧٩، ١٤٨٠)، وعن عطاء برقم (١٤٨١، ١٤٨٤)، وأخرجهما ابن أبي شيبة في كتاب الطهارة باب في بول البعير والشاة يصيب الثوب رقم (١٢٣٣، ١٢٣٤) وعن عطاء برقم (١٢٤١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارة باب في بول البعير والشاة يصيب الثوب رقم (١٢٣٧) وأورده ابن حزم في المحلى (١ / ١٨٠).

نجس^(١)، وتأول قوم حديث أنس أن النبي ﷺ أمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها^(٢) وهذا على الضرورة ليس على أنه مباح^(٣).

٢- روى ابن هانئ قال: سألته عن الرجل يصيبه بول شيء يؤكل لحمه؟ قال هذا أسهل بول ما أكل لحمه، وأعجب إلى أن تغسل الأبوال كلها^(٤).

٣- روى ابن هانئ قال: وسئل عن البول فقال: أرى أن يغسل البول كله إلا أن يكون مضطراً فلا بأس ببول ما أكل لحمه^(٥).

٤- روى ابن هانئ قال: وسألته عن الرجل يصيب ثوبه خراء الدجاج؟ قال: يغسله^(٦).

٥- روى الكوسج قال: قلت: ما يتزره من أبوال الدواب؟ قال يتزره عن أبوال الدواب كلها، أحب إلي، ولكن الحمار والبغل أشد^(٧).

وكذلك يروى بعض المسائل عن الإمام أحمد، والتي تفيد توقفه في حكم أبوال مأكول اللحم، منها ما رواه أبو داود قال: سمعت أحمد سئل عن بول ما أكل لحمه؟ قال: لا أدري. وقال أيضاً: سمعت أحمد سئل عن خراء الدجاج. قال: هو مثل بول ما أكل لحمه^(٨).

فتحصل مما سبق أن في المسألة ثلاثة أقوال في المذهب هي:

الأول: أن الأبوال كلها نجسة مطلقاً.

الثاني: أن الأبوال نجسة إلا بول ما يؤكل لحمه، وهذا هو المذهب، وهو الموافق للضابط.

الثالث: أن الأبوال نجسة إلا بول ما هو طاهر في الحياة.

(١) سبق تخريجه في المطلب الثاني من هذا الضابط.

(٢) الحديث يأتي تخريجه في المطلب الرابع من هذا الضابط.

(٣) مسائل صالح رقم (١٥٧٩).

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (١٣٢).

(٥) مسائل ابن هانئ رقم (١٣٣).

(٦) مسائل ابن هانئ رقم (١٣٦).

(٧) مسائل الكوسج — الطهارة — رقم (٣٥).

(٨) مسائل أبو داود رقم (١٤٠، ١٤١).

وهنا مسألتان ناسب التنبية عليهما:

المسألة الأولى: حكم بول الجلالة: وهي التي أكثر علفها النجاسة، وقد روى أبو داود عن الإمام أحمد قوله: الجلالة: ما أكلت العذرة من الدواب والطيور^(١).

فهذه الدابة الجلالة، المذهب والذي عليه الأصحاب أنها نجسة^(٢)، ولذلك فإن بولها نجس، وإن كانت من مأكول اللحم.

المسألة الثانية: التخفيف من بول الغلام لا يعني أنه طاهر، بل هو نجس على الصحيح من المذهب، لكن خفف الشارع في كيفية تطهيره، إذ يجزئ فيه الرش، وهو أن ينضح عليه الماء حتى يغمره^(٣).

المطلب الرابع: أصل الضابط

حديث أنس قال: قدم أناس من عكل أو عرينة، فاجتووا^(٤) المدينة، فأمرهم النبي ﷺ بلباق^(٥)، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فانطلقوا، فلما صحوا، قتلوا راعي النبي ﷺ، واستاقوا الغنم، فجاء الخبر في أول النهار، فبعث في آثارهم، فلما ارتفع النهار جيء بهم، فأمر فقطعت أيديهم وأرجلهم، وسمرت^(٦) أعينهم، وألقوا في الحرة، يستسقون فلا يسقون^{(٧) (٨)}.

(١) مسائل أبو داود رقم (١٦٤٥)

(٢) انظر الإنصاف (١٠ / ٣٦٦)، المبدع (٩ / ٢٠٢)، الإقناع (١ / ٦٦).

(٣) انظر المغني (٢ / ٤٩٥ - ٤٩٦)، الإنصاف (١ / ٣٢٣).

(٤) قال النووي رحمه الله: اجتووها: أي لم توافقهم وكرهوها لسقم أصابهم، وهو مشتق من الجوي وهو داء في الجوف. انظر شرح النووي لصحيح مسلم حديث رقم (١٦٧١).

(٥) قال النووي رحمه الله: يعني إبل النبي ﷺ وفي رواية مسلم أنها إبل الصدقة. قال النووي: كلاهما صحيح، فكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها للنبي ﷺ انظر شرح النووي لصحيح مسلم حديث رقم (١٦٧١).

(٦) سمرت أعينهم، يعني: كحلها بمسامير محمية، وفي رواية مسلم "سمل أعينهم" باللام يعني نقاها وأذهب ما فيها، انظر شرح النووي لصحيح مسلم رقم (١٦٧١).

(٧) روى استدلال الإمام أحمد بالحديث صالح في مسائله رقم (١٥٧٩) وعبد الله في مسائله رقم (٤٠)

(٨) الحديث رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرايضها رقم (٢٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب القسامة باب حكم المحاريين والمرتدين رقم (١٦٧١)

و صح أن النبي ﷺ قال: " تترهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه " (١).

المطلب الخامس: فروع الضابط

١- روى صالح قال: قلت: يبول الفرس فيجيء مطر فيختلط بعض ببعض ؟ قال: ما أكل لحمه فلا بأس به، وإن كنت أحب أن يجتنبه (٢).

٢- روى ابن هانئ قال: قلت له: تجيء الجمال فتبول في مكان، ثم ترتحل من ذلك المكان، وتأتي عليه الشمس فيجف أيصلى فيه ؟ قال: نعم يصلى فيه، إنما كره أن يصلى في أعطان الإبل، إذا كانت تأوي إليه بالليل أو النهار، فذلك الذي كره أن يصلى فيه (٣).

٣- روى عبد الله قال: سألت أبي عن أرواث الدواب وأبوالها ؟ قال: فيه اختلاف منهم من يكرهها، أما الأرواث تصيب الثوب ففيه اختلاف، وإذا أصاب النعل فمسحه على موضع طاهر، فلا بأس يصلي (٤).

٤- روى عبد الله قال: قلت لأبي: فالفرس ؟ قال يؤكل لحمه على حديث أسماء بنت أبي بكر: ذبحنا فرساً على عهد النبي ﷺ فأكلناه (٥). قلت لأبي: بوله نجس ؟ قال: قلت لك: الأبوال كلها نجسة إلا ما يؤكل لحمه (٦).

(١) الحديث رواه عن أنس وأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم، أخرجهما الدارقطني في السنن كتاب الطهارة باب نجاسة البول والأمر بالتره منه رقم (٤٥٣، ٤٥٨، ٤٦٠) وقال عن رواية ابن عباس: " لا بأس به، وقال عن رواية أنس وأبي هريرة إنها مرسلة. وأخرجه من رواية ابن عباس عبد ابن حميد في المنتخب (ص ٢١٥) رقم (٦٤٢)، وحسن إسناده البوصيري في الإتحاف (١ / ١٩٦) رقم (٤٩٢)، وصححه الألباني في الإرواء (٣١٠/١) رقم (٢٨٠) وأعله الهيثمي في مجمع الزوائد (١ / ٢٠٧) وانظر تلخيص الحبير (١ / ١٨٧) رقم (١٣٦).

(٢) مسائل صالح رقم (٢٨٧)

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (٣٤٨).

(٤) مسائل عبد الله رقم (٣٤).

(٥) رواه البخاري في كتاب الذبائح والصيد باب النحر والذبح وباب لحوم الخيل رقم (٥٥١٠ - ٥٥١١ -

٥٥١٢ - ٥٥١٩) وأخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب في أكل لحوم الخيل رقم (١٩٤٢)

(٦) مسائل عبد الله رقم (٤١)

٥- روى عبد الله قال: سمعت أبي سئل عن الوضوء من لحوم الإبل؟ قال: يتوضأ منها، قيل فالوضوء من ألبانها؟ قال لا يتوضأ من ألبانها. قيل: فنشرب أبوالها للدواء؟ قال: لا بأس به ^(١).

٦- روى حرب قال: سمعت أحمد مرة يقول: أبوال الإبل لا بأس بشربها للدواء. قيل: فإن صار بول بعير في بئر؟ قال: أكرهه ^(٢).

٧- روى ابن هانئ قال: سألته عن بول الخفاش؟ فقال: يروى عن الشعبي فيه شيء، وأنا لا أرى أكله، وكل شيء لا يؤكل لحمه فبوله نجس ^(٣).

المطلب السادس: مستثنيات الضابط

ما لا نفس له سائلة، كالعقرب والعنكبوت والذباب والبعوضة والنحل والنمل، المذهب فيه أن بوله وروثه طاهر ^(٤).

مع أن الصحيح من المذهب والذي عليه جماهير الأصحاب، أن ما يستخبث والحشرات كلها محرمة ^(٥).

هذا إذا لم تكن متولدة من نجاسة كصراصر الحش ودود الجروح فهذا نجس حياً وميتاً.

(١) مسائل عبد الله رقم (٦٥)

(٢) مسائل حرب رقم (١٢٢٢، ١٢٢٣)

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (١٤١)

(٤) انظر شرح الزركشي على متن الخريفي (١/ ٣٧٥)، الإنصاف (١/ ٣٤٠)، الكشف (١/ ٢٢٩)،

(٥) انظر المبدع (٩/ ١٩٧)، الإنصاف (١٠/ ٣٥٧ - ٣٥٩)، معونة أولي النهى شرح المنتهى (٨/ ٥٩٠)

الضابط الرابع

الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض

المطلب الأول: نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى صالح قال: قلت: ما تقول فيمن توضأ وخلع خفيه وقد مسح عليه؟ قال: يعيد الوضوء كله، والحجة أن الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض، فمن زعم أنه يغسل رجله^(١) فقد زعم أن الطهارة منتقضة عن الرجلين، وهو حيث مسح على خفيه فقد طهرت رجلاه، فمن زعم أنه يغسل قدميه فقد زعم أن الطهارة قد انتقضت عن القدمين، وهذا محال أن ينتقض بعضها دون بعض^(٢).

المطلب الثاني: معنى الضابط

هذا الضابط مندرج تحت قاعدة أوسع منه وهي قول الفقهاء: ما لا يتجزأ إذا انتقض بعضه انتقض جميعه^(٣).

وقولهم: الفعل الواحد يبنى بعضه على بعض مع الاتصال المعتاد ولا ينقطع بالتفرق اليسير^(٤).

وهذا على أن الطهارة عبادة واحدة لا تتجزأ، فلا معنى أن يوصف شخص بنصف طهارة، كما لا يوصف بنصف الطلاق أو نصف القصاص، والذي يظهر والله أعلم أن

(١) الاكتفاء بغسل القدمين مروى عن جماعة من السلف، وهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد وقول الحنفية، والقول الثاني للشافعية اختارها النووي، وفي المسألة أقوال أخرى، انظر الأوسط لابن المنذر (١/٤٥٧-٤٥٩)، اختلاف العلماء للمروزي (ص ٣٠-٣١)، المغني (١/٣٧٦)، الإنصاف (١/١٩٠)، بدائع الصنائع (١/١٩-٢٠)، مختصر المزني (ص ١٢-١٣)، المجموع شرح المهذب (١/٥٠٧-٥١١)، المدونة (١/٤٥)، الكافي لابن عبد البر (١/١٧٧).

(٢) مسائل صالح رقم (٦٨٧).

(٣) شرح العمدة (١/٢٥٩)، الانتصار (١/٥٧٣)، الأشباه والنظائر للسيوطي (١/٢٥٨)، والسبكي (١/١٠٥)، ابن نجيم (ص ١٦٢)، وقال السبكي في الأشباه (١/١٠٩): "وقد يعبر عن ذلك بعبارة هي أعم من تلك فيقال: الحكم على بعض ما لا يتجزأ بنفي أو إثبات حكم على كله"، وأكثر الفروع التي يذكرها على هذه القاعدة تكون من كتاب الطلاق والقصاص والعنق والشفعة.

(٤) قواعد ابن رجب القاعدة (١٠٣) ص (٢٤٧).

المقصود بالطهارة هنا الطهارة الصغرى وليست الكبرى لما روى صالح قال: سألت أبي عن الرجل يتوضأ ويترك شيئاً من جسده ؟ قال: إذا كان قد جف الوضوء أعاد الوضوء كله، ويجزيه من الجنابة أن يغسل الموضع الذي لم يصبه الماء^(١).

كما روى صالح عن أبيه قوله: المتوضئ إذا ترك المضمضة والاستنشاق يعيد الوضوء والصلاة، تفريق الغسل لا بأس به^(٢)، وعلى هذا فإذا انتقض الوضوء عن بعض الأعضاء سرى هذا النقض لجميع الأعضاء ولزم المتوضئ استئناف الطهارة.

والفقهاء رحمهم الله يذكرون هذا الضابط عند مسألة: نزع الخفين بعد المسح عليهما هل اللازم فيه استئناف الطهارة، أو الاكتفاء بغسل القدمين ؟ هما روايتان في المذهب: أصحهما استئناف الطهارة.

واختلف الأصحاب في مبنى هاتين الروايتين على طرق ذكرها منها: أن الخلاف مبني على أن الطهارة لا تتبعض في النقض^(٣)، وهذه الطريقة هي ظاهر رواية صالح في أصل هذا الضابط.

ويجري هذا الخلاف فيما لو نزع أحد خفيه فهو كنزعهما^(٤)، وكذا إذا انقضت مدة المسح انتقض وضوءه، وعليه أن يستأنف الوضوء، وإن كان في صلاة بطلت على الصحيح من المذهب، واستأنف الطهارة وأعاد الصلاة^(٥).

(١) مسائل صالح رقم (٦٥).

(٢) مسائل صالح رقم (١٣٥٠).

(٣) قال المرداوي في الإنصاف: جزم به في الكافي وقاله القاضي في الخلاف واختاره أبو الخطاب في الانتصار، وهذه أحد الطرق في مبنى هاتين الروايتين، والطريقة الثانية: أنهما مبنيان على الموالة، فعلى هذا لو حصل ذلك قبل فوات الموالة، أجزأه غسل قدميه لعدم الإخلال بالموالة، والثالثة: أن الخلاف مبني على أن المسح يرفع الحدث أم لا ؟ الصحيح من المذهب أنه يرفعه، الرابع: أنه مبني على غسل كل عضو بنية، انظر المغني (٣٦٧/١-٣٦٨)، شرح العمدة لشيخ الإسلام (٢٥٧/١-٢٥٩)، المبدع (١٥٢/١-١٥٣)، الإنصاف (١٩١/١)، الانتصار (٥٧٠/١-١٧٥)، الكافي (٨٢/١)، المجموع شرح المذهب (٥٠٨/١)، بدائع الصنائع (١٩/١-٢٠).

(٤) المغني (٣٦٨/١)، وقال: هذا قول أكثر أهل العلم، إلا ما روي عن الزهري أنه يغسل القدم الذي نزع خفه منه ويمسح الآخر على أنهما عضوان. وانظر الإشراف لابن المنذر (٤٦١/١)، المجموع شرح المذهب (٥١١/١).

(٥) المغني (٣٦٦/١)، شرح العمدة (٢٥٧/١)، المبدع (١٥٤/١)، الإنصاف (١٩٠/١-١٩١)، الإقناع (٥٦/١)، وانظر المجموع شرح المذهب (٥١٠/١)، وبدائع الصنائع (١٩/١).

وكذا لو تيمم لرجليه ثم وجد الماء عقيب ذلك فإنه يعيد الوضوء، لأنه بالتيمم استحباب الصلاة، ووجوده للماء أبطل الإباحة، فلا تبطل عن عضو فقط بل عن جميع الأعضاء.

وفي رواية: يغسل قدميه إذا كان الفصل يسيراً^(١).

وكذا من نزع عمامته أو نقضها بعد المسح عليها وجب عليه استئناف الوضوء، ويخرج فيها الخلاف السابق في نزع الخفين بعد المسح عليهما^(٢)، وإن نقض بعض العمامة كور أو كورين، أو انتقض حنكها، ففيه روايتان أصحهما بطلان الوضوء، لأن المسح عليه زال^(٣).

وكذا من مسح على الجبيرة، ثم سقطت، أو نزعها، بطلت طهارته^(٤). وأكثر مسائل هذا الضابط في باب التيمم، وباب المسح على الخائل، هذا ما ظهر لي، والله أعلم، ويأتي في المطلب الرابع إن شاء الله تعالى فروعاً من نص مسائل الإمام أحمد.

المطلب الثالث: أصل الضابط

(١) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه، فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "ارجع فأحسن وضوءك"، فرجع ثم صلى، وفي رواية ابن ماجه: "أمره أن يعيد الوضوء والصلاة"^(٥). فهذا التارك لموضع الظفر حين ذكره النبي صلى الله عليه وسلم به، انتقضت طهارة هذا العضو إذ لم يكتمل غسله، ولما كان انتقاض الطهارة لا يتبعض لم يكن يجزئه الاكتفاء

(١) المغني (٣١٥/١)، شرح العمدة (٢٥٩/١)، الانتصار (٧٥٧/١).

(٢) المغني (٣٦٨/١ و ٣٨٢)، الإنصاف (١٩٠/١)، الإقناع (٥٦/١).

(٣) المغني (٣٨٢/١)، الإنصاف (١٩٢/١).

(٤) المغني (٣٦٨/١)، الإنصاف (١٩١/١)، الإقناع (٥٦/١).

(٥) رواه مسلم في كتاب الطهارة باب وجوب إستيعاب جميع أجزاء محل الطهارة رقم (٢٤٣)، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء رقم (٦٦٦) وصحح الألباني رواية ابن ماجه انظر صحيح ابن ماجه.

بغسل هذا العضو فقط، خاصة مع فرض الموالاة في الوضوء، بل أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء كله والله أعلم^(١).

(٢) قياس الطهارة على غيرها مما لا يقبل التبعض، حيث قال الفقهاء: "ملا يقبل التبعض إسقاط بعضه كإسقاط كله" وقولهم هذا عبارة عن قاعدة مصدر تكوينها، استقراء أحكام الجزئيات والنظر فيما بينها من علاقة ومعان مشتركة يتوصل منها إلى قضية كلية تسمى قاعدة أو ضابطاً^(٢).

فالصيام والمناسك والعق والقصاص والطلاق والرجعة ترتبط فيما بينها بعدم قبولها للتبعض، فلو أن الصائم أكل بعد صلاة العصر انتقض صوم يومه كله، ولزمه إعادة ذلك اليوم كله، إن كان صومه واجباً.

وكذلك النسك إذا أحرم بنصف نسك صار محرماً.

وكذلك إذا أعتق بعض رقبة وهو موسر سرى العتق إلى جميعه.

وكذلك لو عفى مستحق القصاص عن بعضه سقط كله، ولو عفى بعض الأولياء سقط كله، وانقلب نصيب الباقيين مالاً.

وكذلك لو قال لزوجته: أنت طالق نصف تطلية، أو بعضك طالق، طلقت طلاقاً كاملاً.

فكذلك الطهارة لا تنجزاً فإذا انتقض بعضها انتقض كلها، قال في الانتصار: الطهارة لا تنجزاً في الانتقاض ومالا يتجزأ إذا انتقض بعضه انتقض جميعه، دليله القصاص والطلاق^(٣).

(١) أشار إلى وجه الدلالة هذا إسحاق بن راهويه كما في مسائل الكوسج - الطهارة والصلاة - مسألة رقم (١٠٨).

(٢) يعتبر استقراء الجزئيات أحد مصادر القواعد والضوابط الفقهية وطرق تكوينها، وهو معلوم لدى أصحاب كتب القواعد. انظر القواعد الفقهية ليعقوب الباسين (ص ٢٣٠، ٢٢١).

(٣) الانتصار (٥٧٣/١-٥٧٥)، وانظر في عد هذه الجزئيات المتشابهة التي لا تبعض، الأشباه والنظائر لابن نجيم (١٦٢)، ولابن الوكيل (١٩/٢)، وللسبكي (١٠٥/١-١٠٦)، ولسيوطي (٢٥٨/١)، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام (٥٩/٢).

المطلب الرابع : فروع الضابط

(١) روى صالح قال: قلت: الرجل يمسح على عمامته ثم يخلع العمامة ؟ قال: يعيد الوضوء^(١).

(٢) روى صالح قال: قلت: من مسح على جوربه ونعله، ونيته المسح على الجوربين أيجوز له أن يخلع النعلين ويصلي ؟ قال: إن كان مسح على النعلين مع الجوربين ثم خلع نعليه يعيد الوضوء كله، وإن كان مسح على الجوربين، ولبس نعليه، ولم يمسح على النعلين، ثم خلعهما، فلا بأس^(٢).

(٣) روى أبو داود قال: قلت لأحمد: إذا مسح على خفيه ثم نزعهما ؟ قال: يعيد الوضوء، ثم قال: الذي يغسل قدميه بأي شيء يحتج أليس حين مسح على خفيه قد طهرتا رجلاه فحين نزعهما نقض طهور رجليه ولم ينقض غير ذلك إن كان نقض بعض طهوره فقد نقض كله وإلا لم ينقض شيئاً^(٣).

(٤) روى أبو داود قال: سمعت أحمد قال: فيمن كان عليه خف فوق خف، فمسح الأعلى ثم نزع ؟ قال: يترع الآخر ويتوضأ^(٤).

(٥) روى ابن هانئ قال: وسئل عن رجل يتوضأ، فينظر وقد بقي في رجليه،

أو في ذراعه قدر ظفر لم يصبه الماء، وقد جف الوضوء، قال: يعيد الوضوء^(٥).

(٦) روى ابن هانئ قال: سألت أبا عبد الله عن امرأة مسحت على الخمار، ثم خلعت، انتقض وضوءها ؟ قال: قد انتقض وضوءها^(٦).

(١) مسائل صالح رقم (١١٥، ٧٢٤، ١٦٦٢)، ومسائل أبي داود رقم (٥٠)، ومسائل ابن هانئ رقم (٩٥)، ومسائل عبد الله رقم (١٥٨، ١٦٠)، ومسائل الكوسج — الطهارة والصلاة — رقم (٢٤).

(٢) مسائل صالح رقم (٧٧٩).

(٣) مسائل أبي داود رقم (٥٤)، ومسائل صالح رقم (٦٨٧، ١٣٤٨)، ومسائل ابن هانئ رقم (٩٩)، ومسائل الكوسج — الطهارة والصلاة — رقم (٢١).

(٤) مسائل أبي داود رقم (٥٥).

(٥) مسائل ابن هانئ رقم (٣٣)، ومسائل الكوسج — الطهارة والصلاة — رقم (٣)، ومسائل عبد الله رقم (١٠٩).

(٦) مسائل ابن هانئ رقم (٨٥).

(٧) روى عبد الله قال: قلت لأبي: مسافر مسح يوماً وليلة ثم قدم؟ قال: يخلعهما ثم يستأنف^(١).

(٨) روى عبد الله قال: سألت أبي عن رجل مقيم وعليه خفاه، ثم خلع خفيه؟ قال: يستأنف الوضوء، إن وجد ماء وإلا تيمم^(٢).

(٩) روى عبد الله قال: سألت أبي عن رجل تيمم ولبس خفيه؟ قال: إذا وجد الماء توضأ ونزع خفيه وغسل رجله^(٣).

(١) مسائل عبد الله رقم (١٥٣).

(٢) مسائل عبد الله رقم (١٦٥).

(٣) مسائل عبد الله رقم (١٦٣) والمقصود أن من لبس خفيه على طهارة تيمم إذا وجد ماء فقد بطلت طهارة التيمم والطهارة التي على الخفين من لبسهما على طهارة التيمم، ولذلك وجب خلعهما ولأنهما لم يلبسا على طهارة كاملة.

الضابط الخامس

العمامة بمنزلة الخف

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى ابن هانئ قال: وسألته عن العمامة قال: يمسح، هي عندي بمنزلة الخف^(١).

المطلب الثاني : معنى الضابط

لقد رفع الله الحرج عن هذه الأمة، فشرعية الله لا عنت فيها، ولا مشقة، ومع هذا إذا طرأ على المكلف ما يستدعي التيسير عليه خُفف عنه، رحمة من الله سبحانه وتعالى لعباده، قال الله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢)

وقال الله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(٣)

وإن من أقسام التخفيفات الشرعية: تخفيف الإبدال، كإبدال غسل القدمين بالمسح عليهما، وإبدال المسح على الرأس بالمسح على العمامة^(٤)، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

وإذا كان أكثر كلام العلماء رحمهم الله في باب المسح على الحائل عن المسح على الخفين فإن الإمام أحمد رحمه الله بهذا الضابط حوى مسائل كثيرة في مبحث المسح على العمامة، وذلك بأن قرنها بالمسح على الخف.

وإليك الآن هذه المقارنة، بين المسح على الخف، والمسح على العمامة^(٥)، مستعيناً بالله متوكلاً عليه.

(١) مسائل ابن هانئ رقم (١٠٤)، وانظر مسائل أبي داود رقم (٤٩).

(٢) سورة البقرة آية رقم (١٨٥)

(٣) سورة النساء آية رقم (٢٨)

(٤) القواعد للحصني (٣١٧/١-٣١٨)، والمجموع المذهب (٣٥٣/١)، وقواعد الأحكام (٦/٢)، كشف القناع (١٣٤/١).

(٥) جعلت في هذه المقارنة الخف هو الأصل، لأنه هو المقيس عليه في هذا الضابط، ولأن الفقهاء كثيراً ما يقولون في مبحث المسح على العمامة "كالمسح على الخف".

أولاً: شروط المسح على الخفين، مشترطة في المسح على العمامة

الشرط الأول: طهارة عين المسوح فلو كانت عين الخف نجسة كما لو كانت

من جلد خنزير فلا يصح المسح عليها، بل حكى بعض العلماء الإجماع على ذلك^(١).

وكذلك العمامة يجب أن تكون طاهرة العين^(٢).

الشرط الثاني: أن يكون الخف مباحاً، فلا يجوز المسح على المغصوب والحرير

بالنسبة للرجال^(٣).

وكذلك العمامة يجب أن تكون مباحة لجواز المسح عليها^(٤).

الشرط الثالث: أن يلبس الخف على طهارة كاملة بماء^(٥).

وكذلك العمامة من شرطها أن تتقدمها طهارة كاملة على الصحيح من المذهب،

وعنه لا يشترط، واختارها شيخ الإسلام^(٦).

الشرط الرابع: أن يكون الخف ساتراً لخل الفرض، فإن ما ظهر حكمه الغسل،

(١) والانصاف (١٨١/١)، الإقناع (٥٤/١)، وكشاف القناع (١٤١/١)، والمنتهى (٦٢/١)، ومعونة أولي النهى شرح المنتهى (٣٢٢/١)، والفروع مع تصحيح الفروع (١٢٧/١)، ونيل المآرب (٦٠/١)، والمجموع شرح المذهب (٥٣٩/١)، وقال فيه: "لا يصح المسح على الخف من جلد كلب أو خنزير أو جلد ميتة لم يدبغ وهذا لا خلاف فيه".

(٢) كشاف القناع (١٤١/١)، معونة أولي النهى شرح المنتهى (٣٢٢/١).

(٣) الكافي (٧٧/١)، الإقناع (٥٣/١)، والمنتهى (٦٢/١)، وكشاف القناع (١٤١/١)، المغني (٣٧٣/١)، والإنصاف (١٨٠/١)، وتصحيح الفروع مطبوع مع الفروع (١٦٤/١)، بلغة الساغب (ص ٤٥)، نيل المآرب (٦٠/١).

(٤) المغني (٣٨٣/١)، كشاف القناع (١٤٤/١)، الإقناع (٥٥/١)، دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة لابن الميرد الحنبلي (١٨٧)، نيل المآرب (٦٠/١).

(٥) المغني (٣٦١/١)، والإنصاف (١٧١-١٧٢)، المقنع (٤٤/١)، المنتهى (٦١/١)، والإقناع (٥٢/١)، ومعونة أولي النهى (٣١٦-٣١٧)، العدة شرح العمدة (٢٧٧/١)، كشاف القناع (١٣٧/١)، بلغة الساغب (ص ٤٥)، والكافي (٧٨/١)، نيل المآرب (٥٩/١).

(٦) الإنصاف (١٧٢/١)، الإقناع (٥٢/١)، بلغة الساغب (ص ٤٦)، الكافي (٨٣/١)، وكشاف القناع (١٣٧/١) و (١٣٩)، ومعونة أولي النهى (٣١٧/١)، الاختيارات (ص ٢٤)، العدة شرح العمدة (٢٧٧/١)، دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (١٨٢-١٨٣).

وما استتر حكمه المسح، ولا يجمع بين البذل والمبدل في محل واحد^(١).

وكذلك العمامة من شرطها أن تكون ساترة للمعتاد ستره من الرأس^(٢) فلا يضر كشف مقدم الرأس، والأذنين، وجوانب الرأس، لكن إذا كان بعض الرأس مكشوفاً مما جرت العادة بكشفه، استحَب أن يمسح عليه مع العمامة^(٣).

الشرط الخامس: أن يكون المسح على الخف للطهارة من الحدث الأصغر. وكذلك العمامة فلا مدخل لهما في الطهارة الكبرى^(٤).

الشرط السادس: ثبوته بنفسه، فإن لم يثبت إلا بشده فقط، لم يجز المسح عليه هذا المذهب، قال في الإنصاف: "وفيه وجه بجواز المسح عليه واختار هذا الوجه شيخ الإسلام وغيره"^(٥).

ويشبهه في العمامة أن لو انتقض منها كور أو كورين فإنه ناقض للوضوء على الصحيح من إحدى الروايتين^(٦).

قال شيخ الإسلام: "إن انتقض بعضها — يعني العمامة — ككور أو كورين ففيه روايتان: إحداهما: لا تبطل الطهارة^(٧).

(١) المغني (٣٧٢/١)، الكافي (٧٦/١)، والإنصاف (١٧٩/١)، والمنتهى (٦٢/١)، والإقناع (٥٣/١)، وكشاف القناع (١٤٠/١)، معونة أولي النهى (٣٢٠/١)، نيل المآرب (٥٩/١).

(٢) انظر المسألة الثالثة من مستنبات الضابط في المطلب الرابع والحاشية عليها.

(٣) المغني (٣٨١/١)، الكافي (٨٣/١)، الإنصاف (١٨٥/١)، المنتهى (٦٤/١)، ومعونة أولي النهى (٣٢٦/١)، الإقناع (٥٥/١)، كشاف الإقناع (١٤٥/١)، نيل المآرب (٦٠/١).

(٤) الإقناع (٥٦/١)، وكشاف القناع (١٤٧/١)، المغني (٣٦٣-٣٦٢/١)، الكافي (٧٥/١)، الإنصاف (١٩٣/١)، المنتهى (٥٧/١)، معونة أولي النهى (٣١٤/١).

(٥) الإنصاف (١٨٢-١٨٣/١)، نيل المآرب (٥٩/١)، الكافي (٧٧/١)، المغني (٣٧٦/١) و(٣٧٣-٣٧٢/١)، المنتهى (٦٢/١)، معونة أولي النهى (٣٢١/١)، الإقناع (٥٣/١)، وكشاف القناع (١٤٠-١٤١/١)، ومجموع الفتاوى (١٨٥/٢١)، الاختيارات (ص ٢٣).

(٦) الإنصاف (١٩٢/١)، الإقناع (٥٦/١)، كشاف الإقناع (١٤٦/١)، المنتهى (٦٥/١)، معونة أولي النهى (١/١) ٣٣١-٣٣٢، الكافي (٨٤/١).

(٧) وعلى هذه الرواية تعتبر هذه المسألة من مستنبات الضابط، وعلى هذا مشى صاحب كتاب دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (٢٢٢).

والثانية: تبطل، وهي المشهورة لأنه بانتقاض بعضها ينتقض سائرهما فلم تبق على حال تثبت بنفسها، فأشبه ما لو انفتق الخف فتقاً لا يثبت في الرجل معه^(١).

ثانياً: التشابه في كيفية المسح على الخف والعمامة

فإن الواجب مسح أكثر أعلى الخف على الصحيح من المذهب دون أسفله وعقبه. وكذلك العمامة يجب مسح دوائر أكثر عمامة دون وسطها وبواطن الأكوار، لأنه يشبه أسفل الخف، ولا يستحب مسح الدائر تحت الحنك ولا الذؤابة، كما لا يستحب مسح شئ من ساق الخف^(٢).

ثالثاً: مدة المسح

مدة المسح على الخف يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام بلياليهن للمسافر^(٣)، وكذلك الحكم في مدة المسح على العمامة^(٤).

رابعاً: مبطلات المسح على الخف والعمامة

مق نزع الخف، أو ظهر بعض المفروض من القدم، أو نزع العمامة، أو كثر ما ظهر من الرأس، بعد الحدث فيهما، أو انقضت مدة المسح فيهما، انتقضت الطهارة فيهما على الصحيح من المذهب، وبطلت الصلاة إن كان المبطل في أثناءها^(٥).
خامساً: مسألة لبس العمامة فوق العمامة، لحاجة، كلبس الخف فوق الخف^(٦).

(١) شرح العمدة لشيخ الإسلام (٢٧٢/١).

(٢) المغني (٣٧٦-٣٧٧) و (٣٨٢-٣٨٣)، المنتهى (٦٤-٦٥)، الإقناع (٥٥/١)، معونة أولي النهى (٣٢٧-٣٢٨)، كشف القناع (١٤٣-١٤٤)، الإنصاف (١٨٤ و ١٨٧)، دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (٢٠١).

(٣) المغني (٣٦٥/١)، الكافي (٧٩/١)، الإقناع (٥٢/١)، المنتهى (٦٠/١)، كشف القناع (١٤٠/١)، ومعونة أولي النهى (٣١٤/١)، الإنصاف (١٧٦/١)، المسح على الحائل للشيخ الديان (ص ٥٦٣).

(٤) المغني (٣٨٣/١)، الكافي (٨٣/١)، العدة شرح العمدة (٢٧١/١)، الاختيارات (ص ٢٤)، دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (١٨٨).

(٥) المغني (٣٦٨ و ٣٨٢)، الإنصاف (١٩٠/١)، المنتهى (٦٥/١)، معونة أولي النهى (٣٣١/١)، الإقناع (١/٥٦)، كشف القناع (١٤٦/١)، دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (٢٠٨).

(٦) الإنصاف (١٨٤/١)، دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (٢٠١، ٢٢١).

ومن أقوال العلماء في المقارنة بين المسح على الخف والمسح على العمامة قول شيخ الإسلام: "ويشترط للمسح على العمامة ما يشترط للمسح على الخف من لبسها على طهارة، ومن اعتبار الوقت، وإذا خلعها بطلت طهارته، وكذلك إذا انكشف رأسه إلا أن يكون يسيراً وكذلك لو انتقضت" (١).

وقال الشيخ محمد بن عثيمين: لهذه المسوحات الثلاثة الخف والعمامة والخمار شروطاً تتفق فيها، وشروطاً تختص بكل واحد فالشروط المتفقة هي:

- (١) أن تكون في الحدث الأصغر.
- (٢) أن يكون الملبوس طاهراً.
- (٣) أن يكون الملبوس مباحاً.
- (٤) أن يكون لبسها على طهارة.
- (٥) أن يكون المسح في المدة المحدودة.

قال الشيخ بعدها: "هذا ما ذكره المؤلف (٢) وقد عرفت الخلاف في بعضها" (٣).

المطلب الثالث: أصل الضابط

لم يتبين لي أصل صريح للضابط، كما لم أطلع على كلام للإمام أحمد في ذلك إلا أنني ألتمس أصل ذلك في أمرين:

الأمر الأول: ما ورد من الأحاديث التي جاء فيها ذكر المسح على العمامة مقروناً بالمسح على الخف من غير تمييز بينهما ومن هذه الأحاديث:

- (١) ما رواه مسلم عن المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح على ناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين (٤).
- (٢) عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين

(١) شرح العمدة لشيخ الإسلام (١/٢٧١-٢٧٢).

(٢) يعني الحجاوي في متن زاد المستقنع . واسمه: موسى بن أحمد بن موسى المقدسي الصالحي . توفي (٩٦٨ هـ).

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع (١/٢٤٢).

(٤) رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة رقم (٢٧٤).

والعمامة ثلاثاً في السفر ويوماً وليلة في الحضر^(١).

الأمر الثاني: قياس العمامة على الخف بجامع أن كلا منهما ممسوح بدلاً عن عضو من أعضاء الوضوء، على وجه الرخصة^(٢).

المطلب الرابع : فروع الضابط

(١) روى ابن هانئ قال: سألت أبا عبد الله عن المسح على العمامة؟ قال: تمسح عليها إذا لبستها وأنت طاهر فإذا خلعتها فأعد الوضوء^(٣).

(٢) روى أبو داود قال: سمعت أحمد سئل كم يمسخ على العمامة؟ قال: مثل الخف سواء^(٤).

(٣) روى أبو داود قال: قلت لأحمد: إذا نقضها (أعني العمامة) يعيد الوضوء؟ قال: نعم^(٥).

(٤) روى عبد الله قال: سألت أبي عن الرجل يمسخ على عمامته، ثم يخلع العمامة؟ قال: يعيد الوضوء^(٦).

(٥) روى عبد الله قال: سألت أبي عن الرجل يمسخ على العمامة؟ قال: لا بأس به قلت لأبي: إن خلعتها وهو في الصلاة؟ قال: يعيد الوضوء والصلاة^(٧).

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٢٢/٨) رقم (٧٥٥٨)، ونقل ابن المبرد الحنبلي في دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (١٨٩): أن الإمام أحمد ضعفه. وضعفه أيضاً الهيثمي في المجمع (٢٦٠/١). وقال ابن قدامة في المغني: "رواه الخلال بإسناده إلا أنه من رواية شهر بن حوشب"، ولعل رواية الطبراني والخلال إسنادهما واحد فإن الطبراني رواه من طريق عبد الله بن الإمام أحمد وفي سنده شهر بن حوشب.

(٢) انظر المغني (٣٨٢/١-٣٨٣). وقد رد بعض الفقهاء هذا القياس بأن الخف بدل عن طهارة القدم وهي الغسل، بخلاف العمامة فهي بدل عن طهارة الرأس وهي المسح فافتراقاً، فلم يصح القياس. وذكر فروقاً أخرى يأتي بعضها في مطلب المستثنيات انظر أحكام المسح على الخائف (ص ٥٥٧ - ٥٥٨).

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (٩٥).

(٤) مسائل أبي داود رقم (٤٩).

(٥) مسائل أبي داود رقم (٥٠).

(٦) مسائل عبد الله رقم (١٥٨).

(٧) مسائل عبد الله رقم (١٥٩-١٦٠)، ومسائل صالح رقم (١٦٦٢، ٧٢٤، ١١٥).

المطلب الخامس : مستثنيات الضابط

يفارق المسح على العمامة، المسح على الخف في بعض المسائل منها:
أولاً: يشترط لجواز المسح على العمامة كون العمامة مخنكة أو ذات ذؤابة^(١)^(٢)
واختار شيخ الإسلام عدم اشتراط ذلك^(٣)، وهذا لا يشبهه شيء في الخف.

ثانياً: المسح على العمامة خاص بالرجال دون النساء فلا يجوز للمرأة المسح على العمامة ولولبستها للضرورة على الصحيح من المذهب بخلاف المسح على الخف فهو للجنسين من الرجال والنساء^(٤)

ثالثاً: خفف بالنسبة للعمامة بكشف ما جرت العادة بكشفه، كمقدم الرأس، والأذنين، وجوانب الرأس، بخلاف الخف فيشترط فيه استيعاب الستر لجميع محل الفرض^(٥).

قال الشيخ محمد بن عثيمين: " للمسوحات الثلاثة الخف والعمامة والخمار شروطاً تتفق فيها، وشروطاً تختص بكل واحد. ثم قال: وأما الشروط المختلفة فالخف يشترط أن يكون ساتراً للمفروض، ولا يشترط ذلك في العمامة والخمار، والعمامة يشترط أن تكون على رجل، والخف يجوز المسح عليه للذكور والإناث^(٦).

(١) العمامة المخنكة هي: التي يدار منها تحت الحنك كور، معونة أولي النهى (٣٢٥/١)،

ذؤابة العمامة هي: طرف العمامة المرخي سمي بذلك مجازاً، شرح العمدة (٢٦٧/١).

(٢) المنتهى (٦٤/١)، والإقناع (٥٥/١)، معونة أولي النهى (٣٢٥/١)، المغني (٣٨١/١)، الكافي (٨٣/١)،

والإنصاف (١٨٥/١-١٨٦)، كشف القناع (١٤٤/١)، شرح العمدة (٢٦٧/١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨٦/٢١-١٨٧)، الاختيارات (ص ٢٤).

(٤) شرح العمدة (٢٨٩/١)، الإقناع (٥٥/١)، المنتهى (٦٤/١)، معونة أولي النهى (٣٢٦/١)، الإنصاف (١/١)

١٨٧، كشف القناع (١٤٥/١)، دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (١٨٠).

(٥) انظر الشرط الرابع من شروط المسح على الخف والعمامة، وانظر المصادر في الحاشيتين (١٢، ١٤)، وهذه المسألة

هي محل اتفاق من وجه واختلاف من وجه آخر. فمحل الاتفاق هو اشتراط ستر محل الفرض عموماً في الخف

والعمامة. أما محل الاختلاف فهو التخفيف في العمامة بكشف ما جرت العادة بكشفه كالناصية ونحوها،

بخلاف القدم فيجب الاستيعاب في ستر محل الفرض.

(٦) الشرح الممتع لابن عثيمين (٢٤٢/١).

رابعاً: إذا لبس خفاً مخرقاً، ومخرقاً آخر فوقه وستراً ففي جواز المسح احتمالان: الصحيح من المذهب، والذي نص عليه، عدم جواز المسح في هذه الحالة^(١). بخلاف العمامة فإذا كانت أكوار العمامة مخرقة، وسترت من الرأس ما جرت العادة بستره، جاز المسح عليها^(٢).

(١) المغني (٣٦٤/١-٣٦٥)، الكافي (٧٩/١)، المبدع (١٤٧/١)، الإنصاف (١٨٣/١).

(٢) دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (٢٢٣).

الضابط السادس

إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارة حتى يستيقن أنه أحدث

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن أنه أحدث.
- إذا توضأ فهو على وضوئه حتى يستيقن بالحدث، وإذا أحدث فهو محدث حتى يستيقن أنه توضأ.

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

- ١/ روى عبد الله قال: سألت أبي عن الرجل إذا شك في الوضوء وهو على الوضوء؟ قال: إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن أنه أحدث^(١).
- ٢/ روى أبو داود قال: سمعت أحمد سئل عن الرجل يشك في وضوئه؟ قال: إذا توضأ فهو على وضوئه حتى يستيقن بالحدث، وإذا أحدث فهو محدث حتى يستيقن أنه توضأ^(٢).

المطلب الثالث : معنى الضابط

اليقين: في اللغة هو العلم الذي لا شك معه.
واصطلاحاً: اعتقاد الشيء بأنه كذا، مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا، مطابقاً للواقع، غير ممكن الزوال، وقيل: الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع^(٣).
قال ابن قدامة: "ومن يقن الطهارة وشك في الحدث أو يقن الحدث وشك في الطهارة بنى على اليقين" هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب^(٤).

(١) مسائل عبد الله رقم (٩٤).

(٢) مسائل أبي داود رقم (٧٠).

(٣) التعريفات (ص ٣٣٢)، الكليات للكفوي (ص ٩٧٩)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/٥١٥)، لسان العرب (١٣/٤٥٧)، الصحاح (٢/١٦٢١)، التعريفات للبركتي (ص ٥٥٥)..
(٤) المقنع (١/٥٥)، الإنصاف (١/٢٢١)، المبدع (١٠/١٧١).

وإذا وُجدَ اليقين بالطهارة فلا التفات إلى غيره مما قد يطرأ من الشك أو حتى غلبة الظن.
قال ابن رجب: "إذا تيقن الطهارة أو النجاسة في ماء أو ثوب أو أرض أو بدن وشك في زوالها، فإنه يبي على الأصل إلى أن يتيقن زواله، ولا يكتفي في ذلك بغلبة الظن ولا غيره، وكذلك لو تيقن حدثاً أو نجاسة وغلب على ظنه زوالهما فإنه يبي على الأصل"^(١).

وقال المقري: "القدرة على اليقين بغير مشقة قاذحة تمنع من الاجتهاد"^(٢).

أما إذا ضعف اليقين عن الاعتقاد الجازم وتعذر في بعض الأحيان الوصول إليه كمن طال معه الفصل، مثل من أراد صلاة الظهر، أو العصر بوضوء الفجر فإن اليقين قد يضعف، وكذا من نعس وهو جالس فقد يتعذر معه اليقين الجازم لاحتمال وقوع الحدث في الحقيقة، في هذه الحالة أقصد إذا ضعف اليقين أو تعذر فإنه يعمل بغلبة الظن^(٣)، لأنه معتبر شرعاً وهو بمنزلة اليقين في بناء الأحكام عليه في أكثر المسائل إذا كان مستنداً إلى دليل معتبر^(٤).

قال القرافي: "الأصل أن لا تنبني الأحكام إلا على العلم لكن دعت الضرورة للعمل بالظن لتعذر العلم في أكثر الصور، فثبتت عليه الأحكام لندرة خطئه وغلبة إصابته، والغالب لا يترك للنادر، وبقي الشك غير معتبر إجماعاً"^(٥).

(١) قواعد ابن رجب (ص ٣٦٩)، القواعد للبعلي (ص ١١)..
 (٢) قواعد المقري (٣٧٠/٢)، وانظر قواعد الحصني (٣٣٤/٣)، والأشباه لابن الملقن (١٧٨/١)، والأشباه للسبكي (١٢٩/١)، وابن الوكيل (٧٠/٢).

(٣) غلبة الظن: عبارة عن طمأنينة الظن وهي رجحان أحد الجانبين على الجانب الآخر رجحاناً مطلقاً يطرح معه الجانب الآخر، وهو ضرب من أفعال القلوب يحدث عند زيادة بعض الأمارات زيادة تجعل صاحبها يظن بعض ما تقتضيه تلك الأمارات، قال صاحب الشرح: "غلبة الظن إذا لم تكن مضبوطة بضابط شرعي لم يلتفت إليها"، انظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص ٨٧)، الشرح الكبير (٦٩/٢)، القواعد الفقهية للندوي (ص ٣٥٩).

(٤) شرح القواعد الفقهية للزرقاء (ص ٨٠)، والقواعد الفقهية للندوي (ص ٣٥٩).

(٥) الذخيرة (١٦٨/١).

قال البعلبي: "يتفرع على العمل بالظن فروع كثيرة، ولم يطرد أصل أصحابنا في ذلك، ففي بعض الأماكن قالوا: يعمل بالظن، وفي بعضها قالوا: لا بد من اليقين، وطرد أبو العباس^(١) أصله، وقال: يعمل بالظن في عامة أمور الشرع"^(٢).

قال البركتي في قواعد الفقه: "أكبر الرأي بمثلة اليقين فيما بيني على الاحتياط"^(٣)، وقال السعدي: "يرجع إلى الظن إذا تعذر اليقين"^(٤).

وهذا الضابط فرع عن القاعدة الكبرى "اليقين لا يزول بالشك"^(٥)، وأصل هذه القاعدة الكبرى هي الأحاديث التي جاءت بالنص على الضابط الذي نحن بصدد، ومن هذه الأحاديث حديث عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه^(٦) الآتي ذكره، ثم استنتج الفقهاء شمول هذه الأحاديث لكافة معاني القاعدة الكبرى^(٧).

المطلب الرابع: أصل الضابط

١/ حديث عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ فقال: لا ينفتل — أو لا ينصرف — حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً"^(٨).

(١) والمقصود به شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) القواعد لابن اللحام (ص ١٠).

(٣) قواعد الفقه للبركتي (ص ٦١) القاعدة (٤٥).

(٤) القواعد والأصول الجامعة (ص ٢١).

(٥) هذه القاعدة مشهورة في كتب القواعد الفقهية وغيرها، ومن ذلك القواعد الكلية (ص ١٠٩)، مغني ذوي

الأفهام (ص ٥١٩)، أصول الكرخي الأصل الأول، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٥٧)، المجموع المذهب

للعلائي (٢٠٣/١)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٨٦/١)، والأشباه والنظائر لابن السبكي (١٣/١)، إيضاح

السالك للنوشرسي (٢٠١-١٩٧)، شرح قواعد المجلة للزرقاء (ص ٧٩) المادة الرابعة.

(٦) يأتي تحريجه في المطلب الرابع.

(٧) فتح الباري (٢٣٧/١-٢٣٨)، القواعد الفقهية للندوي (ص ٣٥٥).

(٨) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن رقم (١٣٧)، وانظر رقم (١٧٧)،

(٢٠٥٦)، ورواه مسلم في كتاب الحيض باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي

بطهارته تلك رقم (٣٦١).

قال الخطابي: "لم يرد بذكر هذين النوعين من الحدث^(١)، تخصيصهما، وقصر الحكم عليهما، لأن المعنى إذا كان أوسع من الاسم^(٢) كان الحكم للمعنى"^(٣).
وقال: "هذا أصل في كل أمر قد ثبت واستقر يقيناً، فإنه لا يرفع حكمه بالشك"^(٤).
٢/ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً"^(٥).

المطلب الخامس : فروع الضابط

١/ روى عبد الله قال: سألت أبي عن الرجل إذا شك في الوضوء وهو على وضوء قال: إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن أنه أحدث^(٦).
٢/ روى عبد الله قال: سألت أبي عن الرجل يشك في أنه قد أحدث؟ قال: لا يعيد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً^(٧).
٣/ روى عبد الله قال: سألت أبي عن رجل به إبرودة^(٨) إذا توضأ كيف يصنع في وضوئه؟ فإنه يجد بللاً بعد الوضوء، وهل ترى الحشو^(٩) وغير ذلك؟ وكيف ترى إذا خيل له أنه قطر منه؟ قال: إذا كانت تعاذه الإبردة فإنه يسبغ الوضوء، ثم ينتضح ولا يلتفت إلى شيء يظن أنه خرج منه فإنه يذهب عنه إن شاء الله^(١٠).

(١) يعني سماع الصوت أو وجود الريح، بمعنى أنه يمكن نقض الطهارة بغيرهما.

(٢) المقصود بالاسم هنا ظاهر اللفظ.

(٣) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (١/٢٢٧-٢٢٨).

(٤) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (١/٢٢٨).

(٥) رواه مسلم في كتاب الحيض باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث رقم (٣٦٢) ..

(٦) مسائل عبد الله رقم (٩٤).

(٧) مسائل عبد الله رقم (٩٤).

(٨) الإبرودة المقصود بها الإبردة — بكسر الهمزة والراء — وهي: علة معروفة من غلبة البرد والرطوبة: وهو تقطير البول. انظر لسان العرب (٤/٤٩) مادة (برد).

(٩) الحشو ما يوضع على المخرج من قطن أو خرق تحفضاً وتنزهاً عما يخرج منه وحماية للثياب من أثره.

(١٠) مسائل عبد الله رقم (٩٥) ومسائل ابن هانيء رقم (٢٢).

ضابط في كتاب الصلاة

ضابط

كل ما كان من السباع فإنه لا يعجبنا أن يصلى في جلده وإن دبغ

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- كل ما كان من السباع فإنه لا يعجبنا أن يصلى في جلده وإن دبغ .
- جلود السباع شر من الميتة .
- ما كان سباعاً أو ذا مخلب فلا يصلى في جلده .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١/ روى صالح قال : سمعت أبي يقول : كل ما كان من السباع فإنه لا يعجبنا أن يصلى في جلده وإن دبغ .

وقال : جلود الميتة إذا دبغت مما يؤكل لحمه ، ففيه اختلاف في الرواية ، وأعجب إلى أنه لا يصلى فيه ^(١) .

٢/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن جلود السباع قال : هي عندي شر من الميتة ^(٢) .

٣/ روى عبد الله قال : سألت أبي عن السمور ^(٣) ؟ فقال : إن كان سباعاً ، أو ذا مخلب فلا يصلى فيه ^(٤) .

المطلب الثالث : معنى الضابط

يفيد الضابط أن لبس جلود السباع لا يجوز ، في الصلاة ولا في غيرها ، وهذا على الصحيح من المذهب ، ولو كان بعد الدبغ ، قال القاضي : "جلود السباع لا ينتفع بها قبل الدبغ ولا بعده ، وكذلك لو ذكي ، لأنه لا يطهر جلد غير المأكول بالذكاة" . . .
قال في المبدع : "لأنه عندنا كل ذبح لا يفيد إباحة اللحم لا يفيد طهارة المذبوح" .

(١) مسائل صالح رقم (٢٤٦) .

(٢) مسائل أبي داود رقم (١٦٨٧) .

(٣) السمور بفتح السين والميم المشددة المضمومة وهو : حيوان بري يشبه السنور ، يتخذ من جلودها فراء غالية

الأثمان يلبسها الأكابر لحفتها ولينها ودفعتها وحسنها . انظر حياة الحيوان (٣٤/٢) ، لسان العرب (٤٧/٦) .

(٤) مسائل عبد الله رقم (٣٠٥) .

وللمذهب روايات أخرى خاصة في جلود الثعالب، والخلاف فيه مبني على الخلاف في حلها، والمذهب أنه غير مأكول اللحم، ويأتي ببيانها في المطلب السادس إن شاء الله. ونقل حنبل عن الإمام أحمد قوله: كل ما لا يؤكل لحمه حرام لبسه وافتراشه. ذكره القاضي في الروايتين^(١).

إذا علم ذلك، فالصحيح من المذهب، أن اجتناب النجاسة — في بدن المصلي، وسبترته، وبقعته وهي محل بدنه وثيابه، — مما لا يعفى عنه — شرط في صحة الصلاة، وعليه جماهير الأصحاب، وقيل: طهارة محل ثيابه ليست بشرط. وعنه: أن اجتناب النجاسة واجب لا شرط^(٢).

قال الترمذي: وكره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم جلود السباع، وشددوا في لبسها والصلاة فيها. وكره ابن المبارك^(٣) وأحمد وإسحاق والحميدي الصلاة في جلود السباع^(٤).

المطلب الرابع: أصل الضابط

١ — حديث عبد الله بن عكيم الجهني، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة، قال: وأنا غلام شاب قبل وفاته بشهر أو شهرين، أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب^{(٥)(٦)}.

(١) انظر الروايتين والوجهين (١ / ٦٦)، الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب (١ / ١٥٦)، المغني (١٨٩ / ٩٤)، المبدع (١ / ٧٤)، الإنصاف (١ / ٨٩ - ٩٠)، الكشف (١ / ٦٨ - ٦٩) منتهى الإرادات (١ / ٣٢).

(٢) الإنصاف (١ / ٤٨٣).

(٣) عبد الله بن المبارك، ابن واضح، الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته، أبو عبد الرحمن الحنظلي، المروزي، الحافظ الغازي، أحد الأعلام كانت له تجارة واسعة، كان ينفق على الفقراء، توفي سنة (١٨١هـ)، وله ثلاث وستون سنة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٥ / ٣٨٢)، تاريخ بغداد (١٠ / ١٥٢)، سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٧٨)، شذرات الذهب (١ / ٢٩٥).

(٤) جامع الترمذي، أبواب اللباس باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت أثناء كلامه على الحديث رقم (١٧٢٨).

(٥) روى عن الإمام أحمد الاستدلال بالحديث صالح في مسائله رقم (٩٤١، ١٤١٦، ١٤١٧)، وابن هانئ رقم (١٠٩) وعبد الله رقم (٤٣، ٤٧).

(٦) الحديث رواه الخمسة، فرواه النسائي في كتاب الفرع والعتيرة باب ما يدبغ به جلود الميتة رقم (٤٢٤٩) =

وعموم الحديث يشمل جلد مأكول اللحم ، فالسباع أولى ، وقد قال الإمام أحمد :
حديث ابن عكيم هو الذي أذهب إليه ، لأنه آخر أمر الرسول ﷺ أخرى أن يتبع الآخر ،
فالآخر من أمر رسول الله ﷺ يتبع^(١).

وقد روى بعض الأصحاب عن الإمام أحمد الرجوع عن حديث ابن عكيم ، إلى
حديث ابن عباس عن ميمونة ، ومن نقل عنه الرجوع أحمد بن الحسين ومحمد بن إسحاق
الصاغاني^(٢).

٢- قال الله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ
بِهِ﴾^(٣). قال الإمام أحمد : الله حرم الميتة ، فالجلد هو من الميتة^(٤).

= ورواه أبو داود في كتاب اللباس باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة رقم (٤١٢٧) ، والترمذي في أبواب
اللباس ، باب ما جاء في جلد الميتة إذا دبغت ، رقم (١٧٢٩) ، ورواه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب من
قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ، رقم (٣٦١٣) ، ورواه الإمام أحمد في المسند في (٤ / ٣١٠ -
٣١١) واللفظ له ، والحديث اختلف فيه الأئمة رحمهم الله ، فصحه الإمام أحمد قال : وليس عندي في دبغ
الميتة حديث صحيح ، وحديث ابن عكيم هو أصحها ، وقال : حديث ابن عكيم أرجو أن يكون صحيحاً .
انظر مسائل صالح رقم (١٤١٦ ، ١٤١٧) والحديث حسنه الترمذي مع إعلاله وحسنه الحازمي ، ومن صححه
شيخ الإسلام ابن تيمية وقال : قد طعن بعض الناس فيه ، ولا يسوغ رد الحديث بذلك ، الفتاوى (٩٣/٢١) .
وصححه أيضاً الألباني . وقد ضعف الحديث بعض العلماء رحمهم الله منهم النسائي قال : أصح ما في هذا
الباب حديث ابن عباس عن ميمونة - يعني الرخصة في الانتفاع بجلود الميتة بعد الدبغ - وضعفه أيضاً محقق
مسند الإمام أحمد شعيب الأرناؤوط ، وانظر نصب الراية (١ / ١٢٠ - ١٢٢) ، وتلخيص الجبير (١ / ٧٦ -
٧٨) . والإرواء فقد صحح الحديث ورد على من ضعفه (١ / ٧٦ - ٧٩) رقم (٣٨) . وقد روى بعضهم
الحديث بلفظ " إني كنت قد رخصت لكم " . أخرجه ابن عدي في الكامل (٤ / ٣١) في ترجمة شبيب
ابن سعيد الحبطي ، وضعفها الألباني في الإرواء (١ / ٧٩) . والله أعلم .

(١) مسائل ابن هانئ رقم (١٠٩) .

(٢) روى رجوع الإمام أحمد الترمذي عن أحمد بن الحسين في أبواب اللباس ، ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت رقم
(١٧٢٩) . وانظر الروايتين (١ / ٦٦) والانتصار في المسائل الكبار (١ / ١٥٧) و الإنصاف (١ / ٨٦) وفيه سمي
محمد ابن اسحاق الصاغاني بـ عبد الله الصاغاني ، وما أثبتته هو الصحيح إن شاء الله ، انظر الطبقات (١ /
٢٥٢) .

(٣) سورة المائدة آية (٣) .

(٤) مسائل صالح رقم (١٤١٧) .

والمعنى أن الإمام أحمد لا يرى جواز الانتفاع بجلود الميتة من مأكول اللحم ، باعتبار أنه جزء من الميتة التي حرمها الله بالآية ، فجلود السباع من باب الأولى ولا تطهرها الذكاة .
 ٣ - حديث أبي المليح عن أبيه ^(١) : أن النبي ﷺ نهى عن جلود السباع أن تفترش .
 وفي لفظ عند النسائي وأبي داود ، أن رسول الله ﷺ نهى عن لبوس جلود السباع والركوب عليها ^{(٢)(٣)} .

المطلب الخامس : فروع الضابط .

- ١ / روى صالح قال : قلت لجلود الميتة إذا دبغت ؟
 قال : لا يعجبني وأذهب فيه إلى حديث عبد الله بن عكيم ^(٤) .
- ٢ / روى صالح قال : قلت الصلاة في جلود السباع ؟ قال : أكرهه .
 قلت : فلبسه من غير أن يصلي فيه ؟ قال : هو أسهل ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه نهى أن تفترش جلود السباع ^(٥) .
- ٣ / روى أبو داود قال : قلت لأحمد : الصلاة في الكيمخت ^(٦) ؟

(١) أبو المليح هو عامر بن أسامة بن عمير الهذلي ثقة مات سنة ٩٨ وقيل ١٠٨ هـ وأبوه صحابي تفرد ولده بالرواية عنه ، انظر التقريب (ص ١٢٤ و ١٢١٠)

(٢) انظر استدلال الإمام أحمد بالحديث في مسائل صالح رقم (١١٠ ، ١١١) ، ومسائل عبد الله رقم (٣٠٢ ، ٣٠٤) ، وابن هانئ في مسائله رقم (٢٨٠) ، و الكوسج — المعاملات — (٥ / ٤٣٢)

(٣) الحديث رواه الترمذي في أبواب اللباس باب ما جاء في النهي عن جلود السباع رقم (١٧٧١) ورواه النسائي في كتاب الفرع والعترة باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع رقم (٤٢٥٣ ، ٤٢٥٥) ورواه أبو داود في كتاب اللباس باب في جلود النمر والسباع رقم (٤١٣١ ، ٤١٣٢) ورواه الدارمي في كتاب الأضاحي باب النهي عن لبس جلود السباع رقم (١٩٨٢) ولفظ تفترش هي من رواية الترمذي والدارمي . والله أعلم . والحديث صححه الألباني رحمه الله في تصحيحه للسنن وشعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند . والحديث أورده عبد الله بن الإمام أحمد بلفظ " نهى أن تفترش مسوك السباع " مسائل عبد الله رقم (٣٠٤) والمسوك جمع مسك بالفتح وسكون السين : الجلد . انظر لسان العرب (١٢ / ٣٧٥) .

(٤) مسائل صالح رقم (٩٤١) والحديث سبق تخريجه قريباً في الحاشية رقم (٦) صفحة (٣٥٢) .

(٥) مسائل صالح رقم (١١٠ - ١١١) ومسائل عبد الله (٣٠١ - ٣٠٢) ، والحديث سبق تخريجه في الحاشية رقم (٣) أعلاه .

(٦) الكيمخت : بفتح الكاف وسكون الياء ، وهو جلد الحمار ، أو الفرس ، أو البغل الميت . انظر معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية (١٦٢ / ٣) .

قال : الكيمخت ميتة لا يصلى فيه ، قلت يكون بقدر نعل السيف في السيف ؟
قال : لا يعجبني أن يصلى في شيء من الميتة ^(١).

٤/ روى ابن هانئ قال : سئل أبو عبد الله وأنا حاضر عن جلود الثعالب ؟
قال : البسه ولا تصل فيه ^(٢).

٥/ روى ابن هانئ قال : وسئل عن الصلاة في جلود الثعالب ؟ قال : إذا كان متأولاً أرجو أن لا يكون به بأس ، وإن كان جاهلاً ، ينهى ، ويقال له : إن النبي ﷺ قد نهي عنها ^(٣).

٦/ روى عبد الله قال : قال أبي : وكل شيء يستعمل فيما نهي عنه من الذهب والفضة أكرهه . قلت لأبي : فالنمور ؟ قال : أكرهه لأنه سبع ^(٤).

المطلب السادس : المستثنى من الضابط .

ورد عن الإمام أحمد مسائل كثيرة في جلود الثعالب وللمذهب فيها روايات :

الرواية الأولى : لا يباح لبسه ولا تصح الصلاة فيه .

الرواية الثانية : يباح لبسه ولا تصح الصلاة فيه .

الرواية الثالثة : يباح لبسه وتصح الصلاة فيه .

الرواية الرابعة : يباح لبسه وتصح الصلاة فيه مع الكراهة .

وقيل : يباح لبسه قولاً واحداً ، وفي كراهة الصلاة فيه وجهان ، والخلاف في هذا مبني على الخلاف في حلها ، قال في الإقناع : وجلد ثعلب كلحمه ^(٥) .

والصحيح من المذهب أن الثعلب محرم لا يجوز أكله ، وهي أكثر الروايات عن الإمام

أحمد ^(٦) ومنها ما يلي :

(١) مسائل أبو داود رقم (٢٨٢) .

(٢) مسائل ابن هانئ رقم (١٨٢٣) .

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (٢٨٠) ومسائل عبد الله رقم (٣٠٠) ، والحديث الذي أشار إليه سبق تخريجه في

الحاشية رقم (٣) صفحة (٣٥٤) .

(٤) مسائل عبد الله رقم (١٨٧٣) .

(٥) الإقناع (٢٠ / ١) ، وانظر المبدع (٧٤ / ١) ، الإنصاف (٩٠ / ١) .

(٦) المغني (٣٢١ / ١٣) ، الإنصاف (٣٦٠ / ١٠) ، الإقناع (٣٠٤ / ٤) ، منتهى الإرادات (١٧٨ / ٥) .

١- روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن الصلاة في جلود الثعالب ؟ قال : لا يعجبني ^(١).

٢- روى عبد الله بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يكره الصلاة في جلود الثعالب . قال عبدالله : قال أبي : وأنا أكرهه ^(٢) .

٣- روى عبد الله قال : سألت أبي قلت : ما ترى في أكل الثعلب ؟ قال : لا يعجبني ، لأن النبي ﷺ هُي عن أكل كل ذي ناب من السباع ^(٣) ، ما أعلم أحداً أرخص فيها إلا عطاء ، فإنه قال : لا بأس بجلودها يصلح فيها ، لأنها تؤدي ^(٤) ، يعني في الحرم ، إذا أصابه عليه الجزاء ^(٥).

(١) مسائل أبو داود رقم (٢٨٤) .

(٢) مسائل عبد الله رقم (٣٠٦)، والأثر عن علي رواه عبدالله عن أبيه عن هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن البصري عن علي رضي الله عنه ورجال هذا الإسناد كلهم ثقات .

(٣) رواه البخاري في كتاب الذبائح والصيد باب أكل كل ذي ناب من السباع رقم (٥٥٣٠)، ورواه مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع رقم (١٩٣٢) .

(٤) رواه عبد الرزاق في كتاب المناسك باب الثعلب والقرد (٥٢٩/٤) رقم (٨٧٤٤) .

(٥) مسائل عبد الله رقم (١١٩٤) .

ضوابط في كتاب الزكاة

وفيه خمسة ضوابط :

الضابط الأول : ليس على المال المستفاد زكاة .

الضابط الثاني : ما كان من الخضر التي لا تبقى ولا تدخر ولا يقع فيها القفيز فلا زكاة فيها .

الضابط الثالث : الزكاة لا يحابي بها قريب ولا تمنع من بعيد ولا تدفع بها مذمة ولا يقي بها ماله .

الضابط الرابع : لا يعطى الولد من الزكاة وإن سفل ، ولا الوالدين وإن علو ، ويعطي كل القرابة إذا لم يكونوا في عياله .

الضابط الخامس : يؤدي صدقة الفطر عن كل من هو في عياله .

الضابط الأول

ليس على المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى صالح في مسائله قال : قلت : على المال المستفاد زكاة ؟
قال : لا حتى يحول عليه الحول ، قال : والمستفاد من العطاء والهبة ونحو ذلك . فأما
ما كان من ربح المال أو كان من أصل المال فليس بمستفاد ^(١) .

المطلب الثاني : معنى الضابط

المال المستفاد هو : ما دخل في ملك الشخص عن طريق العطاء والهبة ونحوها ،
كالإرث والوصية واللقطة وأرش الجناية و الجعالة والأجرة والصدّاق وعوض خلع ، فالمال
الذي هذا طريق تملكه يسمى مستفاداً .

فإذا ملك المرء مالاً مستفاداً فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول ، هذا إذا كان المال
المستفاد بلغ نصاباً بنفسه ، فإن لم يبلغ نصاباً فلا شيء فيه .

وإن كان له مال سابق من جنس المال المستفاد لا يبلغ نصاباً فبلغ بالمستفاد
نصاباً : انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ .

وإن كان عنده نصاب من جنسه وقد انعقد حوله سابقاً : فللمال المستفاد حوله
الخاص به من حين قبضه ^(٢) .

المطلب الثالث : أصل الضابط

(١) روى عبد الله عن أبيه بسنده عن علي رضي الله عنه قال : " من استفاد مالاً فلا
زكاة فيه حتى يحول الحول " ^(٣) .

(١) مسائل صالح رقم (١٢١) ، ومسائل عبد الله رقم (٧٥٩) .

(٢) المغني (٧٤/٤-٧٦) .

(٣) رواه عبد الله بسنده ، في مسائله رقم (٧٦٢) قال : حدثني أبي حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان هو الثوري ، وعبد
الرزاق قال : أخبرنا معمر والثوري عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف =

(٢) روى عبد الله أيضاً عن أبيه في المال المستفاد قال : وقال ابن عمر : " حتى يحول عليه الحول " (١).

المطلب الرابع : فروع الضابط

(١) روى صالح قال : قلت : الفائدة من المال يضم بعضها إلى بعض ؟ قال : لا يضم إلى بعض ما كان من ميراث أو صدقة أو هبة أو عطاء فلا يزكى حتى يحول عليه الحول (٢).

(٢) روى ابن هانئ قال : سألت أبا عبد الله عن رجل كان له ألف درهم فزكاها ثم استفاد ألف درهم أخرى ؟ قال : لا يزكيها حتى يحول عليها الحول (٣).

(٣) روى ابن هانئ قال : وسئل الرجل يأخذ من مال مكاتبه ما حل له عليه أيزكيه ساعة يأخذه ؟

قال : لا يزكيه حتى يحول عليه الحول ، إنما يملكه الساعة (٤).

المطلب الخامس : المستثنى من الضابط

يستثنى من الضابط : ما كان ربح تجارة أو نتاج سائمة فهذا يجب ضمه إلى ما عنده من أصله فيعتبر حوله بحوله ، قال ابن قدامة : " لا نعلم فيه خلافاً " (٥).

= حديث رقم (٧٠٢٣ ، ٧٠٧٦) ، وابن أبي شيبة ح رقم (١٠٢١٥ ، ١٠٢١٤) والأثر له عدة طرق عن علي رضي الله عنه .

(١) مسائل عبد الله رقم (٧٦٣) ، وأثر ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه قال : " من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول . المصنف (٧٧/٤) رقم (٧٠٣٠ ، ٧٠٣١) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الزكاة باب رقم (٥٠) رقم (١٠٢٢٤ ، ١٠٢١٦) .

(٢) مسائل صالح رقم (٩٤٨) .

(٣) مسائل ابن هانئ (٥٥٨) .

(٤) مسائل ابن هانئ (٥٨٢) .

(٥) المغني (٧٥/٤) ، الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (١٧٠/٣) . قد يقال : إن هذا لا يعتبر من مستثنيات الضابط لأنها في المال المستفاد ، وربح التجارة ونتاج السائمة ليس من المال المستفاد ، ولهذا القول وجهه ، إلا أنه لمناسبة ذكره هنا أوردته ، إذ قد يظن أن ربح التجارة ونتاج السائمة من المال المستفاد الذي لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول .

روى ذلك صالح عن أبيه قال : " فأما ما كان من ربح المال أو كان من أصل المال فليس بمستفاد " (١) .

وروى صالح أيضاً عن أبيه قال : " ما كان من ميراث أو صدقة أو هبة أو عطاء فلا يزكى حتى يحول عليه الحول ، إلا أن يكون تاجر قد زكى ماله ثم ربح فإنه يزكى الربح مع ماله ، وذلك لقول عمر رضي الله عنه إذ مر على صاحب الجعاب والأدم^(٢) ، فقال : " قَوْمٌ وَزَكَّ " (٣) ، وذلك لأن نمائها منها ، وكذلك في الإبل والبقر والغنم إذا توالدت فإنه يزكيها صغارها وكبارها (٤) .

(١) مسائل صالح رقم (١٢١) وعبد الله رقم (٧٥٩) .

(٢) الجعاب : جمع جعبة ، وهي وعاء السهام والنبال . اللسان مادة جعب (٢٦٧/١) والمعجم الوسيط (١٢٤/١) والأدم : جمع أدم ، وهو الجلد والطعام المأدوم . اللسان مادة أدم (٨/١٢) والمعجم الوسيط (١٠/١) .

(٣) أثار عمر رضي الله عنه روي من عدة طرق ، منها : ما رواه عبد الرزاق في مصنفه (٩٦/٤) رقم (٧٠٩٩) ، وابن حزم في المحلى (٣٤٨/٥) ، وضعفه ، ولم يرض الشيخ أحمد شاكر هذا التضعيف في تحقيقه للمحلى .

(٤) مسائل صالح رقم (٩٤٨) .

الضابط الثاني

ما كان من الخضر التي لا تبقى ، ولا تدخر ، ولا يقع فيها القفيز^(١) ،
فلا زكاة إلا في أثمارها

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- ما كان من الخضر التي لا تبقى ولا تدخر ولا يقع فيها القفيز فلا زكاة إلا في أثمارها.
- كل شيء من الخضر والقثاء والخيار والبطيخ فليس فيه زكاة إلا في ثمنه إذا حال عليه الحول .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

- ١/ روى صالح قال : وسألته عن الحبوب ما زكاتها ؟ فقال : ما كان من الخضر التي لا تبقى ولا تدخر ولا يقع فيها القفيز فلا زكاة إلا في أثمارها^(٢).
- ٢/ روى صالح عن أبيه أنه قال : كل شيء من الخضر والقثاء والخيار والبطيخ فليس فيه زكاة إلا في ثمنه إذا حال عليه الحول^(٣).

المطلب الثالث : معنى الضابط

النبات الخارج من الأرض إما حب ، أو ثمر ، أو ما ليس بحب ولا ثمر .
فأما الحب فتجب الزكاة في الحبوب كلها، كالحنطة والشعير والأرز والدخن والباقلا
والعدس والحمص وسائر الحبوب ، ولو لم تكن قوتاً ، كحب الرشاد والفجل والقرطم .

(١) القفيز : روى ابن هانئ في مسائلة رقم (٦٠١) عن الإمام أحمد أنه قال : خراج السواد قفيز، ودرهم، إلا أني لا أدري كم القفيز؟ ولكن قد حُدَّ فيه مثل درهمين وأشباهه . قال المحقق : " الذي قال عنه الإمام أحمد لا أدري قفيز الأرض " . و القفيز يقدر بمائة وأربعة وأربعين ذراعاً . أما قفيز الكيل فقد قال عنه الإمام أحمد : قدر القفيز : صاع، وقدره ثمانية أرتال . وهو بالتقدير العصري الحديث نحو ستة عشر كيلو جراماً .
انظر المطلع (ص ٢١٨) ، والمعجم الوسيط (٢ / ٧٥١) ، وانظر الإيضاح والتبيان، تحقيق د / محمد الخاروف (ص ٧٢) ففيه بحث مطول .

(٢) مسائل صالح رقم (٢٢١) .

(٣) مسائل صالح رقم (٣٧٢) .

وأما الثمار فتجب الزكاة فيما يكال ويدخر كالتمر والزبيب .
 هذا المذهب وعليه جماعة من الأصحاب منهم الموفق والشارح .
 وعند بعض الأصحاب تجب الزكاة في كل مكيل مدخر من حب وثمر^(١) .
 وفي رواية عبد الله عن أبيه : أنها إنما تجب في الحنطة والشعير والتمر والزبيب وكل
 شيء يقوم مقام هذه حتى يدخر ويجري فيه القفيز ، روى عبد الله عن أبيه أنه قال : وكل
 شيء يدخر فيقوم مقام هذه الأربعة التمر والحنطة والزبيب والشعير ، وإن كان مما خرج
 في أرض الخراج فعلى الأرض الخراج ، والحب العشر وهو زكاته^(٢) .
 وروى أبو داود قال : قلت لأحمد : الحبوب فيها العشر ؟ قال : كل شيء يدخر
 حتى يصير أن يكال . قلت : مثل العدس وغيره . قال : نعم^(٣) .
 وفي رواية عن الإمام أحمد أنه لا زكاة إلا في التمر والحنطة والزبيب والشعير .
 وأما ما ليس بحب ولا ثمر ، فلا تجب فيه سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لم يوجد
 وأما الخضروات كالقثاء والخيار والبطيخ والبادنجان والبصل والثوم والكراث فلا
 زكاة فيها لعدم وجود هذه الأوصاف فيها ، فهي والفواكه والبقول من المعدودات ، فلا
 تكون داخلة فيما تجب فيه الزكاة .
 لكن هذه الخضروات إن بيعت وحال الحول على ثمنها ففي ثمنها الزكاة^(٤) .
 فائدة : قال ابن قدامة في الكافي في باب زكاة الزروع والثمار : ولا تجب الزكاة
 إلا بخمسة شروط :

الشرط الأول : أن يكون حباً أو ثمراً . الشرط الثاني : أن يكون مكيلاً .
 الشرط الثالث : أن يكون مما يدخر .

(١) هذا القول اعتبر الكيل والادخار في الحبوب والثمار ، أما المذهب فاعتبر الكيل والادخار في الثمار فقط أما الحبوب فأوجب الزكاة فيها جميعاً .

(٢) مسائل عبد الله رقم (٧٧٨) وقريباً منها روى عنه ابنه صالح رقم (٢٢١) .

(٣) مسائل أبو داود رقم (٥٥٤) .

(٤) وفي كتب الفروع روايات وتفصيل أكثر . انظر المغني (١٥٥ / ٤ - ١٦٠) ، الممتع في شرح المقنع (١٣١ / ٢) ، الفروع (٢ / ٣١١) ، الإنصاف (٣ / ٨٦) ، الروض المربع (ص ٣٧٥) ، نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب ومعه الاختيارات الجلية في المسائل الخلافية للشيخ عبد الله البسام (٢ / ٣٦٤) .

ثم قال بعد هذه الشروط الثلاثة : " ولا تجب في الخضر كالقثاء والبطيخ والبادنجان ، لعدم هذه الأوصاف " (١) .

المطلب الرابع : أصل الضابط

لم أجد حسب اطلاعي كلاماً للإمام أحمد يستدل به على هذا الضابط ، لكن ذكر الفقهاء رحمهم الله في كتبهم أدلة ذلك ومنها :

١ - حديث علي عليه السلام ، أن رسول الله ﷺ قال : " ليس في الخضروات صدقة " (٢) وفي رواية لعائشة " ليس فيما أنبتت الأرض من الخضر صدقة " .
ويروى مثله عن طلحة بن عبيد الله وأنس بن مالك (٣) وابن عمر رضي الله عنهم (٤) .

وكذلك يروى عن معاذ رضي الله عنه أنه كتب إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الخضروات — وهي البقول — فقال : " ليس فيها شيء " (٥) ، وفي الأثر أن معاذاً رضي الله عنه ، لم يأخذ من الخضر صدقة (٦) .

(١) انظر الكافي (٢ / ١٣١ — ١٣٥) . والشروط الرابع : أن ينبت بإنبات الآدمي له في أرضه لأن ما نبت بنفسه إنما يملك بجيازته . والشروط الخامس : أن يبلغ نصاباً قدره خمسة أوسق .

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الزكاة باب الخضر (١١٩/٤) رقم (٧١٨٥) ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الزكاة باب رقم (٣١) في الخضر من قال : ليس فيها زكاة (٣٧٢/٢) رقم (١٠٠٣٥) ، ورواه الدارقطني في السنن في كتاب الزكاة باب ليس في الخضروات صدقة (٧٠/٢) رقم (١٨٩٠) ، وصححه الألباني انظر الإرواء (٢٧٨/٣) ، ونصب الراية (٢ / ٣٨٦) فقد أطل في تخريج حديث " ليس في الخضروات صدقة " .

(٣) حديث عائشة و طلحة وأنس رضي الله عنهم رواها الدارقطني في السنن في كتاب الزكاة باب ليس في الخضروات صدقة (٧٠/٢) الأرقام (١٨٩١، ١٨٩٣، ١٨٩٥) .

(٤) أثر ابن عمر رضي الله عنه رواه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الزكاة باب رقم (٣١) في الخضر من قال : ليس فيها زكاة (٣٧٢/٢) رقم (١٠٠٣٥) .

(٥) حديث معاذ رواه الترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الخضروات رقم (٦٣٨) ، ورواه الدارقطني في السنن في كتاب الزكاة باب ليس في الخضروات صدقة (٧٠/٢) رقم (١٨٩٢) لم يصحح الترمذي إسناده ، وصححه الألباني بمجموع بطرقه ، انظر الإرواء (٢٧٦/٣) رقم (٨٠١) .

(٦) الأثر عن معاذ رضي الله عنه رواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الزكاة باب الخضر (١١٩/٤) رقم (٧١٨٧) ، ورواه ابن أبي شيبة بمعناه في المصنف كتاب الزكاة باب رقم (٢٩) من قال : ليس الزكاة إلا في الخنطة والشعير والتمر والزبيب (٣٧١/٢) رقم (١٠٠٢٢) ، وصححه الألباني بمجموع بطرقه انظر الإرواء (٢٧٦/٣) رقم (٨٠١) .

٢- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " ^(١) .

قال الخطابي : " يستدل بالحديث على أنها لا تجب في شيء من الخضروات والفواكه ونحوهما ، وعليه عامة أهل العلم ، فتركه رضي الله عنه إياها ، وترك خلفائه وهي تزرع بجوارهم ، ولا تؤدى زكاتها لهم ، يدل على عدم وجوبها فيها ، وأن تركها هو السنة المتبعة " ^(٢) .

وقال : " فيه دليل على أن لا صدقة في الخضروات ، لأنها لا تُوسَّق وإنما شَرَط الصدقة فيما كان يقدر بالأوساق ، وهي خارجة عن هذا المعنى " ^(٣) .

المطلب الخامس : فروع الضابط

١- روى صالح قال : وسألته عن الحبوب ما زكاتها ؟ فقال : ما كان من الخضر التي لا تبقى ولا تدخر ، ولا يقع فيها القفيز فلا زكاة إلا في أثمانها .
وأما ما كان يدخر أو يقع فيه القفيز حتى يكون معناه معنى البر والزبيب والشعير ففيه العشر ، إذا يسقى بما تأتي به السماء ، وما كان بالكلفة فنصف العشر ، إذا كان الرجل يملك رقبة الأرض ^(٤) .

٢- روى صالح قال : قلت : ما تقول فيما أخرجت الأرض من البقول والزعفران والرياحين والطرفاء ^(٥) والقصب الفارسي ^(٦) والحشيش ، فيه العشر أو الزكاة إذا بيع وقيمتة مائتا درهم وحال عليه الحال ؟

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب ما أدي زكاته فليس بكتر رقم (١٤٠٥) ، ورواه مسلم في باب ما ليس

فيما دون خمسة أوسق صدقة كتاب الزكاة رقم (٩٧٩) . والوسق معيار كيل يعادل ستون صاعاً يعني (٦، ١٣٠ كجم) وعلى هذا تقدر الخمسة أوسق بـ (٦٥٣ كجم) . انظر معجم المصطلحات الفقهية (٣/ ٤٧٧) .

(٢) نقله عنه بلفظه البسام في الاختيارات الجلية حاشية على نيل المآرب (٢/ ٣٧٠) ولم أجده بلفظه هذا .

(٣) أعلام الحديث (١/ ٧٥١) ، ومعالم السنن (٢/ ١٧٢) رقم (١٥٠٢) .

(٤) مسائل صالح رقم (٢٢١) .

(٥) الطرفاء شجر يتخذ أحياناً لزينة أو للظل ، وهو أربعة أصناف ، منها الأثل . المعجم الوسيط (٢/ ٥٦١) .

(٦) القصب : كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً ، والقصب الفارسي منه صلب غليظ يعمل منه أسقف

البيوت ومنه ما تتخذ منه الأقلام . المعجم الوسيط (٢/ ٧٤٤) .

قال : كل شيء من الخضر والقثاء والخيار والبطيخ ، فليس فيه زكاة إلا في ثمنه إذا حال عليه الحول . وكل ما كان مثل العدس والحمص واللوبياء والأرز والذرة وما يدخر من الفواكه حتى يقع فيه الكيل ويكون مفارقاً للخضر ، وكل ما كان يضرب فيه القفيز ففيما سقي منه بالدوالي^(١) نصف العشر ، وما كان سيحاً^(٢) أو سقياً بالأهبار أو سقته السماء ففيه العشر^(٣) .

٤- روى عبد الله قال : سألت أبي عن الزكاة فيم تجب ؟ فقال : تجب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة والسُّلت^(٤) وكل شيء يقوم مقام هذه حتى يدخر يجري فيه القفيز فيقوم مقام هذه ، مثل اللوبياء والعدس والتين والسماسم والقطنية^(٥) والرز ، وكل شيء يدخر فيقوم مقام هذه الأربعة : التمر والحنطة والزبيب والشعير ، وإن كان مما خرج في أرض الخراج فعلى الأرض الخراج وفي العين العشر وهو زكاته^(٦) .

(١) الدوالي جمع دالية وهي: أخشاب تصنع على هيئة معينة، تستخدم في استخراج الماء . المعجم الوسيط (٢٩٥/١)

(٢) السيح : الماء الجاري على وجه الأرض، جمعه أسياح . النهاية (٣٨٨/٢)، المعجم الوسيط (٤٦٩/١) .

(٣) مسائل صالح رقم (٣٧٢) .

(٤) السلت : بالضم ضرب من الشعير ليس له قشر كأنه حنطة . الصحاح (٢٤٥/١) .

(٥) القطنية : بالكسر واحدة القطاني، كالعدس وشبهه . الصحاح (١٥٩٦/٢) .

(٦) مسائل عبد الله رقم (٧٧٨) .

الضابط الثالث

الزكاة : لا يحابي بها قريب ، ولا تمتنع من بعيد ، ولا يدفع بها مذمة
ولا يقي بها ماله ، وإنما هو حق الله في المال

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

• الزكاة : لا يحابي بها قريب ، ولا تمتنع من بعيد ، وإنما هو حق الله في المال .

• الزكاة : لا يحابي بها ، ولا يقي بها ماله ، ولا يدفع بها مذمة .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١/ روى صالح قال : وسألته عن رجل له أهل بيت لا يقيمون الصلوات ولا يعرفون السنن والفرائض ، وفي جيرانه قوم يقيمون الصلاة والفرائض والسنن ، أضع زكاة ماله في جيرانه هؤلاء ، أو في أهل بيته ؟

قال : ينبغي له أن يعلمهم الفرائض والسنن ، وزكاته هم أولى بها حينئذ ، وإذا كانت حاجتهم وحاجة غيرهم سواء فالقرابة أولى .

ويقال : لا يحابي بها قريب ، ولا تمتنع من بعيد ، وإنما هو حق الله في المال^(١) .

٢/ روى ابن هانئ قال : سئل هل يجوز أن يعطي أخته من الزكاة ، ولها زوج لا يمونها ما يكسب ؟ قال : يعطيها إذا لم يحاب بها ، ولا يعجبني أن يجري عليها ، ولكن يعطيها ، ولا يحابي بها ، ولا يقي بها ماله ، ولا يدفع بها مذمة^(٢) .

المطلب الثالث : معنى الضابط

ذكر الفقهاء رحمهم الله أن الزكاة يستحب صرفها إلى أقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم . قال المرداوي : "هذا بلا نزاع"^(٣) ، لكن يستحب تقديم الأقرب الأوج ، وإن كان الأجنبي أحوج أعطى الكل ، ولم يحاب بها قريبه ، والجار أولى من غيره ، والقريب

(١) مسائل صالح رقم (٢٢٣) ، وقريباً منها روى عبد الله في مسائله رقم (٦٩٨ و ٦٩٩) .

(٢) مسائل ابن هانئ (٥٥٧) .

(٣) الإنصاف (٢٤٩/٣) .

أولى من الجار ، نص عليه في رواية صالح . قال : " وإذا كانت حاجتهم وحاجة غيرهم سواء فالقربة أولى " ^(١) . وذلك لقول النبي ﷺ : " الصدقة على المسكين صدقة وهي لذي الرحم اثنان ، صدقة وصلة " ^(٢) .

ولا يجوز دفعها للوالدين ، ولا لولده ، ولا لزوجته ، لأنه تلزمه مؤنتهم فبدفعها إليهم وقاية لماله . وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك ^(٣) .

أما المكاتب والغريم فعلى الصحيح من المذهب جواز دفعها إليهم ، إذا كان من غير حيلة ، وعنه لا يجوز ، لأن في ذلك وقاية لماله من التلف والضياع .

وقد فسر الإمام أحمد رحمه الله قوله : " ولا يدفع بها عن نفسه مذمة " ، فقال : والمذمة : أن يعطيهم ويصلهم - يعني أخيه وولد أخيه - فهذه لازمة ^(٤) . أو يكون بخدمة الرجل فيدفع بزكاته مذمته ، ولا يجوز للرجل أن يدفع المذمة بالزكاة ولا تجزئه ^{(٥)(٦)} .

المطلب الرابع : أصل الضابط

الإمام أحمد رحمه الله حينما ذكر هذا الضابط قال عقبه معللاً : " إنما هو حق الله في المال " ^(٧) ، فليس للمزكي حق فيه حتى يجابي فيه قريباً ، أو يمنع منه بعيداً .

وقد جاء في حديث زياد بن الحارث الصدائي " أن الله سبحانه وتعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات ، حتى حكم فيها هو ، فجزأها ثمانية أجزاء " ^(٨) .

(١) مسائل صالح رقم (٢٢٣) .

(٢) الحديث رواه سلمان بن عامر الضبي عن النبي ﷺ ، أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة باب ما جاء في الصدقة على ذي القربة ، قال الترمذي : حديث حسن ، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (١٧ / ٤ و ١٨ و ٢١٤) وهو برقم (١٦٢٢٦) في تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون ، وقد أطلوا في تخريجه وقالوا حديث صحيح ، وحسنه الألباني في الإرواء (٣ / ٣٨٧) رقم (٨٨٣) .

(٣) الإجماع لابن المنذر (ص ١٥) ، وانظر الضابط الرابع من ضوابط كتاب الزكاة .

(٤) المقصود أنها لازمة عليه نفقتهم فيعطيه من الزكاة حتى لا يذمه الناس بترك النفقة على أخيه وولد أخيه .

(٥) مسائل عبد الله رقم (٦٩٩) . و روى ذلك عنه صالح في مسائله رقم (٢٢٣) .

(٦) انظر المغني (٤ / ٩٩) ، الإنصاف (٣ / ٢٤٩) ، كشف القناع (٣ / ٩٤٠) .

(٧) مسائل صالح رقم (٢٢٣ و ١٥٠١) ومسائل عبد الله رقم (٦٩٩) .

(٨) الحديث رواه أبو داود في كتاب الزكاة باب من يعطى من الصدقة وحد الغني رقم (١٦٣٠) ، وضعفه الألباني

في الإرواء رقم (٨٥٩) .

قال الإمام أحمد إنما هي لمن ذكر الله تعالى في القرآن^(١) . فإن الله تعالى قال ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٢) .

فالآية خاصة في عدد الأصناف ، و عامة في كل صنف منها ، فمحاباة القريب بالزكاة ومنع البعيد ، تخصيص للآية من غير مخصص مع الاستواء في الحق^(٣) .
كما أن الواقى لماله بالزكاة يعود نفعها إليه ، فكأنه دفعها إلى نفسه فلم تجز^(٤) .

المطلب الخامس : فروع الضابط

١/ روى صالح قال : وسألته عن رجل له أهل بيت لا يقيمون الصلوات ولا يعرفون السنن والفرائض وفي جيرانه قوم يقيمون الصلاة والفرائض والسنن ، أ يضع زكاة ماله في جيرانه هؤلاء ، أو في أهل بيته ؟

قال : ينبغي له أن يعلمهم الفرائض والسنن ، وزكاته هم أولى بها حينئذ ، وإذا كانت حاجتهم وحاجة غيرهم سواء فالقرابة أولى .

ويقال : لا يحابى بها قريب ولا تمنع من بعيد وإنما هو حق الله في المال^(٥) .

٢/ روى صالح قال : قلت لأبي : يجوز للذي يعمل عنده أن يعطيه من زكاته ومن الكفارات وصدقة الفطر ؟

قال : لا يجوز لرجل أن يعطي من زكاته ما يدفع عن نفسه به مذمة ، أو يقي بها ماله^(٦) .

٣/ روى صالح قال : قلت : الرجل يشتري للرجل فرساً من زكاته ؟

قال : يدفع إليه الدنانير حتى يشتري هو . قلت يعتق منها رقبة ؟

(١) مسائل صالح رقم (١٦٨١)

(٢) الآية من سورة التوبة رقم (٦٠) .

(٣) انظر تفسير القرطبي (١٦٧/٨-١٦٨)، تفسير ابن عطية (٤٧/٣) .

(٤) انظر المغني (٩٨/٤) .

(٥) مسائل صالح رقم (٢٢٣) .

(٦) مسائل صالح رقم (١٦٧٧) والمسألة مشتملة على عدة مسائل وهي هنا مختصرة .

قال : يعان منها في الرقاب ، لأنه إذا أعتق جر ولاء^(١).

٤/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد : سئل يعطي قراباته كفارة اليمين ؟ قال : إذا كانوا محاييج ، أظنه قال : وليس يحاييهم بذلك إن شاء الله^(٢).

وهذه المسألة وإن لم تكن في الزكاة لكنها في كفارة مالية واجبة .

٥/ روى ابن هانئ قال : وسئل عن رجل عليه زكاة وله قرابة - ممن ينفق عليهم - أيجري عليهم من الزكاة ؟

قال : إذا لم يكونوا في عياله ، أرجو أن لا يكون به بأس^(٣).

٦/ روى ابن هانئ قال : وسئل هل يجوز أن يعطي أخته من الزكاة ولها زوج لا يموتها ما يكسب ؟ قال : يعطيها إذا لم يحاب بها ، ولا يعجبني أن يجري عليها ، ولكن يعطيها ، ولا يحابي بها ، ولا يقي بها ماله ، ولا يدفع بها مذمة^(٤).

٧/ روى ابن هانئ قال : وقيل له : يعان من الزكاة في السبيل . قال : يجهز منها في السبيل . قيل له : وفي الحج ؟ فقال : لا^(٥).

٨/ روى عبد الله قال : قلت لأبي : هل ترى أن يؤثر بها قرابته ، إذا كانوا معه في المصر الذي هو فيه إلا أنهم ليسوا في جواره وهم في سكة أخرى ، ترى أن يعطيهم كما يعطي غيرهم ، أو لا يعطيهم منها شيئاً إذا لم يكونوا في جواره ؟ وهل ترى أن يصرفها إليهم كلها حتى يغنيهم بها ؟

فقال أبي : الزكاة ينبغي لصاحبها أن يخلصها ، ولا يدفع بها عن نفسه مذمة ، ولا يحابي بها قريباً ، فإذا استوى القرابة في الفقر وغيرهم فالقرابة أولى^(٦).

(١) مسائل صالح رقم (١٦٨٢ و ١٦٨٣) وقريب منها روى عبد الله في مسائله رقم (٦٩٥ - ٦٩٦) وقد أورد فيه أثر ابن عباس ؓ " اعتق من زكائك " وقال : ما سمعناه من أحد غير أبي بكر بن عياش . فكأنه بذلك يضعفه ، وكذلك روى ابن هانئ مثلها في مسائله رقم (٥٧٣) .

(٢) مسائل أبو داود رقم (١٤٢٤) .

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (٥٥٦) .

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (٥٥٧) .

(٥) مسائل ابن هانئ رقم (٥٧٣) .

(٦) مسائل عبد الله رقم (٦٩٨) .

٩/ روى عبد الله قال : قلت : هل يجوز للرجل أن ينفق على قراباته في كل شهر بقدر قوتهم ، فإذا بلغ رأس الحول حسب ذلك فصيره من زكاته ؟
 فقال : إذا كان لا يدفع به عن نفسه مذمة ، ولا يقي بها ماله ^(١) .

(١) مسائل عبد الله رقم (٧٠٠) .

الضابط الرابع

لا يعطى الولد من الزكاة وإن سفل ، ولا يعطى الوالدين وإن علوا
ويعطى كل القرابة إذا لم يكونوا في عياله

المطلب الأول : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١- روى ابن هانئ قال : سئل عن الرجل عليه زكاة وله قرابة ممن ينفق عليهم ،
أيجري عليهم من الزكاة ؟ قال : إذا لم يكونوا في عياله أرجو أن لا يكون به بأس .
قلت : تعطى الأخت أو الأخ أو الخالة من الزكاة ؟ قال : يعطى كل القرابة إلا الأبوين أو
الولد ، ولد الولد لا يعطى من الزكاة ^(١) .

٢- وروى ابن هانئ عن الإمام أحمد قوله : لا يعطى الولد من الزكاة وإن سفل ،
ولا يعطى الجد من الزكاة وإن ارتفع ^(٢) .

المطلب الثاني : معنى الضابط

قال ابن المنذر : " أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين ،
والولد ، في الحال التي يجبر الدافع إليهم على النفقة عليهم " ^(٣) .

فلا يجوز دفعها إلى الأب ولا إلى الأم ولا إلى آبائهم وأمهاتهم وإن ارتفعت درجاتهم
من الدافع ، كأبوي الأب ، وأبوي الأم ، وأبوي كل واحد منهم ، وإن علت درجاتهم ،
من يرث ومن لا يرث .

كذلك لا يجوز دفعها للولد وإن نزلت درجته من أولاده البنين والبنات ، الوارث
وغير الوارث ولا ولد البنت .

أما سائر الأقارب ، فمن لا يُورث منهم يجوز دفع الزكاة إليه ، سواء كان انتفاء
الإرث لانتفاء سببه أو لمانع .

(١) مسائل ابن هانئ رقم (٥٥٦) .

(٢) مسائل ابن هانئ رقم (٥٥٧) .

(٣) الإجماع لابن المنذر (ص ١٥) .

وإن كان بينهما ميراث ففيه روايتان : إحداهما : يجوز لكل واحد دفع زكاته إلى الآخر ، والثانية : لا يجوز .

وإن كان أحدهما يرث الآخر ولا يرثه الآخر كالعمة مع ابن أخيها ، فليس للوارث دفع زكاته لمورثه ، ولا يمنع الموروث من دفع زكاته لوارثه .

أما ذوو الأرحام في الحال التي يرثون فيها ، فيجوز دفعها إليهم في ظاهر المذهب^(١).

المطلب الثالث : أصل الضابط

لم أجد من كلام الإمام أحمد رحمه الله - حسب اطلاعي - ما يمكن أن يكون دليلاً لهذا الضابط ، لكن يفهم من تفصيل ابن قدامة رحمه الله له حيث ذكر :
أن دفع الزكاة للوالدين تغنيهم عن نفقته ، وتسقطها عنه ، ويعود نفعها إليه ، فكأنه دفعها إلى نفسه ، فلم تجز ، كما لو قضى بها دينه ، وإذا كان هذا المعنى في حق الوالدين فهو في الولد وإن نزل من باب أولى . أما الأقارب فيجوز دفعها إليهم على التفصيل السابق ، لقول النبي ﷺ : "الصدقة على المساكين صدقة ، وهي لذي الرحم اثنان صدقة وصلة"^(٢) ، ولم يشترط النبي ﷺ نافلة ولا فريضة^(٣).

المطلب الرابع : فروع الضابط

١- روى عبد الله قال : سألت أبي : عن رجل تبلغ زكاة ماله خمسمائة درهم وأكثر ، هل يجوز له أن يدفعها إلى أخيه أو ولد أخيه وهم عصابة صغار ؟
فقال لي أبي : اكتب وأملئ عليّ لا يدفع بها مذمة ... ثم قال : فإذا ما استوت القرابة وغير القرابة في الفقر ، فالقرابة أولى ، إذا لم يدفع بها عن نفسه مذمة ، ولا يجوز له أن يعطي ولده ، ولا ولد ولده ، ولا أباه ، ولا أمه ، ولا جده ، ويعطي سوى ذلك من قراباته ، إذا كان لا يقي بها ماله^(٤).

(١) انظر المغني (٤ / ٩٨ - ١٠٠) ، الإنصاف (٣ / ٢٥٤، ٢٦٠) ، منتهى الإرادات (١ / ٥٢٨).

(٢) الحديث سبق تخريجه في الضابط الثالث من ضوابط كتاب الزكاة حاشية رقم (٢) صفحة (٣٦٧).

(٣) المغني (٤ / ٩٨ ، ٩٩) .

(٤) مسائل عبد الله رقم (٦٩٩) .

٢- روى عبد الله قال : قلت لأبي : يعطي الرجل ابنه من الزكاة ؟ قال : لا . قلت فإن لم يكن في عياله ؟ قال : لا يعطيه ، قلت وهو فقير ؟ قال : لا يعطيه . قال أبي : ولا يعطي ابنه ، ولا ابن الابن ، ولا جده ، ولا أباه ، ولا الأم ، وإن كانوا فقراء كلهم ، وقال : يعطيهم من غير الزكاة ^(١) .

٣- روى ابن هانئ قال : وسئل هل يجوز أن يعطي أخته من الزكاة ولها زوج لا يموتها ما يكسب ؟ قال : يعطيها إذا لم يحاب بها ، ولا يعجبني أن يجري عليها ، ولكن يعطيها ولا يحابي بها ، ولا يقي بها ماله ، ولا يدفع بها مذمة .

وقال : لا يعطي الولد من الزكاة وإن سفل ، ولا يعطي الجد من الزكاة وإن ارتفع ^(٢) .

٤- روى صالح قال : وسألته عن رجل له أهل بيت لا يقيمون الصلوات ولا يعرفون السنن والفرائض ، وفي جيرانه قوم يقيمون الصلاة والفرائض والسنن ، أضع زكاة ماله في جيرانه هؤلاء ، أو في أهل بيته ؟ قال : ينبغي له أن يعلمهم الفرائض والسنن وزكاته هم أولى بها حينئذ ، وإذا كانت حاجتهم وحاجة غيرهم سواء فالقرابة أولى ^(٣) .

٥- روى عبد الله قال : قلت لأبي : هل ترى أن يؤثر بها قرابته ، إذا كانوا معه في المصر الذي هو فيه إلا أنهم ليسوا في جواره وهم في سكة أخرى ، ترى أن يعطيهم كما يعطي غيرهم ، أو لا يعطيهم منها شيئاً إذا لم يكونوا في جواره ؟ وهل ترى أن يصرفها إليهم كلها حتى يغنيهم بها ؟ فقال أبي : الزكاة ينبغي لصاحبها أن يخلصها ولا يدفع بها عن نفسه مذمة ، ولا يحابي بها قريباً ، فإذا استوى القرابة في الفقر وغيرهم فالقرابة أولى ^(٤) .

(١) مسائل عبد الله رقم (٧٠١) .

(٢) مسائل ابن هانئ رقم (٥٥٧) .

(٣) مسائل صالح رقم (٢٢٣) .

(٤) مسائل عبد الله رقم (٦٩٨) .

الضابط الخامس

يؤدي صدقة الفطر عن كل من هو في عياله

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن يؤدي الرجل زكاة الفطر ؟ قال :
عمن هو في عياله ^(١).

المطلب الثاني : معنى الضابط

صدقة الفطر : تجب بفطر آخر يوم من رمضان . وبعضهم يسميها زكاة الفطر .
وأضيفت الزكاة إلى الفطر لأنها تجب بالفطر من رمضان ، وقيل لها فطرة لأن الفطرة هي
الخلقة قال الله تعالى ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ ^(٢) ، فهذه يراد بها الصدقة عن البدن
والنفس ، كما كانت الزكاة باللفظ العام تعني الصدقة عن المال ^(٣).

وقول الإمام أحمد "عياله" أي : من يعوله ، بمعنى تلزمه مؤنتهم ونفقتهم ، فكل من
وجبت نفقته عليه وجبت فطرته .

قال ابن قدامة : "والذي يلزم الإنسان نفقتهم وفطرتهم ثلاثة أصناف ، الزوجات ،
والعبيد، والأقارب ^(٤).

فمن وجبت عليه نفقتهم من ولده وإن سفل ووالده وإن علا وأقاربه وجبت عليه
فطرتهم .

وكذا زوجته على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب ، ولو كانت أمة لأن
النكاح سبب تجب به النفقة فوجبت به الفطرة ، وكذا خادم زوجته إن لزمته نفقته ،
وكذا زوجة الأب إن كانت تجب عليه نفقتها .

(١) مسائل أبي داود رقم (٦٠٨).

(٢) سورة الروم آية رقم (٣٠).

(٣) انظر المغني (٢٨٢/٤-٢٨٣)، المطلع (ص١٣٧)، التوضيح في الجمع بين المقتنع والتنقيح (٤٢٧/١)، الإقناع

(١/٤٤٩)، كشف القناع (٣/٨٩١)، معجم المصطلحات الفقهية (٢/٢٠٦).

(٤) المغني (٤/٣٠٢).

أما زوجته التي لا تلزمه نفقتها كغير المدخول بها ، أو لم تسلم إليه ، أو الصغيرة ، أو التي لا يمكن الاستمتاع بها ، أو زوجته الناشز وقت وجوب الزكاة ولو حاملاً فلا تلزمه نفقتها ولا فطرتها لأنها ليست ممن يمين ^(١).

وكذا تلزمه فطرة عبده وزوجة عبده الحرة ، حتى ولو ملك نفع العبد فقط دون رقبته ، وكذا لو كان أبقاً أو مرهوناً أو مغصوباً أو مأسوراً سواء رجي رجعته أو أيس منها ، لأنها تابعة للنفقة ، والنفقة تجب مع الغيبة ، إلا أن يشك في حياته فلا تجب فطرته لأنه لا يعلم بقاء ملكه عليه ، ولو علم بَعْدُ حياته أدى ما مضى .

ولو اجتمع عنده عبيد للتجارة وجبت عليه زكاة التجارة وزكاة الفطرة لأنهم تجب مؤنتهم فوجب فطرتهم ، كما أن سبيهما مختلف فزكاة الفطر تجب على البدن طهرة له ، وزكاة التجارة تجب عن القيمة وهي المال ^(٢).

وإن تكفل شخص بمؤنة شخص في شهر رمضان كله لزمته فطرته لأنه ممن يمين هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه لا تلزمه فطرته لأنه لا تلزمه مؤنته ، واختارها أبو الخطاب وابن قدامة ، وقالوا يحمل قول أحمد فيما يوافق الرواية الأولى على الاستحباب فإن تبرع بمؤنته بعض رمضان ولو آخره لم تلزمه ، كما لو مانه جماعة فلا يلزمهم فطرته ^(٣).

تنبيهات :

الأول : تلزم المرء صدقة الفطر عمن وجبت عليه نفقتهم إذا كان يجد ما يؤدي عنهم ، أما إن لم يجد ما يؤدي عن جميعهم ، بدأ لزوماً بنفسه ، ثم بزوجه ولو أمة ، ثم

(١) المغني (٣٠٢/٤) ، الإنصاف (١٦٦/٣) ، معونة أولي النهى (٧٠٨/٢) ، التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح (٤٢٨/٢) ، المبدع (٣٨٧/٢) ، الإقناع (٤٥٠/١-٤٥١) .

(٢) المغني (٣٠٣/٤-٣٠٤) ، معونة أولي النهى (٧٠٨/٢-٧٠٩) ، المنتهى (٤٩٧/١) ، الإقناع (٤٥٠/١) ، الإنصاف (١٧٢/٣) ، كشف القناع (٨٩٤/٣ ، ٨٩٢ ، ٨٩٦) .

(٣) المغني (٣٠٦/٤) ، الإنصاف (١٦٨/٣) ، معونة أولي النهى (٧٠٨/٢) ، الإقناع (٤٥٠/١) ، المبدع (٢/٣٨٨) ، المنتهى (٤٩٧/١) ، كشف القناع (٨٩٥/٣) .

برقيقه ، ثم بأُمّه ، ثم بأبيه ، ثم بولده ، ثم على ترتيب الميراث ، الأقرب فالأقرب ، وإن استوى اثنان فأكثر ولم يفضل غير صاع أقرع بين من استوا (١).

الثاني : من لزمت غيره فطرته كالزوجة والولد والقريب المعسر تلزم فطرتهم من ينفق عليهم ولهم مطالبته بإخراجها عنهم مثل ما أن لهم مطالبته بأن ينفق عليهم ، لأن الفطرة تابعة للنفقة ، ولهم أن يخرجوها عن أنفسهم بلا إذنه لأنه متحمل عنهم ، وهم المخاطبون بها ابتداء (٢).

الثالث : من كان له أكثر من وارث أو ملحق نسبه بأكثر من واحد (٣) ، أو كان عبداً مبعوضاً ، أو مشتركاً ملكه بين أشخاص ، فإن عليهم فطرته صاعاً واحداً ، يقسم بينهم على مثل وجوب نفقتهم عليه ، فبحسب القسمة في الميراث ، وعلى حسب نسبة نصيب المالك في المبعوض والمشارك ، ومن عجز من الشركاء لم يلزم غيره إخراج حصته ، ومثله فطرة الزوجة الأمة التي يتسلمها زوجها ليلاً وتكون نهاراً عند سيدها فعلى سيدها فطرتها ، لكونها حين الوجوب في نوبة السيد ، ولأن الفطرة تابعة لنفقة النهار . قال ابن قدامة : " هذا الظاهر عن أحمد ، وعنه تلزم كل واحد منهم صاعاً ، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه رجع عنها " (٤).

الرابع : من وجبت عليه فطرة غيره كزوجته وعبدته وولده أخرجها مع فطرته في مكانه وبلده ، لأن الفطر سبب وجوب الزكاة ففرقت في البلد الذي وجد سببها فيه (٥).

(١) المنتهى (٤٩٧/١)، الإقناع (٤٥٠/١)، المقنع (٣٣٨/١)، التنقيح المشيع (ص ٥٨)، وللمذهب روايات في هذا ، والترتيب المذكور اتفق عليه صاحب التنقيح والمنتهى والإقناع وعليه أكثر الأصحاب ، فأعتمدته . انظر الإنصاف (١٦٧/٣)

(٢) معونة أولي النهى (٧١٣/٢)، الإقناع (٤٥١/١)، الإنصاف (١٧٥/٣)، كشف القناع (٨٩٦/٣) .
(٣) يلحق النسب بأكثر من واحد عندما يدعيه أكثر من شخص ويتعذر إثبات النسب بالقافة إما لعدمها أو لعدم إلحاقها بالنسب لإشكاله عليها ، أو لاختلافها فيه ، فإنه والحالة هذه يلحق بهم جميعاً ، هذا وجه وهناك أوجه أخرى في المسألة ، انظر قواعد ابن رجب القاعدة رقم (١٦٠) (ص ٣٨٨).

(٤) معونة أولي النهى (٧١٣/٢)، الإقناع (٤٥١/١)، كشف القناع (٨٩٥/٣)، الإنصاف (١٦٩/٣، ١٧٣)، المغني (٣١٢-٣١٤)، حاشية ابن قائد على المنتهى (٤٩٨/١) .

(٥) معونة أولي النهى (٧١٧/٢)، الإقناع (٤٥٢/١)، كشف القناع (٨٩٨/٣)، الإنصاف (١٧٣/٣).

الخامس : لو زوج قريبه ، ولزمته نفقة امرأته فعليه فطرهما ^(١).

السادس : تجب على الشخص فطرة غيره إذا لزمته نفقته قبل غروب الشمس ليلة الفطر قياساً على من ملك عبداً أو نكح زوجة أو ولد له ولد قبل الغروب وجبت عليه فطرهم وإن كان وجوب النفقة بعد الغروب لم تلزمه فطرهم ، ومثله لو زال السبب الموجب للنفقة قبل الغروب كما لو طلق أو عتق أو بيع العبد أو أيسر القريب فلا تلزمه فطرهم لأنه لم تدخل ليلة الفطر إلا وقد زال السبب الموجب للفطر .

ومن المعلوم أن وجوب صدقة الفطر بغروب الشمس من ليلة الفطر هو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر ، وعنه يمتد الوجوب إلى أن يصلي العيد ^(٢).

المطلب الثالث : أصل الضابط

عن علي أنه قال : "علي من جرت عليه نفقتك نصف صاع بر أو نصف صاع من تمر" ^(٣).

وعن أسماء رضي الله عنها أنها كانت تخرج عن ثمن ^{(٤) (٥)}.

روي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الصغير والكبير والذكر والأنثى ممن يمتنون .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما مثله موقوفاً .

وعن ابن عمر أيضاً : " أنه كان يعطي صدقة الفطر عن جميع أهله ، صغيرهم

(١) الإنصاف (١٧٣/٣).

(٢) الإنصاف (١٧٦/٣)، معونة أولي النهى (٧١٤/٢)، المغني (٢٩٨/٤)، الإقناع (٤٥٢/١)، كشاف القناع (٨٩٧/٣)، المبدع (٣٩٣/٢).

(٣) رواه الدار قطني في كتاب زكاة الفطر (١١٧/٢) برقم (٢١٠٨)، ورواه البيهقي في الكيرى في كتاب الزكاة، باب إخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره ممن تلزمه مؤنته برقم (٧٦٨٤)، وضعفه الألباني في الإرواء (٣٣٠/٢) برقم (٨٤٠)، ورواه ابن أبي شيبه في كتاب الزكاة، باب (٦٩)، من قال صدقة صاع من شعير رقم (١٠٣٥٦).

(٤) رواه ابن أبي شيبه في كتاب الزكاة باب (٦٨) في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر رقم (١٠٣٥٣) .

(٥) روى استدلال الإمام أحمد بقول علي وفعل أسماء الكوسج في قسم الصيام مسألة رقم (٦٧).

وكبيرهم عمن يعول ، وعن رقيقه وعن رقيق نسائه" (١).

المطلب الرابع : فروع الضابط

- ١/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن يؤدي الرجل زكاة الفطر ؟ قال :
عمن هو في عياله ، قيل لأحمد : ضم إلى نفسه يتيمة ؟ قال : يؤدي عنها ، قلت : إن كان
يجري على قرابته يؤدي عنهم ؟ قال : قد فرغنا لك منه كل من هو في عياله يؤدي عنه (٢).
- ٢/ روى صالح قال : قلت لأبي : الأجير يعمل بطعام بطنه وكسوته ، تجب عليه
صدقة الفطر ، ويجوز للذي يعمل عنده أن يعطيه من زكاته ومن الكفارات وصدقة الفطر ؟
قال : لا بأس أن يستأجر الأجير بطعام بطنه وكسوته ... ثم قال : ولا تجب صدقة الفطر
على المستأجر وإنما تجب صدقة الفطر على من يمون ويكون في عياله وإنما هذا مستأجر (٣).
- ٣/ روى عبد الله قال : سمعت أبي يقول في الزكاة : تجب على الحر والعبد ، وولد
الرجل وامراته ، وكل من يعوله وتجب نفقته عليه ، يعني زكاة الفطر (٤).
- ٤/ روى الكوسج قال : قلت لأحمد من قال لا يعطى عن اليتيم صدقة الفطر ؟
فقال : قال علي رضي الله عنه : من جرت عليه نفقتك وكانت أسماء بنت أبي بكر رضي
الله عنهما تخرج عن ثمن (٥).
- ٥/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن رجل له رقيق للتجارة يؤدي عنهم
زكاة الفطر ؟ قال : نعم ، فقليل له : وهو يزكي أثمانهم ؟ قال : نعم (٦).

(١) ما روي عن علي وابن عمر رواهما الدارقطني في كتاب زكاة الفطر (١٠٩/٢) رقم (٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠)، ورواهما جميعاً البيهقي في الكبرى في كتاب الزكاة، باب إخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره ممن تلزمه مؤنته (٢٦٩-٢٧٢)، بالأرقام (٧٦٨١، ٧٦٨٢، ٧٦٨٥)، والحديث ضعف رفعه الدارقطني، وصحح وقفه، وكذا البيهقي، والحديث حسنه الألباني بمجموع طرقه ورواياته، انظر الإرواء (٣١٩-٣٢١) رقم (٨٣٥، ٨٣٩).

(٢) مسائل أبي داود رقم (٦٠٨) .

(٣) مسائل صالح رقم (١٦٧٧) مختصرة .

(٤) مسائل عبد الله رقم (٧٩٦).

(٥) مسائل الكوسج قسم الصيام رقم (٦٧).

(٦) مسائل أبي داود رقم (٦٠٥).

المطلب الخامس : المستثنى من الضابط

أولاً : نص عبارة ابن قدامة في المقنع : " ويلزمه فطرة من يمونه من المسلمين " ، قوله " من المسلمين " دال على أنها لا تلزمه فطرة من يمونه من الكفار ، ولو كان عبداً له ، لأنها طهرة للمخرج عنه ، وهو لا يقبلها ، لأنه لا طهرة إلا بالإسلام^(١).

روى عبد الله قال : سمعت أبي سئل عن زكاة الفطر فقال : عن كل من تجري عليه نفقتك ، فقلت لأبي : عندي يهودي أو نصراني أوودي عنه ؟ فقال : لا تؤد عنه^(٢) ، وروى أبو داود قال : سمعت أحمد ذكر صدقة رمضان عن العبد النصراني قال : إنما هي طهرة ، فأبي شيء يطهر من النصراني^(٣).

ثانياً : من لزمت نفقته في بيت المال كاللقيط ، أو عبد لا مالك له معين كعبد الغنيمة قبل القسمة فلا تلزم فطرته من بيت المال أو من الغنيمة لأن الإنفاق عليهم هو بمثابة إيصال المال في حقه^(٤).

ثالثاً : من استأجر أجيراً أو مرضعة بطعامها وكسوتها لم تلزمه فطرتهما على الصحيح من المذهب لأن الواجب هاهنا أجرة تعتمد الشرط في العقد فلا يزداد عليها ، وقيل تلزمه فطرتهما^(٥).

روى صالح قال : قلت لأبي : الأجير يعمل بطعام بطنه وكسوته تجب عليه صدقة الفطر ؟ قال : لا بأس أن يستأجر الرجل الأجير بطعام بطنه وكسوته ، ولا تجب صدقة الفطر على المستأجر وإنما تجب على من يمون ، ويكون في عياله ، وإنما هذا مستأجر^(٦).

رابعاً : لا تلزم الفطرة للبائن الحامل وإن وجبت نفقتها لأن النفقة للحمل لا لها والحمل لا تلزم فطرته^(٧).

(١) المقنع (١/٣٣٨) ، المبدع (٢/٣٨٧) ، كشف القناع (٣/٨٩٢ ، ٨٩٤) .

(٢) مسائل عبد الله رقم (٧٩٠) .

(٣) مسائل أبي داود رقم (٦٠٦) .

(٤) معونة أولي النهى (٢/٧١٢) ، الإقناع (١/٤٥٠) ، المبدع (٢/٣٩٢) ، الإنصاف (٣/١٦٩) ، كشف القناع (٣/٨٩٤) .

(٥) الإنصاف (٣/١٦٩) ، معونة أولي النهى (٢/٧١٢) ، الإقناع (١/٤٥٠) ، كشف القناع (٣/٨٩٤) .

(٦) مسائل صالح رقم (١٦٧٧) .

(٧) كشف القناع (٣/٨٩٤) ، وانظر الإقناع (٤/٤٩) ، والإنصاف (٩/٣٦٠) ، في بيان وجوب النفقة على البائن =

خامساً : لا تلزم صدقة الفطر على الكافر لعبده المسلم هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب ، قال ابن المنذر : " وأجمعوا على أن لا صدقة على الذمي في عبده المسلم ، وعنه تلزمه واختارها بعض الأصحاب " ، قال في الإنصاف : " وكذا حكم كل كافر لزمته نفقة مسلم في فطرته " (١).

= الحامل ، والنفقة للحمل ، أو لها لأجل الحمل : على قولين .

(١) الإنصاف (٣/١٦٤) ، كشف القناع (٣/٨٩٢) ، الإجماع لابن المنذر (ص ١٤).

ضوابط في كتاب المناسك

وفيه ضابطان :

الضابط الأول : من ساق هدياً واجباً فعطب أو مات فعليه البدل وإن

كان تطوعاً ، فليس عليه البدل .

الضابط الثاني : كل ما لا تجزئ في الاضاحي لا تجزئ في الدماء الواجبة.

الضابط الأول

من ساق هدياً واجباً فعطب أو مات فعليه البدل
وإن كان تطوعاً فليس عليه البدل

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- من ساق هدياً من جزاء أو قران أو ما كان من واجب فعطب أو مات ، فعليه البدل .
- يضمن هدي المتعة ، وجزاء الصيد ، وكل شيء من الكفارات .
- الهدي إن كان تطوعاً فليس عليه البدل ، وإن كان هدي المتعة ، وجزاء الصيد ، والكفارات فعليه البدل .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

- ١/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد يقول : من ساق هدياً من جزاء أو قران أو ما كان من واجب فعطب أو مات فعليه البدل ، وإن شاء باعه ، أو إن نحره يأكل منه ويطعم لأن عليه البدل ^(١) .
- ٢/ روى الكوسج قال : قلت : ما يضمن من الهدي ؟
قال : هدي المتعة وجزاء الصيد ، وكل شيء من الكفارات ^(٢) .
- ٣/ روى الكوسج قال : قلت : البدنة تهلك قبل أن تبلغ ؟
قال : إن كان تطوعاً فليس عليه البدل ، وإن كان هدي المتعة وجزاء الصيد والكفارات ، فعليه البدل ^(٣) .

المطلب الثالث : معنى الضابط

الهدي : اسم لما يهدى إلى الحرم ، ويذبح فيه ، ويكون من الإبل والبقر والغنم ،

(١) مسائل أبي داود رقم (٨٦٢) .

(٢) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (١٢٠) .

(٣) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (١٢١) .

ومنه الهدي الواجب ، والهدي التطوع على ما يأتي تفصيله ^(١).

وعطب عطباً : هلك وفسد ، والبعير والفرس انكسر ، وأعطبه : أهلكه ^(٢).

قال الخرقى : " ومن ساق هدياً واجباً فعطب دون محله صنع به ما شاء ، وعليه مكانه ، وإن كان ساقه تطوعاً نحره موضعه وخلقى بينه وبين المساكين ، ولم يأكل هو منه ، ولا أحد من أهل رفقته ، ولا بدل عليه ^(٣).

ومن هذا يُعلم أن الهدي نوعان : هدي عن واجب في الذمة ، وهدي تطوع :

النوع الأول : وهو الهدي عن واجب في الذمة كهدي التمتع ، والقران ، والدماء الواجبة في النسك بترك واجب ، أو بفعل محظور — وهي الكفارات — أو ما أوجب في ذمته بالنذر .

فهذا النوع على ضربين :

الضرب الأول : أن يسوقه ينوي به الواجب الذي عليه من غير أن يعينه بالقول ، فهذا لا يزول ملكه عنه إلا بذبحه ، وله التصرف فيه بما شاء من بيع وهبة وأكل ، وإن عطب تلف من ماله ، وإن تعيب لم يجزئه ذبحه وعليه الهدي الذي كان واجباً ، فإن وجوبه في الذمة ، فلا يبرأ منه إلا بإيصاله إلى مستحقه بمثلة الدين .

الضرب الثاني : أن يعين الواجب عليه بالقول فيقول : هذا الواجب علي ، فإنه يتعين الوجوب فيه من غير أن تبرأ الذمة منه ، إذ إنه مضمون عليه ، فإن عطب أو سرق ، أو ضل ، أو تعيب عيباً يمنع الإجزاء ، أو نحو ذلك ، لم يجزه ذبحه عما في الذمة ، وعاد الوجوب عليه ، لأن ذمته لم تبرأ من الواجب بتعيينه وإنما تعلق الوجوب بمحل آخر ^(٤).

النوع الثاني : هدي التطوع ، كمن ساق هدياً يقصد به التقرب إلى الله لا عن واجب في ذمته ، ومنه أيضاً الأضحية والعقيقة .

(١) معجم المصطلحات الفقهية (٣/٤٥٠) ، القاموس الفقهي (ص٣٦٧) ، المطلع (ص٢٠٤) ، التعريفات (٣١٩) ، كشاف القناع (٤/١٢١٦).

(٢) الصحاح (١/١٩٤) ، المعجم الوسيط (٢/٦٠٧).

(٣) مختصر الخرقى (ص٨١).

(٤) المغني (٥/٤٣٤) ، الشرح الكبير (٩/٤٠٠) ، المبدع (٣/٢٩٢) ، الإنصاف (٤/٩٨) ، الإقناع (٢/٤٧) ، كشاف القناع (٤/١٢٣١) ، المنتهى (٢/١٩٢-١٩٣) ، معونة أولي النهى (٤/٥٤٦) ، بلغة الساغب (ص١٦١).

وهو أيضاً على ضربين :

الضرب الأول : أن ينويه هدياً ، ولا يوجهه بلسانه ولا بإشعاره^(١) وتقليده^(٢) ، فهذا لا يلزمه إمضاؤه ، وله الرجوع فيه متى شاء ، ما لم يذبحه ، وله أولاده ونمائه ، لأنه نوى الصدقة بشيء من ماله ، فأشبهه ما لو نوى الصدقة بدرهم فله الرجوع فيه قبل القبض .

الضرب الثاني : أن يوجهه بلسانه فيقول : هذا هدي ، أو يقلده ، أو يشعره ، ينوي بذلك إهداءه ، فيصير واجباً بالتعيين ، يتعلق الوجوب بعينه دون ذمة صاحبه ، ويلزمه حفظه وإيصاله إلى محله ، فإن تلف بغير تفريط منه ، أو سرق ، أو ضل ، لم يلزمه شيء ، لأنه لم يجب في الذمة ، إنما تعلق الحق بالعين ، فسقط بتلفها كالوديعة ، فأما إن أتلفه ، أو تلف بتفريطه فعليه ضمانه لأنه أتلف واجباً لغيره ، فضمنه كالوديعة^(٣) .

وإن عطب في الطريق قبل محله هدي واجب بالتعيين أو تطوع — إن دامت نيته فيه قبل نحره^(٤) — ، أو عجز عن المشي وصحبة الرفاق ، فإنه ينحره في موضعه^(٥) ويجزئه ، و يستحب أن يضع نعل الهدي التي في عنقه في دمه ، ثم يضرب به صفحته ليعرفه الفقراء ، ويفرقوا بينه وبين الميتة ويخلي بينه وبينهم ، ولا يأكل منه ولا أحد من رفقته ، وإن كانوا فقراء^(٦) .

(١) الإشعار للإبل هو: أن يشق صفحة سنامها حتى يسيل الدم، والأولى أن يكون الشق في صفحة سنامها اليميني، على الصحيح من المذهب، وقيل: اليسرى أولى. وقيل أيضاً يسن إشعار مكان ذلك من البقر، وفائدته أن تعرف عند الاختلاط بغيرها، وأن يتوقاها اللص . انظر المبدع (٢٩٤/٣)، الشرح الكبير (٤٠٨/٩)، الإنصاف (١٠١/٤)، المطلع (ص ٢٠٦)

(٢) التقليد : مصدر قلّد وهو أن يعلق في عنقها شيئاً من نعل، أو آذان القرب، أو علاقة إداوة، أو عروة، أو شيئاً من جلد أو غيره، وذلك ليعلم أنها هدي، وهو مستحب للهدي كله من الإبل والبقر والغنم، هذا المذهب، وقيل يقلد الغنم فقط . انظر المبدع (٢٩٥/٣)، الشرح الكبير (٤١٠/٩)، الإنصاف (١٠١/٤)، المطلع (ص ٢٠٦)، المعجم الوسيط (٧٥٤/٢)، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً (ص ٣٠٨)

(٣) المغني (٤٣٧/٥-٤٣٨)، الشرح الكبير (٣٩٥/٩)، المبدع (٢٩١/٣)، الإنصاف (٩٨/٤)، الإقناع (٤٩/٢)، كشف القناع (١٢٣٠-١٢٣٣)، القواعد (ص ٣٣٥)، معونة أولي النهى (٥٤٤/٤).

(٤) المقصود أنه استمرت فيه نية التطوع إلا حين العطب، ولم يرجع عن نيته فيه قبل ذلك .

(٥) قال ابن النجار عند هذا الموضع : " ينحره في موضعه وجوباً "، معونة أولي النهى (٥٤٤/٣)، المبدع (٢٩١/٣).

(٦) المغني (٤٣٨/٥)، شرح الخرقى (٢٨٤/٢)، المنتهى (١٩٢/٢)، المبدع (٢٩١/٣)، الإنصاف (٩٧/٤)، الإقناع (٤٨/٢)، كشف القناع (١٢٣٢/٤)، غاية المنتهى (٤٣٥/١)، معونة أولي النهى (٥٤٤/٤) =

أما إن ذبحه ، فسرق ، أو عطب ، فلا شيء عليه^(١).

ثم هذا المعين الذي عطب وتعيب أو ضل ثم وجد بعد ذبح البدل هل له استرجاعه إلى ملكه ؟ على روايتين :

الأولى : وهي ظاهر كلام الخرقى أن له استرجاعه إلى ملكه ، ويصنع به ما شاء من أكل وبيع وهبة وصدقة وغيره .

والثانية : وهي المذهب ليس له استرجاعه إلى ملكه لأنه قد تعلق به حق الفقراء فلزم ذبحه مع ما في الذمة جميعاً^(٢).

قال ابن رجب : " إذا خرج عن ملكه مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه والوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا ؟ فيه خلاف^(٣) .

وهذا الضابط هو فرع عن قاعدة أوسع منه هي : " العين المتعلق بها حق لله تعالى أو لآدمي ، إما أن تكون مضمونة أو غير مضمونة ، فإن كانت مضمونة وجب ضمانها بالتلف والإتلاف بكل حال ، وإن لم تكن مضمونة ، لم يجب ضمانها بالتلف ، ووجب بالإتلاف ، إن كان المستحق موجوداً وإلا فلا " ^(٤).

المطلب الرابع : أصل الضابط

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أهدى تطوعاً ، ثم ضلت ، فليس عليه البدل ، إلا أن يشاء ، فإن كان نذراً فعليه البدل " ^(٥).

= الشرح الكبير (٣٩٥/٩)، التنقيح المشيع (ص ١١٢).

(١) المغني (٤٣٥/٥)، الإنصاف (٩٣/٤)، الإقناع (٤٧/٢)، كشف القناع (١٢٣٠/٢)، المبدع (٢٩٣/٣)، الشرح الكبير (٤٠١/٩).

(٢) المغني (٤٣٥-٤٣٦)، الإنصاف (٩٩-١٠٠)، الإقناع (٤٩/٢)، كشف القناع (١٢٣٤/٤)، المنتهى (١٩٣/٢)، الشرح الكبير (٤٠٢/٩)، معونة أولي النهى (٥٤٧/٤)، المبدع (٢٩٣/٣).

(٣) قواعد ابن رجب القاعدة الثلاثون ص (٤٠).

(٤) قواعد ابن رجب، القاعدة الثامنة والثلاثون بعد المائة (ص ٣٣٣).

(٥) رواه الدار قطني في كتاب الحج، باب المواقيت (١٩٠/٢) رقم (٢٥٠٥، ٢٥٠٦)، وقال المحقق في الحاشية : " أورده الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف (ص ٢٦١)، وقال عَقَبَهُ : عبد الله بن عامر ضعيف " =

(٢) ما روي عن ابن عباس أن ذؤيب أبا قبيصة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ، ثم يقول : " إن عطب منها شيء ، فخشيت عليها فانحرها ثم اغمس نعلها في دمها ، ثم اضرب به صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقتك " (١).

المطلب الخامس : فروع الضابط

١/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد يقول : من ساق هدياً من جزاء أو قران أو ما كان من واجب فعطب أو مات فعليه البدل ، وإن شاء باعه أو إن نحره يأكل منه ويطعم لأن عليه البدل ، وإن كان تطوع فعطب فلينحره ثم لا يأكل هو منه ، ولا أحد من أهل رفقته وليخله للناس (٢).

٢/ روى الكوسج قال : قلت : ما يضمن من الهدي ؟ قال : هدي المتعة ، وجزاء الصيد ، وكل شيء من الكفارات (٣).

٣/ روى الكوسج قال : قلت : البدنة تهلك قبل أن تبلغ ؟ قال : إن كان تطوعاً فليس عليه البدل ، وإن كان هدي المتعة وجزاء الصيد والكفارات فعليه البدل ، ولا يأكل من التطوع هو ولا أحد من أهل رفقته (٤).

٤/ روى الكوسج قال : قلت : البدنة تهلك قبل أن تبلغ الحرم ؟ قال : أما إذا كانت نذراً ، أو جزاء صيد ، أبدلها ويأكل ، وإن شاء باع ، وإذا كان تطوعاً لم يأكل هو ولا أحد من أهل رفقته ، وخلقى بينها وبين الناس (٥).

= قلت : هذا بالنسبة للحديث رقم (٢٥٠٦) ، أما رقم (٢٥٠٥) فليس من رواية عبدالله بن عامر ، ولم يورده الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف على سنن الدارقطني ، وهذا يشير — والله أعلم — إلى أن رجال إسناده عنده ثقات ، ورواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه ، في كتاب : الحج ، باب : العمل بالهدي إذا عطب ، أو ضل (٣٨٠/١) رقم (١٥٠) .

(١) رواه مسلم في كتاب الحج ، باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق رقم (١٣٢٦).

(٢) مسائل أبي داود رقم (٨٦٢).

(٣) مسائل الكوسج — المناسك والكفارات — رقم (١٢٠).

(٤) مسائل الكوسج — المناسك والكفارات — رقم (١٢١).

(٥) مسائل الكوسج — المناسك والكفارات — رقم (١٨٩).

٥/ روى الكوسج قال : قلت : هدي التطوع إذا عطب يأكل ؟ قال : إذا كان عليه البدل فله أن يأكل ويبيع ، والتطوع ينحره ويخلي بينه وبين الناس ، ولا يأكل هو ولا أهل رفقته ^(١).

٦/ روى البغوي قال : وسئل أحمد وأنا أسمع عن رجل ضاع هديه فاشترى غيره ، ثم أصاب الأول ؟ قال : ينحرهما جميعاً ^(٢).

(١) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (٢١١).

(٢) مسائل البغوي رقم (٢٧)، وانظر مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (١٨٨) .

الضابط الثاني

كل ما لا تجزئ في الأضاحي لا تجزئ في الدماء الواجبة

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام

روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان لا تجزئ المهازلة في جزاء الصيد ولا في المتعة ، قال أحمد : كل ما لا تجزئ في الأضاحي لا يجزئ فيهما ^(١).

المطلب الثاني : معنى الضابط

الأضحية هي ما يذبح من بهيمة الأنعام أيام النحر ولا تجزئ من غيرها ولا يجزئ من الضأن إلا الجذع ، ولا يجزئ من سواه إلا الشني وهو من الإبل ما كمل له خمس سنين ، ومن البقر سنتان ومن المعز سنة .

ولا يجزئ فيها العوراء ولا المريضة ، ولا العرجاء ، ولا الكسيرة روى البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يضحي بالعرجاء بين ظلعها ، ولا بالعوراء بين عورها ، ولا بالمريضة بين مرضها ، ولا بالعجفاء التي لا تنقي " ^(٢).
ويثبت الحكم فيما فيه نقص أكثر من هذه العيوب بطريق التنبيه ، أو كان النقص بقطع عضو منها مستطاب فلا تجزئ ، كالعمياء ، والعجفاء ، والعصباء ، والجداء ، والاهتماء ، والعصماء ، والخصي المحبوب ، وما قطعت إلتها ^(٣).

(١) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (٣٣٩).

(٢) رواه الترمذي في أبواب الأضاحي ، باب ما لا يجوز من الأضاحي رقم (١٤٩٧) ، ورواه أبو داود في كتاب الضحايا باب ما يكره من الضحايا رقم (٢٨٠٢) ، ورواه النسائي في كتاب الضحايا باب ما نهي عنه من الأضاحي العوراء رقم (٤٣٦٩-٤٣٧١) ، ورواه ابن ماجه في كتاب الأضاحي باب ما يكره أن يضحي به رقم (٣١٤٤) ، والحديث قال عنه الترمذي حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ، وانظر تمام تخريجه في الإرواء للألباني وصححه (٤/٣٦٠-٣٦١) رقم (١١٤٨) .

(٣) العجفاء : هي التي لا تنقي وهي الهزيلة التي لا مخ فيها .

العصباء : وهي التي ذهب أكثر أذنها أو قرنها .

الجداء : وهي جافة الضرع وهي الجدباء .

الاهتماء : وهي التي ذهب ثناياها من أصلها .

وتكره معيبة الأذن بخرق أو شق أو قطع لأقل من النصف ، وكذا القرن ^(١).

والدماء الواجبة على ثلاثة أقسام هي :

القسم الأول : ما وجب بالنذر في ذمته من ضحية أو غيرها .

القسم الثاني : هدي واجب منصوص عليه وهو أربعة : دم المتعة ودم الإحصار وهما على الترتيب ، وفدية الأذى وجزاء الصيد وهما على التأخير .

القسم الثالث : ما ليس بمنصوص عليه فيقاس على أشبه المنصوص عليه به ، ومنه هدي القران ودم الفوات والدم الواجب بترك واجب ، مقيسة على دم المتعة ، والدم الواجب بإفساد الحج بالجماع مقيس عليه من وجه ، وما وجب بفعل محذور يترفع به فمقيس على فدية الأذى ^(٢).

والمقصود من الضابط الربط بين الأضحية والدماء الواجبة فيما يجزئ وما يمنع منها ، قال ابن قدامة : " ويمنع من العيوب في الهدي ما يمنع في الأضحية " ^(٣).

فكل ما لا يجزئ في الأضاحي ، لا يجزئ أو يكره ، في الدماء الواجبة .

وكذلك العقيقة وإن كانت سنة مؤكدة على الأب وليست بواجبة على الصحيح من المذهب ^(٤) ، إلا أن أحكامها مثل الأضحية فيما يجوز من البهيمة وما لا يجوز ^(٥).

المطلب الثالث : أصل الضابط

لم أجد من كلام الإمام أحمد - حسب اطلاعي - ما يفيد في أصل هذا الضابط ، إلا أن الكوسج روى عن إسحاق بن راهويه تعليلاً للضابط فقال : قال أحمد : كل ما لا

= العصماء : وهي التي انكسر غلاف قرنها .

الخصي المجبوب : الخصي المقطوع الذكر ، انظر الإقناع (٤٣/٢-٤٤) ، المغني (٣٦٩/١٣-٣٧٣) .

(١) الإقناع (٤٣/٢-٤٤) ، المغني (٤٦١/٥) ، منتهى الإرادات (١٨٣/٢-١٨٥) ، الإنصاف (٧٧/٤-٨٠) .

(٢) المغني (٤٤٧/٥-٤٤٩) .

(٣) المغني (٤٦١/٥) .

(٤) الإقناع (٥٤/٢) ، منتهى الإرادات (١٩٩/٢) ، الإنصاف (١١٠/٤) .

(٥) الإقناع (٩٥/٢) ، منتهى الإرادات (٢٠١/٢) ، الإنصاف (١١٣/٤) .

يجزئ في الأضاحي لا يجزئ فيهما - يعني جزاء الصيد والمتعة - قال إسحاق : كما قال، لأنها إذا كانت لا تجزئ في الأضحية فما كان من الواجب فهو ألزم له ^(١).
ومعنى قوله هذا - رحمه الله - أن ما يشترط في الأضحية وهي سنة مؤكدة ^(٢)، مشروط فيما هو واجب من الدماء لأن الواجب أكد من السنة .

المطلب الرابع : فروع الضابط

روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان : لا تجزئ المهنزلة في جزاء الصيد ولا في المتعة ، قال أحمد : كل ما لا يجزئ في الأضاحي لا يجزئ فيهما ^(٣).

المطلب الخامس : المستثنى من الضابط

السنة في الأضحية أن يأكل ثلث أضحيته ، ويهدي ثلثها ، ويتصدق بثلثها ، ولو أكلها إلا أوقية تصدق بها ، جاز له ذلك ، وهذا بخلاف الدماء الواجبة ، فلا يؤكل منها شيء ، فإن أكل ضمنه بمثله لحماً ، إلا دم المتعة والقران فهما كالأضحية في جواز الأكل منهما على الصحيح من المذهب ^(٤).

وكذلك مكان الذبح قال الخرقي : " وكل هدي أو إطعام فهو لمساكين الحرم ، إن قدر على إيصاله إليهم ، إلا من أصابه أذى من رأسه فيفرقه على المساكين في الموضع الذي حلق " ^(٥).

(١) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (٣٣٩).

(٢) اختلف العلماء رحمهم الله في حكم الأضحية، قيل إنها سنة وهذا المذهب نص عليه، وأكثر أهل العلم على أنها سنة مؤكدة غير واجبة منهم إسحاق بن راهوية، انظر المغني (٣٦٠/١٣)، الشرح الكبير (٤١٩/٩)، الإنصاف (١٠٥/٤).

(٣) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (٣٣٩)، ولم أطلع على فرع من كلام الإمام أحمد غيره .

(٤) مختصر الخرقي (ص ٨١)، المغني (٤٤٤/٥-٤٤٧) (٣٧٩/١٣)، الإنصاف (١٠٤-١٠٥، ١٠٨)، الإقناع (٥١/٢)، القواعد والأصول الجامعة للسعدي (ص ١٣٠).

(٥) مختصر الخرقي (ص ٨١).

وعلى هذا فليس لذبح الأضحية مكان معين، بخلاف الدماء الواجبة فهي لفقراء الحرم ، وتذبح في الحرم إلا فدية الأذى ودم الإحصار فذبجها في موضع وجوبها ^(١)^(٢).

(١) المغني (٤/٤٤٩-٤٥٠).

(٢) ما أوردته في هذا المطلب قد يقال : لا يشمله لفظ الضابط فلا يكون مستثنى منها .

إلا أني أوردته هنا لمناسبته للضابط، إذ إن ما ذكر هو الفارق بين الأضحية والدماء الواجبة، والله أعلم . انظر القواعد والأصول الجامعة للسعدي (ص ١٣٠) .

ضابط في كتاب الجهاد

الضابط

كل شيء يفعل يوم المغار أرجو أن يكون واسعاً

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- كل شيء يفعلون هم أرجو أن يكون واسعاً — يعني الغزاة يوم المغار.
- كلما صنع الأمير من شيء فهو جائز .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

(١) روى أبو داود قال : قلت لأحمد : ركعتي الفجر يدعهما في السفر ؟ قال : لا ، لا يدعهما . وسألته يصليهما يوم المغار على دابته ؟ قال : كل شيء يفعلون هم ، أرجو أن يكون واسعاً^(١).

(٢) روى ابن هانئ قال : وسئل عن النفل صبيحة المغار . فقليل : الخيل تصبح المغار فيصيب بعضهم الغنيمة ، وبعض لا يأتي بشيء ، هل يجوز للأمير أن يخص هؤلاء بشيء ، من النفل ، دون هؤلاء الذين لم يصيبوا شيئاً ؟ قال : نعم ، كلما صنع الأمير من شيء فهو جائز^(٢).

المطلب الثالث : معنى الضابط

يوم المغار يعني اليوم الذي تكون فيه الغارة ، وهي اسم من الإغارة ، وهي الإقدام على أخذ مال ونهبه قهراً أو حرباً ، يقال أغار بنو فلان على بني فلان إغارة وغارة .
والمغار بالضم : موضع الغارة ، كمقام موضع الإقامة^(٣) .
والمقصود به هنا ساعات القتال ، أو حال ما يكون طالباً أو مطلوباً من عدوه أو عند الخوف الشديد .

(١) مسائل أبي داود رقم (٥٣٨) .

(٢) مسائل ابن هانئ رقم (١٦٢٤) .

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة (ص ٧٠٨) ، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٣٥٣) .

والإمام أحمد في هذه الضابط بين أن حال الغزو والمركة أوسع في الأحكام من حال الإقامة والاطمئنان ، وكلما زاد الخوف واشتد زادت الرخصة والتوسعة في الأحكام حسب الاستطاعة والمصلحة .

ففي الصلاة يجوز أن يصلي على كل صفة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

قال ابن قدامة : " وإذا نودي بالصلاة والنفير ، فإن كان العدو بالبعد ، إنما جاءهم طليعة للعدو ، صلوا ونفروا إليهم ، وإذا استغاثوا بهم ، وقد ورد العدو ، أغاثوهم ونصروا وصلوا على ظهور دوابهم ويومئون ، والغياث عندي أفضل من صلاة الجماعة ، والمطالب والمطلوب في هذا الموضع يصلي على ظهر دابته ، وهو يسير أفضل إن شاء الله تعالى ، وإذا سمع النفير ، وقد أقيمت الصلاة ، يصلي ، ويخفف ، ويتم الركوع والسجود ، ويقرأ بسور قصار " ^(٢).

وكذا إذا صلى الإمام بإحدى الطائفتين ثم حصل اختلال في الحال واحتيج إلى معونتهم بالطائفة التي تصلي ، فللإمام أن يفرع إليهم ممن معه ، وبينوا على ما مضى من صلاتهم^(٣).

وكذا لو صلوا جمعة ، ومن المعلوم أن من شرطها كمال العدد أربعين في الجمعة كلها ، لكن في هذه الحالة يبقى الإمام وحده حال قيام طائفة ودخول أخرى وهذا جائز لأهل العذر^(٤).

وإذا اشتد الخوف فإنهم يصلون على حسب استطاعتهم سواء كان الخوف قبلها أو أثناءها مستقبلي القبلة وغير مستقبليها يومئون بالركوع والسجود على قدر الطاقة ،

(١) ذكر ابن قدامة وغيره من كتب الفروع تفصيل تلك الصلوات في باب صلاة الخوف ، من كتاب الصلاة .

انظر المغني (٣ / ٢٩٦) و (٣ / ٣١١) ، الإنصاف (٢ / ٣٤٧) وما بعدها ، المبدع (٢ / ١٢٥) ،

كشف القناع (٢ / ٦١٧) ، الموسوعة الفقهية (٢٧ / ٢١٦) .

(٢) المغني (١٣ / ٣٤) ، وانظر المبدع (٢ / ١٣٦) ، والإنصاف (٢ / ٣٥٩) ، والموسوعة الفقهية (٢٧ / ٢١٩) .

(٣) المغني (٣ / ٣٠٣) .

(٤) المغني (٣ / ٣٠٣ - ٣٠٤) ، الموسوعة الفقهية (٢٧ / ٢٢٠) .

ولا يضر العمل الكثير من كَرٍ وفَرٍ مما تدعوا له حاجة القتال ، ولا يضر تلون سلاحه وجسده بالدم ولو كثيراً^(١).

ومما فيه توسعة لهم جواز الخدعة في الحرب^(٢)، بل هي الحرب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الحرب خدعة"^{(٣)(٤)}.

وكذا إذا ألقى الكفار ناراً في سفينة فيها المسلمون فاشتعلت فيها، فعلوا ما يرون السلامة فيه قال في الإنصاف "بلا نزاع".

فإن شكوا فعلوا ما شاءوا وما غلب على ظنهم السلامة فيه، من بقائهم في مركبهم، أو إلقاء نفوسهم في الماء، فالأولى لهم فعله، وهما موتتان، فليختر أيسرهما، هذا المذهب. وعنه: يلزمهم المقام، لأنهم إذا رموا أنفسهم في الماء كان موقفهم بفعلهم، وإن أقاموا فموقفهم بفعل غيرهم^(٥).

ومما فيه توسعة على المجاهدين وأمره تابع لما يراه الإمام، أنه إذا حصر حصناً لزمه مصابرتة^(٦) إذا رأى المصلحة فيه، فإن أسلموا حقن دمائهم وحفظ لهم أموالهم، وإن سألوا المودعة^(٧) بمال جاز، وإن نزلوا على حكم حاكم^(٨) جاز، وكل ذلك تابع لما فيه مصلحة المسلمين^(٩).

(١) كشف القناع (٢ / ٦٢٥)، الإنصاف (٢ / ٣٥٩).

(٢) الأصل في غير الحرب عدم جواز الخدعة إذ المؤمن مأمور بالصدق في المعاملة والنصح فيها.

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد باب الحرب خدعة رقم (٣٠٣٠)، ورواه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب رقم (١٧٣٩)، وفي كلا الموضعين رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال: سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة.

(٤) المغني (١٣ / ٤١).

(٥) المغني (١٣ / ١٩٠)، الإنصاف (٤ / ١٢٥ - ١٢٦) ونقل الرواية الثانية عن ابن عقيل.

(٦) المصابرة: مفاعلة من الصبر، والمراد: ملازمته. انظر المطلع (ص ٢١٢).

(٧) المودعة: هي المصالحة، والمسألة، قال أبو السعادات: حقيقة المودعة هي المشاركة، أي يدع كل واحد منهما ما هو فيه. انظر المطلع (ص ٢١٢).

(٨) ومن شرط الحاكم أن يكون مسلماً حراً بالغاً عاقلاً ذكراً عدلاً من أهل الاجتهاد في الجهاد لا في جميع الأحكام ولو كان أعمى، وقيل يعتبر فيه شرط القاضي إلا البصر. انظر المراجع في الحاشية التالية.

(٩) المقنع (١ / ٤٩١)، المبدع (٣ / ٣٣١)، الإنصاف (٤ / ١٣٩)، الموسوعة الفقهية (١٦ / ١٥٢).

وكذلك مما فيه توسعة لهم وأمره تابع لما يراه الإمام ، تخيره في حال الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بمسلم أو مال^(١).

وللمسلمين تبيت الكفار ورميهم بالمنجنيق وقطع المياه عنهم وهدم حصونهم ولو قتل فيه صبي أو امرأة أو غيرهما ممن يحرم قتلهم إذا لم يقصدهم^(٢).

في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار يُيْتُونَ من المشركين ، فيصاب من نسائهم وذرائعهم؟ قال : " هم منهم "^(٣).

وفي إحراق الشجر والزرع وقطعه روايتان ، إحداهما الجواز إن لم يضر بالمسلمين ، والثانية لا يجوز إلا أن لا يقدر عليهم إلا به ، أو يكونوا يفعلونه بنا . ومثله خلافاً ومذهباً رميهم بالنار وفتح الماء ليغرقهم^(٤).

المطلب الرابع : اصل الضابط

١/ قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾^(٥).

قال ابن كثير : " أي فصلوا على أي حال كان رجالاً أو ركباناً " .

وذكر رحمه الله عند تفسير هذه الآية الوقائع من السيرة وفتحات المسلمين والتي يكثر فيها الصحابة ، مما فيه ترخص في صفة الصلاة حال الحرب والشدة^(٦).

وانظر كذلك كتاب صلاة الخوف من صحيح البخاري^(٧).

٢/ عن الصعب بن جثامة رضي الله عنه قال : مر بي النبي صلى الله عليه وسلم

(١) المقنع (١ / ٤٨٨ - ٤٨٩) ، المبدع (٣ / ٣٢٥) ، الإنصاف (٤ / ١٣٠) .

(٢) المقنع (١ / ٤٨٦) ، الإنصاف (٤ / ١٢٦) ، الموسوعة الفقهية (١٦ / ١٥٢) .

(٣) رواه البخاري عن الصعب بن جثامة رضي الله عنه في كتاب الجهاد والسير باب ، أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذراري رقم (٣٠١٢) ، ورواه مسلم عنه في كتاب الجهاد والسير ، باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد رقم (١٧٤٥)

(٤) المقنع (١ / ٤٨٧) ، الإنصاف (٤ / ١٢٧ - ١٢٨) ، الموسوعة الفقهية (١٦ / ١٥٥ - ١٥٦) .

(٥) سورة البقرة : من الآية (٢٣٩) .

(٦) انظر تفسير ابن كثير عند الآية رقم (٢٣٩) من سورة البقرة ، واستدل بها الإمام أحمد على هذا المعنى كما في مسائل عبد الله رقم (٦٢٨) وتأني في مطلب الفروع .

(٧) كتاب صلاة الخوف رقم (١٢) وأول حديثه رقم (٩٤٢) .

بالأبواء^(١) أو بودان^(٢)، وسئل عن أهل الدار يُبَيِّتُونَ من المشركين ، فيصاب من نسائهم وذرائعهم ، قال : " هم منهم "^(٣).

فإذا نظرنا إلى الآية والحديث وجدنا أنهما يدلان على عموم الضابط .

فلاية دلت على الرخصة والتوسعة في جانب العبادات ، وأعظمها الصلاة وغيرها مقيس عليها .

ودل الحديث على التوسعة في جانب معاملة العدو ، والتي أعظمها أرواحهم وأرواح ذرائعهم والتصرف في أموالهم ، فإذا جاز قتل نسائهم وصبيانهم بسبب البيات ، جاز قتل وإتلاف غيرهم من باب أولى .

المطلب الخامس : فروع الضابط

(١) روى أبو داود قال : قلت لأحمد : ركعتي الفجر يدعهما في السفر ؟ قال : لا ، لا يدعهما . وسألته يصليهما يوم المغار على دابته ؟ قال : كل شيء يفعلون هم ، أرجو أن يكون واسعاً^(٤).

(٢) روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن القوم يخافون أن تفوتهم الغارة فيؤخرون الصلاة حتى تطلع الشمس أو يصلون على دوابهم ؟ قال : كل أرجو^(٥).

(١) الأبواء : واد من أودية الحجاز التهامة، كثير المياه والزرع، وهو قريب من مستورة الآن جنوب شرق عنها . بها قبر أم النبي صلى الله عليه وسلم. انظر معجم البلدان (١/٧٩)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص ١٤) .
(٢) ودان : ثلاثة مواضع ، والمقصود منها ما بين مكة والمدينة ، قرية جامعة من نواحي الفرع ، وموضعها الآن شرق مستورة إلى الجنوب ، وبينهما قريباً من اثني عشر كيلاً . انظر معجم البلدان (٥ / ٣٦٥) ، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص ٣٣٢) .

(٣) سبق تخرجه في الحاشية رقم (٣) أعلاه . ومثله فعله صلى الله عليه وسلم ببني المصطلق حين أغار عليهم ، وهم غارون آمنون ، وإبلهم تسقى على الماء ، فقتل المقاتلة ، وسبى الذرية . الحديث رواه البخاري في كتاب العتق باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب رقم (٢٥٤١) ، ورواه مسلم في كتاب الجهاد والسير باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة رقم (١٧٠٣) .

(٤) مسائل أبي داود رقم (٥٣٨) .

(٥) مسائل أبي داود رقم (٥٤٠) و انظر المسألة الثالثة من المطلب السادس في المستثنى من الضابط وفيه أن الصحيح من المذهب أنهم يصلون على قدر استطاعتهم ولا يؤخرونها عن وقتها . انظر كشاف القناع (٦٢٥/٢) .

(٣) روى عبدالله قال : سألت أبي عن الرجل يطلبه العدو كيف يصلي ؟ قال : كيف ما قدر ، يجعل السجود أخفض من الركوع .

قلت : إن كان هو الطالب ؟ قال : يتزل ويصلي ، قلت لأبي : فإن خاف أن يعود عليه إن نزل ؟ قال : يصلي على ظهر الدابة لقوله ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (١)(٢)

(٤) روى ابن هانئ قال : سئل عن صلاة الطالب والمطلوب ؟ قال : إذا كنت الطالب ، وكان موضع لا تقصر فيه الصلاة . نزلت فصليت أربعاً . وإذا كنت أنت المطلوب ، فأومئ إيماء على دابتك (٣) .

(٥) روى ابن هانئ قال : سألت أبا عبد الله : هل يغار على عصابة المشركين (٤) ؟ قال : نعم يغار عليهم (٥) .

(٦) روى ابن هانئ قال : سئل أبو عبد الله عن البطريق (٦) من أهل الشرك يؤخذ ، فأحب إليك أن يقتل ، أو يفادى بمائة من المسلمين ؟ فقال أبو عبد الله : إن رجلاً واحداً من المسلمين خير من الدنيا ، وإن فداءهم مما يعجبني ، ولكن ربما كان من هذا ضرر على المسلمين ، يستحش على المسلمين فيقتل ويسبي ، يقتل ، ولا يفادى به (٧) .

(٧) روى ابن هانئ قال : سمعت أبا عبد الله سئل عن أمير الجيش يبعث بالسرية ، فيقول : من جاء بشيء فله نفيه ، فيصيب بعض أهل السرية ، وبعض لا يصيب شيئاً ، فهل يجوز هذا ؟ وما الحجة فيه ؟ قال أحمد : للإمام أن ينفل من يشاء (٨) .

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٣٩) .

(٢) مسائل عبدالله رقم (٦٢٨) ، وانظر مسائل ابن هانئ رقم (٥٤٠) .

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (٥٤٢ ، ٥٤٣) ، وانظر مسائل عبد الله رقم (٦٢٩ ، ٦٣٠) ، والصحيح من المذهب أن الطالب كالمطلوب في هذا . انظر الإنصاف (٢ / ٣٦١) .

(٤) المقصود الموضع الذي تكون به بهائمهم للعلف والرعي ، أو أنها البهائم التي تُعَلَّفُ للسمن ولا ترسل للمرعى . انظر معجم مقاييس اللغة (ص ٦٩٥) ، الصحاح (١٠٧٦ / ٢) ، المعجم الوسيط (٦٢١ / ٢ - ٦٢٢) .

(٥) مسائل ابن هانئ رقم (١٦١٣) .

(٦) البطريق : القائد من قواد الروم الحاذق بالحرب ، تحت يده عشرة آلاف رجل ، وهو من الألقاب التي عند النصارى لقوادهم الكبار . انظر المعجم الوسيط (١ / ٦١) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣٨٦ / ١) .

(٧) مسائل ابن هانئ رقم (١٦١٥) .

(٨) مسائل ابن هانئ رقم (١٦٢١) .

(٨) روى ابن هانئ قال : وسئل عن النفل صبيحة المغار . ف قيل : الخيل تصبح المغار فيصيب بعضهم الغنيمة ، وبعض لا يأتي بشيء ، هل يجوز للأمير أن يخص هؤلاء بشيء ، من النفل ، دون هؤلاء الذين لم يصيبوا شيئاً ؟

قال : نعم ، كلما صنع الأمير من شيء فهو جائز ، وقال : " النفل جائز ، للإمام أن ينفل من شاء ^(١) .

(٩) روى عبد الله قال : سألت أبي : عن الصلاة تجوز على الدابة صبيحة المغار وهم في الطلب ؟

قال : ما علمت أحداً رخص في ذلك ، إلا وكأنه كرهه ^(٢) .

قلت لأبي : فإن خاف أن ينقطع به إن نزل إلى الصلاة ينقطع من الخيل ويبقى وحده ؟

قال : يلحق بأصحابه ولا يتخلف ^(٣) .

المطلب السادس : المستثنى من الضابط

يستثنى من هذا الضابط مسائل منها :

المسألة الأولى : ليس للمسلمين إحراق نخلهم ولا تغريقه .

قال في المقنع : " يجوز تبسيت الكفار ، ورميهم بالمنجنيق ، وقطع المياه عنهم ، وهدم حصونهم ، ولا يجوز إحراق نخل ، ولا تغريقه " ^(٤) .

قال في الإنصاف : " بلا نزاع " ^(٥) ، لأنه حيوان ذو روح فلا يجوز إهلاكه لغيظهم كنسائهم وصبياتهم ، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن

(١) مسائل ابن هانئ رقم (١٦٢٤) .

(٢) هكذا العبارة في تحقيق علي سليمان المهنا و زهير الشاويش ، والعبارة محتملة عدم السقوط ، لكنها مشعرة بذلك .

(٣) مسائل عبد الله رقم (١٠٩٥) .

(٤) المقنع (١ / ٤٨٦) .

(٥) الإنصاف (٤ / ١٢٦) .

قتله^(١)، ونهى عن قتل شيء من الدواب صبراً^(٢)، وقد روى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر^(٣) مثل هذا^(٤).

قلت : هذا إن لم يكن في قتلهم حاجة ، فأما إن كان هناك داعٍ لقتلهم ، فلأمير أن يأمر بقتلهم لأن ما هو أعظم من ذلك وهو نساؤهم وصبياتهم يقتلون عند الحاجة من غير قصد لهم^(٥).

أما أخذ شهوده كله بحيث لا يترك للنحل شيء ، ففيه روايتان ، المذهب جوازه^(٦).

المسألة الثانية : الكلام أثناء الصلاة يطلها ، حتى ولو كان حال اشتداد الحرب والكر على العدو ، والفر منه ، وهذا بخلاف حركات الصلاة فإنه يفعلها حسب استطاعته ، أما الكلام فلا يتعلق بالقتال ، ولا حاجة له به ، بل إن السكون أهيب في نفوس الأقران ، وعليه فلو صاح فبان حرف أو حرفان بطلت^(٧) . والله أعلم .

المسألة الثالثة : إذا اشتد الخوف فإنهم يصلون الصلاة لوقتها ، ولا يؤخرونها رجالاً وركباناً إلى القبلة وغيرها ، يومئون إيماء على قدر الطاقة ، لكنهم يصلونها لوقتها . هذا المذهب .

(١) رواه أبو داود في كتاب الأدب باب في قتل الذر رقم (٥٢٦٧) ، ورواه ابن ماجه في كتاب الصيد ، باب ما ينهى عن قتله رقم (٣٢٢٤) ، والحديث صحيحه ابن دقيق العيد في الإلمام في باب الأطعمة (ص ٣٠٨) رقم (٧٨٢) ، والألباني في الإرواء (٨ / ١٤٢) رقم (٢٤٩٠) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الذبائح والصيد ، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجنمة رقم (٥٥١٣) ، ورواه مسلم في كتاب الصيد والذبائح باب النهي عن صبر البهائم رقم (١٩٥٦) .

(٣) أثار أبي بكر رواه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الجهاد باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو (٤٤٧/٢) ، ورواه سعيد كتاب الجهاد باب ما يؤمر به الجيوش إذا خرجوا (٢ / ١٤٨ - ١٤٩) رقم (٢٣٨٣) .

(٤) المغني (١٣/١٤٢) ، المقنع (١/٤٨٦) ، المبدع (٣/٣١٩) ، الإنصاف (٤/١٢٦) ، الموسوعة الفقهية (١٦/١٥٦) .

(٥) أشار ابن قدامة في الموضع السابق إلى أن مقتضى مذهب أبي حنيفة أباحة قتله ، لأن فيه غيظاً لهم وإضعافاً ، فأشبه قتل البهائم .

(٦) المغني (١٣/١٤٣) ، الإنصاف (٤ / ١٢٦) ، الإقناع (٢ / ٧٢) ، منتهى الإرادات (٢ / ٢٠٨) .

(٧) كشف القناع (٢ / ٦٢٥) .

وعلى ذلك إذا كانت الصلاة أولى المجموعتين كالظهر والمغرب ، فالأولى والحالة هذه تأخيرها إلى آخر وقتها .

وعنه جواز تأخير الصلاة عن وقتها للقتال قال في الإنصاف : " والخوف يبيح الجمع في ظاهر كلام أحمد ، كالمريض" (١).

(١) الإنصاف (٢ / ٣٥٩) ، الإقناع (١ / ٢٨٨) ، كشف القناع (٢ / ٦٢٥) ، منتهى الإرادات (١ / ٣٤٥) .

ضوابط في كتاب أحكام أهل الملل

وفيه ضابطان :

الضابط الأول : حكم الإسلام جائز على كل الملل في كل شئ .

الضابط الثاني : أحكام الزوجة الذمية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين.

الضابط الأول

حكم الإسلام جائز على جميع الملل في كل شيء

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- غير المسلمين إذا ارتفعوا إلينا حكمنا بحكم الإسلام .
- حكمنا يلزمهم شريعتنا .
- حكمنا جائز على جميع الملل ، ولا يدعوهما الحاكم .
- إن تحاكموا إلينا حكمنا فيهم بحكم الإسلام .
- كل شيء بحكم الإسلام .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١/ روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان في نصراني طلق امرأته ثلاثاً ؟ قال : إذا قامت البينة يفرق بينهما الوالي ، قال الإمام أحمد : إذا ارتفعوا إلينا حكمنا بحكم الإسلام^(١).

٢/ روى حنبل قال : قال عمي : حكمنا يلزمهم شريعتنا هذه هي الشريعة ، حكمنا جائز على جميع الملل ، ولا يدعوهما الحاكم ، فإن جاؤوا حكمنا بحكمنا^(٢).

٣/ روى مهنا قال : سألت أبا عبد الله عن نصراني ، أو يهودي أوصى بثلث ماله للمساكين ؟ فقال : إن تحاكموا إلينا حكمنا فيهم بحكم الإسلام^(٣).

٤/ روى الميموني قال : قرأت على أبي عبد الله : إذا تحاكم إلينا أهل الكتاب في الحقوق أليس نحكم بحكمنا ؟ فأملى علي : بلى ، إذا أتونا أن نحكم عليهم ، حكمنا عليهم ، يتأول الكتاب ﴿فإن جاؤوك فاحكم بينهم﴾^(٤) قال : وقرأت عليه إذا تحاكموا في موارثهم نحكم عليهم بحكمنا للذكر مثل حظ الانثيين ؟ فأملى علي : كل شيء بحكم الإسلام^(٥).

(١) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٤١٢).

(٢) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٤٨)، وقد عقد باباً هذه أول مسائله، وكلها في هذا المعنى .

(٣) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٤٩) .

(٤) سورة المائدة آية رقم (٤٢) .

(٥) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٥٤) و (٧٩٠).

المطلب الثالث : معنى الضابط

الذين يقيمون في بلاد الإسلام من غير المسلمين سواء كانوا من أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ، أو كانوا مجوساً ، أو كانوا حريين أو مستأمنين ، أو غيرهم من الكفار الذين أقر الإمام إقامتهم في بلاد الإسلام^(١) ، هؤلاء لابد أن يجري لهم أحكام وخصومات سواء كانت لهم مع مسلم ، أو كانت بين بعضهم مع بعض .

فهل يحكم لهم بشرائعهم أم بشريعة الإسلام ؟

الضابط هنا يبين أن الحكم يكون بشريعة الإسلام حيث قال : إن تحاكموا إلينا حكمنا فيهم بحكم الإسلام .

وهذا الضابط هو فرع عن قاعدة أوسع منه وهي : الإسلام يعلو ولا يعلى عليه^(٢) .

ومما ذكره العلماء من القواعد والضوابط في هذا المعنى قولهم :

الاعتبار في تصرفات الكفار باعتقادنا لا باعتقادهم هم^(٣) .

الزوجة الذمية في كل حالها بمنزلة المسلمة ، إلا أنهما لا يتوارثان^(٤) .

والحكم عليهم بشريعتنا لازم على الحاكم إذا تحاكموا إليه مع مسلم .

وإن تحاكموا فيما بينهم ، أو استعدى بعضهم على بعض خير الحاكم بين الحكم

بينهم ، وبين تركهم على المشهور عن الإمام أحمد لقوله تعالى ﴿فإن جاؤوك فاحكم بينهم

(١) عقد الذمة لا يجوز إلا لأهل الكتاب اليهود والنصارى أو من تدين بدينهم كالسامرة الفرنج ، ومن له شبهة كتاب وهم المجوس على الصحيح من المذهب ، وعنه يجوز عقدها لجميع الكفار إلا عبدة الأوثان من العرب ، واختارها شيخ الإسلام ، انظر الإنصاف (٢١٧/٤) ، الاختيارات (ص ٢٦٥) .

(٢) وذلك لأن علو الإسلام على غيره حاصل حتى في الأحكام فإن الحكم بشريعة الإسلام حتى لغير المسلمين مقدم على الحكم بغيره ، وهذه القاعدة ذكرها البركي في قواعد الفقه (ص ٥٨) ، نقلاً عن شرح السير الكبير للسرخسي ، وأفادني الشيخ عابد السفياي مشافهة أن له بحثاً خاصاً في هذه القاعدة ، وأصل لفظ القاعدة حديث رواه الدار قطني في كتاب النكاح (١٥٥/٣) رقم (٣٥٧٨) وغيره ، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير مطبوع بأعلى فيض القدير (٢٣٣/٣) رقم (٣٠٦٣) ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع رقم (٢٧٧٨) ، وفي الإرواء (١٠٦/٥) رقم (١٢٦٨) وانظر تمام تخريجه فيه .

(٣) الأشباه والنظائر لابن الملتن (١٢٨/٢) .

(٤) هي نص الضابط الآتي بعد هذا الضابط .

أو أعرض عنهم^(١) .

وعنه يلزمه الحكم بينهم لقوله تعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٢) ^(٣).

فإن حكم الإمام بينهم لم يحكم إلا بالإسلام في كل شئ كما نص عليه الإمام أحمد .
فياخذهم الإمام بأحكام المسلمين في ضمان النفس كما لو قتل غير عمد ، أو قطع
طرف فيؤخذ به كما يؤخذ المسلم .

وكذلك يأخذهم في ضمان المال كما لو أتلف ، أو سرق مال مسلم ، أو ذمي أقيم
عليه الحد بشرطه^(٤) .

وكذلك ضمان حق العرض كما لو قذف^(٥) ، أو سب مسلماً ، أو ذمياً أخذ بذلك
على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .
وكذلك مواريتهم على شريعتنا^(٦) .

أما ما يرون حله من شرب خمر ، أو أكل خنزير ، أو أكل وشرب في نهار رمضان ،
أو نكاح ذوات المحارم للمجوس ، فلا يقام عليهم الحد في ذلك ، لأنهم يُقرُّون عليه ، إلا
أنهم يمنعون من إظهاره بين المسلمين^(٧) .

وأما أنكحتهم فإذا ارتفعوا إلينا فلا يجوز العقد لهم إلا بشروط نكاح الإسلام .

(١) سورة المائدة آية رقم (٤٢) .

(٢) سورة المائدة آية رقم (٤٩) .

(٣) المقنع مع حاشية الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ (١/٥٣٢) ، الإنصاف (٤/٢٤٧-٢٤٨) ، المغني (١٣/٢٥٠) ، وذكر في الإنصاف روايات أخرى وهي أن الحاكم يلزمه الحكم إن تظالموا في حق آدمي . أشار إلى ذلك في رواية أبي داود قال : سمعت أبا عبد الله سئل عن اليهود والنصارى إذا اختصموا إلى إمام المسلمين في الخمر ، والخنزير ؟ فقال : ما يعجبني أن أحكم بينهم في الخمر والخنزير والدم ، ونحو هذا ، وسمعت أبا عبد الله قيل له : اختصموا في أثمانها ؟ فقال : أحكم بينهما ، انظر مسائل أبي داود رقم (١٣٥٩) .

(٤) يعني بالشروط التي يجب توفرها لإقامة الحد .

(٥) أما لو زنا بمسلمة فإنه يقتل لأنه يعتبر نقضاً للعهد ويأتي في مطلب المستثنى من الضابط .

(٦) المغني (١٣/٢٥٠) ، المقنع (١/٥٢٧) ، والإنصاف (٤/٢٣٢) ، والمبدع (٣/٤١٦) ، والمنتهى (٢/٢٤٣) ، ومعونة أولي النهى (٣/٧٧١) .

(٧) المصادر السابقة .

وإن ترافعوا إلينا بعد العقد، فالنظر إلى الحال التي ترافعوا إلينا فيها، فإن كانت المرأة ممن يجوز في الإسلام العقد عليها الآن أقر عقدهم السابق عليها، كما لو كان قد نكح أجنبية بنكاح فاسد أقر عليه، بخلاف ما لا يقر الإسلام ابتداء نكاحها، كأن ينكح أخته أو جمع بين أختين فإنه يفرق بينهما^(١).

وكذا لو استعدت امرأة على زوجها في طلاق، أو ظهار، أو إيلاء، فإن شاء أعداها الحاكم بطلب زوجها وإن شاء تركها، فإن أحضر زوجها، حكم عليه بما يحكم على المسلم في مثل ذلك^(٢).

وكذا قُرباتهم إن كانت في ديننا قرابة نفدت وفقاً كانت، أو وصية، وكذا إن كانت قرابة عندنا دونهم، وإن كانت عندهم قرابة دوننا لم تنفذ كبناء الكنائس والوقف عليها، ولو أوقف على مساكين أهل الذمة، أو على أقاربه النصارى مثلاً جاز الوقف، ومن أسلم منهم كان أولى بالاستحقاق^(٣).

فإن لم يحتكموا إلينا فيما بينهم أصلاً، بأن اكتفوا بحكمهم فليس للحاكم أن يتبع شيئاً من أمورهم.

وإليك الآن مسألة رواها الخلال أوردها مع طولها لاشتمالها على عدة فوائد :

روى حنبل قال : سمعت أبا عبد الله قال : إذا تحاكم اليهود والنصارى إلينا أقمنا عليهم الحدود على ما يجب فإن لم يتحاكموا فليس للحاكم أن يتبع شيئاً من أمورهم ولا يُدعون إلى حكمنا حتى يحكم عليهم قال الله تعالى ﴿ فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ ﴾^(٤)، فإن لم يحكم فلا بأس، والنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم لما احتكموا

(١) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/٧٧٩ - ٧٨٠)، وقال : وعن أحمد ما يدل على أننا ننظر في الفاسد، فإن كان مؤبداً أو مجمعاً على تحريمه لم نقرهم عليه، وإن لم يكن مؤبداً ولا مجمعاً على تحريمه أقررناهم.

وانظر المغني (١٠/٥)، الإنصاف (٨/٢٠٦)، الفروق للقرافي (٣/٢٤٠).

(٢) المغني (١١/٢٥)، أحكام أهل الذمة (٢/٦١٤ وما بعدها).

(٣) أحكام أهل الذمة لابن القيم (١/٦٠١ - ٦٠٢)، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (١/١٩٠).

وقوله أولى بالاستحقاق : لا يعني خروج غيره من الذميين من الوقف، بل المعنى أن إسلامه يجعله يستحق من الوقف أولى من كونه ذمياً، وإن كان شرط الواقف أنه على الذميين.

(٤) سورة المائدة، آية (٤٢).

إليه، ولو أعرض عنهم لكان له ذلك ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يقيم عليهم الحد ، لثلا يلبسوا على المسلمين ، وأراد إحياء الرجم ^(١).

فإن حكم عليهما ولم يرض أحدهما ؟ قال : يجبره الحاكم ، قال الله تعالى ﴿ فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ ^(٢) ، وهو العدل ، قال الله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ ^(٣).

قال أبو عبد الله : إذا كانوا من أهل الذمة فارتفعوا إلينا ، أقمنا عليهم الحد ولا يبحث عن أمرهم ولا يسأل عن أمرهم ، إلا أن يأتوا هم على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم . قيل يا أبا عبد الله : فعلى المواريث كيف يورثون ؟ قال : من جهة الحلال ، يسقط من النكاح أم ، وأخت ، أو بنت ، فلا يعرض له ، ويحكم لهم بحكم الحلال حكم الإسلام ، ويورثون مواريث الإسلام ^(٤).

المطلب الرابع : أصل الضابط

- ١/ قال الله تعالى ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ﴾ ^(٥)
- ٢/ قوله تعالى ﴿ فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين ﴾ ^(٦) ^(٧).
- قال الإمام أحمد : والقسط هو العدل ، قال الله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ ^(٨) ^(٩) . ولا حكم عدل إلا في الإسلام .

(١) رواه البخاري في مواضع منها في كتاب الحدود باب الرجم في البلاط رقم (٦٨١٩)، ورواه مسلم في كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى رقم (١٦٩٩).

(٢) سورة المائدة آية (٤٢).

(٣) سورة الأنبياء آية (٤٧).

(٤) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٤٨) .

(٥) سورة المائدة آية (٤٩)، وروى استدلال الإمام أحمد بالآية للخلال في أحكام أهل الملل مسألة (٧٧٩/٢).

(٦) سورة المائدة آية (٤٢).

(٧) روى استدلال الإمام أحمد بالآية للخلال في أحكام أهل الملل مسألة رقم (٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٤).

(٨) سورة الأنبياء آية (٤٧).

(٩) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٤٨).

٣/ قال الله تعالى ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾^(١).

قال الشافعي رحمه الله : الصغار هو : جريان أحكام الإسلام عليهم^(٢).

المطلب الخامس : فروع الضابط

١/ روى الكوسج قال : قلت لأحمد : مسلم زنى بنصرانية ؟ قال : المسلم يقام عليه الحد ، فإن جيء بالنصرانية إلينا أقمنا عليها الحد^(٣).

٢/ روى عبد الله قال : سئل أبي وأنا أسمع : عن نصراني يقذف مسلماً ؟ قال : يجلد الحد^(٤).

٣/ روى أبو الحارث أنه سأل أبا عبد الله قال : قلت نصراني قتل نصرانيا ؟ قال : يقتل به^(٥).

٤/ روى أبو النصر العجلي قال : سألت أبا عبد الله : عن نصراني قتل مجوسياً ؟ قال : يقتل به ، وزعم أن دية الذمي على النصف من دية المسلم ، وأن دية المجوسي ثمانمائة . قلت : كيف يقتل به وديتهما مختلفة ؟ فكأنه قال : أذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجلاً بامرأة^(٦).

٥/ روى حرب قال : سمعت أحمد يقول : ميراث المجوسي يقسم على مثل ميراث المسلمين ، قلت : فتورثهم في الوجهين ؟ قال : نعم ، قلت : فإن ترك أمه وهي أخته لأبيه ؟ قال : ترث من الوجهين جميعاً^(٧).

(١) سورة التوبة آية (٢٩).

(٢) معالم التنزيل البغوي (ص ٥٥٠)، تيسير الكريم النان (ص ٣٣٤)، مطالب أولي النهى (٤/ ٧٧١-٨٠٠).

(٣) الكوسج - قسم الحدود والديات - رقم (٣٥١)، وأحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٥٦).

(٤) مسائل عبد الله رقم (١٧٧٠)، وانظر أحكام أهل الملل للخلال رقم (٧٤٠).

(٥) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٨٩٦).

(٦) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٨٩٥)، وانظر ما في هذه المسألة من فقه الإمام أحمد، ذلك أن اختلاف الدية بين الرجل والمرأة، لا يعني سقوط القود بينهما في قتل العمد، بل يقاد للمرأة من الرجل، فكذلك الحال في القود من النصراني للمجوسي في العمد.

(٧) رواه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (١١٨٨-١١٩١)، وانظر مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق - رقم (٢٥٦)، وقد سبق في رواية حنبل أنه يورثهم من جهة الحلال ويحكم لهم بحكم الحلال، وللإمام أحمد روايتان في ذلك، ورواية تورثهم بجميع قراباتهم هي المذهب.

٦/ روى أبو الحارث قال: سئل أبو عبد الله عن نصراني أوصى بماله أن يتصدق به؟ قال: إذا ارتفعوا إلينا حكمنا فيهم بحكم الإسلام لا يجوز له أن يوصي في ماله بأكثر من الثلث، فإن أوصى بأكثر من الثلث رد ذلك إلى الثلث، إلا أن يجيز ذلك الورثة، فإن لم يكن له وارث فوصيته على ما أوصى^(١).

٧/ روى مهنا قال: سألت أبا عبد الله عن نصراني أو يهودي أوصى بثلث ماله للمساكين؟ فقال: إن تحاكموا إلينا حكمنا فيهم بحكم الإسلام^(٢).

٨/ روى حرب قال: قلت لأحمد: الرجل يطلق امرأته وهو مشرك تطليقة أو تطليقتين ثم أسلما فتزوجا؟ قال: نحن نقول: إن طلاق أهل الشرك طلاق^(٣).

٩/ روى حرب قال: قلت لأحمد: فيهودي قذف يهودية، يتلاعنان؟ قال: إذا ارتفعا إلى حكام المسلمين حكم فيهم بحكم المسلمين^(٤).

١٠/ روى الكوسج قال: قلت: قال سفيان: في نصراني طلق امرأته ثلاثاً، قال: إذا قامت البينة يفرق بينهما الوالي. قال أحمد: إذا ترافعوا إلينا حكمنا بحكم الإسلام^(٥).

١١/ روى حنبل قال: سمعت أبا عبد الله يسأل عن النصراني يولي؟ قال: جائز إيلأؤهم، لأن حكمنا يجري عليهم^(٦).

١٢/ روى مهنا قال: سألت أبا عبد الله عن نصراني ظاهر من امرأته ثم أسلم؟ قال:

انظر أحكام أهل الملل المسألة رقم (١١٩١) وتعليق الخلال عقبها، والإنصاف (٣٥٣/٧).

(١) أحكام أهل الملل رقم (٦٤٤).

(٢) أحكام أهل الملل رقم (٣٤٩).

(٣) مسائل حرب رقم (٦٩٩)، أحكام أهل الملل للخلال رقم (٥٦٨-٥٧٠).

(٤) مسائل حرب رقم (١٠٩٤).

وعدم اشتراط الإسلام في المتلاعنين هي المذهب وهو ما أشار إليه الإمام أحمد في صدر هذه المسألة. وعنه رواية في اشتراط الإسلام في المتلاعنين، وقد أشار إليه الإمام في طرف هذه الرواية فقال: "اللعان إنما هو شهادة، وهو ليس يعدل فتجوز شهادته كأنه لم ير بينهما لعان".

انظر المغني (١٢٢/١١)، الشرح (٣٩٢/٢٣-٣٩٣)، الإنصاف (٢٤٢/٩-٢٤٣).

(٥) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٤١٢)، ونقلها الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٥٧٢).

(٦) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٥٧٥)، ورقم (٥٧٧) إلا أنها عن المجوسي يولي، وروى الكوسج قريباً منها في مسائله - النكاح والطلاق - رقم (٤٠٧).

إن جاء إلينا أخبرناه أن عليه ظهاراً^(١).

١٣/ روى مهنا قال : سألت أبا عبد الله عن نصراني مات وتحتة نصرانية تزوجت من يومها ؟ قال : لا يجوز حتى تعتد عدة المسلمين ، قلت : أرأيت إن تزوجت في العدة ؟ قال : النكاح فاسد^(٢).

١٤/ روى محمد بن موسى قال : سئل أبو عبد الله عن المجوسي تسلم امرأته ؟ ولا يسلم هو ، هل لها عليه نفقة العدة ؟ قال : نعم^(٣).

المطلب السادس : المستثنى من الضابط

هناك مسائل تختص بغير المسلمين ولم يحكم فيها بما يحكم للمسلمين كما هو مقتضى هذا الضابط ، ومن هذه المسائل ما يلي :

المسألة الأولى : التصرفات التي تعتبر نقضاً للعهد ، كما لو تعدى على مسلم بقتل عمد ، أو زنا بمسلمة ، أو أصابها باسم النكاح ، أو قطع طريقاً ، أو تجسس ، أو آوى جاسوساً ، أو فتن مسلماً عن دينه ، فهذه تعتبر نقضاً للعهد على المذهب ، والإمام فيه مخير كالأسير الحربي ، وقيل يتعين على الإمام قتله^(٤).

في الأثر أن رجلاً من أهل الذمة فحش بامرأة من المسلمين بالشام وهي على حمار انتزعها فألقى نفسه عليها ، فقال عمر لليهودي : والله ما على هذا عاهدناكم فأمر به فصلب ، فكان أول مصلوب في الإسلام^(٥).

(١) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٥٧٩).

(٢) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٥٨٠-٥٨١).

(٣) أحكام أهل الملل للخلال رقم (١١٦٠).

(٤) المقنع (٥٣٣/١) ، والإنصاف (٢٥٧/٤ ، ٢٥٣) ، المبدع (٤٣٣/٣-٤٣٥) ، أحكام أهل الذمة (ص ١٣٤٨).

وهذه الأفعال أو التصرفات لو صدرت من مسلم ففي كل واحدة منها تفصيل ، ينظر في محله من كتب الفروع ، لكن من المعلوم أنه لا يتعين القتل فيها كلها إذا صدرت من مسلم .

(٥) ورواه الخلال بإسناده في كتاب أحكام أهل الملل رقم (٧٧١) وأحكام النساء مسألة رقم (٢٠٤) ، ورواه

البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٨/٩) في كتاب الجزية ، باب يشترط عليهم أن أحداً من رجالهم إن أصاب

مسلمة بزنا..... رقم (١٨٧١٢) .

روى أبو الحارث أنه سأل أبا عبد الله : نصراني استكره مسلمة على نفسها ؟ فقال : ليس على هذا صولحوا يقتل ، قلت : فإن طاوخته على الفجور ؟ قال : يقتل ويقام عليها الحد ، وإذا استكرهها فليس عليها شيء^(١).

المسألة الثانية :

القاضي إذا أراد أن يستحلف أهل الذمة فإنه يستحلفهم بما هو مُعَظَّم في ملتهم ما لم يكن كفراً^(٢).

روى أبو داود عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : - يعني لابن سوريا - أذكركم بالله الذي نجاكم من آل فرعون و أقطعكم البحر وظلل عليكم الغمام وأنزل عليكم المن والسلوى وأنزل عليكم التوراة على موسى أتجدون في كتابكم الرجم ؟ قال : ذكرتني بعظيم ولا يسعني أن أكذبك^(٣).

روى الميموني أنه سأل أبا عبد الله : عن الرجل من أهل الكتاب ترد عليه اليمين أستحلفه ؟ قال : نعم ، إلا أن الناس يختلفون في اليمين ، فمنهم من يقول : يستحلف بالكنيسة^(٤) ويغلظ عليهم بأيمانهم ، ومنهم من يقول : يستحلف بالله ، قلت : فإن استحلفه بالله أو الكنيسة أليس تراه جائزاً ؟ قال : بلى ، وإذا رفع إلى الحاكم يستحلفه

(١) أحكام النساء للخلال رقم (١٩٩)، ومسائل الباب كلها في هذا المعنى، ونقلها أيضاً خلال في أحكام أهل الملل رقم (٧٦٣، ٧٦٤)، والمسألة رقم (٧٦٧)، وقال الإمام أحمد فيها : " الزنا أشد من نقض العهد ". قلت : لأن فيه اعتداء على الفروج، وخطأً لأنساب أهل الإسلام بغيره، فحصوله غير جائز بعقد، فبدونه يكون أشنع وأشد .

(٢) فلا يحلف النصراني بما يعتقد من ألوهية عيسى عليه السلام، ولا اليهودي ببنوة عزيز تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . المغني (١٤/٢٢٤-٢٢٥)، المبدع (١٠/٢٩٠)، الإنصاف (١٢/١٢١-١٢٣) جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود (٢/٣٣٩-٣٥١)، شرح أدب القاضي للخصاف (ص ١٥١-١٥٦) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الأقضية، باب كيف يحلف الذمي رقم (٣٦٢٦)، والحديث قال عنه المنذري : مرسل، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، وانظر حديث رقم (٣٦٢١) من سنن أبي داود ذكر فيه قصة الأشعث بن قيس رضي الله عنه مع اليهودي حينما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يحلفه قال الأشعث : إذا يحلف وينهب بمالي، فأنزل الله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران : ٧٧] .

(٤) المقصود أنه يستحلف داخل الكنيسة كما هو واضح في رواية أبي طالب الآتية .

بالكنيسة ويغلظ أو بالله^(١).

وروى أبو طالب أنه سأل أبا عبد الله: يحلف اليهودي والنصراني بالله؟ قال: نعم، قلت: فإن كان لا يبالي يحلف بدينه وبالتوراة وبالعشريات^(٢) ويدخل معه الكنيسة يحلفه؟ قال: نعم، إذا كان هذا أشد عليه يحلف بأشد ما يقدر عليه^(٣).

المسألة الثالثة:

لا يُحْضَر اليهودي للدعوى يوم السبت لأن تحريمه^(٤) باقٍ عليهم، ولذلك فإنه يستثنى من عمل في إجارة، بمعنى أنه متى أجر يهودي نفسه مدة لعمل لم يلزمه أن يعمل شيئاً في يوم السبت^(٥).

والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لليهوديين سألاه عن التسع الآيات البينات قال في أثناء بيانها: "وعليكم اليهود خاصة ألا تعدوا في السبت"^(٦).

المسألة الرابعة:

ليس لكافر على مسلم شفعة، فالذمي إذا باع شريكه شقصاً لمسلم فلا شفعة له عليه هذا المذهب وعليه الأصحاب، وهو من المفردات، وتثبت لكافر على كافر ما لم يكن الثمن محرماً كالخمر، سواء كان البائع مسلماً أو كافراً هذا الصحيح من المذهب^(٧) لقوله

(١) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٧٢٢).

(٢) لم يتبين لي معنى العشريات. إلا أن تكون العبارة "التسعيات" يعني التسع آيات البينات كما في الحديث الآتي في المسألة الثالثة. والله أعلم.

(٣) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٧٢٣)، وقد عقد الخلال باباً سماه: باب ما يستحلف الحاكم به أهل الكتاب.

(٤) قال الله تعالى ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ

شروعاً ويوم لا يسميتون لا تأتيتهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون﴾، قال ابن عطية في تفسيره: والاعتداء

منهم في السبت هو نفس العمل والاشتغال، كان صيداً أو غيره، إلا أنه كان في هذه النازلة بالصيد، المحرر

الوجيز (٤٦٧/٢)، وانظر تفسير القرطبي (٣٠٥/٧).

(٥) والإنصاف (٢٤٨/٤)، المبدع (٤٢٩/٣)، المنتهى (٢٤٦/٢)، معونة أولي النهى (٧٩٥-٧٩٦)، والإقناع (

١٤٦/٢)، وكشاف الإقناع (١٣٧٠-١٣٧١).

(٦) رواه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل رقم (٣١٤٤) وانظر رقم (٢٧٣٣)، ورواه

النسائي في كتاب تحريم الدم، باب السحر رقم (٤٠٧٨)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود والنسائي.

(٧) مختصر الخرقى (ص ١٠٣)، والمغني (٥٢٤/٧-٥٢٥)، والإنصاف (٣١٢/٦-٣١٣)، والمبدع (٢٣٠/٥-٢٣١) =

صلى الله عليه وسلم : " لا شفعة لنصراني " (١).

روى عبد الله قال : سألت أبي عن اليهودي والنصراني ألهما شفعة ؟ قال : لا ، قلت لأبي : والجوسي ؟ قال : ذلك أبعد (٢).

وروى إسحاق وأبو طالب وصالح وأبو الحارث والأثرم كل هؤلاء سمعوا أبا عبد الله وسألوه فقال : ليس للذمي شفعة ، قال أبو الحارث : مع المسلم قال الأثرم : قيل له ولم ؟ قال : لأنه ليس له مثل حق المسلم ، واحتج فيه (٣).

روى الكوسج قال : قلت للأعرابي شفعة ؟ قال : أي لعمرى ، وليس لليهودي ولا النصراني شفعة ، قيل : لم ؟ قال : لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يجتمع دينان في جزيرة العرب " (٤) (٥).

= والمنتهى (٢٤٨/٣)، معونة أولي النهى (٤٧٥-٤٧٦/٥)، الإقناع (٦٢٦-٦٢٧/٢)، كشف القناع (١٩٥٢-١٩٥٣)، الفروع (٤١٥/٤). وقد أطل ابن القيم في هذه المسألة وبينها بالأدلة ورد ما احتج به المخالف، انظر أحكام أهل الذمة (٥٨٦/١-٦٠٠).

(١) الحديث رواه البيهقي في كتاب الشفعة، باب رواية ألفاظ منكرا يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة (١٠٨/٦)، ورواه الدار قطني في العلل رقم (١٤٣٠)، والطبراني في الصغير (٢٠٦/١)، والحديث ضعيف انظر في ذلك تنقيح التحقيق (٦١/٣)، والإرواء للألباني (٣٧٤/٥) رقم (١٥٣٣).

(٢) مسائل عبد الله رقم (١٣٠٣)، ومسائل ابن هانئ رقم (١٢٨٣)، والكوسج في - قسم المعاملات - رقم (٤٠)، أحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٢٣)، وقال باب الشفعة بين أهل الذمة وبين المسلمين وذكر ثمانية مسائل.

(٣) رواها عنهم خلال في أحكام أهل الملل رقم (٣٢٦ و ٣٢٨).

قال ابن القيم : " نكتة الاستدلال أن الشفعة من حق المالك لا من حق الملك "، أحكام أهل الذمة (٥٩٢/١).
(٤) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٧٤-٢٧٥) وقد أطل محقق كتاب أحكام أهل الذمة (٥٩٢/١) تخريجه وذكر شواهد ثم قال : " وجملة القول أن الحديث صحيح إن شاء الله تعالى بما له من شواهد "، وقال محققوا المسند: صحيح لغيره (٣٧١/٤٣) رقم (٢٦٣٥٢).

(٥) مسائل الكوسج - قسم المعاملات - رقم (٤٠٩)، ونقلها خلال في أحكام أهل الملل رقم (٣٣٠). قال ابن القيم : " ووجه الاستدلال من هذا - يعني الحديث - أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بإخراجهم من أرضهم ونقلها إلى المسلمين، لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، فكيف نسلطهم على انتزاع أراضي المسلمين منهم قهراً، وإخراجهم منها " . وقال : " فلو كانوا مالكين لدورهم حقيقة لما أخرجهم منها ولم ينقضوا عهداً، وهذا من ألطف ما يكون من الفهم، وأدق ما يكون من الفقه " . انظر أحكام أهل الذمة (٥٩٥-٥٩٢/١).

وروى الفضل بن زياد قال : سمعت أبا عبد الله سئل عن أهل الذمة لهم شفعة ؟
قال : ليس لهم شفعة . قلت : فلهم شفعة بعضهم على بعض ؟ قال : نعم ^(١) .
وروى أبو الحارث أن أبا عبد الله قيل له : لأهل الذمة شفعة بعضهم من بعض ، فيما
بينهم ؟ قال : نعم بعضهم من بعض لهم شفعة ^(٢) .

(١) أحكام أهل الملل رقم (٣٢١) .

(٢) أحكام أهل الملل رقم (٣٢٢) .

الضابط الثاني

أحكام الزوجة الذمية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- أحكام اليهودية والنصرانية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين إلا أنهما لا يتوارثان .
- اليهودية والنصرانية بمثلة المسلمة ، حكمهم واحد في جميع الأحكام .
- الذمية أحكامها أحكام الحرة المسلمة في طلاقها وقسمتها وجميع أمورها إلا الميراث .
- الزوجة الذمية في كل أمرها بمثلة المسلمة .
- الزوجة الذمية في كل حالها بمثلة المسلمة إلا أنهما لا يتوارثان .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١/ روى الأثرم ومحمد بن داود أن أبا عبد الله قال : أحكام اليهودية والنصرانية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين ، إلا أنهما لا يتوارثان ^(١).

٢/ روى حرب قال : قيل لأحمد : الذمية تحصن ؟ قال : نعم ، فقيل لأحمد : فالأمة تحصن ؟ قال : لا ، قيل : كيف تحصن الذمية ولا تحصن الأمة ؟ قال : لأن الذمية أحكامها أحكام الحرة المسلمة في طلاقها وقسمتها وجميع أمورها إلا الميراث ، والأمة على النصف من ذلك ^(٢).

٣/ روى عبد الله قال : قال أبي في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : قد رأها زوجة أحصنته ، وهم أهل كتاب ، فهي للمسلم أحرى أن تحصن ، والحكم فيهم وفيها سواء بفعله صلى الله عليه وسلم أن رجمها ^(٣)، فهي في كل أمرها بمثلة المسلمة فهي سواء ، واللعان بينها وبين زوجها ، قال تبارك وتعالى ﴿ والذي يرمون أزواجهم ولم يكن

(١) أحكام النساء للخلال رقم (٦١)، أحكام أهل الملل للخلال رقم (٤٨٧).

(٢) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٨٠٢) وانظر رقم (٥٨٤)، ولم أجد في الجزء المطبوع من مسائل حرب .

(٣) رواه البخاري في مواضع منها : في كتاب الحدود ، باب الرجم في البلاط رقم (٦٨١٩)، ورواه مسلم في كتاب الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى رقم (١٦٩٩) .

لهم شهداء إلا أنفسهم^(١) فهي زوجة يرحم زوجها إذا أتى فاحشة إذا كانت مُحَصَّنَةً بمسلم ، أو غير ذلك من أهل الكتاب ، فهي في كل أمرها بمنزلة المسلمة ، فقد اختلفوا في تزويجها على المسلمة^(٢) ، ثم قال : " فهي في حالها كله بمنزلة المسلمة إلا أنهما لا يتوارثان "^(٣).

المطلب الثالث : معنى الضابط

انعقد الإجماع على جواز نكاح الحرائر الذميات من أهل الكتاب^(٤) ، قال ابن قدامة : " ليس بين أهل العلم - بحمد الله - اختلاف في حل حرائر نساء أهل الكتاب " ، ثم قال بعد ذلك : " إذا ثبت هذا فالأولى أن لا يتزوج كتابية "^(٥). وهذا الضابط يبين علاقة المسلم بزوجه الكتابية وما يجري في تلك العشرة من أحكام وأنما مثل المسلمة في ذلك كله فلا يحل له أن ينكح أمة وتحت حرة تعفه سواء كانت الحرة مسلمة أو كتابية^(٦). وكذلك لو ظاهر أو آلى من زوجته الكتابية فإن له حكم ظهاره وإيلائه من زوجته المسلمة^(٧).

(١) سورة النور آية رقم (٦).

(٢) ثم ذكر الخلاف في المسألة وذكر أن حذيفة فعله وهو قول ابن المسيب، وقال ابن عباس : لا يتزوجها .

(٣) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٨١٠)، ولم أجد لها في مسائل عبد الله ولعل خلال جمعها من عدة مسائل .

(٤) قول : " الحرائر الذميات " شرط في حكاية الإجماع، حيث ذكر في الإنصاف أن الحرائر من أهل الكتاب قسمان: ذميات وحرييات، فالذميات يحن بلا نزاع، أما الحرييات فيحل نكاحهن مطلقاً في دار الإسلام ودار الحرب على الصحيح من المذهب ، كما أن في نكاح الإمام الكتابيات خلاف بين العلماء، فالإجماع منحصر فيما سواه من . انظر المغني (٥٤٥/٩)، وانظر الشرح الكبير (٣٤٥/٢٠)، والإنصاف (١٣٥/٨)، أحكام أهل الذمة (٧٩٤، ٨١٣/٢)، شرح المنتهى للبهوتي (٣٦/٣) .

(٥) المغني (٥٤٥/٩-٥٤٦)، وعلل ذلك بأن عمر رضي الله عنه قال للذين تزوجوا من نساء أهل الكتاب حذيفة وطلحة : " طلقوهن فطلقوهن " ، وذكر قصة حذيفة مع عمر رضي الله عنهما . رواها عبدالرزاق في المصنف في كتاب النكاح باب نكاح نساء أهل الكتاب (١٧٨/٧) رقم (١٢٦٧٦) وانظر رقم (١٠٠٥٧)، ورواها سعيد بن منصور في باب نكاح اليهودية والنصرانية (١٩٣/١) رقم (٧١٨) .

(٦) المغني (٥٥٧/٩)، الشرح الكبير (٣٦٠/٢٠)، الإنصاف (١٤٠/٨)، الإجماع لابن المنذر (ص ٤١) رقم (٣٧٩) .

(٧) المغني (٢٤، ٥٧/١١)، شرح مختصر الخرقي للزركشي (٤٠٢/٣)، الواضح في شرح مختصر الخرقي (٩١/٤)، الإقناع (٥٨٥ و ٥٧٧/٣)، كشاف القناع (٢٧١٥ و ٢٧٢٦) .

وكذا الخلع من زوجته الكتابية يصح، لأن الخلع يصح من كل زوج يصح طلاقه^(١).
 كما أن له أن يلاعن زوجته الكتابية، كما يلاعن زوجته المسلمة^(٢).
 ولو أراد الزوج المسلم طلاق زوجته الكتابية فأحكامه من حيث كون الطلاق سنياً،
 أو بدعياً، وما يتضمنه عدد الطلقات من أحكام، هي في هذا كله مثل الزوجة المسلمة^(٣)
 وكذا لو طلقها، أو توفي عنها، فعدتها عدة المسلمة^(٤).
 وللمسلم أن ينكح أربعاً من النساء، مسلمات كن أو ذميات، فإن كان له زوجتان
 مسلمة وكتابية، فإن عليه التسوية بينهما في القسم والنفقة، وغير ذلك من أمور العشرة،
 قال ابن المنذر: "أجمعوا على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء"^(٥).
 وإذا نكح المسلم كتابية، فإنها تحصنه على الصحيح من المذهب، كما تحصنه المسلمة
 سواء^(٦).

المطلب الرابع : أصل الضابط

(١) استدلل الإمام أحمد رحمه الله لهذا الضابط بالآيات التي جاء اللفظ فيها عاماً
 يشمل كل زوجة سواء كانت مسلمة أو كتابية ومنها^(٧):
 قوله تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
 وعشراً﴾^(٨). وقوله تعالى ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله

(١) الإقناع (٤٤٢/٣)، كشف الإقناع (٢٥٧٠/٧).

(٢) المغني (١٢٢/١١-١٢٣)، شرح مختصر الخرقي للزركشي (٤٣٩/٣)، الواضح شرح الخرقي (١١٨/٤).

(٣) المغني (٢٥١/١٣)، أحكام أهل الذمة (٦٤٠-٦٣٩/٢).

(٤) المغني (١٩٤/١١)، الإقناع (٦/٤)، كشف القناع (٢٧٦٦/٨).

(٥) المغني (٢٤٧/١٠)، الإجماع لابن المنذر (ص ٤٢)، فقرة رقم (٣٨٧)، أحكام أهل الذمة (٨١٣/٢)، المبدع (٧)

(٢٠٦)، الشرح الكبير (٤٣٧/٢١)، وأما مسألة جواز نكاح الأربع منهن فقد نص الإمام أحمد عليها كما

يأتي في المطلب الخامس مطلب الفروع، ولم أجد في كتب الفروع من ذكر المسألة — حسب اطلاعي —،

وكذلك لم يجدها جامع مسائل مهنا الشامي الشيخ إسماعيل بن غازي مرجحاً (ص ٣٣٩).

(٦) المغني (٣١٧/١٢)، والإنصاف (١٧٢/١٠-١٧٣).

(٧) روى عنه الاستدلال بهذه الآيات خلال في أحكام أهل الملل رقم (٥٨٤).

(٨) سورة البقرة آية رقم (٢٣٤).

غفور رحيم»^(١). وقوله تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾^(٢).
وقوله تعالى ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾^(٣). وقوله تعالى ﴿والذين يرمون
أزواجهم ولم يكن له شهداء إلا أنفسهم﴾^(٤).

قال الإمام أحمد : فهي -يعني الكتائية- من الأزواج وهي بمنزلة المسلمة المحصنة^(٥).
(٢) وكذلك استدل الإمام أحمد بـرحم النبي صلى الله عليه وسلم اليهودي واليهودية
المحصنين حين زنيا^(٦).

ووجه الاستدلال ما بينه الإمام أحمد في نفس المسألة حيث قال : " قد رآها زوجة
أحصنته ، وهم أهل كتاب ، فهي للمسلم أخرى أن تحصنه ، الحكم فيهم وفيها سواء
بفعله صلى الله عليه وسلم أن رجمها فهي في كل أمرها بمنزلة المسلمة "^(٧).

المطلب الخامس : فروع الضابط

١/ روى مهنا أنه قال لأبي عبد الله : أرأيت إن تزوج يهودية أو نصرانية ؟ يعني على
الحرمة المسلمة ، كيف يعدل بينهما ؟ قال : اليهودية والنصرانية مثل المسلمة ، يكون عند
المسلمة يوماً ، وعند النصرانية يوماً ، سواء^(٨).

٢/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد يقول : الحرمة اليهودية هي عنده في القسم
والنفقة بمنزلة المسلمة^(٩).

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٢٦).

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٢٨).

(٣) سورة المجادلة آية رقم (٢)، وهذه الآية لم يذكرها الإمام أحمد في المسألة ولمناسبتها للمقام أوردتها والله أعلم .

(٤) سورة النور آية رقم (٦) .

(٥) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٥٨٤) و (٨١٠) .

(٦) سبق تخريجه في الحاشية رقم (٣) صفحة (٤١٥) .

(٧) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٨١٠) .

(٨) أحكام النساء للخلال رقم (٦٠) ونقلها عنه خلال في أحكام أهل الملل رقم (٤٨٦)، وروى حرب مثلها في

مسائله رقم (١٦٤) ونقلها عنه خلال في أحكام النساء رقم (٥٨) وفي أحكام أهل الملل رقم (٤٨٤) .

(٩) مسائل أبي داود رقم (١٠٧٣)، ونقلها عنه خلال في أحكام النساء رقم (٥٩)، وفي أحكام أهل الملل رقم (٤٨٥).

٣/ روى أبو طالب أنه سأل أبا عبد الله : عن اليهودية والنصرانية تلاعن المسلم ؟ قال : نعم ، وقال : يلاعنها من أجل الولد^(١).

٤/ روى عبد الله قال : قال أبي : في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قد رآها زوجة أحصنته ، وهم أهل كتاب ، فهي للمسلم أخرى أن تحصنه ، الحكم فيهم وفيها سواء بفعله صلى الله عليه وسلم أن رجمها ، فهي في كل أمرها بمنزلة المسلمة ، فهي سواء واللعان بينها وبين زوجها ... فهي زوجة يرمي زوجها إذا أتى بفاحشة إذا كانت محصنة بمسلم ، أو غير ذلك من أهل الكتاب فهي في أمرها بمنزلة المسلمة ، ... وإن شاء جمع منهن أربعاً وكذلك لو زنى بها أقيم عليه الحد ، وإحصانهم في الشرك إحصان ، وطلاقهم طلاق ، وظهارهم ظهار ، وإن قذفها ولها زوج مسلم أو ولد ضرب الحد^(٢).

٥/ روى مهنا قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يتزوج امرأتين من أهل الكتاب ؟ قال : لا بأس به ، قلت : فثلاث ؟ قال : وثلاث ، قلت : وأربع ؟ قال : وأربع^(٣).

٦/ روى عبد الله قال : سألت أبي عن الأمة تكون تحت الحر تحصنه ؟ قال : لا تحصنه . قلت لأبي : اليهودية والنصرانية ؟ قال : لا^(٤) ، تحصن الحر ، على حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجم يهودياً^{(٥)(٦)}.

المطلب السادس : المستثنى من الضابط

تفارق الزوجة الكتابية ، الزوجة المسلمة ، بعلاقتها مع زوجها المسلم ، في مسائل :

- (١) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٥٨٤).
- (٢) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٨١٠).
- (٣) رواها الخلال عنه في أحكام أهل الملل رقم (٤٨٣) ، والباب مسائله كلها في هذا ، وأحكام النساء رقم (٥٧) ، ورواها حرب في مسائله رقم (٣٢٣) ، ونقلها عنه الخلال في الباب المذكور .
- (٤) قوله : " لا " يعني : ليست مثل الأمة بل هي تحصن كما تفيد رواية الخلال عن عبد الله في المسألة رقم (٤) من هذا المطلب وكذلك رواية صالح وحرب التي نقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٨٠٢).
- (٥) سبق تخريج الحديث في الحاشية رقم (٣) صفحة (٤١٥) .
- (٦) مسائل عبد الله رقم (١٧٧٤-١٧٧٥) ، ومسائل صالح رقم (١٣٣٣) ونقلها الخلال عن حرب في أحكام أهل الملل رقم (٨٠٢) .

المسألة الأولى : الزوجة الكتابية لا تترث من زوجها المسلم ، ولا هو يرثها أيضاً بخلاف الزوجة المسلمة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم " لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم " ^(١) .

قال ابن عبد البر ^(٢) : " وأجمع علماء المسلمين أن الكافر لا يرث المسلم " ^(٣) .
وقال ابن قدامة : " وأجمع أهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم ، وقال جمهور الصحابة والفقهاء : لا يرث المسلم الكافر " ^(٤) ، إلا أن يرثها بالولاء كأن يكون أعتقها ثم تزوجها على الصحيح من المذهب ، أو تسلم قبل قسمة الميراث ^(٥) .
وقد نص الإمام أحمد على استثناء هذه المسألة من هذا الضابط ومما روي عنه في ذلك ما يلي :

- (١) روى الأثرم ومحمد بن داود أن أبا عبد الله قال : أحكام اليهودية والنصرانية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين ، إلا أنهما لا يتوارثان ^(٦) .
- (٢) روى حرب قال : قيل لأحمد : الذمية تحصن ؟ قال : نعم ، فقليل لأحمد : فالأمة تحصن ؟ قال : لا ، قيل : كيف تحصن الذمية ولا تحصن الأمة ؟ قال : لأن الذمية أحكامها أحكام الحرة المسلمة في طلاقها وقسمها وجميع أمورها إلا الميراث ، والأمة على النصف من ذلك ^(٧) .

(١) رواه البخاري في كتاب الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رقم (٦٧٦٤) ، ورواه مسلم في كتاب الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رقم (١٦١٤) .

(٢) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري ، الإمام العلامة ، حافظ المغرب شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف الفائقة منها التمهيد والاستذكار ، ولد سنة (٣٦٨هـ) ، توفي سنة (٤٦٣هـ) ، انظر

ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٥٣/٨) ، شذرات الذهب (٣١٤/٣) ، الأعلام (٢٤٠/٨) .

(٣) الإجماع لابن عبد البر (ص ٢٤٠) ، وانظر مراتب الإجماع لابن حزم (ص ١٧٤) .

(٤) المغني (١٥٤/٩) ،

(٥) المغني (١٥٥/٩) ، الإنصاف (٣٤٨/٧—٣٤٩) . والمقصود أن المرأة الكتابية تترث زوجها المسلم المتوفى عنه ، إن أسلمت قبل قسمة الميراث .

(٦) أحكام النساء للخلال رقم (٦١) ، أحكام أهل الملل للخلال رقم (٤٨٧) .

(٧) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٨٠٢) ، ولم أجدها في الجزء المطبوع من مسائل حرب ، وانظر المصدر نفسه المسألة رقم (٥٨٤) .

المسألة الثانية : يجوز للزوج المسلم أن يُصدّق زوجته المسلمة تعليم شيء من القرآن^(١) ، لكن زوجته الكتابية لا يصح أن يجعل صداقها تعليم شيء من القرآن على الصحيح من المذهب ، وإن فرض لها ذلك فلها مهر المثل ، لأن الجنب يمنع قراءة القرآن مع إيمانه ، فالكافر أولى ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو " ^(٢) ، فتحفيظها شيئاً من القرآن أولى أن يمنع منه ^(٣) .

المسألة الثالثة : المسلم إذا تزوج امرأة على أنها مسلمة فبانت كتابية فله الخيار لأنه نقص وضرر يتعدى إلى الولد ، أما لو شرطها كتابية فبانت مسلمة فلا خيار له على المذهب لأنها زيادة ^(٤) .

المسألة الرابعة : المرأة المسلمة ليس لزوجها منعها من المسجد لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله " وفي رواية : " إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن " ^(٥) .

أما الكتابية فلزوجها منعها من الخروج إلى الكنيسة والبيعة ، وذلك لأنه ينبغي لها أن لا تخرج إلا بإذنه ولكن لا يمنعها من أداء شعائرها في بيته كأن تُدخل إلى منزله الصليب أو تصلي إلى بيت المقدس ، أو غير ذلك .

أما أكل وشرب ما هو محرّم في ديننا فيجب عليه أن يمنع منه زوجته المسلمة ، دون

(١) روى البخاري عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أنه قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله إني قد وهبت لك نفسي ، فقال رجل : زوجنيها ، قال : قد زوجتكها بما معك من القرآن " ، رواه البخاري في كتاب النكاح باب التزويج على القرآن وبغير صداق رقم (٥١٤٩) ، وانظر رقم (٢٣١٠) ، ورواه مسلم في كتاب النكاح في باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن رقم (١٤٢٥) .

(٢) رواه مسلم عن ابن عمر في كتاب الإمامة باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم رقم (١٨٦٩) ، وروى البخاري بعضه في كتاب الجهاد والسير باب كراهية السفر بالمصحف إلى أرض العدو رقم (٢٩٩٠) .

(٣) المغني (١٠٧/١٠) ، والشرح الكبير (١٠٣/٢١) ، والإنصاف (٢٣٥/٨) .

(٤) الشرح الكبير (٤٢٧/٢٠) ، والإنصاف (١٦٧/٨) ، الإقناع (٣٥٤/٣) .

(٥) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس رقم (٨٦٥) ، وانظر رقم (٩٠٠) ، ورواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب خروج النساء إلى المساجد رقم (٤٤٢) .

الكتابية فلا يمنعها من شرب الخمر وأكل الخنزير، إلا أنه يأمرها^(١).

روى مهنا قال : سألت أحمد قلت : رجل مسلم تزوج نصرانية أله أن يمنعها شرب الخمر ؟ قال : يأمرها ، قلت : لا تقبل منه أله أن يمنعها ؟ قال : لا . قلت : يمنعها أن تخرج إلى البيعة ؟ قال : أما خروجها فلا ينبغي لها أن تخرج وله أن يمنعها ، لأنه ليس ينبغي لها أن تخرج إلى بإذنه . قلت لأحمد : له أن يمنعها أن تُدخل في بيته الصليب ؟ قال : يأمرها ، فأما أن يمنعها فلا . قلت له : فإن أبا عاصم قال : له أن يشترط عليها إذا أراد أن يتزوجها أن لا تشرب الخمر ، ولا تذهب إلى البيعة ، فعجب أحمد من قول أبي عصام . قال مهنا : قلت لأبي عصام : ما يضيره من شربها الخمر ؟ قال : إذا شربت وقع في جوف الصبي^(٢).

المسألة الخامسة : نقل ابن المنذر إجماع العلماء على أن للزوجة المسلمة أن تغسل زوجها إذا مات ، وأما الرجل : فيجوز أن يغسل زوجته المسلمة على الصحيح من المذهب^(٣).
أما إن كانت الزوجة ذمية فليس لها أن تغسل زوجها ، لأن الكافر لا يغسل المسلم ، وليس لزوجها المسلم أن يغسلها ، لأن المسلم لا يغسل الكافر ، ولا يتولى دفنه^(٤).

(١) المغني (٢٥٤/١٣)، أحكام أهل الذمة (٨١٩-٨٢٣) .

(٢) رواها الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٩٩٧) ومسائل الباب كلها في ذلك، وقوله : " وقع في جوف الصبي " لعله يريد : أن أثر الخمر يصل جوف الصبي عن طريق الإرضاع، أو تغذية الجنين إن كانت حاملاً .

(٣) المغني (٤٦٠/٣-٤٦١)، الإنصاف (٤٧٨/٢ - ٤٧٩)، الإجماع لابن المنذر (ص ١١)، الإجماع لابن عبد البر (ص ٩٩) .

(٤) المغني (٤٦٣/٣) .

ضوابط في كتاب البيوع

وفيه ضابطان :

الضابط الأول : السلم جائز في كل ما أسلم فيه ، إذا كان في كيل معلوم ،
ووزن معلوم ، إلى أجل أو صفة معلومة .

الضابط الثاني : كل شيء جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة والصدقة والرهن
والوقف .

الضابط الأول

السلم جائز في كل ما أسلم فيه ، إذا كان في كيل معلوم ،
ووزن معلوم ، إلى أجل مسمى ، أو صفة يصفها ، من نبات أو حيوان

المطلب الأول : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد رحمه الله

١- روى صالح قال : سألت أبي عن السلم فقال : لا بأس بالسلم في كيل معلوم ،
ووزن معلوم ، إلى أجل ، أو صفة يصفها ، من نبات أو حيوان ، إذا كان يؤتى به على
الصفة ، فلا بأس بذلك ، إذا كان إلى أجل ^(١).

٢- روى صالح قال : قال أبي : السلم جائز في كل ما أسلم فيه الرجل من الطعام ،
والتمر والشعير والذرة والسلت والثياب والحيوان ، إذا كان ذلك بصفة ، وأجل مسمى ،
فلا بأس به ، ويكره الرهن والقبيل ، يعني الكفيل في ذلك ^(٢).

٣- روى الكوسج قال : قلت لأحمد بن محمد بن حنبل : قدم النبي ﷺ المدينة وهم
يسلفون في الثمار سنتين و ثلاثاً . قال معناه : أن يسلف في الشيء عنده يومئذ ، قال : لا
بأس بذلك سنتين و ثلاثاً ، إذا كان كيلاً معلوماً ، أو وزناً معلوماً ^(٣).

المطلب الثاني : معنى الضابط

السَّلْم والسلف عبارتان لمعنى واحد ، غير أن الاسم الخاص بهذا الباب السلم ، لأن
السلف يقال ايضاً على القرض .

ذكر العلماء للسَّلْم تعريفات كثيرة ، أذكر منها ما حسنه صاحب الإنصاف قال هو :
عقد على موصوف في الذمة مؤجل ، بثمن مقبوض في مجلس العقد ^(٤).

(١) مسائل صالح رقم (٢٣٧)

(٢) مسائل صالح رقم (١٧٤١) .

(٣) مسائل الكوسج — المعاملات — رقم (١) والحديث متفق عليه ويأتي تخريجه قريباً إن شاء الله .

(٤) معجم مقاييس اللغة (ص ٢٤٥) ، تهذيب اللغة للأزهري (٤٣١/١٢) ، الإنصاف (٨٤/٥) ، شرح الزركشي

على الخرقى (٤٤٥/٢) ، الإقناع (٢٧٩/٢) .

وقول الإمام أحمد رحمه الله : " السلم جائز في كل ما أسلم فيه " يعني بكل ما ضبط بصفة فالسلم فيه جائز .

والسلم نوع من البيع يشترط فيه ما يشترط في البيع إلا أنه يصح في المعدوم . والإمام أحمد رحمه الله في هذا الضابط يشير إلى شروط السلم الزائدة على شروط البيع والتي لا يصح إلا بها وهي سبعة :

الأول : أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته ، فيصح في المكيل والموزون قولاً واحداً^(١).

أما المذروع : فالصحيح من المذهب صحة السلم فيه^(٢).

ولا يضر الاختلاف اليسير عادة فهو من التفاوت اليسير المعفو عنه . روى أبو داود عن الإمام أحمد أنه قال : لا بأس بالسلف في الشحم ، قيل إنه يختلف ، قال : كل شيء من السلف يختلف^(٣).

الثاني : أن يصفه بما يختلف به الثمن ظاهراً ، فذكر الجنس والجودة والقدر ، أو ما يقوم مقامهما شرط في كل مُسَلَّم فيه ، ويذكر ما سواهما من الأوصاف التي يختلف بها الثمن اختلافاً ظاهراً ، كالنوع واللون والبلد وكونه حديثاً أو قديماً ، وما لا يختلف به الثمن لا يحتاج إلى ذكره .

الثالث : أن يذكر قدره بالكيل في المكيل ، والوزن في الموزون ، والذرع في المذروع ، و العد في المعدود ، فإن أسلم في مكيل وزناً أو العكس فلا يصح ، وعنه يصح .
الرابع : ذكر أجل معلوم له وَقَع في الثمن عادة كشهر ، فإن أسلم حالاً أو إلى أجل قريب ، كاليوم ونحوه ، لم يصح ، ولذلك قيل أقله شهر وقيل نصفه ، إلا أن يسلم في شيء يأخذ منه كل يوم جزءاً معلوماً فيصح ، فإن أسلم إلى الحصاد والجداد ،

(١) روى ابن هانئ عن الإمام أحمد مسائل تفيد أنه يرى السلم فيما يكال أو يوزن فقط . انظر مسائل ابن هانئ باب السلف (٢ / ١٩).

(٢) المكيل كالخبوب، والموزون كالقطن والصوف، والمذروع الثياب، ويذكر الفقهاء هنا المعدود المختلف كالحيوان والفواكه والبقول والجلود والرؤوس والبيض، وللمذهب فيها تفصيل ينظر مثلاً الإنصاف (٥/ ٨٥) -

(٣) مسائل أبو داود رقم (١٢٨٦).

فالصحيح من المذهب أنه لا يصح ، وعنه يصح ، إذا كان يعرف ويقصد وقت الحصاد لا فعله .

الخامس : أن يكون المسلم فيه عامًّا الوجود في محله ، أي وقت حلوله ، فإن كان لا يوجد فيه ، أو يوجد نادراً كالسلم في الرطب إلى الشتاء ، لم يصح .

السادس : أن يقبض رأس ماله في مجلس العقد ، ويشترط في الثمن أن يكون معلوم الصفة والقدر ، هذا المذهب ، وعنه لا يشترط ويكفي مشاهدته .

السابع : أن يسلم في الذمة ، فإن أسلم في عين ، لم يصح ، لأنه ربما تلف قبل أوان تسليمه ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ^(١) .

المطلب الثالث : أصل الضابط

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في التمر - وفي بعض الروايات الثمار - الستين والثلاث ، فقال : " من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم " .

وفي بعض الروايات : " من سلف في تمر ، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم " ^(٢) .

المطلب الرابع : فروع الضابط

١ - روى صالح قال : وسألته عن قول سفيان " كره السلم في اللحم " ^(٣) ما معناه وعطاء لا يرى به بأساً ^(٤) ؟ قال : الذي كره يقول لا يجيء على الصفة ، وقال أبي : لا بأس به إذا كان بصفة سمين ، أو غث ، أو وسط ، لحم فخذ ، أو لحم جنب ، أو غيره ^(٥) .

(١) انظر المغني (٦ / ٣٨٥ - ٤٠٨) المبدع (٤ / ١٧٨ - ١٩٦) ، الإنصاف (٥ / ٨٤ - ١٠٧) ،

الإقناع (٢ / ٢٧٩ - ٢٩٧) الروض المربع مع حاشية العنقري (٢ / ١٣٧ - ١٤٧) .

(٢) رواه البخاري في كتاب السلم باب السلم في كيل معلوم ، وباب السلم في وزن معلوم رقم (٢٢٣٩ ، ٢٢٤٠) ورواه مسلم في كتاب المساقاة باب السلم رقم (١٦٠٤) .

(٣) لم أجد قول سفيان هذا ، لكن يلاحظ أن الطبري قال : " وقياس قول الثوري : أن السلم في اللحم جائز ، إذا بين الموضع الذي يأخذ منه " . انظر اختلاف الفقهاء (ص ١٣٥) .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في كتاب البيوع باب رقم (٢٣٥) حديث رقم (٢١٨٤٧) ، ورواه البيهقي في كتاب البيوع باب السلف في الحنطة والشعير والزبيب (٦ / ٤٢ - ٤٣) رقم (١١١٢٤) .

(٥) مسائل صالح رقم (٢٥٥) ، مسائل أبو داود (١٢٨٥) ، ومسائل ابن هانئ (١٢٥٣) .

- ٢- روى صالح قال : قال أبي : السلم في اللحم مائة رطل بكذا وكذا ، على أن يوفيه كل يوم رطلاً ، إذا وصفه السمن والحد فلا بأس^(١) .
- ٣- روى صالح قال : قال أبي : السلم في الثوب ، إذا كان موصوفاً فلا بأس به^(٢) .
- ٤- روى صالح قال : قال أبي : السلم في الفاكهة ، ما أدري أيش سلمه ، قد يجيء وقت لا يكون فيه^(٣) .
- ٥- روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن السلف في الرؤوس ؟ فلم ير به بأساً^(٤) .
- ٦- روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن السلم في العنب ؟ قال : لا بأس به^(٥) .
- ٧- روى أبو داود قال : قلت لأحمد : السلم في اللبن ؟ قال : لا بأس به^(٦) .
- ٨- روى أبو داود قال : قلت لأحمد : السلم إلى الحصاد أو العطاء ؟ إذا كان شيء يعرف فأرجو أن لا يكون به بأس ، قلت إلى قدوم الغزاة ؟ قال : إذا كان يعلم أرجو أن لا يكون به بأس^(٧) .
- ٩- روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن رجل أسلف إلى بقال في خبز يأخذ منه كل يوم شيئاً معلوم ، فحضره الخروج وقد بقي منه ، يأخذ ما بقي دراهم ؟ قال : لا ، يأخذ سلمه كله ، أو رأس ماله كله ، كررته عليه فقال : مثل ذلك^(٨) .
- ١٠- روى ابن هانئ قال : سئل عن الرجل يسلم في الشيء من غير أجل ؟ قال : لا يبيعه حتى يذكر أجلاً^(٩) .

(١) مسائل صالح رقم (١٣٤٤)

(٢) مسائل صالح رقم (١٣٤٥)

(٣) مسائل صالح رقم (١٣٤٩)

(٤) مسائل أبو داود رقم (١٢٨٧)

(٥) مسائل أبو داود رقم (١٢٨٨)

(٦) مسائل أبو داود رقم (١٢٨٩) ، ومسائل ابن هانئ (١٢٥٤) .

(٧) مسائل أبو داود رقم (١٢٩١) .

(٨) مسائل أبو داود رقم (١٢٩٤) ، ومثلها ما مر قريباً في مسائل صالح رقم (١٣٤٤) .

(٩) مسائل ابن هانئ رقم (١٢٤٩) .

١١ — روى ابن هانئ قال : وسئل عن السلم في الحيوان ؟ قال : لا بأس به إذا وصفت له ، رباعي هو ، خماسي ، وصف قدره . وقال أيضاً : لا بأس به إذا وصف شيئاً معلوماً ، مثل البقر ، والغنم ، والإبل^(١) .

١٢ — روى عبد الله قال : قرأت على أبي قلت : السلم ما هو ؟ قال أبي : أن يكون الرجل يدافع الرجل الدراهم فيواصفه على كيل معلوم ، يقول له : قد أسلفتك في طعام سوادي ، أو بلدي ، أو موصلي ، ولا يقول : قد أسلفتك في هذه الفراخ ، أو هذه الضيعة ، وذلك أنه لا يدرى يخرج هذه الفراخ شيئاً أم لا ، وكذا إن أسلف في لحم فقال : قد أسلفتك في لحم مسن ، في لحم جنب ، أو الفخذ فيصف له ، وكذا الرؤوس يقول له رأس مسن ، أو رأس حمل ، ولا يأخذ فوق صفته ولكن يأخذ دونهما^(٢) .

١٣ — روى الكوسج عن سفيان قال : ما ترى في السلف في البيض والرمال ؟ قال : ليس له حد . قال أحمد : أقول جائز^(٣) .

١٤ — روى الكوسج قال : قلت : قال الثوري : إذا أسلفت رجلاً عشرة دراهم في فرقين^(٤) ، فرق في حنطة ، وفرق شعير ، ثم وجد خمسة دراهم زيوفاً^(٥) ؟ قال : البيع فاسد لأنك لا تدري أليس شعير هي أم للحنطة ، ولو فرقها ، فقال خمسة في البر وخمسة في الشعير ، فوجد خمسة زيوفاً ، رد الذي وجد فيه الزيوف . قال أحمد : دعها ما أدري ، ثم قال : هذه المسئلة على ما قال^(٦) .

(١) مسائل ابن هانئ رقم ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ومسائل عبد الله رقم (١٢٥٦ ، ١٢٦٠) ، وصالح في مسائله رقم

(١٤٠٩) ، والكوسج — المعاملات — رقم (٧٧) وقال في رواية صالح والكوسج : إنما كرهه ابن مسعود

إذا قال فيه : من لقاح بني فلان .

(٢) مسائل عبد الله رقم (١٢٦١) .

(٣) مسائل الكوسج — المعاملات — رقم (١٩١)

(٤) الفرق بالفتحيتين : مكيال ضخمة لأهل المدينة وهو يسع (١٦) رطلاً أو (١٢) مدّاً أو (٣) أصع ، وهوما يعادل

(٦٥٢٨) غراماً . انظر النهاية (٣/٣٩١) ، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان (ص ٦٩) .

(٥) الزيوف في النقود : العملة المغشوشة وهي المطلية بالزئبق المعقود بمزوجة الكيريت . المعجم الوسيط (٤٠٩/١)

(٦) مسائل الكوسج — المعاملات — رقم (٢١٦) ، وقریباً منها (٢١٧)

١٥ — روى الكوسج قال : قلت : الكتابة على الوصفاء^(١) ؟ قال : لا بأس به ، والسلام على الوصفاء ، والتزويج على الوصفاء^(٢) .

(١) الوصفاء : جمع وصيف وهو الخادم غلاماً كان أو جارية، ويقال وصف الغلام إذا بلغ حد الخدمة، فهو وصيف بين الوصافة . انظر الصحاح للجوهري (١٠٩٧/٢ — ١٠٩٨)، لسان العرب (٣٥٧/٩) .

(٢) مسائل الكوسج — من كتاب الجهاد إلى آخر العتق — رقم (٤١٨) .

الضابط الثاني

كل شيء جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة والصدقة والرهن والوقف

المطلب الأول : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد قال : كل شيء ما جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة والصدقة والرهن يعني مثل الدور المشتركة ^(١).

٢/ روى حنبل أن أبا عبد الله قيل له : فرجل بينه وبين رجل أرض فأوقف أحدهما نصيبه ؟ قال : هم يقولون البيع جائز، والصدقة والوقف والهبة مثله، إلا أنه إذا أوقف أو أوصى بأرض بينه وبين آخر احتاج أن يحد الأرض كلها، وكذلك في البيع والصدقة هو عندي واحد ^(٢).

المطلب الثاني : معنى الضابط

هذا الضابط يبين ما يصح أن يكون رهناً، أو صدقة، أو هبة، أو وقفاً .
فلا يصح رهن ما لا يصح بيعه، كأم الولد، والوقف، والعين المرهونة، لأن مقصود الرهن استيفاء الدين من ثمنه، وما لا يجوز بيعه لا يمكن ذلك فيه ^{(٣)(٤)}.
وكذا ما لا يجوز بيعه لا تجوز هبته، هذا المذهب كأم الولد فلا تجوز هبتها، وذلك

(١) مسائل أبي داود رقم (١٣٢٨) .

(٢) رواها عنه الخلال في كتاب الوقف رقم (١٦٩)، وروى مثلها عن حنبل برقم (١٧٠) .

(٣) المغني (٤٥٥/٦، ٤٦٦)، المقنع (١٠٢/٢-١٠٣)، الإنصاف (١٤٠/٥، ١٤٤)، المبدع (٢١٥/٤، ٢١٧)،

الكشاف (١٥٥٢/٥)، المنشور (٢٤٣/٢)، قواعد الحصني (١٥٧/٤)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٠٩/٢)،

ولابن نجيم (ص ٢٨٨)، غمز عيون البصائر (٤٦٨/٢)، الاعتناء للبكري (٥٠١/١) .

(٤) المالكية رحمهم الله لا يشترط عندهم أن يكون المرهون مما يصح بيعه في الحال وشرطهم أن يستوفي منه الدين أو من ثمنه أو من ثمن منافعه. قال ابن رشد : "يجوز عند مالك أن يرهن ما لا يحل بيعه في وقت الارتمان كالشمر لم يبد صلاحه، أما ما لا يصح بيعه أصلاً فلا يجوز رهنه، سواء جاز ملكه كأم الولد وجلود الميتة قبل الدباغ، أو لم يجز ملكه كالخمر فلا يرهنان لامتناع البيع وقت الحاجة " .

انظر بداية المجتهد (٤٨٤/٢)، الذخيرة (٧٩/٨، ٩٢/٨)، عقود الجواهر (٥٧٨/٢) .

لأن الهبة تمليك في الحياة فتصح فيما يصح فيه البيع^(١).

والهبة والصدقة والهدية والعطية معانيها متقاربة، كلها تمليك في الحياة بغير عوض^(٢). وكذا يشترط في الوقف أن يكون في عين يجوز بيعها، فما جاز بيعه جاز وقفه، كالعقار والحيوان والسلاح والأثاث وأشباه ذلك. ولا يجوز وقف ما لا يجوز بيعه كأم الولد والكلب والخنزير والمرهون والحمل منفرداً دون أمه ولا وقف منفعة يملكها كخدمة عبد موصى له بها، لأن الوقف نقل للملك فلا يجوز فيما لا يجوز بيعه^(٣).

والفقهاء رحمهم الله ذكروا قواعد وضوابط في هذا المعنى ولم يحصروا ذلك في الرهن والهبة والصدقة والوقف، بل جاوزوه لغيره مما سوف يتبين من القواعد والضوابط التي ذكروها ومنها^(٤): كل ما صح بيعه صح إجارته، وما لا فلا^(٥).

ومنها: قولهم: ما كان عوضاً في الإجارة جاز أن يكون عوضاً في الجعالة، وما لا فلا^(٦)، وقد ربط بعضهم بين البيع والإجارة والجعالة بقوله: كل ما جاز بيعه جاز الاستئجار به، وأن يجعل جعلاً، وما لا فلا^(٧).

ومنها: كل ما جاز بيعه أو إجارته، جاز إعارته، وما لا فلا^(٨).

ومنها: كل ما جاز بيعه جاز الصلح عليه، وما لا فلا^(٩).

(١) الإنصاف (١٣١/٧-١٣٢)، شرح المنتهى (٥٢٢/٢)، التنقيح (ص ١٩١)، معونة أولي النهى (٢٩/٦)، المنشور في القواعد (٢٤٣/٢)، القواعد للحصري (١٨٣/٤)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٢٣/٢)، الاعتناء للبكري (٧٢٦/٢).

(٢) المغني (٢٣٩/٨)، شرح المنتهى (٥١٨/٢).

(٣) المغني (٢٣١/٨)، الإنصاف (٧، ٩/٧)، المبدع (٣١٨، ٣١٥/٥)، الكشف (٢٠٣٣، ٢٠٣٤/٦)، الاعتناء للبكري (٧١٦/٢)، إلا أنه عكس لفظها فقال: "كل ما جاز وقفه جاز بيعه، والعبارتان متقاربتان مع ما بينهما من الفرق.

(٤) هذه القواعد والضوابط يوجد في بعضها خلاف بين المذاهب، ويتضح ذلك من مصادرها المبينة في الحاشية.

(٥) الكشف (١٦٣٥/٥) في نهاية فصل في الصلح عما ليس بمال، وانظر (١٧٨٧/٥)، الإقناع (٤٩٩/٢)، الاعتناء للبكري (٦٨٦/٢)، المنشور (٢٥/١)، المغني (١٤/٨).

(٦) المغني (٣٢٧/٨).

(٧) ذكرها بنصها صاحب المنح الجليل شرح مختصر خليل (٥٩/٨).

(٨) الاعتناء للبكري (٦٢٧/٢).

(٩) غمز عيون البصائر (٣٢٩/٢)، الموسوعة الفقهية (٢٤٥/٢٨)، الأشباه والنظائر لابن الملقن (٣١٨/٢)، و السبكي (٣٢٤/١).

ومنها : كل ما جاز بيعه وشراؤه ، ووجب ضمان غصبه ، يقطع سارقه^(١) .
 وعبارة فقهاء المذهب هي : " الشرط الثاني في وجوب القطع بالسرقة أن يكون
 المسروق مالاً محترماً " ، ولذلك قالوا : يقطع في سرقة المكاتب إن قلنا بجواز بيعه ، ولا
 يقطع في سرقة كلب معلم ولا سرجين نجس^(٢) .
 ومنها : كل ما جاز بيعه فعلى متلفه القيمة^(٣) .
 ومنها : ما يدخل في البيع يدخل في الإقرار ، وما لا فلا^(٤) .
 ومنها : كل ما جاز أن يكون مبيعاً أو مستأجراً جاز أن يكون صداقاً^(٥) .
 ومنها : ما جاز بيعه لا تجوز المساقاة فيه^(٦) .
 تنبيه : قولهم : ما جاز بيعه جاز رهنه وهبته ووقفه إلى غير ذلك مما سبق ذكره ، لا
 يعني الاكتفاء بهذا الوصف ، وكونه مبيعاً فقط ، فلا بد من تحقق باقي الشروط والأوصاف
 ليصح العقد .

المطلب الثالث : أصل الضابط

لم أطلع على كلام للإمام أحمد يمكن أن يعتبر أصلاً للضابط ، إلا ما ذكره الفقهاء
 رحمهم الله من تعليقات لكل مسألة بخصوصها ، وقد ذكرت طرفاً منها في المطلب السابق
 عند مسألة الرهن والهبة والصدقة والوقف التي هي نص الضابط .

(١) الموسوعة الفقهية (٣٠٨/٢٤) .

(٢) المقنع (٤٨٣/٢) ، المغني (٤٢١/١٢) ، ٤٢٣-٤٢٤ ، المبدع (١١٦/٩) ، الإنصاف (٢٥٤/١٠-٢٥٥ ، ٢٥٨) .

(٣) الأشباه والنظائر للسبكي (٣٠٥/١) ، ولابن الملقن (٢٠٣/٢) ، وللسيوطي (٢٢١/٢) ، والاعتناء للبكري (٤٣٩/١) .

(٤) الأشباه والنظائر للسبكي (٣٣٤/١) ، ولابن الملقن (٢٨٦/٢) .

(٥) المغني (١٠١/١٠) ، المقنع (٧٣/٣) ، الإنصاف (٢٢٩/٨) ، الأم (٩١/٥) ، حاشية البحريني (٤٤٤/٣) ، المبسوط للسرخسي (٦٨/٥) .

(٦) والمقصود بذلك أن المساقاة لا تكون على ثمر في الشجر قد بدا صلاحه ، وحل بيعه . انظر المقنع (١٨٧/٢) ، قال في المبدع (٤٨/٥) : " فإن بقي ما لا تزيد به كالجداز لم يجوز عقد المساقاة بغير خلاف " ، وقال مالك : " ومن ساقى ثمرأ في أصل قبل أن يبدو صلاحه ، ويحل بيعه ، فتلك المساقاة بعينها جائزة " . انظر الموطأ (٧٠٧/٢) ، المنتقى شرح الموطأ (١٣١/٥) .

المطلب الرابع : فروع الضابط

١/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد قال : كل شيء ما جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة والصدقة والرهن يعني مثل الدور المشتركة ^(١).

٢/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عمن يهب لرجل ربع دار ؟ قال : هو جائز . قيل لأحمد : فإن قال : وهبت منك نصيبي من الدار، قال : إن كان يعلم كم نصيبه فهو جائز ^(٢).

٣/ روى إبراهيم بن أبان قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يوقف سهماً من سهام كثيرة غير مقسوم هل يجوز ؟ قال : أيجوز بيعه ؟ أتجوز هبته ؟ قلت : نعم، قال : يجوز وقفه، إذا سمى كذا وكذا سهماً من كذا وكذا سهماً ^(٣).

المطلب الخامس : المستثنى من الضابط

أولاً: كل ما جاز فيه البيع جاز فيه الرهن إلا في صور :

منها : الثمرة قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع، لا يجوز بيعها، ويصح رهنها على الصحيح من المذهب لأن النهي عن البيع إنما كان لعدم الأمن من العاهة، وذلك مفقود في الرهن لتعلقه بذمة الراهن ، وبتقدير التلف لا يفوت حق المرتهن من الدين ^(٤).
ومنها : يصح رهن الجارية دون ولدها، ورهن ولدها دونها، لأن الرهن لا يزيل الملك، وإن احتاج بيعها في الدين، بيع ولدها معها، وتعلق حق المرتهن من ذلك بقدر قيمة الجارية في الثمن ^(٥).

(١) مسائل أبي اود رقم (١٣٢٨) .

(٢) مسائل أبي اود رقم (١٣٢٩) .

(٣) نقلها الخلال في كتاب الوقوف رقم (١٦٧ ، ١٦٨) .

(٤) المغني (٤٦١/٦) ، الإنصاف (١٤٤/٥-١٤٥) ، المبدع (٢١٨/٤) .

(٥) المغني (٤٥٩/٦) ، وانظر في الاستثناءات المواضع المشار إليها من الأشباه للسيوطي وقواعد الحصني، والاعتناء للبكري في الحاشية رقم (٣) صفحة (٤٣٠) .

ثانياً : ما جاز بيعه جاز هبته والصدقة به ، وما لا يجوز بيعه لا يجوز هبته ولا الصدقة به إلا في صور :

منها : بيع المصحف على روايتين ، المذهب منهما عدم جواز بيعه^(١) ، ويصح وقفه — أعني المصحف — رواية واحدة^(٢) .

منها : كلب الصيد، ونجاسة يباح الانتفاع بها، فلا يجوز بيعها، وفي جواز هبتها وجهان، قوى المرداوي في التنقيح جوازه^(٣) .

(١) الإنصاف (٢٧٨/٤)، التنقيح (ص ١٢٣)، منتهى الإرادات (٢٥٧/٢)، الإقناع (١٦٠/٢) .

(٢) المبدع (٣١٦/٥)، كشف القناع (٢٠٣٣/٦) .

(٣) التنقيح (ص ١٩١)، الإنصاف (١٣١/٧)، وانظر باقي المصادر المشار إليها في الحاشية رقم (١) صفحة (٤٣١) .

ضابط في كتاب الضمان

من أتلف شيئاً صحيحاً فعليه مثله ، وإلا فقيمتة صحيحاً

ضابط

من أتلف شيئاً فعليه مثله، وإلا فقيمته صحيحاً

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان : من كسر شيئاً صحيحاً فقيمته صحيحاً .
قال ^(١) : إن كان يوجد مثله فمثله ، وإن كان لا يوجد مثله فقيمته صحيحاً ^(٢) .

المطلب الثاني : معنى الضابط

إذا أتلف الشخص شيئاً لغيره بغير إذنه فهو ضامن له ، و لا يخلو المُتْلَف من حالتين
إما أن يكون مثلياً ، أو غير مثلي :

الحالة الأولى : أن يكون المتلف مثلياً وهو : المكيل والموزون — على الصحيح من
المذهب — لزِم المُتْلَف مثله ، سواء تماثلت أجزأؤه أو تفاوتت ، كالأثمان والحبوب و
الأدهان هذا المذهب وعليه الأصحاب ، لأن المثل أقرب مثلية من القيمة ، إذ هو مماثل من
طريق الصورة والمشاهدة والمعنى ، أما القيمة فهي مماثلة من طريق الظن والاجتهاد ، قال
في الكافي : " فكان المثل أولى كالنص مع القياس " ^(٣) .

قال ابن عبد البر : " أجمعوا على المثل في المكيلات والموزونات متى وجد المثل " .
وقال : " أجمعوا على إيجاب المثل على مستهلك المكيلات والموزونات " ^(٤) .
و إن قدر على المثل بأكثر من قيمته لزمه شراؤه ، لأنه قدر على أداء الواجب
فلزمه ^(٥) .

(١) يعني الإمام أحمد .

(٢) مسائل الكوسج — قسم المعاملات — رقم (٣٠٩) .

(٣) المغني (٤٠٥/٧) ، الكافي (٥١٣/٣-٥١٤) ، الإنصاف (١٩٢/٦) ، حاشية المقنع (٢٤٨/٢) ، المبدع (٥/

١٨٠-١٨١) ، لكن قال ابن عبد البر : " المثل لا يوصل إليه بالاجتهاد ، كما أن القيمة تدرك بالاجتهاد " .

(٤) الإجماع لابن عبد البر ، جمع الشلهوب والشهري (ص ٢٠٩-٢١٦) ، وانظر تفسير القرطبي (٣٥٨/٢) عند آية

رقم (١٩٤) من سورة البقرة .

(٥) الكافي (٥١٤/٣) ، المبدع (١٨١/٥) .

وهذا إذا كان المثلي باقياً على أصله ، فأما مباح الصناعة كعمول الحديد والنحاس والرصاص والصوف والشعر المغزول ونحو ذلك فإنه يضمن بقيمته لأنه خرج عن أصله^(١). وعن الإمام أحمد رواية أن المثلي يضمن بقيمته^(٢).

وعلى رواية المذهب ، إن أعوزه ضمان المثلي بمثله فعليه قيمة مثله ، يوم إعوازه ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يلزمه قيمة يوم تلفه^(٣).

وإن عجز عن المثل ثم أخذ صاحب الحق القيمة ، ثم قدر على المثل فالصحيح من المذهب أن القيمة أجزأت ، ولا يلزم ردها وأخذ المثل^(٤).

الحالة الثانية : أن يكون المتلف غير مثلي فإنه يضمن بقيمته هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وعنه في إتلاف الثوب والقصعة والعصي ونحوها يضمنها بالمثل مراعيًا للقيمة . فإن اختلف تقدير قيمة المتلف بالقيمة ، فالمعتبر قيمة مثله يوم تلفه في بلد إتلافه ، ومن نقد البلد الذي تلف فيه ، لأنه موضع ضمانه ، هذا المذهب . وعنه : إن كان المتلف مغصوباً ضمنه بقيمته يوم غصبه .

فائدة : حكم المقبوض بعقد فاسد وما جرى مجراه حكم المغصوب في اعتبار الضمان بيوم التلف ، وكذا المتلف بلا غصب قال الحارثي^(٥) :

(١) انظر المصادر المشار إليها في الحاشية رقم (٣) صفحة (٤٣٦).

(٢) ذكر هذه الرواية القاضي أبو الحسين بن أبي يعلى في كتابه التمام (٧٢/١)، وانظر الإنصاف (١٩١/٦) .

وهذه الرواية يحتمل أن تكون في المثلي غير المجمع عليه، وهذا لا يستقيم على الصحيح من المذهب إذ المثلي يكون في المكسب والموزون، والاحتمال الآخر أن الإجماع أغلبي على غير المصطلح عليه في معنى الإجماع، فيكون على قول أكثر العلماء كما هي عادة إجماعات ابن عبد البر ، والاحتمال الثاني لعله أولى لأن ابن عبد البر لم تبلغه كتب الحنابلة إلا ما ندر من كتب المسائل ولذلك فهو يحكي الإجماع في أكثر من مسألة مما فيه خلاف للحنابلة، منها حكايته الإجماع في أن وقت الوقوف بعرفة يبدأ من بعد الزوال. انظر الإجماع (ص ١٦٨)

(٣) يوم إعوازه يعني : يوم تعذره . انظر الكافي (٥١٤/٣)، الإنصاف (١٩١/٦)، المبدع (١٨١/٥) .

(٤) الإنصاف (١٩٢/٦)، المبدع (١٨١/٥) .

(٥) عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي، الفقيه، المناظر الأصولي، ولد سنة (٦٧١هـ)، عني بالسمع والطلب، وتفقه في المذهب حتى برع، وأفنى وناظر، له مشاركة في التفسير والحديث، توفي سنة (٧٣٢هـ) . انظر ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة (٣٤٦/٢) رقم (٥١٢)، شذرات الذهب (١٠١/٦) .

المطلب الثالث : أصل الضابط

١/ قوله تعالى ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ (٢).

وقوله تعالى ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (٣).

قال الجصاص : " الآية عموم في أن من استهلك لغيره مالا كان عليه مثله ، وذلك ينقسم إلى قسمين أحدهما مثله في جنسه وذلك في المكيل والموزون والمعدود ، والآخر مثله في قيمته " (٤) ..

وقال القرطبي بعد أن ساق الآيتين السابقتين : " قال العلماء : وهذا عموم في جميع الأشياء كلها ، وعضدوا هذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس القصعة المكسورة في بيت التي كسرتها ودفع الصحيحة (٥) " (٦).

٢/ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أعتق شقيصاً (٧) من مملوك فعليه خلاصه في ماله ، فإن لم يكن له مال قُوم المملوك قيمة عدل ، ثم استسعي غير مشقوق عليه " (٨).

(١) المغني (٤٠٥/٧)، الإنصاف (١٩٠/٦-١٩٥)، المبدع (١٨٠/٥-١٨٢).

(٢) سورة النحل آية رقم (١٢٦).

(٣) سورة البقرة آية رقم (١٩٤).

(٤) أحكام القرآن للجصاص (٣٥٩/١) و (٢٨٦/٣)، تفسير القرطبي (٣٥٧/٢).

(٥) رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها في كتاب المظالم باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره رقم (٢٤٨١).

وقد تعقب الخطابي هذا الاستدلال على أن الحديث ليس من باب الحكم لخصم على آخر، وإنما هو شيء كان بين أهله صلى الله عليه وسلم وفي بيته وملكه، فليس هو من باب الحكم على المثل، لأن ذلك في الأشياء المتشابهة الأجزاء كالدراهم والحبوب، دون ما خالفها كالحيوان والأمتعة والأواني. انظر أعلام الحديث (١٢٤٠/٢).

قلت : وهذا التعقيب كان سبباً في عدم جعل الحديث أصلاً للضابط . والله اعلم .

(٦) تفسير القرطبي (٣٥٧/٢) عند تفسير آية (١٩٤) من سورة البقرة .

(٧) قال الخطابي : " و الشقيص و الشقص واحد كالنصف و النصف " . انظر أعلام الحديث (١٢٥٤/٢) .

(٨) رواه البخاري في كتاب الشركة باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل رقم (٢٤٩٢)، ورواه مسلم في كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد رقم (١٥٠٣).

ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتقويم في حصة الشريك، لأنها متلفة بالعتق، ولم يأمر بالمثل، لأن هذه الأشياء لا تتساوى أجزاؤها، وتختلف صفاتها فالقيمة فيها أعدل، وأقرب إليها، فكانت أولى^(١).

قال الجصاص: "فصار أصلاً في هذا الباب، وفي أن المثل قد يقع على القيمة ويكون اسماً لها" (٢).

المطلب الرابع: فروع الضابط

١/ روى الكوسج قال: قلت: قال فإذا كسر الذهب فقيمه بالفضة، وإذا كسر الفضة فقيمتها بالذهب، قال أحمد: يصلحه له أحب إلي إن كان خلخالاً، وإن كان ديناراً أعطاه ديناراً آخر مثله^(٣).

٢/ روى المروزي قال: وذكرت لأبي عبد الله عن بعض الناس أنه قال: إذا كان الشيء المستهلك مثل الدهن والزيت والذي لا يوصل إليه بعينه أعطي العوض؟ فقال: نعم هكذا هو^(٤).

المطلب الخامس: المستثنى من الضابط

١/ سبق في مطلب الاستثناءات في قاعدة ليس على مسلم توى، ذكر بعض القواعد والمسائل التي لا ضمان فيها على المتلف، وهي نفسها تعتبر مستثنى من الضابط هنا فلتراجع^(٥)، والله أعلم.

٢/ مما يعتبر مثلياً الماء^(٦)، ومع ذلك فلا يجب مثله إذا كان الإلتلاف في المفازة، وإنما

(١) انظر المبدع (١٨٢/٥).

(٢) أحكام القرآن للخصاص (٣٥٩/١)، تفسير القرطبي (٣٥٨/٢)، المبدع (١٨٢/٥).

(٣) مسائل الكوسج - قسم المعاملات - رقم (٣١٠).

(٤) كتاب الورع للمروزي المسألة رقم (١٧٦).

(٥) انظر صفحة (٣٠١).

(٦) قال في المبدع (١٨١/٥): "المثلي ما حصره كيل أو وزن أو جاز فيه السلم كالماء والتراب". وقد عدَّ السيوطي المثليات وسرد منها (٤٨) مثلياً، وذكر منها الماء. الأشباه والنظائر (١٠٢/٢).

يضمن بقيمته في البرية ^(١).

(١) المبدع (١٨١/٥).

ضابط في باب إحياء الموات
الحائط حريم

ضابط الحائط حريم

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى صالح قال : وسألته عن حديث أبي سعيد " إذا مر أحدكم بحائط فليناد ثلاثاً"^(١) ، فكره أحمد هذا أن يأكل ، إذا لم يكن محتاجاً ، قال : أما الأحاديث فتروى هكذا ، ولكن إذا كان عليها حائط فلا يدخلها إلا بإذن ، وذاك أن الحائط حريم^(٢) .

المطلب الثاني : معنى الضابط

قوله حريم قال ابن فارس : " الحاء والراء والميم : أصل واحد ، وهو المنع والتشديد " . والحريم أيضاً الحمى : وهو المنع ، وحريم الشيء ما حوله من حقوقه ومرافقه ، لأنه يُحرّم على غير مالكة أن يستبد بالانتفاع به .

فيكون معنى قوله " الحائط حريم " : أي أن الحائط يُحرّم على غير صاحبه أن يحدث فيما هو حائط عليه حدثاً أو أن يتصرف فيه بغير إذن صاحبه^(٣) .

ولذلك فإن من مر بثمر على شجر لا حائط عليه ولا ناظر ، فله الأكل منه ، فإن كان محاطاً بحائط فلا يأكل منه^(٤) .

وكذلك الكلاء والحشيش إذا كان داخل الحائط فلا يأخذ منه ، ولو نبت من غير كلفة إلا بإذن صاحبه^(٥) .

وإحياء الموات لا يتملكه المحيي إلا أن يحوط عليه بحائط منيع يمنع ما وراءه ، ويكون مما جرت به العادة ، سواء أراده للبناء ، أو للزرع ، أو حظيرة للغنم ، أو الخشب ، أو غير ذلك ، هذا هو الصحيح من المذهب .

(١) يأتي إن شاء الله تمام الحديث وتخرجه في الفرع الأول من المطلب الرابع.

(٢) مسائل صالح رقم (٢٧٢) .

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة (١ / ٢٥٦) ، النهاية (١ / ٣٦١) ، مختار الصحاح (ص ١٧٥) ، المطلع (ص ٢٨١) ، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (ص ٢٧٨) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١ / ٥٦٦) .

(٤) انظر المغني (١٣ / ٣٣٣ - ٣٣٥) ، الانصاف (١٠ / ٣٧٧ - ٣٧٨) ، المبدع (٩ / ٢٠٩) .

(٥) انظر الإنصاف (٤ / ٢٩٠ - ٢٩٢) ، المبدع (٤ / ٢٢ - ٢٣) ، الإقناع (٢ / ١٦٤ - ١٦٥) .

وعنه الإحياء ما تعارفه الناس إحياء^(١).

لكن إذا أحيائها ثم تركها حتى دثر وعاد مواتاً ، فالمذهب أنها لا تملك بالإحياء إذا كان الإحياء السابق لمعصوم^(٢).

وقال ابن راهويه : " إذا ضيعها ثلاث سنين فقد زال ملكه عنها ، إلا أن يكون قد حوط عليها حائطاً فإن ملكه حينئذ لا يزول " (٣)(٤).

المطلب الثالث : أصل الضابط

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : " من حاط حائطاً على أرض فهي له " (٥)(٦). ويروى الحديث بلفظ قريب منه عن سمرة بن جندب^(٧).

المطلب الرابع : فروع الضابط

١/ روى صالح قال : قلت ما تقول في حديث النبي ﷺ : " إذا أتى أحدكم بستاناً فليناد ثلاثاً ، وكذلك راعي الإبل ، فإن أجابوك وإلا فكل واشرب " (٨) ؟ قال : هذا في المسافر يمر بالحائط فينادي ثلاثاً فإذا أجيب ، وإلا أكل ، ولم يحمل إذا لم يكن عليه حائط ،

(١) انظر المغني (٨ / ١٧٦ — ١٧٧) ، الإنصاف (٥ / ٣٦٨) ، الإقناع (٣ / ٢١) . وقد يكون إحياء الأرض أن يحفر بئراً فيملك حماها .

(٢) انظر المغني (٨ / ١٤٦) ، الإنصاف (٦ / ٣٥٥) .

(٣) مسائل الكوسج — المعاملات — رقم (٥٤٦) .

(٤) هذه المسألة على المذهب ليست فرعاً عن الضابط ، إلا أن كان إحياء الأرض بإحاطة حائط عليها . وهي على قول إسحاق فرع عن الضابط . ولذلك أوردت هذه المسألة .

(٥) روى عن الإمام أحمد الاستدلال بهذا الحديث على الضابط كل من صالح في مسائله رقم (١٤٥٨) ، وعبدالله في مسائله قم (١٣٦٥) .

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند (٣ / ٣٨١) ، وصححه الألباني في الإرواء (٦ / ١٠) رقم (١٥٥٤) ورقم (١٥٢٠) .

(٧) رواه الإمام أحمد في المسند في (٥ / ٢١ ، ١٢) ، ورواه أبو داود في كتاب الخراج باب في إحياء الموات رقم (٣٠٧٧) ، وهي من طريق الحسن عن سمرة ، قال المنذري في مختصر سنن أبي داود : " فيها اختلاف بين الأئمة " .

(٨) رواه الإمام أحمد في المسند (٣ / ٨ ، ٢١ ، ٨٥) ، وابن ماجه في كتاب التجارات ، باب من مر على ماشية

قوم أو حائط هل يصيب منه ، رقم (٢٣٠٠) ، من رواية أبي سعيد الخدري ، وله شاهد من رواية ابن عمر ،

وعبد الله بن عمرو ، وسمرة بن جندب . والحديث صححه الحاكم في كتاب الأطعمة (٤ / ١٤٧) رقم (٧١٨٠)

وقال : " صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " ، وابن حبان رقم (٥٢٨١) ، وصححه الألباني في الإرواء (٨ /

١٦٠) رقم (٢٥٢١) ، وحسنه شعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند رقم (١١٠٤٥ ، ١١١٥٩ ، ١١٨١٢) .

فإذا كان عليه حائط فلا يدخل^(١) .

٢/ روى صالح عن أبيه قال : من حجر أرضاً ليست لأحد فهي له^(٢) .

٣/ روى أبو داود قال : قلت لأحمد بن حنبل : من مر بحائط أعني يأكل منه ؟ قال : إذا كان محيطاً فلا يدخله ، وإن لم يكن عليه حائط فهو أسهل^(٣) .

٤/ روى ابن هانئ قال : وسئل عن الرجل يبيع حشيش أرضه ؟ قال : له فيه كلفة ؟ قال : ربما يسقي أرضه الماء ، فيخرج الحشيش من ذلك الماء . قال : هذا شيء لا يملكه أحد ، هذا من نبات الله ، فلا يعجبني أن يبيعه . قيل له : فيجيء الرجل فيتسلق الحائط ويأخذ الحشيش ؟ قال : لا يعجبني أن يتسلق الحائط ، ولكن يسأله حتى يعطيه ، وهو أحق بكل ما في يديه من كالأو غيره^(٤) .

٥/ روى ابن هانئ قال : قلت : الرجل له حائط فيه كلاً ، يؤخذ بغير إذنه قال : لا^(٥) .

٦/ روى عبد الله قال : قال أبي : من ملك أرضاً فله أن يحميها ، فروى سمرة عن النبي ﷺ : " من أحاط حائطاً على أرض فهي له "^(٦) . فلهذا^(٧) الحمى ، إذا منعها بحائط أحاط عليها ، أو حفر بئراً ... وليس لأحد أن يدخل عليه فيها^(٨) .

٧/ روى عبد الله قال : سمعت أبي يقول : في حديث النبي ﷺ " من أحيا أرضاً ميتة "^(٩) إذا حفر فيها بئراً فله حريمها ، وإذا رفع حائطها حتى يمنع ذلك . قيل له :

(١) مسائل صالح رقم (٧٠١) .

(٢) مسائل صالح رقم (١٤٥٧) . إحياء الموات المشهور من المذهب أنه لا يملك بالتحجر وقد أشار ابن رجب إلى هذه الرواية في القواعد فقال : " متحجر الموات المشهور من المذهب أنه لا يملكه بذلك ، ونقل صالح عن أبيه ما يذل على أنه يملكه " . القواعد (ص ٢٠٢) ، المقنع (٢٨٨/٢)

(٣) مسائل أبي داود رقم (١٥٥٥) .

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (١٢٨٧) .

(٥) مسائل ابن هانئ رقم (١٢٩١) .

(٦) تقدم تخرجه في الحاشية رقم (٦) صفحة (٤٤٣) .

(٧) يعني فلهذا الرجل الذي أحاط الحائط أن يملك الحمى .

(٨) مسائل عبد الله رقم (١٣٦٥) .

(٩) تمام الحديث " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " رواه الإمام أحمد (٣٠٤/٣) وفي مواضع أخرى من المسند ، و أخرجه أبو داود كتاب الخراج باب إحياء الأرض الموات رقم (٣٠٧٣) ، والحديث صححه الترمذي و =

فالأحجار ، قال : ليس بشيء إلا أن ترفعه بجائط ^(١).

٨/ روى صالح قال : وسألته . هل بأرض الجبل موات ؟ فقال : إنما الموات تكون في الأرض التي لم تملك ، فمن أحيائها فهي له ، والإحياء يكون يحيط عليها حائطاً فيمنع منها ، أو يحفر فيها بئراً فتكون له حريمها خمسة وعشرين ذراعاً حولها ^(٢).

= وقال : "هذا حديث حسن صحيح" وكذا صححه الألباني في الإرواء (٤/٦) رقم (١٥٥٠)، وأصله في البخاري عن عائشة بلفظ "من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحقُّ" في كتاب الحرث والمزارعة، باب من أحيأ أرضاً مواتاً رقم (٢٣٣٥) .

(١) مسائل عبد الله رقم (١٣٦٦) . انظر التعليق على الفرع رقم (٢) في الصفحة السابقة .

(٢) مسائل صالح رقم (٩٨١) .

ضوابط في كتاب الوصايا

وفيه ضابطان :

الضابط الأول : الوصايا ينتهى فيها إلى ما أوصى الموصي .

الضابط الثاني : الوصي بمنزلة الأب في كل شئ ، إلا النكاح .

الضابط الأول

الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدى ذلك

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدى ذلك .
- ينفذ ثلث الميت على ما أوصى به .
- إذا سمى الموصي يجعل فيما سمى .
- يمضي الوصية كما أوصى بها ولا يتعدى ذلك .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١- روى صالح عن أبيه قال : وسألته عن رجل أوصى أن يتصدق عنه في فقراء مسجده طعام أو حنطة بألف درهم ، هل يجوز للوصي أن يعطي عنه فضة بقيمة الألف ؟ قال أبي : لا يعطى إلا ما قد أوصى به . الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدى ذلك ^(١).

٢- روى محمد بن يحيى الكحال أن أبا عبد الله قال : ينفذ ثلث الميت على ما أوصى به ^(٢).

٣- روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن رجل أوصى بمال في أبواب البر فقال : الغزو يبدأ به . قيل لأحمد : فإن سمى ؟ قال يجعل فيما سمى ^(٣).

٤- روى حنبل قال : وسمعت أبا عبد الله يقول : ما أحب أن يتعدى في الوصية ما أوصى بها الرجل ، وتمضي كما أوصى بها ولا يتعدى ذلك ، فإن ذلك يلحقه إن شاء ^(٤).

المطلب الثالث : معنى الضابط

يفيد هذا الضابط أمرين هما :

(١) مسائل صالح رقم (١٩٩) ورواها الخلال في كتاب الوقوف رقم (٢٢٠) عنه وعن الفضل بن زياد وحنبل .

(٢) رواها الخلال في كتاب الوقوف رقم (٢٢٤) .

(٣) مسائل أبو داود رقم (١٣٩٧) .

(٤) رواها الخلال في كتاب الوقوف رقم (٢١٤) .

أولاً : عدم جواز تعطيل الوصية ، وأن لمن له الأمر أن يجبر الوصي أو الورثة على تنفيذ الوصية . قال الإمام أحمد : " ومن يشك في ذا " ، يعني الإجماع على تنفيذ الوصية^(١) .
ثانياً : مدى الالتزام بشرط الموصي والتقيد به عند تنفيذ الوصية من تقديم أو تأخير أو تسوية أو جمع أو ترتيب أو تفضيل أو اعتبار وصف أو علامة أو غير ذلك مما يريده الموصي ، كما هو رأي ابن عباس من إمضاء الوصايا على أوهام^(٢) الميت وإرادته ، وعلى هذا فليس للوصي أن يغير في الوصية ويضعها حيث يرى ، بل تبقى على إرادة الموصي كما نقل أبو الحارث قال : سئل الإمام أحمد عن الوصي ، له أن يغير الوصية ، ويضع الوصية حيث يرى ؟ قال : " لا " ^(٣) . وهذا هو الصحيح من المذهب ^(٤) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " يجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه ، وإن اختلف ذلك باختلاف الأزمان . حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس إلى الجهاد : صرف إلى الجند " .

وقال رحمه الله : " التحقيق أن لفظ الواقف والموصي والناذر والحالف وكل عاقد يعمل على مذهبه وعاداته في خطابه ولغته التي يتكلم بها ، وافق لغة العرب أو لغة الشارع أو لا " ^(٥) .

وإن كان كلام شيخ الإسلام أصله في الوقف فقد قال صاحب الفروع : " والوصية كالوقف في جميع ذلك " ^(٦) .

فإن اختلف الاسم بالعرف والحقيقة غلبت الحقيقة لأنها الأصل ، وقيل العرف لأنه المتبادر إلى الفهم ^(٧) .

(١) مسائل الكوسج — من الجهاد إلى آخر العتق — رقم (٣٤٩) .

(٢) أوهام جمع وَهْم وهو : ما يقع في الذهن ويدور في الخاطر . انظر المعجم الوسيط (١٠٦٠ / ٢) .

والمقصود إمضاء الوصية على ما قصده الموصي ووقع في ذهنه من ألفاظه وكلامه في الوصية . والله أعلم .

(٣) رواها الخلال عن أبي الحارث في كتاب الوقف رقم (٢١٧) .

(٤) انظر الفروع (٤ / ٤٥٤ و ٤٦٨) . المبدع (٣٣٣ / ٥ — ٣٣٤) ، الإنصاف (٧ / ٥٧ — ٥٨) منار السبيل (٢ / ٤٤) .

(٥) انظر الاختيارات الفقهية (ص ١٥٠) ، ومثلها الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٩٠) .

(٦) الفروع (٤ / ٤٦٨) .

(٧) انظر المصادر في الحاشية رقم (٤) صفحة (٤٤٨) .

المطلب الرابع : أصل الضابط

قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١)

والشاهد من الآية قوله تعالى ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ﴾

وقد نقل تفسير الآية الخلال رحمه الله عن سالم بن عبد الله (٢) وعطاء بن أبي رباح وسليمان بن يسار (٣) قالوا : " تمضي الوصية لمن أوصى له " (٤).

و نقل أيضاً عن عبد الله بن معمر (٥) قال : " أعجب إليّ لو أوصى لذي قرابته ، وما يعجبني أن أنزعه ممن أوصى له به " .

ونقل أيضاً عن قتادة قال : " وأعجب إلى أن تمضي الوصية لمن أوصى له به . قال الله تعالى ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ﴾ (٦) .

(١) سورة البقرة الآيتان (١٨٠ - ١٨١) .

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي العمري، أبو عمر أحد فقهاء المدينة السبعة، وهو تابعي ثقة، مات سنة (١٠٦هـ) . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٤٣٦/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/٤)، شذرات الذهب (١٣٣/١) .

(٣) سليمان بن يسار الفقيه، أبو أيوب أحد فقهاء المدينة السبعة ، مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية، قيل كان مكاتبا لأُم سلمة، مات سنة (١٠٧هـ) . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٤٤/٤)، تهذيب التهذيب (٤/٢٨٨)، شذرات الذهب (١٣٤/١) .

(٤) قال الخلال : " أخبرني حمزة بن القاسم الهاشمي حدثنا حنبل حدثنا عبد الله حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن سالم بن عبد الله وعطاء بن رباح وسليمان بن يسار قالوا " فذكره . قال محقق الكتاب الدكتور عبد الله الزيد قوله : " حدثنا حنبل حدثنا عبد الله حدثنا معاذ، اتفقت النسخ الثلاث على عبد الله فقط، ولم أقف على أحد بهذا الاسم، روى عنه حنبل، ولا ممن روى عن معاذ، و يظهر والله أعلم أن المقصود هو أبو عبد الله، أي الإمام أحمد، فتكون لفظة (أبو) هي الساقطة " .

(٥) عبد الله بن معمر بن عثمان التيمي الأمير مختلف في صحبته، توفي في سنة (٢٩هـ) . انظر ترجمته في الاستيعاب (١١٧/٣)، الإصابة (١٦٣/٥) ترجمة رقم (٦٦٦)، شذرات الذهب (٣٨/١) .

(٦) نقل الخلال ذلك عنهم جميعاً في كتاب الوقوف مسألة رقم (٢١٤) . وقد روى هذا التفسير عنهم جميعاً ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره (١٦٨/٢) رقم (٢٢١٣) .

المطلب الخامس : فروع الضابط

١- روى صالح قال : سألته عن رجل أوصى أن أخرجوا ثلث مالي بعد قضاء الدين ويكفر عني مائة يمين ، ويعتقوا عني رقبة ، ويحمل على فرسي في سبيل الله ، وما بقي إن عرف أحد من غرام والدي قضي ، وإن لم يعرف منهم أحد ، فليعمل الوصي في ذلك بما رأى ، ويفرقه في قرابتي إن شاء الله ؟

قال أبي : أما كفارة اليمين فيعطى المساكين ، كل مسكين مد بر أو نصف صاع تمر ... ، وأما ما أوصى به من غرماء أبيه بعد ما يفضل ، فإن عرف منهم أحد وأقام البينة أعطي ... ، وأما الرقبة فيعتق رجل يحتمل ... ، ويحملوا على فرس في سبيل الله ولا يغالوا به ، إذا كان يغزا على مثله اشترى وحمل عليه بغير أداة ، لأنه لم يسم الأداة ... ، وأما ما كان من الوصية لقرابته فلينظر إلى فعله في حياته ، فإن كان يصل الغني منهم والفقير في حياته أعطوا جميعاً ، وإلا فإن الفقراء عندي أولى به ^(١).

٢- روى حنبل قال : سمعت عمي قال : في رجل أوصى قال : ادفعوا إلى فلان جميع ما ورثته عن أبي من متاع البيت ، هل يدخل فيه المصحف والصوف و ثياب البيت ؟ قال عمي : كل شيء ورثه عن أبيه يفعل به كما قال ، ويكون ذلك من ثلثه ، إذا لم يكن أوصى لوارث ^(٢).

٣- روى صالح قال : قلت : الرجل يوصي أن يصلي عليه رجل ، هو أحق أو ولده ؟ قال الموصى إليه أحق ^(٣).

٤- روى أبو داود قال : سمعت أحمد قال : في رجل أوصى بوصية ثم قال عند موته للذي أوصى إليه : " أصابني جراحة فنذرت إن نجوت منها أن أتصدق بخمسمائة درهم

(١) مسائل صالح رقم (١٩٢) .

(٢) رواها الخلال في كتاب الوقوف رقم (٢١٥) ، ورواها صالح في مسأله رقم (٢١٨) وقال في آخرها : " إذا لم يكن له وارث " ورواية حنبل أوضح مما في رواية صالح لذلك أوردتها دون رواية صالح .

(٣) مسائل صالح رقم (١٥١١) .

فتصدق بها عني " ألا يكون هذا نقضاً لوصيته . قال : لا قد يكون أمضى الوصية وأمر بوفاء النذر أيضاً ، هذا معنى قول أحمد والمسألة (١).

٥- روى أبو داود قال: سئل عن رجل أوصى لرجل بألف درهم وللآخر بما بقي من ثلثه فقال صاحب الألف: لا أقبلها؟ قال الألف للورثة ليست بدخلة في الوصية (٢).

٦- روى ابن هانئ قال: وسئل عن امرأة أوصت إلى رجل بوصية فأنفذ بعضها، كان فيها أن يعطي ابن أخيها أو ابن بنتها شيئاً الفاضل وابنها صبي صغير فترى له أن يدفع إليه شيء؟ قال: أرى أن يدفع إليه ما أوصت الميتة، فإن كانوا صغاراً فأحب أن يحمل لهم حتى يدركوا (٣).

٧- روى ابن هانئ قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إذا أوصى لفقراء أهل مرو أو أهل بغداد لا يعطى غيرها من الكور (٤) ولا يجاوز بما أوصى. وإذا أوصى أن يعطى فلان عشرة أفاويز (٥) - اسم مكيال لأهل مرو - ليس له أن يجاوز ما أمر به الميت ولا يعطيه دراهم يعطيه ما أمر. واحد الأفاويز: فاز وهو مكيال لأهل مرو (٦).

٨- روى ابن هانئ قال: وسمعتة يقول: إذا قال: أعطوا لفلان كذا وكذا قفيز (٧) من حنطة، ولفلان كذا وكذا قال: لم يعط إلا الذي أمر، ولا يعطى دراهم (٨).

٩- روى ابن هانئ قال: سألت عن رجل أوصى بمصحف يخرج إلى الثغر وله قرابة فقراء؟ قال: ينفذ كما أوصى إذا هو خرج من الثلث (٩).

(١) مسائل أبي داود رقم (١٣٧٧) .

(٢) مسائل أبي داود رقم (١٣٩٦) .

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (١٣٤٤) .

(٤) الكور جمع: الكورة وهي الصقع والبقة التي يجتمع فيها قري ومحال. انظر المعجم الوسيط (٨٠٤/٢) .

(٥) الأفاويز: جمع فاز. قال المحقق زهير الشاويش: "وهو عشرة أغوار" ولم أجد من قدره بالكيلو جرام .

(٦) مسائل ابن هانئ رقم (١٣٤٩) .

(٧) القفيز: مكيال قديم يختلف مقداره في البلاد ويعادل نحو ١٦ كيلوجراماً. ومن الأرض نحو ١٤٤ ذراعاً. انظر

المعجم الوسيط (٧٥١ مادة قفز) وانظر الإيضاح والتبيان تحقيق للخاروف (ص ٧٢) ففيه بحث مطول .

(٨) مسائل ابن هانئ رقم (١٣٥٥) .

(٩) مسائل ابن هانئ رقم (١٣٥٦) .

١٠- روى عبد الله قال : سمعت أبي يقول إذا قال الرجل : حجوا عني بألف درهم ، فإنه يحج عنه بألف وما فضل فهو لهذا الذي يحج ، فإن قال حجوا عني ولم يسم دراهم ، فما فضل رده إليهم^(١) .

١١- روى عبد الله قال : سألت أبي عن رجل أوصى في ثلثه وصايا في أبواب الخير ، فرس في سبيل الله وسلاح وكسوة ، وأن يدفع ذلك إلى رجل سماه بعينه ؟ قال أبي : ينفذه على ما أوصى إذا كان ذلك يخرج من ثلثه مع ما أوصى^(٢) .

١٢- روى عبد الله قال : سألت أبي عن رجل أوصى بصدقة في أطراف بغداد ، وكان ربما تصدق في الأرباض^(٣) وهو حي ؟ قال : يتصدق عنه في أبواب بغداد كلها^(٤) .

١٣- روى عبد الله قال : سألت أبي عن امرأة أوصت في مرضها لامرأة مسماة بمصحف لها أن تقرأ فيه ما دامت حية ، فإذا هي ماتت المرأة التي أوصت لها أن تقرأ فيه ، دفع إلى المسلمين يقرعون فيه ، تكون هذه وصية جائزة ؟ فقال أبي : هي جائزة يكون لهذه المرأة ما دامت حية ، فإذا ماتت دفع لأقوام لا بأس بهم ، يقرعون فيه ، أو يدفع في مسجد الجامع أو موضع حديث^(٥) ، ولا يخلو من أن يقرأ فيه^(٦) .

١٤- روى عبد الله قال : سألت أبي عن رجل أوصى في خادم له أن يخدم عياله بعد موته خمس سنين ، ثم هو حر ؟ قال : هو كما أوصى قلت : فإن مرض ؟ قال : ليس عليه خدمة يسقط عنه ذلك^(٧) .

(١) مسائل عبد الله رقم (١٠٧٩) وروى قريباً منها الكوسج — المناسك والكفارات — رقم (٣٠١) .

(٢) مسائل عبد الله رقم (١٦٠٣) ورواها الخلال رحمه الله عن عبد الله في كتاب الوقوف رقم (٢٠٥) ورواها ابن هانئ برقم (١٣٦٩) .

(٣) الأرباض : جمع ربح وهو ما حول المدينة ، وقيل الربح بالضم : وسط الشيء . وبالتحريك نواحيه . انظر لسان العرب (٩ / ١١ - ١٢) مادة ربح .

(٤) مسائل عبد الله رقم (١٦٢٢) ورواها عنه الخلال في كتاب الوقوف رقم (٢٠٨) .

(٥) هكذا في مسائل عبد الله تحقيق د / علي المهنا ، وفي طبعة المكتب الإسلامي لمسائل عبد الله ، وكتاب الوقف للخلال قال : " حريز " بدل كلمة حديث .

(٦) مسائل عبد الله رقم (١٦٢٧) ونقلها عنه الخلال في كتاب الوقف رقم (١٠) .

(٧) مسائل عبد الله رقم (١٦٣٥) .

١٥- وروى الكوسج قال : قلت : وإذا قال لفلان ألف درهم فإن شاء حج وإن شاء لم يحج . قال أحمد : لا بل يحج عنه وما فضل فهو له ^(١).

١٦- روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان في رجل ترك مائتي دينار و عبد قيمته مائة دينار ، وأوصى لرجل بالعبد فسرقت الدنانير بعد موت الرجل فصار العبد ثلثيه للورثة وثلثه للموصى له . قال أحمد : وجب العبد للموصى له ، وذهبت دنانير الورثة ^(٢).

١٧- روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان : إذا أوصى اليوم لرجل ، وغداً إلى رجل ، ثم أوصى إلى رجل هم أوصياء كلهم . قال أحمد : هم أوصياء حتى يقول قد أخرجت فلاناً ^(٣).

١٨- روى الكوسج قال : قلت : رجل أعتق ثلث عبده عند موته ، وأوصى ببقية الثلث للناس وسماهم . قال : يعتق منه ما عتق الثلث . قلت : كيف لا يكون هذا العبد عتيقاً في ماله ؟ قال : الموت ليس مثل الحياة يعتق منه الثلث ، وبقية الثلث لمن سمي ^(٤).

١٩- روى السبغوي قال : وسئل أحمد وأنا أسمع عن رجل أوصى أن يشتري بألف درهم فرس للجهاد ومائة للنفقة . قال : يشتري له مثل ما أوصى لا يزداد على ذلك شيئاً . قال : فإن أصيب بأقل من ألف بخمسين أو أكثر . قال : يزداد على نفقته ^(٥).

٢٠- روى حنبل قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل أوصى وصية أن ثلثه وقف على قوم مؤبداً عليهم من غلة له ، ولفلان عشرة ولفلان عشرون ولفلان عشرة ، وأوصى أن لفلان بن فلان مائة ولفلان بن فلان مائة . قال : أهل الوصية الذين أوصى لهم : ليس لكم من هذه الوصية شيء لأنه أوصى لنا مؤبداً وهم جميع قرابته ؟ قال أبو عبد الله : الوصية لهؤلاء على ما أوصى ، ولهؤلاء على ما أوصى ، لكل ذي حق حقه ^(٦).

(١) مسائل الكوسج — المناسك والكفارات — رقم (٣٠٢) .

(٢) مسائل الكوسج — من كتاب الجهاد حتى آخر العتق — رقم (٣٥١) .

(٣) مسائل الكوسج — من كتاب الجهاد حتى آخر العتق — رقم (٣٧٠) .

(٤) مسائل الكوسج — من كتاب الجهاد حتى آخر العتق — رقم (٤٣٤) .

(٥) مسائل البغوي رقم (٣٩) ، ونقلها عنه الخلال رحمه الله في كتاب الوقف رقم (٢٢٨) .

(٦) كتاب الوقف للخلال رقم (١٦٤) .

٢١- روى صالح أنه قال لأبيه : الذي يوصي لغير قرابته ، يلحق إذا حضر أن يجعل ذلك في قرابته ؟ قال : إذا أوصى تمضي كما أوصى^(١).

٢٢- روى هارون المستملي قال : سألت أحمد عن رجل يوصي غلته في المساكين يعطي في الجهاد ، وفي العتق ونحو من هذا ؟ قال : لا . تقسم في المساكين^(٢).

٢٣- روى أحمد بن الحسين بن حسان أن أبا عبد الله سئل عن رجل أوصى إلى رجل ببناء مسجد ، فطلب عرصة يبني فيها مسجداً فلم يجد . أله أن يشتري عرصة يزيد بها في مسجد صغير يوسعه ؟ قال : انته إلى ما أوصاك به الميت يعني ابن مسجداً^(٣).

٢٤- روى جعفر بن محمد قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل جعل خاناً^(٤) له في السبيل و بنى مسجداً ، فضاق بأهله ، أيزاد منه في المسجد ؟ قال : لا . قيل : فإن ترك ليس ينزل فيه ، قد عطل ، يطرح فيه القدر ؟ قال : يترك على ما صير له^(٥).

٢٥- روى معمر بن موسى بن مشيش أن أبا عبد الله سئل عن رجل أوصى أن تشتري له فرس بألف ، ودابة بمائة ، قيل فيشتري بأقل مما قال الميت ؟ قال : لا^(٦). وأبو بكر الخلال رحمه الله عقد في كتاب الوقوف باباً في حكم تغيير الأوقاف و الوصايا عن الذين سميت لهم . أغلب مسأله فروعاً لهذا الضابط^(٧).

المطلب السادس : مستثنيات الضابط

أولاً : إذا كان الموصي أوصى بمحرم أو مكروه فإن الورثة أو الوصي لا يحل لهم تنفيذ وصية الموصي بمثل هذا^(٨).

(١) كتاب الوقف رقم (٢١٣) وهي في مسائل صالح برقم (١٣٦٩)، لكن لفظها عند الخلال أكمل و أوضح، وروى الخلال مثل هذه المسألة عن أبي طالب . انظر كتاب الوقف رقم (٢١٦) .

(٢) رواها الخلال رحمه الله عنه في كتاب الوقف رقم (٢١٨) .

(٣) رواها الخلال رحمه الله عنه في كتاب الوقف رقم (٢٢١) .

(٤) الخان المنزل والبيت يجعل لعابري السبيل غالباً يسكنون فيه . المعجم الوسيط (٢٦٣/١)

(٥) رواها الخلال رحمه الله عنه في كتاب الوقف رقم (٢٢٢)، و بنفس المعنى مسألة رقم (٢٢٣) .

(٦) رواها الخلال رحمه الله عنه في كتاب الوقف رقم (٢٢٧) .

(٧) انظر كتاب الوقف، والباب يبدأ من مسألة رقم (٢٠٥) (ص ٥٣٣)، حتى مسألة رقم (٢٣٣) (ص ٥٥٢) .

(٨) انظر الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٩١) وقال : " أما اشتراط عمل محرم فلا يصح باتفاق المسلمين، بل كذلك المكروه، وكذلك المباح على الصحيح " . و انظر المبدع (٦ / ٤٥ ، ٥٥) .

ومن المسائل المروية عن الإمام أحمد في هذا المعنى ما يلي :

١- روى ابن هانئ قال : وسئل عن : الرجل يموت ، فيوصي أن يدفن في داره ؟ قال : يدفن في مقابر المسلمين ، وإن دفن في داره أضر بالورثة ، و المقابر مع المسلمين أعجب إلي^(١).

٢- روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان إذا أوصى الرجل في مرضه فقال : اشترؤا لي عبد فلان بألف درهم فأعتقوه ، فاشترؤه بخمسائة درهم وهو لا يعلم ؟ قال : هذه وصية جعلها له - يعني لمولى العبد - يقول يعطى الخمسمائة الباقية . قال أحمد : لا لعمرى هو بما اشترؤه وترد الخمسمائة إلى الورثة^(٢).

٣- روى الخلال قال : أخبرنا أبو بكر المروزي قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يوصي أن يبني مسجد في داره ، فيخرج فيه مقبرة ، فقال : مقابر المسلمين أو المشركين ؟ قلت : المسلمين . قال : لا يخرجون ولا يبني عليهم . قلت فإن كانوا مشركين ؟ قال : تخرج عظامهم . كسر عظم الميت ككسره حياً^(٣).

ثانياً : إذا كانت الوصية بدين ليس لصاحبه بينة فلا يجب الوفاء ، إلا إذا أراد الورثة أن يخلصوا ميتهم . وقيل يقضيه الوصي بغير علم الورثة ، إذا جحدوا الدين وتعذر ثبوته ، أو أبو الدفع . قال صاحب الإنصاف : " هذا المذهب " ^(٤).

ومن المسائل المروية عن الإمام أحمد في ذلك ما رواه عبد الله قال : سألت أبي عن رجل أوصى أن عليه من الدين لفلان كذا ولفلان كذا حساب ، يقبل فيه قوله ، وبين وبين فلان حساب لي وعليّ فقبل قوله فيه ؟ قال أبي : إن كان هؤلاء القوم الذين قال لفلان علي كذا ولفلان علي كذا ، ولم يبين ، وكانوا من أهل العدالة فهم على عدالتهم ، ويصدقهم الورثة فيما ادعوا إذا أرادوا أن يخلصوا ميتهم من الدين ، ولا يجوز ذلك إلا ببينة ، فإن لم يريدوا أن يخلصوا ميتهم لم يجوز ذلك إلا ببينة ، ولا ينبغي للوصي أن يدفع إلى

(١) مسائل ابن هانئ رقم (٩٤٨) .

(٢) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٣٥٠) . وقال في الكافي (٥٦/٤) : " رجع الباقي للورثة لأن المقصود قد حصل ، ويحتمل أن تكون الخمسمائة للمالك العبد " - يعني كقول سفيان - .

(٣) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٦١٠) .

(٤) الإنصاف (٢٩٧/٧)

أحد من هؤلاء شيئاً إذا لم يثبت لهم بينة ، إلا برضى الورثة ، لأنهم إن شاءوا رجعوا عليه، إذا لم يثبت لهم بينة ^(١).

(١) مسائل عبد الله رقم (١٦٠٢) ومثلها برقم (١٦٢٠) .

الضابط الثاني

الوصي بمنزلة الأب في كل شيء ، إلا في النكاح

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- الوصي بمنزلة الأب في كل شيء إلا في النكاح .
- الفروج إلى العصبه ، والأموال إلى الأوصياء .
- الوصي أب ، كل ما صنع إذا كان على الإصلاح ، فهو جائز .
- الوصي جائز الأمر يجوز له ما كان من طريق الإصلاح ، ولكن لا يجوز له العتق .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

- (١) روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن بيع الدور على الصغار ؟ قال : إذا كان نظراً لهم فهو جائز ، قيل لأحمد : فعلى الأكابر ؟ قال أحمد : إذا كان ممن يؤنس منه رشداً - يعني : عندي - فلا ، قيل : فعلى الموصى له يقسم له من غير أن يحضر ؟ قال : نعم ، هو بمنزلة الأب في كل شيء إلا في النكاح ^(١).
- (٢) روى الكوسج قال : قلت : كان يقال ^(٢) : الفروج إلى العصبه ، والأموال إلى الأوصياء ، قال أحمد : جيد ^(٣).
- (٣) روى الكوسج قال : قلت : هل يكتب الوصي ؟ قال : الوصي أب كل ما صنع إذا كان على الإصلاح فهو جائز ^(٤).
- (٤) روى الكوسج قال : قال الإمام أحمد : الوصي جائز الأمر ، يجوز له ما كان من طريق الإصلاح ، ولكن لا يجوز له العتق ^(٥).

(١) مسائل أبي داود رقم (١٣٧٩).

(٢) هذا القول مروى عن الثوري ، رواه عبد الرزاق في مصنفه عنه ، قال : سمعنا أن الفرج إلى العصبه ، والأموال إلى الأوصياء ، عن بعض من يرضى به ، المصنف كتاب النكاح باب النكاح بغير ولي (٢٠٢/٦) رقم (١٠٥٠٤).

(٣) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٢١).

(٤) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٣٢٥) و (٣٢٣).

(٥) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٣٤١).

المطلب الثالث : معنى الضابط

قال ابن فارس في معنى وصي : " الواو والصاد والحرف المعتل أصل يدل على وصل شئ بشئ ". قال " والوصية من هذا القياس ". فيقال : أوصى فلاناً وإليه يعني : جعله وصيه. فيكون تصرف وصي الأب موصول بتصرف الأب من حيث الشفقة على الموصى بهم إليه ، وطلب المصلحة لهم في تدبير شئونهم .

فإذا مات الأب وله أولاد قصار ، فإن النظر في شئون هؤلاء القصار يكون للوصي الذي أوصى به الأب قبل موته وعهد إليه التصرف في أمره وماله وعياله بعد موته^(١). ويشترط في الوصي كونه مسلماً حراً بالغاً عاقلاً قوياً عدلاً ، ولو ظاهراً^{(٢)(٣)}.

وهذا ضابط يبين ما هو داخل في اختصاص ولاية الوصي وما ليس بداخل فيها ، فالوصي بمنزلة الأب في كل شيء لأنه نائب الأب ، أشبه وكيله في الحياة^(٤).

ويدخل في ذلك صور منها : الإنفاق على الموصى عليهم بالمعروف ، وكذا الإنفاق على من تلزمهم مؤنته من زوجة ورقيق ونحوهم^(٥).

ومنها : للوصي أن يضارب بمال الموصى عليهم إذا كان على وجه الحظ لهم ، وله أن يدفعه إلى من يضارب له به ، ويجعل له نصيباً من الربح ، إلا أنه يتحرا له الحيلة في ذلك كله^(٦).

(١) معجم مقاييس اللغة (ص ١٠٩٤) الصحاح (١٨٢٩/٢)، طلبة الطلبة (ص ٣٠٥)، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً (ص ٣٨١)، المعجم الوسيط (١٠٣٨/٢)، كشف القناع (١٦٧٧/٥).

(٢) المغني (٢٤/١٤)، كشف الإقناع (١٦٧٧/٥)، معونة أولي النهى (٥٦٧/٤)، غمر عيون البصائر (٢٣٠/٣)، وانظر القاعدة التاسعة المطلب الرابع.

(٣) فائدة : هذه الشروط معتبرة أيضاً في ولاية الأب على ابنه، ولكن كيف يشترط في الأب كونه بالغاً؟ الجواب : يتصور أن يكون الأب غير بالغ إذا ألحق الولد بابن عشر احتياطاً للنسب فيلحق به الولد، ولا يثبت به بلوغه. كشف الإقناع (١٦٧٧/٥).

(٤) المبدع (٣٣٦/٤)، شرح منتهى الإرادات (٢٩١/٢) معونة أولي النهى (٥٦٧/٤)، كشف الإقناع (٥/١٦٧٧).

(٥) الإنصاف (٣٢٥/٥)، المنتهى (٥٠٠/٢)، الإقناع (٤٠٧/٢)، شرح منتهى الإرادات (٢٩٢/٢)، كشف الإقناع (١٦٧٧/٥)، معونة أولي النهى (٥٦٩/٤)، غاية المنتهى (١٤٠/٢)، المبدع (٣٣٧/٤).

(٦) المغني (٣٣٨/٦)، الإقناع (٤٠٨/٢)، كشف الإقناع (١٦٧٩/٥-١٦٨٠)، معونة أولي النهى (٥٧٢/٤) =

ومنها : للوصي إخراج زكاة مال الموصى عليهم ، وفطرتهم وفطرة من تلزمهم مؤنته^(١).

ومنها : للوصي أن يقبض عن الصبي ما يعطى من هبة ، أو زكاة ، أو كفارة^(٢).

ومنها : للوصي شراء العقار وبناءؤه بما جرت به العادة ، لأن له فيه مصلحة ، إذ يحصل منه الفضل ويبقى الأصل ، كما أن له بيع العقار إذا احتاج إلى بيعه^(٣).

ومنها : للوصي مكاتبه رقيق الموصى عليهم ، وإعتاقهم على مال ، وله تزويج رقيقهما من عبيد وإماء للمصلحة^{(٤)(٥)}.

ومنها : للوصي بيع ما لهم نساء للميء^(٦) ، وقرضه لمصلحته فيهما ، وإيداعه ، وهبته بعوض ، ورهنه عند ثقة ، وأخذ الرهن بمال اليتيم في بيع أو إقراض ، وله استعادة ما لهم المرهون^(٧).

ومنها : للوصي المطالبة والمخاصمة لأخذ حق الموصى عليهم ، ولو عند والٍ يظلم إذا لم يمكنه تخليصه إلا بذلك^(٨) ، ولا تقبل شهادته لهم حال كونهم في حجره ، فأما شهادته

= المبدع (٣٣٨/٤) ، الإنصاف (٣٢٧/٥).

(١) كشف القناع (١٦٧٨-١٦٧٩) ، غاية المنتهى (١٤١/٢) .

(٢) البدع (٣٦٤/٥) ، الإنصاف (٢١٩/٣) و (١٢٥/٧) .

(٣) المغني (٣٤٠/٦-٣٤١) ، الإنصاف (٣٣٠/٥) ، المبدع (٣٣٩/٤) ، الإقناع (٤٠٩/٢) ، كشف القناع (١٦٨١/٥) ، معونة أولي النهى (٥٧٣/٤) ، شرح منتهى الإرادات (٢٩٣/٢) .

(٤) ولو زوج بعض الرقيق من بعض صح ، والمصلحة في ذلك إعفافهم عن الزنا ، وإيجاب نفقة الإماء على أزواجهن ، معونة أولي النهى (٥٧١/٤) ، كشف القناع (١٦٧٩/٥) .

(٥) المغني (٣٤٢/٦) ، الشرح الكبير (٣٧٢/١٣-٣٧٣) ، المبدع (٣٣٧/٤-٣٣٨) ، الإنصاف (٣٢٥/٥-٣٢٦) ، الإقناع (٤٠٨/٢) ، كشف القناع (١٦٧٩/٥) ، معونة أولي النهى (٥٧٠/٤-٥٧١) ، شرح منتهى الإرادات (٢٩٢/٢) .

(٦) نساء للميء يعني : مؤجلاً على غني غير مماتل .

(٧) المغني (٣٤٤/٦-٤٧٩-٤٨١) ، الشرح الكبير (٣٧٧/١٣-٣٨٠) ، المبدع (٣٣٩/٤) ، الإنصاف (٣٢٨/٥-٣٢٩) ، كشف القناع (١٦٨٠/٥-١٦٨١) ، معونة أولي النهى (٥٧٢/٤-٥٧٣) .

(٨) كشف القناع (١٦٨٢/٥) ، معونة أولي النهى (٥٧٦/٤) ، شرح منتهى الإرادات (٢٩٣/٢) .

عليهم فمقبولة^(١).

ومنها : للوصي شراء الأضحية للموصى عليهم إن كان له مال كثير لا يتضرر بذلك على وجه التوسعة عليهم في هذا اليوم ، ويجوز له جعله في الكتاب وتعليمه الخط والرماية ، والأدب ، وما ينفعه ، من صناعة أو غيرها ، ومداواته ، وحمله ليشهد الجماعة ، والإذن له بالصدقة اليسيرة التي لا تضر المال ، وشراء لعب غير مصورة لصغيرة لأن ذلك كله من مصالحه أشبه ثمن مأكوله^(٢).

ومنها : للوصي قسمة مال المولى عليه مع شريكه ، قال صاحب الإنصاف : " بلا نزاع "^(٣).

ومنها : يجب على الوصي الأخذ بالشفعة إن كان أحظ للمولى عليهم ، وإلا تعين الترك ولم يصح الأخذ .

و إذا باع الوصي لأحد الموصى عليهم نصيباً في شركة الآخر ، فله الأخذ للآخر بالشفعة لأنه كالشراء له^(٤).

المطلب الرابع : أصل الضابط

الآيات والأحاديث والآثار الواردة في بعض ما يختص بأعمال الوصي ، يمكن أن تعتبر بمجموعها أصلاً لهذا الضابط ، و ما لم ينص عليه من المسائل فهو مقاس على غيره ، وقد ذكر لها الفقهاء عللاً وأسباباً ، ذكرت طرفاً منها في مطلب معنى الضابط .

فمن الآيات قول الله تعالى ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده ﴾^(٥).

(١) الشرح الكبير (٤٢٩/٢٩) ، المبدع (٢٤٧/١٠) ، كشف القناع (٣٣١٨/٩) .

(٢) المغني (٣٤٣-٣٤٢/٦) ، المبدع (٣٤٠/٤) ، الإنصاف (٣٣١-٣٣٠/٥) ، معونة أولي النهى (٥٧٤/٤) ، كشف القناع (١٦٨٢-١٦٨١/٥) .

(٣) المغني (١٢١/١٤) ، الشرح (١١٨/٢٩) ، المبدع (١٤٤/١٠) ، الإنصاف (٣٦٨/١١) ، كشف القناع (٩/٣٢٧٤) .

(٤) الشرح الكبير (٤١٦/١٥) ، الإقناع (٦١٥-٦١٦/٢) ، كشف القناع (١٩٣٥-١٩٣٦/٦) .

(٥) سورة الأنعام آية رقم (١٥٢) .

دلت الآية على أن اليتيم محجور عليه - قبل بلوغ الأشد - وأن وليه يتصرف في ماله بالأحظ، فما دام أن التصرف بالحسنى موجود من الوصي الذي هو شرط فيه كان بمنزلة الأب الذي هو محل له، والآية نص في اليتيم، والمجنون ونحوه من القصار في معناه^(١).
وأما الأحاديث والآثار فمنها :

- (١) ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ألا من ولي يتيماً له مال ، فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"^(٢).
- (٢) ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها أبضعت^(٣) مال محمد بن أبي بكر في البحر^(٤).

(١) انظر أحكام القرآن للحصاص (٣/٣٧)، تفسير البغوي (ص ٤٥١)، تفسير ابن سعدي (ص ٢٨٠)، كشف القناع (١٦٧٨/٥).

(٢) رواه الترمذي في أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم رقم (٦٤١)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الزكاة باب من تجب عليه الصدقة (١٧٩/٤) رقم (٧٣٣٩)، ورواه في كتاب البيوع، باب تجارة الوصي بمال اليتيم أو إقراضه (٣/٦) رقم (١٠٩٨٢)، ورواه الدارقطني في كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم (٨٢/٢-٨٣) رقم (١٩٥١)، والحديث روي مرفوعاً وموقوفاً على عمر رضي الله عنه بلفظ قريب منه، في نفس المواضع السابقة، ورواه أيضاً عبد الله في مسائله رقم (٧٤٤)، وقد ضعف رفع الحديث الترمذي حيث قال : "وإنما روي هذا الحديث من هذا الوجه وفي إسناده مقال"، والبيهقي في السنن الكبرى والغساني في الأحاديث الضعاف حاشية على سنن الدارقطني، وابن حجر في بلوغ المرام في كتاب الزكاة برقم (٦٣٠)، والألباني في الإرواء رقم (٧٨٨)، أما الموقوف على عمر رضي الله عنه فقد صححه البيهقي ورد ذلك ابن التركماني، ومال إلى تصحيحه ابن قدامة في المغني (٣٣٩/٦) فقال بعده : "وهو أصح من المرفوع"، و انظر تمام تخريجه في تنقيح التحقيق (١٨٣/٢-١٨٦)، و الإرواء (٢٥٨/٣) رقم (٧٨٨).

(٣) الإبضاع هو : أن يعطي الوصي مال الموصى عليهم لمن يتجر لهم به ويكون الربح كله للموصى عليهم، الكشف (١٦٨٠/٥).

(٤) رواه عبد الله عن أبيه بسنده في مسائله رقم (٧٤٥)، ورواه البيهقي في كتاب البيوع باب تجارة الوصي بمال اليتيم أو إقراضه (٤/٦) رقم (١٠٩٨٦)، ورواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الزكاة باب صدقة مال اليتيم والالتماس فيه (٦٧-٦٦/٤) رقم (٦٩٨٣-٦٩٨٤)، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الزكاة باب (٤٢)، ما قالوا في مال اليتيم زكاة رقم (١٠١١٤، ١٠١١٨)، وأيضاً في كتاب البيوع باب رقم (١٦٨) في مال اليتيم يدفع مضاربة رقم (٢١٣٦٨)، ولفظ البيهقي "في البحرين" بدل "في البحر"، وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة "في البحر" وهكذا نقلها صاحب المغني (٣٣٩/٦). ولفظ "في البحرين" يفيد جواز الإلتجار بمال اليتيم في الأماكن البعيدة، ولفظ "في البحر" يفيد جواز المخاطرة به في البحر للإلتجار به.

(٣) روى عبد الله عن أبيه بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يلي مال اليتيم ، قال : منه ما يستقرض ، ومنه ما يدفع مضاربة ، كل ذلك يؤدي عنه الزكاة ^(١).

المطلب الخامس : فروع الضابط

١/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن بيع الوصي الدور على الصغار قال : إذا كان نظراً لهم فهو جائز ، قيل لأحمد : فعلى الأكابر ؟ قال أحمد : إذا كان من يؤنس منه رشداً — يعني : عندي — فلا ، قيل فعلى الموصي له يقسم له من غير أن يحضر ؟ قال : نعم ، هو بمنزلة الأب في كل شيء إلا في النكاح . قيل لأحمد : وإن لم يكن أثبت وصيته عند القاضي ؟ قال : إذا كانت له بينة ^(٢).

٢/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن الوصي يأخذ مال اليتيم من نفسه مضاربة ؟ قال : لا ، فإن ربح فالربح لليتيم ^(٣).

٣/ روى أبو داود قال : قلت لأحمد : قال سفيان : لا يسلم الوصي اليتيم إلى الكتاب حتى يستأمر القاضي ، فإن فعل فهو ضامن لما يعطي — أعني ما يعطي المعلم — ، وأنكر أحمد هذا ولم يره يضمن شيئاً ^(٤).

٤/ روى عبد الله قال : سألت أبي عن رجل ترك ستة آلاف درهم ، وأوصى بالثلث ، فلما نظر الوصي لم يعط الزكاة ؟ فقال : يخرج الزكاة ثم يخرج الثلث بعده ^(٥).

٥/ روى عبد الله قال : قيل لأبي وأنا أسمع : مال اليتيم يدفع مضاربة ؟ قال : نعم ، إذا كان له وصي ^(٦).

(١) رواه عبد الله في المسائل رقم (٧٥١) عن أبيه بسنده ، ورواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الزكاة باب صدقة مال اليتيم والانتجار فيه (٧٠/٤-٧١)، والباب الذي بعده رقم (٧٠٠١)، وأخرجه الدار قطني في كتاب الزكاة باب استقراض الوصي من مال اليتيم (٨٣/٢) رقم (١٩٠٥٧، ١٩٠٥٩).

(٢) مسائل أبي داود رقم (١٣٧٩).

(٣) مسائل أبي داود رقم (١٣٨٠).

(٤) مسائل أبي داود رقم (١٣٨٤).

(٥) مسائل عبد الله رقم (٧٨٩).

(٦) مسائل عبد الله رقم (١٢٨٣).

٦/ روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن صبي يتيم شهد له رجلان أن هذا أخذ منه ألف درهم، وجاء آخران فشهدا أن فلاناً الذي أخذ منه ألف درهم ؟ قال أحمد: ما يدري اليتيم من أخذ ؟ قلت : يؤخذ الآن منهما ، قال : لم لا يؤخذ إن كانوا يشهدون على ألف بعينها يقوم وليه أو وصيه بأخذه من أيهما شاء ؟ وإذا شهد كل واحد منهما على ألف متفرقة يأخذ من هذا ألفاً ومن هذا ألفاً^(١).

٧/ روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن الوصي يبيع العقار ؟ قال : إذا رأى أن يبيع باع ، قال أحمد : الوصي بمنزلة الأب ، يبيع إذا رأى صلاحاً^(٢).

٨/ روى الكوسج قال : قلت : هل يكتب الوصي ؟ قال : الوصي أب كل ما صنع إذا كان على الإصلاح فهو جائز ، قال إسحاق : كما قال في مثل هذا وشبهه ، ويختلف في أشياء حكم الأب^(٣).

٩/ روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان : لا يقبض للصبي إلا أب ، أو وصي ، أو قاضي . قال أحمد : جيد^(٤).

١٠/ روى البغوي قال : وسأل رجل أحمد فقال : إن لي قرابة وأنا وصيه وهو مفسد ويبدد ماله فأعطيه ؟ قال : لا . قال : فإنه قد قدمني غير مرة إلى الوالي وقد أبلغ إلي ؟ قال : إن لم تقدر له على حيلة فأعطيه^(٥).

١١/ روى أبو طالب أنه سأل أبا عبد الله عن رجل أوصى إلى رجل بفرس في السبيل، فدفعه إلى رجل رضيه، فلما كان بعد قليل، قال الرجل الذي أخذ الفرس : لا أقدر أخرج، فردّه على الوصي، يأخذه الوصي ؟ قال : نعم، إذا كان لا يقوى يخرج لعله ليس عنده قدرة، أو لا يمكنه يخرج، يردّه إلى الوصي، لم يخرج الفرس بعد فيصير له إذا رده إليه فيأخذه يعطيه غيره^(٦).

(١) مسائل الكوسج - من أول الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٢١١).

(٢) مسائل الكوسج - من أول الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٣٢٣).

(٣) مسائل الكوسج - من أول الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٣٢٥).

(٤) مسائل الكوسج - من أول الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٣٦٧).

(٥) مسائل البغوي رقم (١٤). وقوله : "فأعطيه" الصحيح "فأعطه" على الجزم .

(٦) نقلها الخلال في كتاب الوقوف رقم (٣٥٢) .

المطلب السادس : المستثنى من الضابط

يخالف الوصي الأب في مسائل : منها :

أولاً: لا يصح للوصي أن يبيع شيئاً لنفسه أو يشتري أو يرهن من مال الموصى عليهم ، لنفسه لمظنة التهمة ، بخلاف الأب فإن له ذلك، لأن التهمة بين الأب وولده منفية، إذ من طبع الوالد الشفقة على ولده، والميل إليه، وترك حظ نفسه لحظه، قال ابن النجار^(١) و البهوتي : وبهذا فارق الأب الوصي والحاكم^(٢) .

ثانياً : لو أوصى لرجل أن يحج عنه حجة لم يكن للوصي الحج عنه بنفسه لأن الولي لا يجوز له أن يتصرف في مال الموصى عليهم إلا على وجه الحظ لهم^(٣) .

ومما روى عن الإمام أحمد في ذلك ما رواه أبو داود قال : و سمعته سئل يحج عنه الوصي ؟ قال : لا يحج الوصي عن الميت .

و روى عنه أيضاً قوله : إن لم يأمره كأنه منفذ - أي لا يفعل - .

قلت : فإن أوصى بدواب في السبيل للوصي أن يغزو عليها ؟ فرآه مثل الحج سواء^(٤) .

ثالثاً : إذا أوصى إليه النظر في أمر أولاده الصغار لم يملك تزويج أحدهم، ولا يكون وصياً في النكاح، إذا أوصى إليه في المال .

وقد نص الإمام أحمد على استثناء هذه المسألة ، فروى عنه أبو داود قوله : الوصي بمنزلة الأب في كل شيء، إلا النكاح^(٥) .

(١) هو العالم العلامة الفقيه، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن رشيد الفتوحى، تقي الدين أبو بكر، الشهير بابن النجار، فقيه، حنبلي، قال ابن العماد نقلاً عن الشعراوي : " ما رأيت أحداً أحلى منطقاً منه ولا أكثر أدباً مع جلسائه " . له منتهى الإرادات و شرحه معونة أولي النهى، ولد سنة (٨٩٨هـ)، وتوفي سنة (٩٧٢هـ) . انظر ترجمته شذرات الذهب (٨ / ٣٩٠)، السحب الوابله (٢ / ٨٥٤) .

(٢) المغني (٦ / ٤٨٠)، كشف القناع (٥ / ١٦٧٨)، معونة أولي النهى (٤ / ٥٧٠)، الإنصاف (٥ / ٣٢٥-٣٣٠)، غاية المنتهى (٢ / ١٤١) .

(٣) المغني (٨ / ٥٤٧)، الإقناع (٢ / ٤٠٧) .

(٤) مسائل أبي داود رقم (٨٩٨) .

(٥) مسائل أبي داود رقم (١٣٧٩) .

إلا أن يعهد الأب للوصي في ذلك بالنص عليه بأن يقول : " جعلتك وصياً في نكاح بناتي"، أو نحو هذه العبارة .

روى ابن هانئ قال : سألته - يعني الإمام أحمد - عن وَصِيٍّ وَصَّى أَنْ يُزَوِّجَ ؟
قال : إذا كان أوصى بالتزويج إليه فلا بأس به^(١) .

ووصي الأب في ذلك بمثلته في الإيجاب وعدمه في الذكر والأنثى^(٢) .

رابعاً : ليس للوصي أن يوكل أو يوصي فيما يتولى مثله بنفسه، لأنه متصرف في مال غيره بالإذن، هذا المذهب .

وعنه رواية : أن للوصي أن يستنيب غيره فيما يتولى مثله بنفسه، قال صاحب الإنصاف : " وهي الصواب، لأنه متصرف بالولاية"^(٣)، وليس وكيلاً محضاً .

أما توكيله فيما لا يتولى مثله بنفسه، أو يعجز عنه لكثرتة، أو أذن الموصي للوصي بذلك فيجوز في هذا كله^(٤) .

روى محمد بن عبيد الله بن المنادي ويوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له : في رجل أوصى إليه هل يجوز له أن يوصي إلى ولده إذا لم يرضوا أهل هذا الوقف ؟ فقال أبو عبد الله : ليس لهذا الذي أوصي إليه أن يوصي إلى غيره، إلا أن يكون الموصي جعل إليه ذلك، فله أن يوصي إلى غيره ويحتاط في ذلك لثقة كنفسه لو أراد أن يوصي إلى رجل، فإن كان لم يجعل ذلك إليه اجتمع أهل هذا الوقف فجعلوه إلى رجل يرضون به، ويجعلون له جعلاً يتراضون بذلك^(٥) .

(١) مسائل ابن هانئ رقم (٩٧٩) .

(٢) معونة أولي النهى (٩٣/٧-٩٤)، الإقناع (٣٢٧/٣)، كشف القناع (٢٤١٣/٧) .

(٣) المغني (٣٦٥/٩، ٤١٥، ٤١٧)، كشف القناع (٢٤١٣/٧)، الإنصاف (٨٥/٨-٨٧)، المبدع (٤٠/٧)، معونة أولي النهى (٩٢/٧-٩٤) .

(٤) المغني (٣٤٥/٦) و (٢٠٩/٧)، الشرح الكبير (٤٥٥/١٣)، الإنصاف (٣٦٢/٥) و (٢٩٤-٢٩٣/٧)، كشف القناع (١٦٩٧/٥)، معونة أولي النهى (٦١٩/٤-٦٢١) .

(٥) نقلها الخلال عنهما في كتاب الوقوف رقم (١٨١) .

خامساً: لا يجوز للوصي أن يعتق عبد الموصى عليه بغير عوض ، لأنه لا نفع فيه فمنع لعدم الحظ، وكذا الحج فليس للوصي أن يحج عن الميت من مال الموصى عليهم لأن العتق والحج كلاهما تبرع فلا حظ فيهما للموصى عليهم فلا ينفذ من مالهم^(١).

روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان : كان ابن أبي ليلى إذا كاتب الوصي رده ، قال - يعني الإمام أحمد - الوصي جائز الأمر ، يجوز له ما كان من طريق الإصلاح ، ولكن لا يجوز له العتق^(٢).

وروى الكوسج قال : سئل أحمد عن وصي حج عن الميت ؟ قال : لا يحج عنه لأنه لا ينبغي أن ينفذ ذاك إلا أن يكون الورثة كباراً فيجيزون له ذلك، فإن كانوا صغاراً فلا يحج الوصي^(٣).

سادساً : للوصي إن كان محتاجاً أن يأكل من مال المولى عليه الأقل من أحد الأمرين : أجرة مثله، أو قدر كفايته، هذا المذهب، وعنه لا يجوز للوصي أن يأكل من مال المولى عليه مطلقاً ، أما إن كان غنياً لم يجز له أن يأكل، لقوله تعالى ﴿ ومن كان غنياً فليستعفف ﴾^(٤)، بخلاف الأب فإن له أن يأكل من مال ولده ما شاء^(٥).

(١) المغني (٣٤٢/٦)، المبدع (٣٣٧/٤-٣٣٨)، الإنصاف (٣٢٥/٥)، كشف القناع (١٦٧٩/٥)، معونة أولي النهى (٥٧٠/٤-٥٧١).

وفرق مسألة الحج هذه عن السابقة في المستثنى رقم (٢) أن السابقة فيما لو أوصى الميت أن يسحج عنه بمال، فليس للوصي أن يحج عنه بنفسه دفعاً للتهمة، بل يأمر من يحج عنه، أما هذه فليس للوصي أن يخرج من مال الموصى عليهم تبرعاً من يحج عنهم أو عن أبيهم .

(٢) مسائل الكوسج - من أول الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٣٤١) .

(٣) مسائل الكوسج - المناسك و الكفارات - رقم (٣٥٤) .

(٤) سورة النساء آية رقم (٦) .

(٥) المبدع (٣٤٥/٤-٣٤٦)، الإنصاف (٣٣٨/٥-٣٣٩)، غاية المنتهى (١٤٣/٢)، كشف القناع (١٦٨٥/٥) -

١٦٨٦، معونة أولي النهى (٥٨٣/٤-٥٨٤)، و انظر الضابط السابق والذي هو : كل ما أخذه الرجل من مال ابنه فقبضه فهو له .

ضابط في كتاب الفرائض

من لم يرث لم يحجب

ضابط

كل من لم يرث لم يحجب

المطلب الأول : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

- ١/ روى الكوسج قال : قلت لأحمد : المملوكون وأهل الكتاب والقاتل والمكاتب لا يحجبون ولا يرثون ؟ قال : كل من لم يرث لم يحجب ^(١).
- ٢/ روى أبو طالب أنه سمع أبا عبد الله يقول : اليهودي والنصراني لا يحجبان، من لا يرث لا يحجب ^(٢).

المطلب الثاني : معنى الضابط

- الحجب** : مصدر يقال : حجب الشيء يحجبه حجاً إذا ستره، وهو لغة بمعنى المنع فكل شيء منع شيئاً فقد حجبه .
- واصطلاحاً : منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه ^(٣).
- فقوله : " منع من قام به سبب الإرث " أي : من وجد فيه أحد أسباب الإرث الثلاثة - النكاح والولاء والنسب - ^(٤) فيخرج بهذا القيد من لم يقم به أحد هذه الأسباب فإنه لا يسمى حجاً في الاصطلاح ^(٥).
- والحجب قسمان** : حجب أوصاف، ويكون فيمن اتصف بأحد موانع الإرث

(١) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق - رقم (٢٤٧) .

(٢) نقلها الخلال عنه في كتاب أحكام أهل الملل رقم (٩٣٢) و (٩٣٠) .

(٣) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً (ص ٧٦)، التعريفات (ص ١١١)، العذب الفائض (٩٣/١)، التحقيقات المرضية (ص ١٢١)، الفوائد الجلية في المباحث الفرضية (ص ٢٦)، شرح الرحبية سبط المارديني (ص ٨٧)، الموسوعة الفقهية (٤٥-٤٦) و (١٩/١٧) .

(٤) هذه أسباب الإرث المجمع عليها وهناك أسباب تختلف فيها ومن هذه الأسباب ١) جهة الإسلام وهي سبب يرث بها بيت المال من لا وارث له ٢) الموالاة والمعاقدة ٣) إسلامه على يديه ٤) الالتقاط . انظر التحقيقات المرضية (ص ٣٩-٤٤)، العذب الفائض (ص ١٩-٢٠) .

(٥) التحقيقات المرضية (ص ١٢١) .

الثلاثة: الرق، والقتل، واختلاف الدين^(١).

القسم الثاني : حجب أشخاص وهو :منع شخص من الإرث أو بعضه لوجود شخص آخر^(٢).

والمقصود بالضابط القسم الأول وهو الحجب بالوصف ، لأنه يدخل على جميع الورثة ، ولأن من قام به وصف المانع وجوده كعدمه فلا يرث ولا يحجب^(٣).
قال الخرقى : " ومن لم يرث لم يحجب "^(٤).

وقال ابن قدامة معلقاً على ذلك : " يعني من لم يرث لمعنى فيه، كالمخالف في الدين، والرقيق، والقاتل، فهذا لا يحجب غيره، في قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين^(٥).
وقال ابن الهائم في منظومته^(٦) :

كأن يموت كافر بربه ومن حجب بالوصف لا يحجب به
موافق فذال له المال يضع عن مسلم من البنين و ابن عم

(١) هذه موانع الإرث المتفق عليها، وهناك موانع مختلف فيها منها : (١) اختلاف الدار فيما بين الكفار (٢) الردة (٣) السُّور الحكمي . انظر : التحقيقات المرضية (ص ٥٩-٦٣)، العذب الفائض (٤١/١)، نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية (٢٦٢/١) وما بعدها .

(٢) العذب الفائض (٩٣/١)، التحقيقات المرضية (ص ١٢١-١٣٣)، نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية (٢٥٩/١)، التهذيب في الفرائض (ص ٥٨)، شرح الرحبية لسبط المارديني (ص ٨٧-٨٨)، الفوائد الجلية (ص ٢٦-٢٧)، الموسوعة الفقهية (٤٦/٣) و (٢٠/١٧) .

(٣) كشف القناع (٢٢٦٩/٧)، المغني (١٧٦/٩)، أما حجب الأشخاص فإنه يحجب وإن لم يرث كما لو توفي عن أب وأم وإخوة فيحجب الاخوة الأم حجب نقصان من الثلث إلى السدس، وهم لا يرثون لأنهم محجوبون بالأب .

(٤) مختصر الخرقى (ص ١٢٧) .

(٥) المغني (١٧٥/٩-١٧٦) .

(٦) ابن الهائم هو أحمد بن محمد بن الهائم الفرضي الشافعي، ومنظومته المسماة (كفاية الحفاظ) وهي ألفية في الفرائض، وقد شهد الشوكاني له بالنبوغ في هذا الفن فقال : " كان نادرة عصره في الفرائض " انظر البدر الطالع (١١٨/١)، وقد شرح المؤلف منظومته في ثلاثة مجلدات ولم يكمله، قال محقق كتاب نهاية الهداية الدكتور عبد الرزاق أحمد حسن : " ورغم البحث في غالب الفهارس لم أعثر عليه إلا على قطعة صغيرة باب المناسحات "، انظر تحقيق نهاية الهداية (٢٦٣/١) .

مع ذَيْنِ حازت ربع كل التركة^(١) وإن يُخلف زوجة ما مُشركة

الآيات الثلاثة صورت مسألتين :

أحدهما : توفي كافر عن أبناء مسلمين، وابن عم كافر، فالمال لابن العم الكافر لأن المسلم لا يرث الكافر، وإن كان ابناً ولا يحجب ابن العم الموافق في الملة .

الثانية : توفي كافر عن أبناء مسلمين وزوجة كافرة فالربع للزوجة ولا يحجب الأبناء المسلمين أمهم الكافرة عن الربع إلى الثمن من ميراث أبيهم الكافر^(٢).

وكذا لو هلك هالك عن أب كافر أو رقيق، وأخ شقيق فالمال للأخ الشقيق والأب لا يرث ولا يحجب الأخ لوجود الوصف المانع فيه وهو الكفر أو الرق .

ويناسب هنا الإشارة إلى مسألة المُبْعَض وهو: من بعضه حر، وبعضه رقيق . قال الخرقي : " ومن بعضه حر يرث، ويورث، ويحجب على مقدار ما فيه من الحرية"^(٣).

ومن ذلك لو هلك هالك عن ابن نصفه حر، وابن ابن حر، فالمال بينهما في قول جمهور العلماء، لأن الأصل أن المال للابن لكن ورث بنصفه الحر فاستحق نصف المال، وحجب ابن الابن الحر نصف الحجب فاستحق نصف المال الباقي^(٤).

وكذا لو هلك هالك عن بنت نصفها حر، وعصبة، فللبنت الربع والباقي للعصبة^(٥).

المطلب الثالث : أصل الضابط

(١) انظر نهاية الهداية (٣١٥/١-٣١٦) إلى تحرير الكفاية .

(٢) نهاية الهداية (٣١٦/١) .

(٣) مختصر الخرقي (ص ١٢٦) .

(٤) وفي المسألة أقوال أخرى تنظر في محلها من المصادر التالية . انظر المغني (٩/١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣)،

الواضح في شرح مختصر الخرقي (٣/٣٠٢-٣٠٣)، العذب الفائض (١/٢٣-٢٤)، التهذيب في الفرائض (ص

٣٦٦)، وقد أطلال في ذكر مسائل لذلك، الفواكه الدواني (٢/٢٥٢) .

(٥) انظر المصادر في الحاشية السابقة .

أصل هذا الضابط ما روي عن بعض الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ومنها :

١/ ما روي عن علي وزيد رضي الله عنهم في المملوكين والمشركون قالوا : لا يحجبون ولا يرثون (١)(٢).

٢/ ما روي عن عمر رضي الله عنه قال : لا يحجب من لا يرث (٣).

المطلب الرابع : فروع الضابط

١/ روى الكوسج قال: قلت لأحمد : المملوكون وأهل الكتاب والقاتل والمكاتب لا يحجبون ولا يرثون ؟ قال : كل من لم يرث لم يحجب (٤).

٢/ روى الكوسج قال : قلت : المملوكون واليهود والنصارى يحجبون ؟ قال : لا يحجبون ولا يرثون (٥).

٣/ روى الكوسج قال أخبرنا أحمد : في زوج وإخوة لأم وابن مملوك، قال : قضى فيها علي وزيد رضي الله عنهما (٦) ، للزوج النصف وللإخوة للأم الثلث ، وللعبدة

(١) أثر علي وزيد رضي الله عنهم روي في نفس المصادر السابقة، فرواه ابن أبي شيبة في برقم (٣١١٤٤)، والدارمي في كتاب الفرائض باب في المملوكين وأهل الكتاب برقم (٢٨٢٩)، وعبد الرزاق برقم (١٩١٠٣)، والبيهقي برقم (١٢٢٦٠).

(٢) روى استدلال الإمام أحمد بقول علي وزيد الكوسج في مسائله - من كتاب الجهاد إلى آخر العتق - رقم (٢٤٨).
(٣) أثر عمر رواه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الفرائض باب في المملوك وأهل الكتاب من قال لا يحجبون ولا يرثون (٢٥٣/٦) رقم (٣١١٣٨)، ورواه الدارمي في كتاب الفرائض باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام (٢٥٢/٢) رقم (٢٩٩٣)، ورواه البيهقي في كتاب الفرائض باب لا يحجب من لا يرث (٣٦٦/٦) رقم (١٢٢٥٩)، ورواه سعيد بن منصور في سننه كتاب الفرائض باب لا يتوارث أهل ملتين (٦٥/١) رقم (١٣٨)، ورجال إسناده ثقات معروفون، فرووه جميعاً عن طريق حماد بن زيد عن أنس بن سيرين قال : قال عمر .. فذكره إلا أن فيه إنقطاع بين أنس بن سيرين وعمر، وأنس بن سيرين ثقة أخو محمد. انظر التقريب رقم (٧٤٦٤ و ١٥٠٦ و ٥٦٨). ورواه عبد الرزاق عن عمر في المصنف في كتاب الفرائض باب من لا يحجب (٢٨٠/١٠) رقم (١٩١٠٤)، وفي سننه مجهول، ورواه أيضاً عن علي رضي الله عنه في المصنف في الموضع السابق برقم (١٩١٠٨).

(٤) رواه الكوسج - كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق - رقم (٢٤٧).

(٥) رواه الكوسج - كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق - رقم (٢٢٦).

(٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٨/٦)، في كتاب الفرائض باب في امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمها أحراراً ولها ابن مملوك رقم (٣١١٧٩)، وانظر الحاشية رقم (١)، (٢) صفحة (٤٧١).

الباقي... وفي امرأة تركت أمها مسلمة ولها أخوة كفار أو مملوكين ؟ قال : قضى فيها علي وزيد رضي الله عنهما^(١)، لأمها الثلث وما بقي لعصبتها، قال : وكانا لا يورثان كافرًا ومملوكًا من كل مسلم ولا يحجبان به... قلت لأحمد : بقول علي وزيد تقول ؟ قال : نعم^(٢).

٤/ روى حرب أنه قال لأبي عبد الله : رجل ترك أمًا وأخوين أحدهما مشرك ؟ قال : لأم الثلث ولا يحجبها، قال : وكذلك العبيد، قلت لأبي عبد الله : ولا يحجب من لا يرث ؟ قال : نعم^(٣).

٥/ روى عبد الملك أنه قرأ على أبي عبد الله أن ابن مسعود يحجب باليهودي ، والنصراني والمملوكين^(٤)، وعلي^(٥) لا يحجب بهم، ولا يورثهم، قال : إلى قول علي أذهب، لا يحجبون، ولا يرثون، وعمر^(٦) بعضهم يوصله إلى عمر ، وبعضهم يحدث به منقطع حين ورث الإخوة وترك الأب لأنه قاتل^(٧).

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٧/٦) في كتاب الفرائض باب في امرأة مسلمة تركت أمها مسلمة ولها أخوة نصارى أو يهود أو كفار رقم (٣١١٧٨)، وانظر الحاشية رقم (١، ٢) صفحة (٤٧١).

(٢) رواه الكوسج - كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق - رقم (٢٤٨).

(٣) رواه عنه الخلال في أحكام أهل الملل برقم (٩٣٠).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الفرائض باب (٢٤) من كان يحجب بهم - يعني المملوكون وأهل الكتاب - ولا يورثهم (٢٥٤/٦) رقم (٣١١٤٥)، رواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الفرائض باب من لا يحجب (٢٧٩/١٠) رقم (١٩١٠٢).

(٥) انظر في تخريج أثر علي رضي الله عنه حاشية رقم (١) صفحة (٤٧١).

(٦) رواه البيهقي في كتاب الفرائض باب لا يرث القاتل (٣٦٠/٦) رقم (١٢٢٣٩).

(٧) روى هذه المسألة عن عبد الملك الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٩٣١).

ضابط في كتاب العتق

أم الولد والمكاتب والمدبر عبيد

ضابط

أم الولد ، والمكاتب ، والمدبر عبيد

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- أم الولد ، والمكاتب ، والمدبر عبيد .
- أم الولد أمة في كل أحوالها .
- أم الولد أمة ما دام سيدها حياً .
- المدبر عبد .
- المكاتب عبد ما بقي عليه شيء .

المطلب الثاني : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

(١) روى حرب قال : وسألت أحمد قلت : عدة أم الولد إذا طلقها زوجها وهو عبد ؟ قال هي أمة حتى يموت سيدها . قلت : فإن مات عنها سيدها كم تعتد من السيد ؟ قال : عدة أم الولد لأنها لو كانت حرة تترث منه ، وقال : أم الولد ، والمكاتب ، والمدبر عبيد (١) .

(٢) روى صالح قال : وسألته عن عدة أم الولد إذا توفي عنها مولاه أو أعتقها ؟ فقال : عدتها حيضة ، وإنما هي أمة في كل أحوالها (٢) .

(٣) روى ابن هانئ قال : وسئل عن عدة أم الولد إذا مات عنها سيدها ؟ قال : حيضة لأن أحكامها أحكام الأمة ، وإنما أعتقت عند الموت (٣) .

(٤) روى حرب قال : وسألت أحمد قلت : أيتزوج الرجل أمتة ؟ وهو يقدر على الحرية ؟ فكأنه كره ذلك ، قلت : فأم الولد ؟ قال : أم الولد أمة ما دام سيدها حياً ، قلت : وكذلك أولادها ؟ قال : نعم (٤) .

(١) مسائل حرب رقم (١١٢٧) .

(٢) مسائل صالح رقم (٧٤٥) ، ومسائل عبد الله رقم (١٥٦٧) .

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (١١٤٤) .

(٤) مسائل حرب رقم (١٨٠) و (١١٢٧) .

(٥) روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن المدبر يرث ؟ قال : المدبر أي شيء يرث ؟ المدبر عبد ^(١).

(٦) روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن المكاتب ملك أباه وابنه وعمه وخاله ؟ قال : يتركون على حالهم حتى ينظر أيعتق أم لا، قال أحمد : هو عبد، وهؤلاء عبيد إن عجز المكاتب صاروا عبيداً لسيده، وإن عتق عتقوا ^(٢).

(٧) روى الكوسج قال : قلت : المكاتب عبد ما بقي عليه شيء ؟ قال : نعم ^(٣).

المطلب الثالث : معنى الضابط

أم الولد : هي أمة علقت من سيدها فوضعت ما تبين فيه بعض خلق إنسان فتصير بذلك أم ولد لسيدها .

ولذلك يشترط لكونها أم ولد شرطان :

أحدهما : أن تحمل في ملكه .

روى ابن هانئ قال : وسئل عن الرجل يشتري أم ولده ؟ قال : كأنه يتزوج الأمة ثم يشتريها، قال : لا أرى بأساً أن يبيعها، إذا لم تكن ولدت في ملكه ^(٤).

الثاني : أن تضع ما يتبين فيه شيء من خلق الإنسان، حياً أو ميتاً، أسقطته، أو كان تاماً ^(٥).

المكاتب : اسم مفعول من كاتب يكاتب مكاتبة وكتابة .

(١) مسائل أبي داود رقم (١٤٢٤)، ومسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (١٣٨ و ٢٦٧) .

(٢) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٣٩٠ و ٤١٣) .

(٣) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٤١٢)، ورواها الخلال عن عبد الله في أحكام أهل الملل (٢٩٢)، ولم أجدها في مسائل عبد الله المطبوعة حسب اطلاعي .

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (١٠٨٢) و (١٠٧٥)، مسائل صالح رقم (٣١٠، ٨٤٨)، مسائل الكوسج - المعاملات -

رقم (١٨٤، ٤٢٢)، ومسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٨٦، ١٩٩)، ومسائل حرب رقم (٢٩٤) .

(٥) المقنع (٥١٦/٢)، المبدع (٣٦٩/٦)، الإنصاف (٤٩٠/٧-٤٩١)، الإقناع (١٩٦/٢) .

والكتابة هي : عتق العبد نفسه على مال منجم نجمين فصاعداً إلى أوقات معلومة^(١).

المدبر : هو الذي علق سيده عتقه على موته، وإنما يعتق على سيده إذا خرج من ثلث المال في قول أكثر العلماء^(٢).

وهذا الضابط عبارة عن ثلاثة أقسام وهي :

(١) أم الولد أمة في كل أحوالها .

(٢) المدبر عبد .

(٣) المكاتب عبد .

وهي في الثلاثة الاقسام تبين أن أم الولد، والمكاتب، والمدبر لهم أحكام العبيد في سائر أمورهم .

قال الخرقي : " وأحكام أمهات الأولاد، أحكام الإمام في جميع أمورهن " ^(٣).

وقال ابن قدامة شارحاً لهذا : " وحكمها حكم الإمام، في حل وطئها لسيدها، واستخدامها، وملك كسبها، وتزويجها، وإجارتها، وعتقها، وتكليفها، وحدها، وعورتها، وهذا قول أكثر أهل العلم " ^(٤).

وقد بين الإمام أحمد - رحمه الله - هذا الضابط بياناً شافياً، فقد روى صالح وعبد الله أنهما سألا الإمام أحمد : كم عدة أم الولد إذا توفي عنها مولاهما أو أعتقها؟ فقال: عدتها حيضة، وإنما هي أمة في كل أحوالها، إن جنت فعلى سيدها قيمتها، وإن جنى عليها فعلى الجاني ما نقصها من قيمتها، وإن ماتت فما تركت من شيء فليسيدها، وإن أصابت حداً فحدها حد الأمة، وإن زوجها سيدها فما ولدت فهو بمنزلتها، يعتقون بعتقها ويرقون برقها. وقد اختلف الناس في عدتها، فقال بعض الناس : أربعة أشهر وعشراً^(٥)، فهذه عدة

(١) المقنع (٤٩٨/٢)، المبدع (٣٣٥/٦)، الإنصاف (٤٤٦/٧)، المطلع (ص٣١٦)، طلبة الطلبة (ص١١٦ و١١٨)، معجم المصطلحات الفقهية (٣/٣٣٩ - ٣٤٠).

(٢) المقنع (٤٩٣/٢)، المبدع (٣٢٥/٦)، الإنصاف (٤٣٢/٧)، المطلع (ص٣١٥)، معجم المصطلحات الفقهية (٣/٢٤٤)، التعريفات (ص٢٦٥).

(٣) مختصر الخرقي (ص٢٤٩).

(٤) المغني (٥٨٤/١٤).

(٥) هذا مروي عن عمرو بن العاص وسعيد بن المسيب وأبي عياض وابن سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وعمر =

الحرّة، وإنما هي أمة خرجت من الرق إلى الحرّة ، فلزم من قال أربعة أشهر وعشراً أن يورثها وأن يجعل أحكامها أحكام الحرّة ، لأنه قد أقامها في العدة مقام الحرّة .
وقال بعض الناس : عدتها ثلاث حيض ^(١)، وهذا قول ليس له وجه، إنما تعتد ثلاث حيض المطلقة، وليست بمطلقة، وإنما ذكر الله العدة للزوج فقال تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾ ^(٢)، وليست أم ولد بجرة ولا زوجة فتعتد أربعة أشهر وعشراً، وقال تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ ^(٣)، وليست أم الولد بمطلقة فتربص ثلاثة قروء، وإنما هي أمة خرجت من الرق إلى الحرّة . انتهت المسألة من مسائل صالح ^(٤).

ومما يندرج تحت هذا الضابط لباس أم الولد في الصلاة، وحد عورتها فالصحيح من المذهب أنها كالأمة في حكم العورة ^(٥)، وكذلك المكاتب والمدبرة، قال ابن قدامة : "لأنهن إماء يجوز بيعهن وعتقهن" ^(٦).

وكذلك لا ربا بين عبد أو مدبر أو أم ولد وبين سيدهم، هذا المذهب وعليه الأصحاب، أما المكاتب فكذلك على رواية، والصحيح من المذهب تحريم الربا بين السيد ومكاتبه إلا مال الكتابة فإن الربا لا يجري فيه ^(٧).

وكذا السرقة من مال السيد فلا قطع فيها على أم الولد والمدبر والمكاتب لأنهم في حكم العبيد ^(٨).

= ابن عبد العزيز والزهري والأوزاعي وإسحاق بن راهوية وهو رواية عن الإمام أحمد، انظر المحلى

(١٠/٣٠٤-٣٠٥)، تهذيب السنن لابن القيم (٣/٢٠٤-٢٠٥)، المغني (١٠/٢٦٢).

(١) هذا مروي عن علي وابن مسعود وهو قول عطاء وإبراهيم النخعي والثوري وعمرو بن دينار وأبي حنيفة .

انظر المحلى (١٠/٣٠٤-٣٠٥)، تهذيب السنن (٣/٢٠٥)، المغني (١١/٢٦٣)، فتح القدير (٤/٢٨٨-٢٩٠).

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٣٤) .

(٣) سورة البقرة آية رقم (٢٢٨) .

(٤) مسائل صالح رقم (٧٤٥) واللفظ له، ومسائل عبد الله رقم (١٥٦٧) .

(٥) المغني (٢/٣٣٥) و (١٤/٦٠٧)، الإنصاف (١/٤٥٣) .

(٦) المغني (٢/٣٣٣)، الإنصاف (١/٤٥٤) .

(٧) المغني (١٤/٤٨٦)، الإنصاف (٥/٥٣) و (٧/٤٦٥)، الإقناع (٢/٢٦٢) .

(٨) المغني (١٢/٤٦٠)، الشرح الكبير (٢٦/٥٤٠) .

وإن وصى عبد أو مدبر أو مكاتب أو أم ولد وصية، ثم ماتوا على الرق فلا وصية لهم، لأنه لا مال لهم، وإن عتقوا ولم يغيروا وصيتهم صحت^(١).
وكذلك الظهار من أمته وأم ولده لا يصح^(٢).
وكذلك في الدية مثل العبيد^(٣)، وله أن يطأ منهن أكثر من أربع^(٤).

المطلب الرابع : أصل الضابط

أولاً : أصل ضابط أم الولد أمة في كل أحوالها ما يلي :

١/ عدم دخول أم الولد في عموم بعض الآيات الواردة في أحكام النساء الحرائر مما يدل على أن أم الولد أمة في تلك الأحكام، ومنها قوله تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾^(٥)، وقوله تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾^(٦)، قال الإمام أحمد : وأم الولد ليست بحرة ولا زوجة ، وأيضاً ليست هي مطلقة ممن استولدها^(٧).

٢/ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته " ^(٨) .

(١) المغني (٥١١/٨-٥١٢)، الشرح الكبير (٢٠٣/١٧) .

(٢) المغني (٦٧/١١)، الإنصاف (١٩٩/٩) .

(٣) المغني (٥٨/١٢)، الشرح الكبير (٤٠٣/٢٥) .

(٤) المغني (٣٢٤/١١-٣٢٥)، الشرح الكبير (٢٥٩/٢٤)، الإنصاف (٣٤٣/٩) .

(٥) سورة البقرة آية رقم (٢٣٤) .

(٦) سورة البقرة آية رقم (٢٢٨) .

(٧) روى استدلال الإمام أحمد بهذه الآيات على عدة أم الولد وأنها مثل عدة الأمة صالح في مسائله رقم (٧٤٥)،

وعبد الله في مسائله رقم (١٥٦٧) .

(٨) رواه الحاكم في كتاب البيوع (٢٢/٢) رقم (٢١٩١)، وقال : "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"،

وتعقبه الذهبي، ورواه ابن ماجه في كتاب العتق باب أمهات الأولاد رقم (٢٥١٥)، ورواه الإمام أحمد في

المسند (٣٠٣/١، ٣١٧، ٣٢٠) وحسن الحديث محققوا المسند شعيب الأرناؤوط وآخرون، وانظر تمام

تخريجه فيه برقم (٢٧٥٩)، وضعفه ابن حجر في بلوغ المرام، باب المدبر والمكاتب وأم الولد رقم (١٤٦٤)،

وضعفه أيضاً الألباني في الإرواء (١٨٥/٦) رقم (١٧٧١)، وانظر نصب الراية (٢٨٧/٣) .

فقوله صلى الله عليه وسلم : " فهي حرة بعد موته " يدل مفهومه على أن أم الولد أمة قبل موت سيدها .

ثانياً : أصل ضابط المكاتب عبد

الأصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم " ^(١).

ثالثاً : أصل ضابط المدبر عبد

الأصل فيه ما رواه جابر رضي الله عنه قال : " باع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر " ^(٢). وفي الحديث دليل على أن المدبر في حكم العبد لجواز بيعه .

المطلب الخامس : فروع الضابط

(١) روى صالح قال : وسألته عن عدة أم الولد إذا توفي عنها مولاهما أو أعتقها ؟ فقال : عدتها حيضة ، وإنما هي أمة في كل أحوالها ، إن جنت فعلى سيدها قيمتها ، وإن جني عليها فعلى الجاني ما نقصها من قيمتها ، وإن ماتت فما تركت من شيء فلسيدها ، وإن أصابت حداً فحدها حد الأمة ، وإن زوجها سيدها فما ولدت فهو بمنزلتها يعتقون بعثتها ويرقون برقها ^(٣).

(١) رواه أبو داود في كتاب العتق باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته رقم (٣٩٢٦)، ورواه البيهقي (٥٤٥/١٠) رقم (٢١٦٣٨)، ورواه الإمام أحمد بلفظ : " إنما عبد كوتب على مائة أوقية ، فأداها إلا عشر أوقيات ، فهو رقيق " . انظر المسند (١٧٨/٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩) ، ولفظ المسند رواه الترمذي وحسنه في أبواب البيوع باب ما جاء في المكاتب رقم (١٢٦٠) ، وابن ماجه في كتاب العتق باب المكاتب رقم (٢٥١٩) ، وحسنه ابن حجر في بلوغ المرام رقم (١٤٦٠) ، وحسن الألباني الروايتين في الإرواء (١١٩/٦) رقم (١٦٧٤) و (١٧٦٣) ، وحسنه شعيب الأرناؤوط في تحقيق المسند رقم (٦٦٦٦) ، وانظر تمام تخريجه وشواهد فيهما .

(٢) رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع المدبر برقم (٢٢٣٠) ، ورواه مسلم في كتاب الزكاة ، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة رقم (٩٩٧) ، وللحديث قصة انظرها في الموضع المشار إليه عند مسلم وعند البخاري برقم (٢١٤١) ، وانظر مسائل أبي داود رقم (١٤٠٠) ، مسائل عبد الله رقم (١١٠٥) .

(٣) مسائل صالح رقم (٧٤٥) ، ٤٣٣ ، ٦٢١ ، ٦١٨ ومسائل عبد الله رقم (١٥٦٧) ، ومسائل ابن هانئ رقم (١١٤٤) ، ومسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٧٢) ، ومسائل أبي داود رقم (١٢١٨) .

(٢) روى أبو داود قال : قلت لأحمد : الظهار من الأمة ، قال : إذا كانت ملك اليمين فكأنه حرّمها يكفر يمينه ، فإذا كانت أمة تزوجها فظاهر منها يكفر كفارة الظهار ، قيل : فأما الولد ظاهر منها ، فقال : هذه ملك اليمين ^(١).

(٣) روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن المفقود يقدم ؟ وقد تزوج أمهات أولاده ، قال : يردون عليه ^(٢).

(٤) روى ابن هانئ قال : وسئل عن الرجل تزوج أم ولده أيسترئها ؟ قال : أليس كان يطؤها ؟ قيل له : نعم . قال : يستبرئها بحيضة .

قيل له : فإن مات زوجها أو طلقها ؟ قال : تعتد بحيضة ، قيل له : فإن كانت ممن لا تحيض ؟ قال : بشهرين وخمسة أيام .

قيل له : فيطؤها الرجل السيد بعد ذلك بملك اليمين ؟ قال : نعم بلا شهود ولا مهر ^(٣).

(٥) روى ابن هانئ قال : وسئل الإمام أحمد عن أم ولد رجل ظهر عليها العدو ، ثم ظهر المسلمون عليها فأخذوها أتدفع إلى مولاهما ؟ قال : نعم إذا لم تقسم ^(٤).

(٦) روى عبد الله قال : سألت أبي : عن الأمة تصلي بخمار أو مكشوفة الرأس ؟ قال : أعجب إلي بخمار ، فإن صلت مكشوفة الرأس فلا بأس .

وقال : قلت لأبي : فأما الولد ؟ قال : تصلي بالخمار أعجب إلي .

قلت لأبي : فإذا عتقت ؟ قال : تصلي بخمار ، قلت : فإنها صلت بغير خمار ؟ قال : تعيد الصلاة ^(٥).

(١) مسائل أبي داود رقم (١١٦٥)، مسائل صالح رقم (١٠٩)، ومسائل ابن هانئ رقم (١١٤٩)، ومسائل عبد الله رقم (١٤٦٢ و ١٥٦٢)، ومسائل حرب رقم (١٠٢٥ و ١١٢٧).

(٢) مسائل أبي داود رقم (١١٧٩) .

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (١١٤٣)، مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٧٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٣١٤).

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (١٧١٨) وفي هذه المسألة اعتبر الإمام أم الولد أمة وهي مال للسيد إذ هو نفس الشرط في الأموال والأمتعة ترجع لصاحبها ما لم تقسم .

(٥) مسائل عبد الله رقم (٢٧٥-٢٧٨) .

(٧) روى الكوسج قال : قلت إذا زوج الرجل أم ولده فمات سيدها قبل أن يدخل بها خيرت ؟ قال : هي حرة تخير، فإن اختارت نفسها فلا صداق لها ولا لسيدها، وإن اختارت زوجها فالصداق للسيد، وإذا كان الزوج دخل بها فمات عنها سيدها ؟ قال : هي حرة تخير والصداق للسيد، وإذا كانت تحت حر فلا خيار لها ^(١).

(٨) روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان : أم الولد والمدبرة طلاقهما طلاق الأمة وعدتهما عدة الأمة في الوفاة والفرقة . قال أحمد : جيد ^(٢).

(٩) روى الكوسج قال : قلت جنابة أم الولد والمدبر ؟ قال : أما أم الولد فعلى السيد، وأما المدبر فبمترلة العبد، إن شاء فداه وإن شاء سلمه، وليس على السيد أكثر من قيمتهما يوم جنيا ^(٣).

(١٠) روى الكوسج قال : قلت : أم ولد قتلت سيدها ؟ قال : فيه قولان : منهم من يقول : تصير حرة لأنها إن جنت وسيدها حي كانت جنابتها على سيدها، ومنهم من يقول عليها قيمتها فإن لم تكن عندها يكون ديناً عليها وهذا أعجب إلي ^(٤).

(١١) روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن أم ولد نصراني إذا أسلمت قال : تقوم قيمة، قيل له : فإن مات النصراني تراه جائراً عليها القيمة ؟ قال : نعم هو عليها . قال : أحمد : إذا أسلمت منع النصراني من غشيانها ونفقتها عليه، فإذا مات النصراني فهي حرة ^(٥).

(١٢) روى المروذي قال : سئل أبو عبد الله عن رجل أوصى إلى أخيه أن ثلث ضيعته وقف على أم ولده ما دامت على ولدها، فجاء أبو الميت فدفع الوصية ولم يجر على

== وقوله : " تعيد الصلاة "، يعني إذا صلت بغير خمار بعد العتق لأنها أصبحت حرة، وفي رواية أن أم الولد

تصلي بخمار كالحرائر، انظر الإنصاف (٤٥٣/١) .

(١) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (١٨٨) .

(٢) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣٠٤) .

(٣) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (١٣٨، ١١٥، ٢٦٧) .

(٤) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٣٦٨) .

(٥) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٣٩٣) .

أم الولد شيئاً ما ترى لي ؟ قال : إن كانت لك نية قيل له : قد فعلت ما لا يسعك وتسأل أن تجبره ^(١).

(١٣) روى الكوسج قال : قلت : يجزئ أم الولد والمدبر في الرقبة ؟ قال أحمد : أما المدبر فليس فيه شك، و أرجو أن تجزيء أم الولد ^(٢).

(١٤) روى أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن المدبر يرث ؟ قال : المدبر أي شيء يرث ؟ المدبر عبد ^(٣).

(١٥) روى صالح قال : قال أبي : المدبر يبيعه سيده إن شاء ^(٤).

(١٦) روى ابن هانئ قال : سألت عن المدبرة إذا مات عنها سيدها ؟ قال : إذا كان يطؤها تعتد بحيضه ^(٥).

(١٧) روى عبد الله قال : سألت أبي عن المدبر : يغزو مع الناس هل يعطى أيضاً شيء ؟ قال : لا يعطى سهم إلا ما يعطى العبد، النبي صلى الله عليه وسلم باع مدبراً ^(٦) ^(٧).

(١٨) روى الكوسج قال : قلت : الرجل يطأ مدبرته ؟ قال : نعم يطؤها ^(٨).

(١٩) روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن رجل يدبر غلامه فيموت وعليه دين للناس ؟ قال : يسعى في قيمة رقبة للغرماء، ولا يؤخذ بأكثر من ذلك .

قال أحمد : يباع المدبر في الدين، لأنه لا وصية له، إنما يكون المدبر من الثلث ^(٩).

(١) رواها الخلال عنه في كتاب الوقوف رقم (١٤٧). والمعنى أن فعل الأب لا يصح ، ولأم الولد مطالبته .

(٢) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٥٠٣) . المقصود من المسألة أجزاء المدبر في الكفارة، أما أم الولد فالصحيح من المذهب أنها لا تجزئ في الكفارة . انظر المطلب الرابع مستثنيات الضابط، والمصادر حاشية رقم (٤) صفحة (٤٨٤).

(٣) مسائل أبي داود رقم (١٤٢٤) .

(٤) مسائل صالح رقم (٣٦٨)، ومسائل عبد الله رقم (١٢٢٢) .

(٥) مسائل ابن هانئ (١١٦٤) .

(٦) سبق تخريجه في الحاشية رقم (٢) صفحة (٤٧٩).

(٧) مسائل عبد الله رقم (١١٠٥) .

(٨) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣٥٨) .

(٩) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٣٨٧) .

(٢٠) روى الكوسج قال : قلت : سمعت سفيان يقول في رجل قال : كل مملوك لي حر، وله مكاتب ومدبر، يجري على المدبر العتق، ولا يجري على المكاتب . قال أحمد : ما أرى إلا أن يجري عليهما جميعاً^(١) .

(٢١) روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن المكاتب ملك أباه وابنه وعمه ونحاله ؟ قال : يتركون على حالهم حتى ينظر أيعتق أم لا . قال أحمد : هو عبد، وهؤلاء عبيد، إن عجز المكاتب صاروا عبيداً لسيده، وإن عتق عتقوا^(٢) .

(٢٢) روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن الرجل يضمن عن المكاتب للمولى ؟ قال : ليس كفالته بشيء هو عبده . قال أحمد : هو كما قال : ليس بشيء^(٣) .

(٢٣) روى الكوسج قال : قلت : المكاتب إذا مات وترك وفاء الكتابة ؟ قال : هو عبد ماله لسيده^(٤) .

(٢٤) روى الكوسج قال : قلت : المكاتب يعجل لسيده ويضع له من كتابته ؟ قال : ليس به بأس، السيد ليس بينه وبين عبده رباً^(٥) .

(٢٥) روى الكوسج قال : قلت : على المكاتب زكاة ؟ قال : ليس عليه زكاة في ماله، قلت : لم ؟ قال : لأنه ليس بمالك لماله، إن عجز كان ماله لسيده، ولا يقدر السيد أن يأخذ من ماله شيئاً^(٦) .

(١) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٤٦٧) .

(٢) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٣٩٠) .

(٣) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٣٩٧) .

(٤) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٤١٣) . وهذه الرواية هي المذهب وفيه رواية ثانية أنه يعتق، ويكون حراً ولسيده بقية كتابته، وما فضل لورثته . انظر الإنصاف (٤٥٢/٧)، والمبدع (٦/٣٤٠)، المقنع (٥٠٠/٢) .

(٥) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٤١٧) . وقد مر أن الصحيح من المذهب أن هذا خاص في مال الكتابة دون غيره من أموال المكاتب . انظر المصادر في الحاشية رقم (٧) صفحة (٤٧٧) .

(٦) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٤١٥) .

(٢٦) روى عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي عن رجل مسلم كاتب عبداً له نصرانياً هل تؤخذ من العبد الجزية في مكاتبته ؟ فقال أبي : العبد ليس عليه جزية، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم^(١).

المطلب السادس : المستثنى من الضابط

تفارق أم الولد الإمام في مسائل قال ابن قدامة : "تخالف - يعني أم الولد - الأمة القن في أنها تعتق بموت سيدها من رأس المال، ولا يجوز بيعها، ولا التصرف فيها بما يفك الملك، من الهبة والوقف، ولا ما يراد للبيع وهو الرهن، ولا تورث، لأنها تعتق بموت سيدها ويحول الملك عنها"^(٢).

ومما روي عن الإمام أحمد في عدم جواز بيع أمهات الأولاد ما رواه الكوسج قال : قلت : بيع أمهات الأولاد ؟ قال : لا يعجبني بيعهن^(٣).

ومما يستثنى من الضابط : أن أم الولد والمكاتب لا يجزئان في كفارة العتق على الصحيح من المذهب دون المدبر فإنه يجزئ^(٤).

روى الكوسج قال : قلت : يجزئ أم الولد والمدبر في الرقبة ؟ قال أحمد : أما المدبر فليس فيه شك، وأرجو أن تجزي أم الولد^(٥).

ومما يستثنى من الضابط جناية أم الولد والمكاتب، بيان ذلك ما رواه الكوسج قال : جناية أم الولد، والمدبر، والمكاتب ؟ قال أحمد : أما أم الولد فعلى السيد، وإنما يكون عليه قيمتها^(٦)، والمدبر إن شاء أسلمه بجنايته، وإلا ففداه^(٧)، وأما المكاتب فإنما جنايته عليه،

(١) رواها الخلال في كتاب أحكام أهل الملل عن عبد الله بن الإمام أحمد رقم (٢٩٣)، ولم أجدها في مسائل عبد الله المطبوعة . والله أعلم .

(٢) المغني (٥٨٤/١٤)، الشرح الكبير (٤٣٦/١٩)، الإنصاف (١٣٢/٧) و (٤٩٤/٧) في الهبة و (٩/٧) في الوقف.

(٣) رواه الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٥٠٥)، ومسائل حرب رقم (١١٣٢) .

(٤) الإنصاف (٢١٨-٢١٩)، المبدع (٥٧/٨)، المغني (٥٢٥-٥٢٦) .

(٥) مسائل الكوسج - من كتاب الجهاد حتى كتاب العتق - رقم (٥٠٣)، ورواية الكوسج هذه أصل للرواية الثانية في إجزاء أم الولد في الكفارة، والمذهب ما ذكر أعلاه .

(٦) المغني (٦٠٣/١٤)، الإنصاف (٤٩٧-٤٩٨)، وقال : "هذا المذهب، وعنه : عليه فداؤها بأرش الجناية كله".

(٧) المغني (٤٣٧/١٤) .

ويؤدي إلى أهل الجناية أولاً، فإن عجز رد رقيقاً، وفداه السيد إن شاء، إلا أسلمه^(١)(٢).
وكذا لو دبر أم ولده لم يصح إذ لا فائدة فيه، وهذا المذهب^(٣).
والمكاتب أوسع استثناءً من أم الولد والمدبر في هذا الضابط فإنه يملك أكسابه
ومنافعه والشراء والبيع والإجارة والاستئجار، والسفر .
وكذا يملك كل تصرف فيه صلاح لماله، كأداء أرش الجناية، وجريان الربا بينه وبين
سيده، إلا في مال الكتابة، وله المطالبة بالشفعة والأخذ بها من سيده ومن غيره^(٤).
وله أن يكفر بالمال بإذن سيده^(٥)، ولا يلزمه على المذهب^(٦).
وليس لسيد أن يبطأ مكاتبته، إلا أن يشترط، على الصحيح من المذهب، وعليه
الأصحاب^(٧).

(١) المغني (٥١٥/١٤)، الإنصاف (٤٧٣/٧) .

(٢) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (١١٥، ١٣٨، ٢٤٥، ٣٦٨)، ومسائل ابن هانئ رقم (١٥٤٨) .

(٣) الإنصاف (٤٤٣/٧) .

(٤) المغني (٤٧٥/١٤)، المقنع (٥٠٢/٢)، الإنصاف (٤٥٥/٧)، المبدع (٣٤٣/٦)، (٣٥٠،

الشرح الكبير (٢٦٩/١٩، ٢٣٥) .

(٥) قال في المغني (٥٣١/١٤) وقال القاضي: "المكاتب كالعبد القن في التكفير، فإن أذن له سيده في التكفير بالمال

انبنى على ملك العبد بالتمليك، فإن قلنا لا يملك لم يصح تكفيره بغير الصيام مطلقاً، وإن قلنا يملك صح

بالإطعام، إذا أذن فيه سيده، وإن أذن بالتكفير بالعق فلهل يصح . على روايتين " . انظر الروايتين في المغني (١١/

١٠٦)

قال ابن قدامة معلقاً عليه: "والصحيح أن هذا التفصيل لا يتوجه في المكاتب لأنه يملك المال بغير خلاف، وإنما

ملكه ناقص لتعلق حق السيد به، فإذا أذن له صح كالتبرع " . انظر الإنصاف (٤٦٠/٧) .

(٦) المقنع (٥٠٣/٢)، الشرح الكبير (٢٥٤/١٩)، المبدع (٣٤٧/٦) و (١٠٦/١١)، الإنصاف (٤٦٠/٧) .

(٧) المغني (٤٨٧/١٤)، المقنع (٥٠٥/٢)، الشرح الكبير (٢٧٤/١٩)، المبدع (٣٥٠/٦)، الإنصاف (٤٦٦/٧) .

ضوابط في كتاب النكاح

وفيه ضابطان :

الأول : لا يجتمع ماء الرجل في أختين .

الثاني : إذا أغلق الباب وأرخت الستر فقد وجب بينهما ما
يجب بالدخول .

الضابط الأول

لا يجتمع ماء الرجل في أختين

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- لا يجتمع ماء الرجل في أختين.
- لا يجمع بين الأختين الاثنتين.

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

(١) روى ابن هانئ قال: وسئل عن الرجل يفجر بأخت امرأته ؟ قال: يعتزل امرأته حتى تنقضي عدة التي فجر بها، إن كانت ممن تحيض بثلاث حيض، وإن لم تكن ممن تحيض فثلاثة أشهر، وقال : لا يجتمع ماؤه في أختين^(١).

(٢) روى حرب قال : سألت أحمد أيضاً قلت: رجل له أمة يطؤها فأراد أن يتزوج أختها أو يتسراها ؟ قال : لا يجمع بين الأختين الاثنتين^(٢).

المطلب الثالث : معنى الضابط

هذا اللفظ عام في تحريم الجمع بين الأختين، سواء كانتا من نسب أو رضاع، حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة، من أبوين كانتا أو من أحدهما، و سواء قبل الدخول أو بعده^(٣).

وسواء كان طريق استباحة الوطء نكاحاً أو ملك يمين، أو كانت أحدهما في عدة طلاق رجعي أو بائن، فلا يتزوج الأخرى حتى تنقضي عدة الأولى^(٤).

روى ابن هانئ قال: وسئل عن الرجل يفجر بأخت امرأته ؟ قال: يعتزل امرأته حتى تنقضي عدة التي فجر بها^(٥).

(١) مسائل ابن هانئ (١٠٣٠) .

(٢) مسائل حرب (١١٣)، وانظر رقم (١١٠) .

(٣) المغني (٥١٩/٩) .

(٤) الشرح الكبير (٣١١/٢٠)، الإنصاف (١٢٤/٨)، تفسير القرطبي (١١٦/٥-١١٩) .

(٥) مسائل ابن هانئ (١٠٣٠) .

المطلب الرابع : أصل الضابط

الأصل الذي ينبنى عليه الضابط قوله تعالى : ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ﴾ ^{(١)(٢)}.

ودلالة الآية من وجهين :

- (١) أن لفظ الأختين في الآية عام يشمل الجمع بالنكاح وبملك يمين ^(٣).
- (٢) أن المراد بالآية تحريم الوطء والعقد جميعاً، بدليل أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤها والعقد عليهن ^(٤).
- وإن قيل : المراد بالآية تحريم العقد، فإن تحريم الوطء أكد لأن العقد طريقه، ولذلك خص به تحريم الريبة ^(٥).

المطلب الخامس : فروع الضابط

- (١) روى عبد الله قال: سألت أبي عن رجل له أمة يطأها فأراد أن يتزوج أختها أو يتسرى ؟ قال : لا يجمع بين الأختين الأمتين .
- قلت لأبي : فإن زوج أختها التي عنده من رجل ؟ قال: إذا زوجها لم يكن به بأس إذا حرم عليه فرجها تزوج أختها .
- قيل له : فإن زوجها من رجل آخر ثم تزوج أختها، فطلق الرجل هذه التي تزوج أختها، فرجعت في ملكه ؟ قال : ينبغي أن يخرج إحداها من ملكه ^(٦) .
- (٢) روى أبو داود قال: سمعت أحمد سئل : يجمع الرجل بين الأمتين الأختين ؟ فقال: لا، وقال: سبحانه الله، إنكاراً لذلك ^(٧).

(١) سورة النساء آية رقم (٢٣) .

(٢) روى استدلال الإمام أحمد بالآية ابن هانئ في مسائله رقم (١٠٣٧) .

(٣) تفسير القرطبي (١١٦/٥)، فتح القدير للشوكاني (٥٣٣/١)، أحكام القرآن للحصاص (١٨٦/٢) .

(٤) المغني (٥٣٨/٩) .

(٥) مسائل الكافي (٢٦٥/٤) .

(٦) مسائل عبد الله رقم (١٤٨٠)، ومثلها صالح رقم (١١٧، ١١٨، ١١٩) .

(٧) مسائل أبي داود رقم (١١٠٩) .

(٣) وروى أبو داود أيضاً قال: سمعت أحمد يقول في الأختين من ملك اليمين : لا يوطأ الأخرى حتى يُحرّم عليه فرج التي وطئ أو قال : تخرج من ملكه ^(١) .

(٤) روى الكوسج قال: قلت لأحمد : رجل عنده أختان مملوكتان فوق علي أحدهما، ثم زوجها، يقع علي الأخرى ؟ قال أحمد : نعم إذا خرجت من ملكه بنكاح حرمها علي نفسه ، قلت: فإن طلقها فرجعت إليه ؟ قال: لا يوطأ واحدة منهما حتى يُحرّم فرج واحدة علي نفسه ^(٢) .

(٥) وروى الكوسج قال: قلت : الجمع بين الأختين المملوكتين تقول إنه حرام ؟ قال: لا أقول إنه حرام، ولكن ينهى عنه ^(٣) .

(٦) روى ابن هانئ قال: وسئل عن رجل اشترى جاريتين علي أنه ليس بينهما قرابة فلما صارتا في ملكه ادعتا أنهما أختان ؟ قال أبو عبد الله : لا يوطأ واحدة منهما حتى يستثبت ويصح عنده أنهما أختان، أو ليستا بأختين... فإن شهد مسلم أنهما أختان، فإنه يعتزل واحدة منهما، إذا لم يكن وطأ أختها التي وطأ أولاً، وينبغي أن يخرج الأخرى من ملكه ^(٤) .

(١) مسائل أبي داود رقم (١١١٠) .

(٢) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٢٥٦) .

(٣) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - (رقم ٦٦) . ونقل المرداوي في الإنصاف قال : " ومنع الشيخ تقي الدين - رحمه الله - أن يكون في المسألة رواية بالكراهة وقال : من قال عن أحمد - رحمه الله - إنه قال : لا يحرم بل يكره - فقد غلط عليه... وأحمد - رحمه الله - إنما قال : " لا أقول إنه حرام ولكن ينهى عنه " وكان يهاب قول الحرام إلا فيما فيه نص . وقد بين ذلك القاضي في العدة " . الاختيارات (ص ١٧٩)، الإنصاف (١٢٥/٨) .

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (١٦٠٠) .

الضابط الثاني

إذا أغلق الباب وأرخی الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول

المطلب الأول : ألفاظ الضابط

- إذا أغلق الباب وأرخی الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول .
- إذا خلا بها فهي بمنزلة المدخول بها .
- إذا أغلق الباب وأرخی الستر فقد وجب الصداق والعدة .

المطلب الثاني : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١/ روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان في رجل دخل بامرأته، كانت عنده سنتين فلم يصل إليها أي يجامعها ثم طلقها تطليقة أترى له عليها رجعة أو ميراث ؟ قال : لا . قال أحمد : له عليها رجعة، وبينهما الميراث وعليها العدة إذا أغلق الباب و أرخی الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول^(١) .

٢/ روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن رجل دخل بامرأته فلم يصل إليها أن يجامعها ثم طلقها أترى له عليها رجعة ؟ قال : لا، قلت : فالميراث ؟ قال : ولا ميراث ؟ قال أحمد : إذا أغلق الباب أو أرخی الستر فهو بمنزلة المدخول بها، قلت : فإن لم يغلق الباب ولم يرخ الستر ؟ قال : إذا خلا بها^(٢) .

٣/ روى الكوسج قال : قلت : إذا أغلق الباب وأرخی الستر ؟ قال : وجب الصداق ووجبت العدة^(٣)

المطلب الثالث : معنى الضابط

الخلوة بين الزوجين تحصل بإرخی الستر وإغلاق الباب، مع توفر شروط هي :
١/ أن يعلم الزوج بوجود الزوجة في مكان الخلوة، على الصحيح من المذهب .

(١) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٢٧٤) .

(٢) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣٣٩) .

(٣) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (١١١)، ونقلها الخلال في أحكام النساء رقم (١٦٢، ١٦١) .

٢/ أن لا يكون عندهما مميز مطلقاً .

٣/ أن يكون الزوج ممن يطأ مثله^(١) .

فإذا حكم بالخلوة ترتب على ذلك أحكاماً، قال الخرقي : " وإذا خلا بها بعد العقد، فقال : لم أطأها وصدقته لم يلتفت إلى قولهما، وكان حكمهما حكم الدخول في جميع أمورهما " ^(٢) . والمقصود بالدخول هنا الوطء .

فالضابط يبين أن الخلوة تكون : بإرخى الستر وإغلاق الباب، ويثبت فيها من الأحكام ما يثبت بالوطء ^(٣) .

قال ابن نجيم : " الخلوة الصحيحة بالزوجة، كالدخول في الأحكام " ^(٤) .

ومن هذه الأحكام ما يلي :

الأول : استقرار الصداق كاملاً بالخلوة إن لم تمنعه على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب ^(٥) .

إذا علم ذلك فالخلوة مقررة للمهر لمظنة الوطء بها .

وقيل : لحصول التمكين بها .

وقيل : لأحد أمرين : إما لإجماع الصحابة، وإما لأن طلاقها بعد الخلوة بها فيه ابتذال لها وكسر لمشاعرها فوجب جبره بالمهر .

وقيل : المقرر للمهر هو استباحة ما لا يباح إلا بالنكاح من المرأة فدخل فيه الخلوة و اللمس بمجردهما^(٦)، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في رواية حرب قال : وسألت أحمد قلت : رجل تزوج امرأة فأرخى عليه وعليها سترأ ؟ فقال : لم أمسها، وقالت : لم يمسي، قال : عليه المهر ولا يقبل قوله، ولا قولها، وذهب إلى أن عليها العدة . قلت : فإن

(١) المغني (١٥٧/١٠)، الإنصاف (٢٨٣/٨) .

(٢) مختصر الخرقي (ص ١٤٧) وقد ذكر بعض الاستثناءات ويأتي ذكرها في مطلب المستثنى من الضابط .

(٣) المغني (١٥٤/١٠) .

(٤) الفوائد الزينية لابن نجيم الفائدة رقم (٢١٩) (ص ١٧٦)، و نقلها عنه البرنو في موسوعة القواعد الفقهية (٥/

٣٠٠) حرف الخاء القاعدة (٢٩) .

(٥) الإنصاف (٢٨٣/٨)، المغني (١٥٣/١٠) .

(٦) الإنصاف (٢٨٥/٨) .

أخذها عند نسوة فمسها وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلو بها ؟ قال : إذا نال منها شيئاً لا يخل لغيره فعليه المهر ^(١).

ومما يشترط في استقرار المهر على الزوج أن لا تكون الفرقة من قبل الزوجة ^(٢)، قال الإمام أحمد : " كل فرقة تكون من قبلها فلا صداق لها " ^(٣).

ثانياً : وجوب العدة بالطلاق قال ابن قدامة : " وإن خلا بها وهي مطاوعة فعليها العدة، سواء كان بهما أو بأحدهما مانع من الوطء، كالإحرام والصيام، والحيض والنفاس، والمرض والجب والعنة، أو لم يكن " ^(٤).
والذي ذكره هو المذهب مطلقاً ^(٥)، وعنه : لا عدة بخلوة مطلقاً، وعنه لا عدة بخلوة مع وجود مانع شرعي ^(٦).

إذا علمنا هذا فإنه تحرم عليه أختها ورابعة غيرها، ولها عليه نفقة العدة والسكن، لأن ذلك حق للزوجة الرجعية .

ثالثاً : ثبوت الرجعة له عليها إذا خلا بها في عدتها هذه رواية قال عنها في الإنصاف : " وهي رواية نقلها ابن منصور، وعليها أكثر الأصحاب " . وقال ابن قدامة : " هي ظاهر قول الخرقي " .

والرواية الثانية : وهي الصحيح من المذهب أن الرجعة لا تثبت بالخلوة بها ^(٧).
رابعاً : ثبوت النسب بالخلوة، فإذا أتت امرأته بولد يمكن كونه منه، وهو أن تأتي به بعد ستة أشهر من إمكان اجتماعه بها، لحقه النسب، وهذا يعني : أن المرأة بالدخول

(١) مسائل حرب رقم (٢٥٢) .

(٢) الإنصاف (٢٧٩/٨)، الإقناع (٣٨٩/٣) .

(٣) رواه الخلال عن بكر بن محمد عن أبيه في كتاب أحكام أهل الملل رقم (٥٠٨) .

(٤) المقنع (٢٦٨/٣) .

(٥) قوله : " مطلقاً " يعني : مع وجود مانع وعدمه، وسواء كان المانع شرعياً كالإحرام ، أو حسياً كالمرض .

(٦) المغني (١٥٥/١٠)، الإنصاف (٩:٢٧٠)، الإقناع (٥/٤) .

(٧) المغني (٤٥٦/١٠، ٥٦٩)، الإنصاف (١٥٦/٩) و (٢٨٤/٨)، الإقناع (٥٦٠/٣، ٥٦١) .

تصير فراشاً، وأن لحوق النسب يثبت بالخلوة، قال في الإنصاف: "وهي أصح"، والرواية الثانية: لا يلزمه إلا بالوطء^(١).

تنبيه: من كان نكاحها فاسداً فهل يثبت لها بالخلوة شيء من المهر؟ على روايتين ذكرهما ابن قدامة، الأولى: يجب مهر المثل قال: "والمنصوص عن أحمد أن المهر يستقر بالخلوة — يعني في النكاح الفاسد — قياساً على العقد الصحيح"، والرواية الثانية: لا يجب، وقال "وهي قول أكثر أهل العلم" ثم قال: "والأولى أولى"^(٢).
وأما العدة فتجب بالخلوة حتى ولو كان النكاح فاسداً^(٣).

المطلب الرابع: أصل الضابط

١/ إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فقد روى زرارة بن أوفى^(٤) قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب المهر ووجبت العدة^(٥).
وقال ابن قدامة: "هذه قضايا تشتهر، ولم يخالفهم أحد"^(٦) في عصرهم، فكان

(١) الإنصاف (٢٨٥/٩)، (٣٨٥/٨).

(٢) المغني (٣٥١/٩-٣٥٣) و (١٥٧/١٠).

(٣) الإقناع (٥/٤)، كشف القناع (٢٧٦٥/٨).

(٤) زرارة بن أوفى حاجب العامري، أحد الأعلام، قاضي البصرة، سمع من بعض الصحابة، توفي سنة (٧٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٥١٥/٤)، تهذيب التهذيب (٢٣٦/١)، شذرات الذهب (١٠٢/١).

(٥) الأثر رواه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح باب (١١١)، من قال: إذا أغلق الباب وأرخى الستر فقد وجب الصداق، برقم (١٦٦٨٩)، ورواه عبد الرزاق في كتاب النكاح، باب في وجوب الصداق (٢٨٨/٦) رقم (١٠٨٧٥)، ورواه سعيد بن منصور في باب فيما يجب به الصداق (٢٠٢/١) رقم (٧٦٢)، ومن طريقه رواه البيهقي في كتاب الصداق، باب من قال من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب الصداق (٤١٧/٦) رقم (١٤٤٨٤)، وقال: هذا مرسل، زرارة لم يدر كهم، وقد رويناه موصولاً عن عمر وعلي رضي الله عنهما.

قلت: رواه عنهما ابن أبي شيبة في الموضع السابق برقم (١٦٦٨٦)، وعبد الرزاق برقم (١٠٨٧٧)، وسعيد برقم (٧٥٨ / ٧٦١)، ورواه البيهقي في الموضع السابق برقم (١٤٤٨٢)، ورواه أيضاً عبد الله عن أبيه نقله عنه الخلال في أحكام النساء رقم (١٦٣) و رقم (١٧٩)، وانظر مسائل عبد الله رقم (١٤٧١)، ورواه حرب في مسائله رقم (٢٣، ٢٥٤)، وانظر تلخيص الحبير (٣٩٠/٣) برقم (١٦٨١)، والإرواء (٣٥٦/٦) برقم (١٩٣٧) و (١٩٥/٧) برقم (٢١١٥)، وقد ضعف حديث زرارة بن أوفى عن الخلفاء الراشدين وصحح الموصول لعمر وعلي رضي الله عنهما.

(٦) قد روى ما يخالف ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، رواهما ابن أبي شيبة في كتاب النكاح =

إجماعاً" (١).

٢/ وقوله تعالى ﴿ وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض ﴾ (٢).

قال الفراء: "الإفضاء الخلوة، دخل بها أو لم يدخل" (٣)، قال ابن قدامة: "وهذا صحيح، فإن الإفضاء مأخوذ من الفضاء، وهو الخالي، فكأنه قال: وقد خلا بعضكم إلى بعض" (٤).

وقال الجصاص: "وقول الفراء حجة فيما يحكيه من اللغة، فإذا كان اسم الإفضاء يقع على الخلوة فقد منعت الآية أن يأخذ منها شيئاً بعد الخلوة والطلاق" (٥).

٣/ عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان (٦) مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

= باب (١١٢) من قال لها نصف الصداق رقم (١٦٦٩٨)، عن ابن مسعود بلفظ: "لها نصف الصداق وإن جلس بين رجلها"، وعن ابن عباس في الموضع السابق برقم (١٨٨٠٢، ١٠٨٨٣)، ورواه سعيد بن منصور برقم (٧٧٢)، ورواه عنهما حرب في مسائله برقم (٢٥٥، ٢٥٦)، والبيهقي في كتاب الصداق، باب الرجل يخلو بامرأته ثم يطلق قبل المسيس (٤١٥/٦) برقم (١٤٤٧٣)، وما بعده، وعن ابن مسعود برقم (١٤٤٧٨). (١) قد أجاب ابن قدامة في المغني (١٥٣/١٠-١٥٤) عما روي عن ابن مسعود وابن عباس حتى تستقيم له دعوى الإجماع فقال: "حديث ابن مسعود فيه انقطاع". قلت: وكذا قال البيهقي في معرفة السنن (٣٩٩/٥)، وفي السنن الكبرى أيضاً في الموضع السابق، وقال ابن قدامة: عن أثر ابن عباس "لا يصح، قال أحمد: يرويه ليث، وليس بالقوي، وقد روى حنظلة خلاف ما رواه ليث وحنظلة أقوى من ليث". قلت انظر قول الإمام أحمد بمعنى قريب مما ذكره عنه ابن قدامة في الجامع لمعرفة العلل يرويه عنه الميموني (٥٠/١) رقم (٤٠٨) و (٣٣٥/١) برقم (٢٥٩٩). وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير (٣٩٠/٣) برقم (١٦٨٠).

قلت: قد تابع ليث كل من الثوري عند عبد الرزاق في كتاب النكاح باب في وجوب الصداق (٢٩٠/٦) رقم (١٠٨٨٣)، وعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس عند البيهقي في الموضع السابق، لكن أعلاها بالانقطاع أيضاً في معرفة السنن (٤٠٠/٥).

(٢) سورة النساء آية رقم (٢١).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢٥٩/١)، وتفسير القرطبي (١٠٢/٥) وفيها خطأ مطبعي أحال المعنى حيث قال: إن يخلو بها وأن يجامعها، والصحيح وإن لم يجامعها، وقد صححتها من أصل كتاب الفراء.

(٤) المغني (١٥٤/١٠).

(٥) أحكام القرآن (١٥٩/٢).

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري، من عامر قريش، المدني ثقة، من الثالثة. انظر ترجمته في الكاشف (٣/٥٠)، تقريب التهذيب (ص ٨٦٩).

قال : " من كشف خمر امرأة ونظر إليها، فقد وجب الصداق، دخل بها أو لم يدخل"^(١).
 ٤/ استدلل الإمام أحمد بدليل عقلي فقد روى عنه صالح قال : قال أبي : إذا أغلق الباب وأرخى الستر لزمه الصداق، قلت : فإن لم يطاء ؟ قال : وإن لم يطاء، أرأيت لو جاءت بولد أليس تلزمه إياه، العجز جاء من قبله . قلت : فإنه قال: لم أطاء، وقالت : لم يطأني ؟ قال: هذا فارٌّ من الصداق، هذه فارة من العدة^(٢).

ما ذكر من هذه الأدلة ظاهر في دلالة على فروع من الضابط وهو وجوب المهر ولزوم العدة بالخلوة أما دلالتها على عموم الضابط فليس بظاهر إلا أن يقاس بقية أفراد العموم غير المنصوص عليه على المنصوص عليه منها . والله أعلم .

المطلب الخامس : فروع الضابط

- (١) روى عبد الله قال : سمعت أبي يقول في رجل تزوج أخته وهو لا يشعر ؟ فقال : إذا كان دخل بها فلها الصداق الذي يسمى بها^(٣).
- (٢) روى عبد الله قال : حدثنا قال : سألت أبي عن اللعان ؟ فقال : ثم يفرق بينهما الحاكم ولها الصداق وتعتد عدة الحرة المسلمة إن كانت ممن تحيض بثلاث حيض، وإن كانت ممن لا تحيض فتلاثة أشهر وإن كانت حاملاً فأجلها أن تضع حملها^(٤).
- (٣) روى عبد الله قال سألت أبي عن رجل تزوج امرأة على أرض من أرض السواد ثم طلقها ؟ فقال : إن كان دخل بها دفع إليها الأرض، فإن لم يدخل بها فلها نصف الأرض^(٥).

(١) رواه الدار قطني في كتاب النكاح (١٨٥/٣) رقم (٣٧٨٠) وأخرجه أبو داود في المراسيل باب في المهر (ص ١٨٥) رقم (٢١٤) قال ابن حجر عن رواية الدار قطني : في إسناد ابن لهيعة مع إرساله، ورجال أبي داود في المراسيل ثقات . انظر تلخيص الحبير (٣/٣٩٠-٣٩١) رقم (١٦٨١) .

(٢) مسائل صالح رقم (٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠) .

(٣) مسائل عبد الله رقم (١٥٠٠) . وقوله " الذي يسمى بها " هكذا في العبارة ولعل الأنسب " الذي سمي لها " .

(٤) مسائل عبد الله رقم (١٥٩٠) .

(٥) مسائل عبد الله رقم (١٥٩٣) .

(٤) روى الكوسج قال : قلت تزوج العبد بغير إذن مولاه ؟ قال : هو على قول ابن عمر رضي الله عنهما زنا ^(١).. قلت : فليس لها صداق ولا عليها عدة ؟ قال : هكذا هو قول ابن عمر رضي الله عنهما ، كأنه مال إلى حديث أبي موسى رضي الله عنه ^(٢) ^(٣).

(٥) روى الكوسج قال : قلت تزوجها في عدتها قال : لها المهر ويخطبها مع الخطاب بعد انقضاء عدتها من الأول ثم تعتد من الذي تزوجها في عدتها ^(٤).

(٦) روى الكوسج قال : قلت إذا خيرت — يعني الأمة — فاختارت نفسها ولم يكن دخل بها ؟ قال : فلا صداق لها — وإن اختارته فالصداق — للسيد ^(٥).

(٧) روى الكوسج قال : قلت اليهودية والنصرانية تكون تحت اليهودي والنصراني فتسلم قبل أن يدخل بها ؟ فقال : لا صداق لها ^(٦).

(٨) روى الكوسج قال : قلت قال سفيان : في رجل دخل بامرأته كانت عنده سنتين فلم يصل إليها أي يجامعها ثم طلقها تطليقة أترى له عليها رجعة أو ميراث ؟ قال : لا ، قال أحمد : له عليها رجعة وبينهما الميراث وعليها العدة إذا أغلق الباب وأرخصي الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول ^(٧).

(٩) روى الكوسج قال : قلت قال سفيان : في رجل اشترى جارية مسروقة فوقع عليها فحبلت أن لصاحبها القيمة لأنه استهلك ، قال أحمد : الولد للمشتري لأنه مغرور

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح باب (١٢٩) من كره للعبد أن يتزوج بغير إذن سيده رقم (١٦٦٥٨)،

ورواه سعيد بن منصور في كتاب النكاح باب العبد يتزوج بغير إذن مولاه (٢٠٦/١) رقم (٧٨٩) .

(٢) حديث أبي موسى أن غلاماً له تزوج أمة من غير إذن وساق لهم خمس إبل من مال أبي موسى ، فطالبهم أبو موسى بالغلام والمال ، واختصموا إلى عثمان رضي الله عنه ففضى لأهل الجارية بخمسي ما استحل به فرج صاحبتهمورد على أبي موسى الباقي . رواه ابن أبي شيبة كتاب النكاح باب (١٢٨) في العبد يتزوج بغير إذن مولاه رقم (١٦٨٤٨) ، ورواه سعيد بن منصور في الموضع السابق برقم (٧٩٦) .

(٣) مسائل الكوسج — النكاح والطلاق — رقم (٤٦-٤٧) . والمقصود أن خلوة العبد بها أوجب لها الصداق و ألزمتها بالعدة .

(٤) مسائل الكوسج — النكاح والطلاق — رقم (١٢٣) .

(٥) مسائل الكوسج — النكاح والطلاق — رقم (١٨٥) .

(٦) مسائل الكوسج — النكاح والطلاق — رقم (١٩٥) .

(٧) مسائل الكوسج — النكاح والطلاق — رقم (٢٧٤) .

وليس عليه أن يفديهم وترد الأمة إلى مالكتها الأول، وعلى الواطئ المهر قلت المهر؟ قال : نعم ويرجع على من غره^(١).

(١٠) روى الكوسج قال : قلت سئل سفيان عن رجل زوج أم ولده قبل أن يستبرئها بحيضة فمات عنها سيدها قبل أن يدخل بها زوجها ثم فارقها زوجها قبل أن يدخل بها فليس عليها عدة لا من زوجها ولا من سيدها، قال أحمد : كما قال^(٢).

(١١) روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان إذا وهبت له أو تُصدق بها عليه أو ورثها أو اشتراها فلا يقع عليها حتى يستبرئها فإذا باع جارية فردت عليه من عيب أو شيء فلا يقع عليها حتى يستبرئها إذا كان صاحبها قد قبضها قال أحمد: جيد^(٣).

(١٢) روى الكوسج قال : سمعت يعني سفيان قال : إذا تزوجها وهو محرم أو هي حائض أو في رمضان ثم ادعت الدخول ألزمته المهر . قال أحمد : إذا أغلق الباب وأرخصى الستر^(٤).

(١٣) روى الكوسج قال : قلت قال سفيان : إذا ارتدت المرأة عن الإسلام ولها زوج قبل أن يدخل بها فلا صداق لها وقد انقطع ما بينهما الرجل والمرأة فيه سواء . قال أحمد : قد انقطع ما بينهما ولا صداق لها لأنه ليس هاهنا عدة إن لم يكن دخل بها^(٥).

(١٤) روى الكوسج قال : قلت : لأحمد سئل سفيان : عن رجل خلا بامرأته وهي حائض ؟ قال : لها المهر كاملاً . قيل وإن كان محرماً ؟ قال : وإن كان محرماً . قال أحمد : نعم إذا أغلق الباب وأرخصى الستر^(٦).

(١) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣١٠) .

(٢) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣١٥) .

(٣) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣٢٠) .

والاستبراء بالنسبة للأمة يشابه العدة بالنسبة للزوجة إذ إن من حكم العدة استبراء الرحم .

(٤) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٤٣٣) .

(٥) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣٥٨) .

(٦) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٣٤٥) .

(١٥) روى حرب قال : سمعت أحمد يقول : من تزوج على نكاح الشغار أو تزوج امرأة على عمتها أو خالتها فإنه يفرق بينهما ولها المهر إذا أصابها وإن لم يكن دخل بها فلا شيء لها قلت : إن خلا بها ولم يمسه؟ قال : إذا أغلق باباً أو أرخى ستراً فلها المهر^(١).

(١٦) روى حرب قال : سألت أحمد قلت : رجل تزوج امرأة فأرخى عليه وعليها ستراً؟ فقال : لم أمسها، وقالت هي : لم يمسيني، قال : عليه المهر ولا يقبل قوله ولا قولها، وذهب إلى أن عليها العدة، قلت : فإن أخذها عند نسوة فمسه وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلو بها؟ قال : إذا نال منها شيئاً لا يحل لغيره فعليه المهر^(٢).

(١٧) روى حرب قال : سألت أحمد قلت : مجوسي أسلم قبل أن يدخل بامرأته هل لها من الصداق شيء؟ قال : لا^(٣).

(١٨) روى حرب قال : قلت لأحمد : رجل يعتق أمته ولها زوج لم يدخل بها، فتختار نفسها هل لها صداق؟ قال : ليس لها صداق، لأنه لم يدخل بها^(٤).

(١٩) روى حنبل قال : زوج نصراني ابنته على عروة البارقي فرد علي بن أبي طالب النكاح وقال له : خذ مهرك من أبيها ، قال الإمام أحمد : إنما قال له ذلك لأنه لم يكن دخل بها ولو كان دخل بها لكان لها المهر تاماً والعدة عليها^(٥).

(٢٠) روى عبد الله قال سألت أبي عن رجل تزوج امرأة ولم يقدر عليها؟ قال : يفرق بينهما ، قلت : فإذا أرخى ستراً أو أغلق باباً؟ قال : وجب الصداق^(٦).

(١) مسائل حرب رقم (٥٧)، مسائل عبد الله رقم (١٤٠١)، ونقلها الخلال في أحكام النساء عن عبد الله برقم (١٦١).

(٢) مسائل حرب رقم (٢٥٢).

(٣) مسائل حرب رقم (٩٧٩).

(٤) مسائل حرب رقم (١١٧٢).

(٥) نقلها عنه الخلال في أحكام النساء رقم (٤٥)، وفي أحكام أهل الملل رقم (٤٣٢).

(٦) مسائل عبد الله رقم (١٤٠٢)، ونقلها الخلال عنه في أحكام النساء رقم (١٦٢).

(٢١) روى الكوسج أنه قال لأبي عبد الله : قال سفيان : للمملوكة واليهودية والنصرانية متعة الحر إذا طلقن ؟ قال أحمد : لكل مطلقة متاع إذا كانت غير مدخول بها ولم يكن فرض لها ^(١).

(٢٢) روى ابن هانئ قال : وسألت عن رجل له امرأة ولها أم فوطئ أم امرأته ، ولم يدخل بالابنة ؟ قال : لم يدخل بها ؟ قلت : لا ، قال : ولا أرخى سترها ؟ ولا أغلق باباً ؟ قلت : لا ، قال : لها نصف الصداق وحرمت عليه الابنة ، وقال : أنزلها بمزلة المطلقة ^(٢).

(٢٣) روى صالح قال : وقال أبي إذا أغلق الباب وأرخى الستر لزمه الصداق ، قلت : فإن لم يطاء ؟ قال : وإن لم يطاء ، رأيته لو جاءت بولد أليس تلزمه إياه ، العجز جاء من قبله ، قلت : فإن قال : لم أطأ ، وقالت : لم يطاءني ، قال : هذا فار من الصداق ، هذه فارة من العدة ^(٣).

المطلب السادس : المستثنى من الضابط

قال الخرقى : " وإذا خلا بعد العقد فقال : لم أطأها وصدقته لم يلتفت إلى قولهما ، وكان حكمهما حكم الدخول في جميع أمورهما ، إلا في الرجوع إلى زوج طلقها ثلاثاً ، أو في الزنا فإنهما يحدان ولا يرجمان ^(٤) .

فاستثنى الخرقى من الضابط مسألتين :

الأولى : أن الخلوة بدون وطء لا تحل الزوجة المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول وهذا هو المذهب ^(٥) ، وهو نص حديث امرأة رفاعه حين قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أتريدين أن ترجعي إلى رفاعه ؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك" ^(٦).

(١) مسائل الكوسج - النكاح والطلاق - رقم (٢٧٧) ، ونقلها الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٥٧٣) .

(٢) مسائل ابن هانئ رقم (١٠٢٨) .

(٣) مسائل صالح رقم (٧٩٨-٨٠٠) .

(٤) مختصر الخرقى (ص ١٤٧) .

(٥) المقنع (٢٢٧/٣) ، الإنصاف (١٦٤/٩) .

(٦) حديث امرأة رفاعه رواه البخاري في مواضع منها كتاب الطلاق باب من أجاز طلاق الثلاث رقم (٥٢٦٠) ، ورواه مسلم في كتاب النكاح باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لطلقها حتى تنكح زوجاً غيره رقم (١٤٣٣) .

وذكره ابن المنذر إجماعاً، إلا ما ذكر عن سعيد بن المسيب^(١).

الثانية : أن مجرد الخلوة لا يثبت به الإحصان لواحد من الزوجين إذ المحصن من وطئ امرأته في قبلها في نكاح صحيح وهما بالغان عاقلان حران، فإن اختل شرط من ذلك في أحدهما فلا إحصان لواحد منهما، وذلك لأن الإحصان شرط في إيجاب حد الرجم و الحدود تدرأ بالشبهات^(٢).

وقد ذكر ابن قدامة زيادة على ذلك مما يثبت بالدخول الذي هو الوطء ولا يثبت بالخلوة فقال : " ولا يثبت بها الغسل لأنها ليست من موجباته، ولا يخرج به من العنة لأنها العجز عن الوطء، فلا يزول إلا بحقيقة الوطء، ولا تحصل به الفية لأنها الرجوع عما حلف عليه، وإنما حلف على ترك الوطء، ولا تفسد به العبادات^(٣)، ولا تجب به الكفارة^(٤)، وأما تحريم الربية فعن أحمد أنه يحصل بالخلوة، والصحيح أنها لا تحرم، لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٥)، والدخول كناية عن الوطء، والنص صريح في إباحتها بدونه، وحمل القاضي كلام أحمد على أنه حصل مع الخلوة نظر أو مباشرة " ^(٦).

ومما يستثنى من الضابط — وإن كان في جانب الحرام عياداً بالله — أن وطء الحرام ينشر

(١) الإجماع (٤٥)، وأثر سعيد فقال : " أما الناس فيقولون حتى يجامعها — يعني حتى يجامع المرأة الزوج الثاني بعد طلاق الأول لها ثلاثاً — ، وأما أنا فيأني أقول : إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد بذلك إحلالاً لها فلا بأس أن يتزوجها الأول " . ذكره ابن المنذر في كتابه الإشراف على مذاهب العلماء (١٩٩/٤)، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن داود بن أبي هند، في السنن باب المرأة تطلق ثلاثاً فتزوج غيره فيطلقها قبل أن يمسه (٤٩/٢) رقم (١٩٨٩)، ورجال إسناده ثقات، إلا أن هشيم كثير التدليس والإرسال الخفي، انظر التقريب (ص ٣٠٩، ١٠٢٣).

(٢) المغني (١٥٥/١٠)، المقنع (٤٥٣/٣)، الإنصاف (١٧٠/١٠-١٧١).

(٣) قوله : " ولا تفسد به العبادات " يعني : أنه لو اختلى بها وهو محرم أو صائم أو معتكف أو صلى في تلك الخلوة فلا تفسد هذه العبادات، بسبب الخلوة والمرأة في ذلك مثل الرجل .

(٤) قوله : " ولا تجب به كفارة " فيما لو اختلى وهو صائم أو محرم أو كان مظاهراً منها فاختلى بها فلا تجب الكفارة والمرأة في ذلك كالرجل .

(٥) سورة النساء آية (٢٣) .

(٦) المغني (١٥٥/١٠)، وانظر في مسألة الربية أيضاً المغني (٥١٧/٩)، والإنصاف (١١٦-١١٥/٨) .

الحرمة فإذا زنى بامرأة فلا يحل له نكاح بنتها على الصحيح من المذهب^(١)، أما الخلوة بالأجنبية فلا ينشر الحرمة على الصحيح . والله أعلم^(٢).

(١) الإنصاف (١١٦/٨-١١٧)، الإقناع (٣٣٧/٣) .

(٢) الإنصاف (١١٩/٨)، الإقناع (٣٣٧/٣) .

ضابط في كتاب الظهار

الظهار يمين

ضابط

الظهار يمين

المطلب الأول: نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى عبد الله قال : سمعت أبي يقول : قال الله تعالى : ﴿ الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ﴾^(١)، وقوله تعالى : ﴿ والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ﴾^(٢)، وقوله تعالى ﴿ فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ﴾^(٣). قال أبي : والظهار يمين، والكفارة فيه قبل أن يتماسا^(٤).

المطلب الثاني: معنى الضابط

الظهار هو : أن يشبه امرأته أو عضواً منها بظهر من تحرم عليه على التأيد بنسب أو رضاع أو بهما أو بعضو منها^(٥).

أما اليمين فهو : تأكيد الحكم بذكر الله تعالى على وجه الخصوص^(٦).

وقول الإمام أحمد : " الظهار يمين " هو من باب تشبيه الظهار باليمين .

(١) سورة المجادلة الآية رقم (٢) .

(٢) سورة المجادلة الآية رقم (٣) .

(٣) سورة المجادلة الآية رقم (٤) .

(٤) مسائل عبد الله رقم (١٥٦٢)، وانظر مسألة رقم (١٥٣٣)، ومسائل صالح رقم (١٥١٣، ١٥١٢، ١٢٢٣)، ومسائل حرب رقم (٣٩٥، ١٠٦٩) .

(٥) المغني (٥٤/١١)، الإنصاف (١٩٣/٩)، المطلع (ص ٣٤٥)، معجم المصطلحات الفقهية (٤٥٢/٢)، وخصوا الظاهر بالتشبيه من بين سائر الأعضاء، لأن كل مركوب يسمى ظهراً، لحصول الركوب على ظهره في الأغلب، فشبهوا الزوجة بذلك (المطلع) .

(٦) المطلع (ص ٣٨٧)، معجم المصطلحات الفقهية (٥١٧/٣) .

تنبيه : لا يجوز الحلف بغير الله سبحانه وتعالى أو أسمائه أو صفاته فلا يجوز الحلف بالملائكة ولا الأنبياء ولا الصالحين ولا الآباء، وإن كانوا معظمين لما رواه أبو داود برقم (٣٢٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من حلف بغير الله فقد أشرك " وصححه الألباني في الإرواء برقم (٢٥٦١) .

وهناك ما يسمى يميناً بالطلاق وهي : ما اشتملت على شرط وجزاء كقول الرجل لزوجته إن خرجت من الدار فأنت طالق . انظر القواعد النورانية (ص ٢٤٤) .

وقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في مسألة تشبيه الظهر باليمين، ويعبر عنها أصحاب كتب القواعد بقولهم: "هل المقلب في الظهر مشابهة اليمين أو مشابهة الطلاق" (١).

والإمام أحمد في هذا الضابط يرى أن الظهر يمين، وإن كانت هناك فروع أوردها الأصحاب مغلبين فيها مشابهة الظهر بالطلاق (٢).

وللشافعية فيها وجهان (٣)، وقد نص الشافعي في القديم على أن الظهر يمين، وله في الجديد ما يدل على أنه شبه الظهر بالطلاق (٤).

ونقل عن مالك أنه قال: إنما الظهر بمنزلة الطلاق (٥).

(١) قال شيخ الإسلام في القواعد النورانية (ص ٢٤٤): "الأيمان التي يحلف بها المسلمون مما قد يلزم بها حكم ست أنواع ليس لها سابع، ثم قال: السادس الظهر"، وقال في الفتاوى (٢٧٢/٣٥): "وما زال السلف يسمون الظهر ونحوه يميناً". الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٠٩/١)، القواعد للحصني (٢٩٢/٣)، وللسيوطي (٢/٢٩٦).

(٢) قال ابن قدامة: "كل زوج صح طلاقه صح ظهاره"، وقال: "ومن لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره"، المغني (٥٦/١١-٥٧)، الإنصاف (١٩٧/٩)، وكذا لو قال لبعض زوجاته: أنت علي كظهر أمي، ثم قال للأخرى: أنت مثلها، كان مظاهراً من الثانية، كالطلاق لأنه يجري في مثل هذا. الإنصاف (٢٠٣/٩)، الإقناع (٣/٥٨٦)، كشف القناع (٢٧٢٧/٨)، وبعض المسائل حكى فيها روايتين، وبعضها احتمالين، كما لو شبه عضواً من امرأته بظهر أمه، أو عضو من أعضائها، فهو ظهار كالطلاق، وعن أحمد أنه ليس بظهار، لأنه لو حلف بالله لا يمس عضواً منها لم يسر إلى غيره، وكذلك لو قال: علي الحرام أو الحرام لي لازم، ونوى به الظهار، أو اقترنت به قرينة تدل على إرادته الظهار، احتمل أن يكون ظهاراً لأنه كناية اقترنت بنية فصحت كالطلاق، ويحتمل أن لا يثبت به الظهار لأنه ليس بصريح فيه، ولا يثبت حكمه بغير الصريح كاليمين بالله تعالى. انظر المغني (٦٤/١١ و ٦٥)، الإنصاف (١٩٣/٩).

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٢٩٦).

(٤) الأم كتاب اختلاف العراقيين، باب الطلاق (٢٤٥/٧)، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٠٩/١)، القواعد للحصني (٢٩٢/٣-٢٩٥)، وقال الشافعي: "الظهار يمين لا طلاق" في معرض كلامه عن مسألة الظهار المؤقت والصحيح من مذهبه أنه يصح. انظر المصادر السابقة. لكن ابن المنذر حين عدّه من القائلين بصحته قال: "ولا يشبه ذلك مذهب الشافعي، لأنه يقول: إذا أمسكها بعد التظاهر ساعة فقد عاد لما قال، ووجبت عليه الكفارة" الإشراف على مذاهب العلماء (ص ٢٤١) رقم (٢٧٠٣).

(٥) المدونة الكبرى (١٥٤/٢)، وفي بعض الفروع وافق الحكم فيها تغليب مشابهة الظهر باليمين. انظر الموطأ كتاب الطلاق باب ظهار الحر، والمدونة (٢/٢٩٩).

وينبني على الخلاف في المسألة خلاف في فروع كثيرة منها :

أن كفارة الظهر لا تجب إلا بالحنث كالأيمان، والحنث هو العود، وذلك بفعل ما حلف على تركه وهو الجماع ^(١).

ومنها : لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي إلى شهر، أو إلى سنة، صح التوقيت فيه لأن الظهر يمين، ومن غلب تشبيه الظهر بالطلاق قال : لا يصح لأن الطلاق لا يؤقت ^(٢).

ومنها : لو ظاهر من زوجاته الأربع بلفظ واحد، وجبت كفارة واحدة تشبيهاً للظهر باليمين، ومن شبه الظهر بالطلاق أوجب أربع كفارات ^(٣).

ومنها : ظهر الصبي لا يصح لأن اليمين لا تنعقد منه، وقيل : يصح حيث صح طلاقه، قال ابن اللحام : " أكثر الأصحاب عليه " ^(٤).

ومنها : لو قال : علي الحرام، أو الحرام لي لازم، قال ابن قدامة : " يحتمل أن لا يثبت الظهر لأنه يمين، واليمين لا تثبت إلا بالصرح " ^(٥).

ومنها : تكرار الظهر قبل التكفير لا يوجب إلا كفارة واحدة كاليمين بالله ^(٦).

وهناك مسائل كثيرة مندرجة تحت هذا الضابط ^(٧) ، ويأتي بعض منها إن شاء الله في المطلب الرابع فروع الضابط .

(١) المغني (٧١/١١)، المبدع (٤٢/٨)، الإنصاف (٢٠٤/٩)، الإقناع (٥٨٧/٣)، الإشراف مسألة رقم (٢٧٠١)، القواعد للحصني (٢٩٣/٣)، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٠٩/١).

(٢) المغني (٦٨/١١)، المبدع (٤٠/٨)، الإقناع (٥٨٦/٣)، الإشراف مسألة رقم (٢٧٠٣)، القواعد للحصني (٣/٢٩٢)، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣١٠/١)، المدونة (٢٩٨/٢). وعند الشافعية قولهم لا يصح، إما مطلقاً، فيكون اللفظ لغواً، أو أنه لا يصح التوقيت فيكون الظهر مؤيداً على قولين.

(٣) المغني (٧٨/١١)، المبدع (٤٥/٨)، الإنصاف (٢٠٧/٩)، الإقناع (٥٨٨-٥٨٧/٣)، الإشراف مسألة رقم (٢٦٩٢)، القواعد للحصني (٢٩٣/٣)، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٠٩/١)، المدونة (٢٩٩/٢)، وفي هذه المسألة قضى مالك رحمه الله بلزوم كفارة واحدة، مع أنه يرى أن الظهر طلاق.

(٤) انظر المغني (٥٦/١١)، الإنصاف (١٩٧/٩)، القواعد لابن اللحام (ص ٢٨).

(٥) المغني (٦٥/١١).

(٦) المغني (١١٤/١١).

(٧) انظر القواعد للحصني (٢٩٢/٣)، والأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٠٩/١)، فقد ذكرا فروعاً كثيرة للضابط.

المطلب الثالث : أصل الضابط

١/ قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾^(١) .

سبب نزول الآية إما تحريمه العسل، وإما تحريمه مارية القبطية^(٢)، وعلى التقديرين فتحريم الحلال يمين على ظاهر الآية، ولهذا أفتى جمهور الصحابة أن تحريم الحلال يمين مكفرة، والظهار إنما هو تحريم لما أحل الله له، كما هو أحد الأقوال في سبب نزول الآية، والله سبحانه وتعالى سماه يميناً^(٣) .

٢/ حديث عمر رضي الله عنه حين سئل عن : رجل جعل امرأة عليه كظهر أمه إن هو تزوجها، فأمره عمر بن الخطاب إن هو تزوجها أن لا يقرها حتى يكفر كفارة المتظاهر^{(٤)(٥)} .

(١) سورة التحريم آية رقم (٢١) .

(٢) تفسير القرطبي (١٧٧/١٨)، وذكر قولاً ثالثاً وضعفه وهو : عدم قبول النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة التي وهبت نفسها له . وانظر تفسير الطبري (١٤/١٩٨ و ٢٠٢) رقم (٢٦٦٥٣) و (٢٦٦٦٥)، وأصل القصة رواها البخاري في كتاب التفسير باب تفسير سورة التحريم، رقم (٤٩١٢)، وأخرجه أيضاً في باب ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ رقم (٥٢٦٨) و (٦٩٧٢)، وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق رقم (١٤٧٢) .

(٣) انظر الفتاوى لشيخ الإسلام (٣٥/٢٧١-٢٧٢) .

(٤) رواه مالك عن القاسم بن محمد في الموطأ، كتاب الطلاق بابظهار الحر، ورواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الطلاق باب الظهار قبل النكاح رقم (١١٥٥٠)، ورواه البيهقي في كتاب الظهار باب لاظهار قبل نكاح رقم (١٥٢٥٢)، وقال : " منقطع ، القاسم بن محمد لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه "، ولأجلها وضعفه الألباني في الإرواء (١٧٦/٧) رقم (٢٠٩٠)، ورواه سعيد بن منصور في السنن رقم (١٠١٩) .

(٥) روي استدلال الإمام أحمد بالحديث صالح في مسائله رقم (١٥١٢ و ١٥١٣)، ومسائل عبد الله رقم (١٥٣٣)، ومسائل حرب رقم (٣٩٥) .

فعمر رضي الله عنه صحح الظهار قبل النكاح، مما يعني تشبيهه باليمين، ولذلك قال الإمام أحمد حين سئل عن الظهار قبل النكاح : يلزمه، لأنه يمين وليس بمثلة الطلاق ، نذهب إلى حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١).

ولو كان الظهار بمثلة الطلاق لم يصح قبل النكاح، لأن الطلاق لا يصح قبل النكاح، لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا طلاق إلا فيما تملك "^(٢).

المطلب الرابع : فروع الضابط

١/ روى صالح قال : قلت : الظهار من الأمة والحرة سواء ؟ قال : إذا كانت الأمة امرأته تزوجها بمهر فهو ظهار، وإن كانت ملك يمين أو أم ولد فليس منها ظهار . وقال مرة أخرى : فيها كفارة يمين^{(٣)(٤)}.

٢/ روى صالح قال : وقال : الرجل يظاهر من قبل أن يتزوج، أذهب إلى حديث عمر، حديث القاسم^(٥) كفارة الظهار، قلت له : لا يكون مثل الطلاق ؟ قال : هذا يمين لا يكون مثل الطلاق^(٦).

٣/ روى صالح قال : وقال في رجل قال لامرأته : أنت اليوم علي حرام أو كظهر أمي : هذا قد وقت، فإذا كان غداً لا تحرم، فمن ذهب أنها تحرم يشبهها بالطلاق، وأقوى في المذهب الذي يزعم أنها لا تحرم، وأذهب إليه، وذاك أن الظهار والحرام عندي يمين،

(١) مسائل عبد الله رقم (١٥٣٣) .

(٢) تمامه: "ولا عتق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك، ولا وفاء نذر إلا فيما تملك". رواه أبو داود في كتاب الطلاق باب في الطلاق قبل النكاح رقم (٢١٩٠)، وحسنه المنذري وغيره. انظر الإرواء (١٧٣/٦) رقم (١٧٥١).

(٣) قال المرداوي : " إن ظاهر من أمته أو أم ولده لم يصح، بلا نزاع، وعليه كفارة يمين، هذا المذهب ". الإنصاف (١٩٩/٩)، ولأن الأمة وأم الولد ليستا من الزوجات .

(٤) مسائل صالح رقم (١٠٩)، ومسائل أبو داود رقم (١١٦٥)، ومسائل ابن هانئ رقم (١١٤٩)، ومسائل عبد الله رقم (١٤٦٢) .

(٥) سبق تخريجه في الحاشية رقم (٤) صفحة (٥٠٦).

(٦) مسائل صالح رقم (١٥١٢ و ١٥١٣)، ومسائل عبد الله رقم (١٥٣٣)، ومسائل حرب رقم (٣٩٥) .

قلت : إنه يقع عليها إذا وقت وقتاً ؟ قال^(١) : إبراهيم^(٢) وغيره^(٣) ، شبهوه بالطلاق وهو عندي لا يشبه الطلاق^(٤) .

٤ / روى عبد الله قال^(٥) : قال أبي : والظهار يمين ، والكفارة فيه قبل أن يتماسا ، فلو أن رجلاً ظاهر من امرأته ثم طلقها لم تكن عليه كفارة ، والظهار أن يقول لامرأته : أنت علي كظهر أمي ، عمي ، خالتي ، حماتي^(٦) ، ذات محرم^(٧) ، والأمة إذا كانت زوجة يكون ظهاراً ، وإن كانت ملك يمين لا يكون فيها ظهار ، قال أبي : عليه الكفارة في أمته ، وأم ولده كذلك ، ابن عمر كفر قبل وبعد ، قبل أن يحنث وبعد ما يحنث^(٨) ، وسلمان كفر قبل أن يحنث^(٩)^(١٠) .

(١) القائل هو الإمام أحمد . فهو يذكر قول إبراهيم النخعي وغيره .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في السنن باب ما جاء في الظهار رقم (١٨٢٢) ، وباب ما يجزي في الظهار من الرقة رقم (١٨٤٦) ، ورواه عبد الرزاق في كتاب الطلاق باب يظاهر إلى وقت رقم (١١٦٠١) ، وابن أبي شيبة في كتاب الطلاق باب من قال ليس في الظهار وقت رقم (١٨٣١٩) و (١٨٣٢١) و (١٨٣٢٧) .

(٣) روى هذا القول عن عدد من السلف ، فرواه ابن أبي شيبة في الموضع السابق عن الحسن رقم (١٨٣٢٢) ، وعن طاوس رقم (١٨٣٢٣) ، وعن سعيد بن المسيب والحسن رقم (١٨٣١٨) . وانظر سنن سعيد بن منصور في الموضع المشار إليه قريباً ، والإشراف لابن المنذر (٢٤١٥) مسألة رقم (٢٧٠٣) .

(٤) مسائل صالح رقم (١٢٢٣) و (١٢٢٥) ، الكوسج — النكاح والطلاق — رقم (٣٩٦) ، وقريباً منها مسائل أبي داود رقم (١١٦٣) .

(٥) انظر صدر هذه المسئلة في المطلب الأول من هذه الضابط .

(٦) حماة المرأة أم زوجها ، وكل شيء من قبل الزوج مثل الأب والأخ فهم الأحماء ، وكل شيء من قبل المرأة فهم الأخستان ، والصهر يجمع هذا كله . انظر الصحاح (١٦٨٩/٢) ، لسان العرب (٢١٤/١٨) مادة : " حمى " ، والإمام أحمد هنا لعله يقصد أم الزوجة وسماها حماة ، وأن كانت هي من الأخستان لأنها من قبل الزوجة .

(٧) جاء في مسائل صالح رقم (٣٠٨) قول الإمام أحمد : " إن ظاهر بذات محرم منه فهو ظهار " ، وانظر الإنصاف (١٩٣/٩-١٩٦) ، والمبدع (٣٠/٨) .

(٨) رواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الأيمان والنذور باب صيام ثلاثة أيام وتقدم التكفير رقم (١٦١٠٧) و (١٦١٠٨) ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الأيمان باب الكفارة قبل الحنث (٥٤/١٠) رقم (١٩٩٦٧) .

(٩) رواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الأيمان والنذور باب صيام ثلاثة أيام وتقدم التكفير رقم (١٦١٠٩) ، ورواه ابن أبي شيبة في كتاب الأيمان والنذور والكفارات باب (٢٥) من رخص أن يكفر قبل أن يحنث رقم (١٢٣١٠) ، وهذا في كفارة اليمين وليس كفارة الظهارة .

(١٠) مسائل عبد الله رقم (١٥٦٢) .

٥/ روى عبد الله قال : قال أبي : لو أن رجلاً ظاهر من امرأته ثم ماتت كان يرثها ولا تجب عليه كفارة في الظهار، وكذلك إن طلقها فأبّت طلاقها فلا تجب عليه كفارة، فإن طلقها فأبّت طلاقها ثم راجعها، قال : لا يطأها حتى يكفر، فإن طلقها ثلاثاً فتزوجت زوجاً غيره ثم راجعها فلا يطأها حتى يكفر كفارة الظهار^(١).

٦/ روي حرب قال: سمعت أحمد يقول : المرأة إذا ظهرت من زوجها لزمته الكفارة، كما تلزم الرجل. إذا قالت لزوجها: أنت كأبي، أو كأخي، أو نحو ذلك كفرت، كما يكفر الرجل، لأن الظهار ليس بمترلة الطلاق، لأن الظهار إنما هي يمين^(٢).

المطلب الخامس : مستثنيات الضابط

هناك مسائل في أحكام الظهار لم يكن الحكم فيها مغلباً فيه تشبيه الظهار باليمين، ومن هذه المسائل :

أولاً: كفارة الظهار إذا كانت بالعتق أو الصيام، وجب أن تكون قبل الحنث وهو العود إجماعاً^(٣)، وإن كانت الكفارة بالإطعام فالصحيح من المذهب أنها تجب قبل الحنث وهذا بخلاف اليمين، فللحالف إخراج الكفارة قبل الحنث وبعده^(٤).
قال الخرقي : " ومن حلف فهو مخير بالكفارة قبل الحنث وبعده، وسواء كانت الكفارة صوماً أو غيره، إلا في الظهار والحرام، فعليه الكفارة قبل الحنث "^(٥).

(١) مسائل عبد الله رقم (١٥٦٣)، والإمام أحمد بين في هذه المسائل، أن الكفارة لا تجب بمجرد الظهار، فلو مات أحدهما أو فارقها قبل العود فلا كفارة عليه لأن الكفارة في الظهار كفارة يمين، فلا تجب بغير الحنث كسائر الأيمان . انظر المغني (٧٢/١١) .

(٢) مسائل حرب (١٠٦٩) .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٧/٣٤)، الإنصاف (٢٠٣/٩)، المبدع (٤١/٨)، موسوعة الإجماع لشيخ الإسلام جمع عبد الله البوصي (ص ٥٣٤) .

(٤) انظر المغني (١١٠-١٠٩/١١) و(٤٨١/١٣)، والإنصاف (٢٠٣/٩) و(٤٢/١١-٤٣)، الإقناع (٣٤٨/٤) .

(٥) مختصر الخرقي (ص ٢١٦-٢١٧) .

ثانياً : قال ابن قدامة : " كل زوج صح طلاقه صح ظهاره، ومن لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره " ^(١)، وهذا تغليب لمشاهدة الظهار بالطلاق إذ علق صحة الظهار بصحة الطلاق وليس بصحة انعقاد اليمين .

(١) المغني (٥٦/١١-٥٧)، والإنصاف (١٩٧/٩) .

ضوابط في كتاب الجنائيات

وفيه ضابطان :

الأول : جراح غير المسلمين على حساب جراح المسلمين من دياتهم .

الثاني : جراح العبد على قدر ثمنه مثل ما في جراح الحر من دياته .

الضابط الأول

جراح غير المسلمين على حساب جراح المسلمين في دياتهم

المطلب الأول : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

(١) روى الكوسج أنه قال لأبي عبد الله : جراح اليهود ، والنصارى والمجوس ؟ قال : في دياتهم على حساب جراح المسلمين في دياتهم . فقلت إذا كان خطأ فعلى النصف من دية المسلم ، والمجوس ثمانمائة ؟ قال : نعم^(١) .

(٢) روى صالح قال : قلت لأبي : جراحات اليهود والنصارى والمجوس ؟ قال على قدر دياتهم من ديات المسلمين^(٢) .

المطلب الثاني : معنى الضابط

دية الكتابي على النصف من دية المسلم ، ودية المجوسي ثمانمائة درهم ، وكذا عبدة الأوثان ، وسائر من لا كتاب له كالترك ومن عبد ما استحسن ، فلا ذمة لهم ، وإنما تحقن دماؤهم بالأمان ، فإذا قتل من له أمان منهم فديته دية المجوسي ، لأنها أقل الديات ، فلا تنقص عنها ، ولأنه كافر ذو عهد ، لا تحل مناكحته ، فأشبه المجوسي .

هذه دية الجناية على النفس وما بقي من الديات فحسابها فيهم على حساب ديات المسلمين ، فكما أن دية الحرة المسلمة ، نصف دية الحر المسلم فكذلك نساؤهم على النصف من دية رجالهم .

وكذا جراحاتهم كل واحد منهم معتبر من ديته ، فكما أن العين الواحدة نصف دية المسلم ، فكذلك العين الواحدة منهم نصف ديته .

ففي عين الكتابي الواحدة نصف النصف يعني ربع الدية الكاملة للمسلم . وفي عين المجوسي ومن قيس عليه نصف الثمانمائة يعني أربع مائة . وهكذا في الأطراف والحواس وغيرها .

(١) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٢٠٥) .

(٢) مسائل صالح رقم (٩١٤) .

وديعة جراح المرأة المسلمة تساوي جراح الرجل إلى ثلث الدية، فإذا جاوزت الثلث، فعلى النصف .

فكذلك على مقتضى الضابط فإن ديات جراح نسائهم تساوي ديات رجالهم إلى الثلث، فإذا جاوزت الثلث، فعلى نصف ديات رجالهم، أما في العمد فإذا تعدى عليهم المسلم فإننا نضعف عليه الدية، وذلك لإزالة القود^(١).

وكذا الجنين لو أُعْتِدِيَ على أمه فسقط وهو محكوم بكفره^(٢)، ففيه غرة قيمتها عشر دية أمه لأن جنين الحرة المسلمة مضمون بغرة عبد أو أمة قيمتها عشر دية أمه . قال في الإنصاف: " لا أعلم فيه خلافاً " . وعلى هذا فإذا كان أبوا الجنين كتابيين فقيمة غرته نصف قيمة غرة الجنين المسلم أو عشر دية أمه ودية أمه نصف أبيه ودية أبيه نصف دية المسلم فتحصل أن ديته قيمة غرة قدرها عشر ربع دية مسلم .

وإن كان الجنين مجوسياً حكماً فديته أربعون درهماً لأن ذلك عشر دية أمه ، فإن لم يجد غرة بهذه الدراهم وجبت قيمتها من أحد الأصول في الدية وهي الإبل أو البقر أو الغنم أو الذهب أو الفضة^(٣).

وكذا تغليظ دياتهم باجتماع الحرمات حرمة الزمان وحرمة المكان، كتغليظ ديات المسلمين عند من يرى تغليظ ديات المسلمين^(٤).

قال في الإقناع: " وجراح كل أحد معتبرة من ديته"^(٥).

(١) المغني (١٢ / ٥١ - ٥٨)، المبدع (٨ / ٣٥٢ - ٣٥٣)، الإنصاف (١٠ / ٦٣ - ٦٥)، معونة أولي النهى (٨ / ٢٥١ - ٢٥٢)، كشف القناع (٨ / ٢٩٢٧) .

(٢) يحكم بكفر الجنين فيما إذا خُلِقَ من ذكر وامرأة كافرين سواء كانا زوجين أو لم يكونا، ولذلك قال في المغني: " وإن ضرب بطن نصرانية، فأسقطت، وادعت أو ادعى ورثته أنه من مسلم حملت به من وطء شبهة أو زن، فاعترف الجاني، فعليه غرة كاملة " . المغني (١٢ / ٧١) .

(٣) المغني (١٢ / ٦٦)، المبدع (٨ / ٣٦٠)، الإنصاف (١٠ / ٧٢)، كشف القناع (٨ / ٢٩٢٩) .

(٤) المغني (١٢ / ٥٣ - ٥٤)، الإقناع (٤ / ١٥٩) وتغليظ الدية يكون في النفس لا الطرف وفي قتل الخطأ فقط في ثلاث مواضع هي، حرم مكة، الإحرام، أشهر الحرم، فيزداد لكل واحد منها ثلث الدية، فإن اجتمعت هذه الحرمات الثلاث وجبت ديتان . ولا اعتبار لما يعظمونه في شريعتهم، وإنما الاعتبار ما يعظمه المسلمون من الحرمات .

(٥) الإقناع (٤ / ١٥١)، وانظر كشف القناع (٨ / ٢٩٢٨) .

المطلب الثالث : أصل الضابط

عن عمرو بن شعيب^(١) عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
"دية المعاهد نصف دية الحر"^(٢).

ووجه الدلالة أن الحديث جعل دية المعاهد وفي بعض الروايات اليهودي
والنصراني على النصف من دية المسلم، والحديث عام في كل دية أو عقل سواء كانت
الجنانية على النفس أو دونهما .

ويمكن أن يستدل لها بالنظر وذلك أن دية النفس في الكتابي على النصف من دية
النفس للمسلم، والجراح تبع للنفس في الدية^(٣).

المطلب الرابع : فروع الضابط

(١) روى الكوسج أنه قال لأبي عبد الله : جراح اليهود والنصارى والمجوس ؟ قال :
في دياتهم على حساب جراح المسلمين في دياتهم . قلت^(٤) : إذا كان خطأ فعلى النصف
من دية المسلم والمجوس ثمانمائة ؟ قال : نعم^(٥).

(٢) روى الكوسج قال : قلت : جنين اليهودية والنصرانية ؟ قال أحمد : نرى أن فيه
عشر دية أمه .

قلت : الجنين عمدته وخطأه واحد ؟ قال : نعم والذكر والأنثى سواء، فإذا ضربها
فأسقطت جنينين أو ثلاثة ففي كل جنين غرة^(٦).

(١) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، توفي سنة (١١٨ هـ)، قال الذهبي : "قال القطان :
إذا روى عن ثقة فهو حجة، وقال أحمد : ربما احتجنا به"، وقال ابن حجر : "صدوق"، وللمحدثين فيه
كلام ينظر في مظانه . انظر ميزان الاعتدال (٢٦٣/٣)، الكاشف (٣٢١/٣)، تقريب التهذيب (ص ٧٣٨) .

(٢) رواه أبو داود كتاب الديات باب في دية النمي رقم (٤٥٨٣)، ورواه الإمام أحمد في المسند (١٨٢/٢)، وانظر
الإرواء (٣٠٧/٧) رقم (٢٢٥١) وحسنه، وأورد حديث عمرو بن حزم : "جراح الكتابي على نصف جراح
المسلم" ثم قال : "ولم أره في شيء من طرق عمرو بن حزم، وبالجملة، فهو معنى صحيح يشهد له الحديث
الذي قبله". انتهى . ويقصد به حديث "دية المعاهد نصف دية المسلم". الإرواء رقم (٢٢٥٢) .

(٣) انظر المتمتع في شرح المقنع (٥٢٣/٥)، وكشاف القناع (٢٩٢٧/٨) .

(٤) القائل هنا هو الكوسج .

(٥) نقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٩١٥)، ورواها الكوسج مختصرة في الحدود والديات رقم (٢٠٥) .

(٦) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٢٢٦) .

(٣) روى حرب أنه قال لأبي عبد الله : فإن قتل ذمياً في الحرم ؟ قال : يزداد أيضاً على قدره كما يزداد على المسلم^(١).

(٤) روى أحمد بن هاشم الانطاكي قال : سمعت أبا عبد الله قال في عين المجوسي، ويده بالحساب ثمانمائة^(٢).

(٥) روى أبو طالب أن أبا عبد الله قال في المجوسي : ما أصيب من عينه ويده بقدر ديته^(٣).

(١) نقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٨٨١) .

(٢) نقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٩٢٠) .

(٣) نقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (٩٢١ ، ٩٢٢) .

الضابط الثاني

جراح العبد على قدر ثمنه مثل ما في جراح الحر من ديته

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى الكوسج قال : قلت : موضحة العبد، وسنه، وجراحه ؟ قال : على قدر ثمنه مثل ما في جراح الحر من ديته^(١).

المطلب الثاني : معنى الضابط

أجمع أهل العلم على أن في العبد قيمته إذا كانت قيمته لا تبلغ دية حر، فإن بلغت قيمته دية الحر أو زادت عليها، فالصحيح من المذهب أن ديته قيمته بالغة ما بلغت، وكذلك الأمة .

وسواء كان القتل عمداً أو خطأ، وسواء كان ضمانه باليد بأن كان تلفه تحت يد عادية عليه من غيرها، كما لو غصب عبداً فمات في يده أو جُني عليه وهو في يده، أو كان ضمانه بالجناية عليه وهو في يد مالكة، وذلك لأن العبد أو الأمة يعتبر مالاً متقوماً، فيضمن بكمال قيمته بالغة ما بلغت، كالفرس .

وخالف الحر وزاد عليه لأن دية الحر ليست ضمان مال، ولذلك لم تختلف ديته باختلاف أوصاف الآدميين بخلاف العبد .
وعنه : لا يبلغ بالعبد دية الحر^(٢).

ولا فرق في هذا الحكم بين القن من العبيد والمدبر والمكاتب وأم الولد^(٣).

(١) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٨٤) .

(٢) المغني (١١ / ٥٠٤ - ٥٠٥) و (١٢ / ٥٨)، الإنصاف (١٠ / ٦٦)، المبدع (٨ / ٣٥٣)، الإجماع لابن المنذر (ص ٧٥) مسألة رقم (٧١٢) .

(٣) المغني (١٢ / ٥٨)، والإقناع (٤ / ١٥١)، الشرح الكبير (٢٥ / ٤٠٣)، وانظر ضابط : أم الولد والمكاتب والمدبر عبيد . صفحة (٤٧٤) .

أما الجراح فيما دون النفس فعلى قسمين :

القسم الأول : أن يكون الجرح غير مُقَدَّر مثله في الحر، كما لو شجحه دون الموضحة^(١)، فديته في العبد مقدر بما نقص من قيمته بعد البرء . قال في المبدع : " بغير خلاف نعلمه " ^(٢).

القسم الثاني : أن يكون الجرح مُقَدَّرًا مثله في الحر، كاليد والرجل والموضحة، فهو مقدر من العبد منسوبٌ إلى قيمته، ففي أنف الحر ولسانه، وكلتا يديه أو عينيه أو رجله أو أذنيه، ديته، فكذلك في كل واحد منها في العبد قيمته، وفي يد الحر الواحدة أو رجله أو عينه نصف ديته، فكذلك في يد العبد أو رجله أو عينه نصف قيمته، وفي أصبع الحر عشر ديته، وفي أصبع العبد عشر قيمته، وفي موضحة الحر نصف عشر ديته، وهي في العبد نصف عشر قيمته، وسواء نقصته الجناية أقل مما أعطي من الدية أو أكثر من ذلك^(٣).

ومتى لزم الجاني قيمة العبد كاملة، كما لو قطع لسانه أو أذنيه، فعليه قيمة العبد كاملة، ولم يزل ملك العبد لسيده، لأن القيمة بدل عن الأعضاء المملوكة للسيد، وبقي ملكه، لأنه لم يوجد سبب يقتضي الزوال، فوجب بقاؤه على ملكه عملاً باستصحاب الحال^(٤).

هذا التقسيم هو الصحيح من المذهب، وهو مقتضى الضابط .

وعنه : رواية أن جراح العبد تضمن بما نقص مطلقاً، يعني سواء كان العضو المجني عليه مقدرًا أو لم يكن مقدرًا فالواجب ما نقص من قيمته، قال في الإنصاف: "وهو الصواب".

وعنه : إن كانت جراحه عن إتلاف : ضمنت بالتقدير . وإن كانت عن تلف

(١) الموضحة : التي تبدي وضح العظام، أي : بياضه، والجمع المواضع . المطلع (ص ٣٦٧) .

(٢) المبدع (٣٥٤/٨) وقوله : "بغير خلاف نعلمه" يقصد في هذا القسم، ويبقى ما سوف يأتي في القسم الثاني بمعنى

أن الخلاف منحصر في القسم الثاني . وانظر الشرح الكبير (٢٥ / ٤٠٥)، المغني (١٢ / ١٨٣) .

(٣) مختصر الخرقى (ص ٦٨٥) الروايتين والوجهين (٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥)، المبدع (٨ / ٣٥٤)، الإنصاف

(١٠ / ٦٦ - ٦٧)، الإقناع (٤ / ١٥١ - ١٥٢)، المغني (١٢ / ١٨٢ - ١٨٣) .

(٤) المغني (١٢ / ١٨٤)، المبدع (٨ / ٥٥)، الإنصاف (١٠ / ٦٨) .

تحت اليد العادية ضمنت بما نقص^(١).

وعلى رواية المذهب : إن بلغت الجناية على الأمة ثلث قيمتها، احتل أن ترد إلى النصف كالحرة مع الحر، إذ المرأة الحرة تساوي الرجل إلى ثلث ديتها، فإذا بلغت ثلث الدية ردت المرأة إلى نصف الرجل، ففي ثلاثة أصابع المرأة ثلاثة أعشار الدية الكاملة للرجال، وفي أربع أصابع خمس الدية، يعني نصف دية الرجل فيها^(٢) وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " عقل المرأة مثل عقل الرجل، حتى يبلغ الثلث من ديتها "^(٣).

فكذلك الأمة في ثلاثة أصابع ثلاثة أعشار قيمتها، وفي أربعة أصابع خمس قيمتها، كالحرة من الدية .

ويحتمل أن لا ترد الأمة إلى النصف، ولا يقاس على الحرة، لأن ذلك في الحرة على خلاف الأصل، إذ الأصل زيادة الأرش بزيادة الجناية، وأن كل ما زاد نقصها وضررها، زاد في ضماها، فإذا خولف في الحرة للنص، بقينا في الأمة على وفق الأصل، قال الزركشي : " وهو الصواب " ^(٤).

وهذا التفريع في المسألة على رواية المذهب، أما على رواية ضمان الجناية بما نقص من قيمة العبد فلا تفريع عليها^(٥).

(١) الروايتين والوجهين (٢ / ٢٨٤)، المغني (١٢ / ١٨٣)، المبدع (٨ / ٣٥٤)، المقنع (٣ / ٣٩٣)، الإنصاف (١٠ / ٦٧) .

(٢) المغني (١٢ / ٥٧)، المقنع (٣ / ٣٩٠)، الشرح الكبير (٢٥ / ٣٨٩)، المبدع (٨ / ٣٥٠)، الإنصاف (١٠ / ٦٣) .
(٣) رواه النسائي في كتاب القسامة باب عقل المرأة رقم (٤٨٠٥) . انظر تلخيص الحبير (٤ / ٤٩) رقم (١٤٠٩)، والإرواء للألباني وقد ضعفه (٧ / ٣٠٩) رقم (٢٢٥٤)، وقد روى مالك (٢ / ٨٦٠) باب ما جاء في عقل الأصابع من كتاب العقول عن سعيد بن المسيب أنه سئل : " في إصبع المرأة فقال : عشر من الإبل . قيل : ففي إصبعين ؟ قال عشرون . قيل : ففي ثلاثة أصابع ؟ فقال : ثلاثون . قيل كم في أربع ؟ قال عشرون . فقيل حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها ؟ فقال سعيد : هي السنة " . وصحح الأثر الألباني في الإرواء عن سعيد (٧ / ٣٠٩) رقم (٢٥٥٥) .

(٤) المغني (١٢ / ١٨٤ - ١٨٥)، الشرح الكبير (٢٥ / ٤٠٧)، شرح الزركشي على متن الخرقي (٣ / ٦٣٣)، المبدع (٨ / ٣٥٥)، الإنصاف (١٠ / ٦٨) .
(٥) الشرح الكبير (٢٥ / ٤٠٧)، المبدع (٨ / ٣٥٤) .

وقد ذكر معنى هذا الضابط بعض العلماء فقال : " كل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد" ^(١).

المطلب الثالث : أصل الضابط

(١) ما روي عن عمر رضي الله عنه قال : " عقل العبد في ثمنه مثل عقل الحر في ديته" ^(٢).

(٢) ما روي عن علي رضي الله عنه قال : " تجري جراحات العبيد على ما تجري عليه جراحات الأحرار " ^(٣).

(٣) قال القاضي في الروايتين : " ووجه الرواية الأولى ^(٤) : وهي اختيار الخرقى وأبي بكر عبد العزيز وهي قول عمر وعلي : أنه حيوان يجب بقتله كفارة، فوجب أن يكون لأعضائه أرش مقدر كالحر، ولأنكم ^(٥) اعتبرتموه بالبهايم واعتبرناه بالحر فكان اعتبارنا أولى، لأنه مخاطب مكلف مثاب معاقب، وفيه الكفارة والقسامة والقصاص، وهذا كله معدوم في البهيمة فكان اعتبارنا أولى" ^(٦).

المطلب الرابع : فروع الضابط

(١) روى الكوسج قال : قلت : موضحة العبد، وسنه، وجراحه ؟ قال : على قدر

(١) انظر الجوهرة النيرة (٢ / ١٤١)، ثم فسر هذا بقوله : " يعني أن : ما وجب فيه من الحر الدية فهو من العبد فيه القيمة، وما وجب في الحر فيه نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة وعلى هذا القياس " .

(٢) أثر عمر رضي الله عنه رواه عبد الرزاق في كتاب العقول باب جراحات العبد (١٠ / ٥-٤) رقم (١٨١٥٠)، وفي إسناده انقطاع بين عمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين .

(٣) أثر علي رضي الله عنه رواه ابن أبي شيبة في كتاب الديات باب في سن العبد وجراحه (٥ / ٣٨٨) رقم (٢٧٢٢٣) وفي الباب والسباب الذي قبله آثار في هذا المعنى عن إبراهيم النخعي والحسن والزهرى وعطاء والشعي وشريح وسعيد بن المسيب وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز .

(٤) يعني الرواية الصحيحة في المذهب وهي التفريق بين الجناية المقدر مثلها في الحر، وغير المقدرة فيه .

(٥) يعني من قال بالرواية الثانية، وهي : ضمانه بما نقص من ثمنه مطلقاً .

(٦) كتاب الروايتين والوجهين (٢ / ٢٨٥) .

ثمنه مثل ما في جراح الحر من ديته^(١).

(٢) روى الكوسج قال : قلت : دية العبد ؟ قال أحمد : هو مال بلغ ما بلغ وجراحه في ثمنه مثل جراحة الحر في ديته^(٢).

(٣) روى الكوسج قال : قلت : ما أصيب من المملوك من شيء فهو على حساب ثمنه يوم يصاب ؟ قال أحمد : نعم يوم يصاب^(٣).

(٤) روى عبد الله قال : سمعت أبي يقول : وإنما هو عقل العبد في ثمنه إذا جرح العبد ففي يده نصف قيمته^(٤).

المطلب الخامس : المستثنى من الضابط

يستثنى جراح السيد لعبده وأمته فإن كان عمداً على وجه المثلة والعقوبة، فإن العبد يعتق عليه، ويعزر السيد، قال شيخ الإسلام : " قد ثبت بالسنة والآثار أنه إذا مثّل بعبده عتق عليه، وهذا مذهب مالك وأحمد وغيرهما^(٥). في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من مثل بعبده، أو حرقه بالنار، فهو حر، وهو مولى الله ورسوله "^(٦).

روى الكوسج قال : قلت : إن رجلاً أقعد أمة له على مقلاة فاحترق عجزها فأعتقها عمر رضي الله عنه، و أوجعه ضرباً^(٧). قال : كذاك أقول^(٨).

(١) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٨٤) .

(٢) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (١١١) .

(٣) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (١١٢) .

(٤) مسائل عبد الله رقم (١٧٥٤) .

(٥) مجموع الفتاوى (١٤ / ٨٦) .

(٦) رواه البيهقي في كتاب الجراح باب ما روي فيمن قتل عبده أو مثل به (٨ / ٦٦) رقم (١٥٩٥٠) .

(٧) أثر عمر رواه البيهقي أيضاً في الموضع السابق (٨ / ٦٥) رقم (١٥٩٤٨) .

(٨) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٤٠) .

ضابط في كتاب الحدود

كل شئ وجب عليه وهو مسلم فهو عليه لا بد له
من أن يأتي به

ضابط

كل شيء وجب عليه وهو مسلم فهو عليه لا بد له من أن يأتي به

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان في رجل حج ثم ارتد ثم أسلم ؟ قال : يستأنف الحج، لا تجزيه حجته تلك، قيل له : فإن أصاب في حجته تلك ما يجب عليه من الكفارات ثم ارتد ثم أسلم ترى عليه كفارة ؟ فقال : لا، كل شيء عمله وهو مسلم من الفرائض ثم ارتد فليس عليه، يستأنف إذا أسلم، لأن الله سبحانه يقول: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾^(١).

قال أحمد : كل شيء وجب عليه وهو مسلم فهو عليه لا بد له من أن يأتي به .
قال إسحاق : كما قال أحمد، لأن ارتداده لا يخفف عنه فرضاً كان لزمه في إسلامه^(٢).

المطلب الثاني : معنى الضابط

المرتد هو الذي يكفر بعد إسلامه، ولو مميزاً طوعاً، ولو هازلاً^(٣)، وحكمه أن يستتاب ثلاثاً وجوباً، ويضيق عليه، ويجبس فإن تاب وإلا قتل بالسيف^(٤)، وسقط ما سوى القتل، من الحدود، لأنه متى اجتمع مع القتل حد، اكتفى بالقتل^(٥)، فأما إن تاب فلا يقتل ولا يعزر لردته^(٦).

وأما باقي الأحكام فهو موضوع هذا الضابط ولا يخلو من حالتين :

الحالة الأولى : ما كان قبل رده و نجملها فيما يلي :

(١) سورة الزمر آية رقم (٦٥) .

(٢) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (٣١٨) .

(٣) الإقناع (٢٨٥/٤)، منتهى الإرادات (١٨٦/٥) .

(٤) الإقناع (٢٩١/٤)، منتهى الإرادات (١٧٠/٥)، واستثنى من هذا الحكم المرتد إذا كان رسولاً لكافر فلا يقتل.

(٥) المغني (٢٩٨/١٢) .

(٦) منتهى الإرادات (١٧٠/٥) .

أولاً : يلزمه قضاء ما ترك من العبادات قبل رده على الصحيح من المذهب، و يشمل هذا الفرائض من صلاة أو زكاة أو صيام أو حج، وكذا يشمل النذور و الكفارات وغير ذلك^(١).

ثانياً : يلزمه أداء ما في ذمته من الضمانات المالية للآدميين كالإنفاق على من تلزمه مؤنته، وكقضاء ديونه و أروش جناباته، لأن هذه الحقوق لا يجوز تعطيلها، كما أن الضمان واجب على المسلم، فلأن يجب على المرتد أولى^(٢).

ثالثاً : ما أصاب من الحدود قبل رده ثم أسلم فإنها تقام عليه، ويؤخذ بها، وسواء كانت الحدود حقاً لله تعالى أو حقاً للآدميين، وسواء لحق بدار الحرب في رده أو لم يلحق بها، إذ لا تكون الردة التي هي أعظم الذنوب مكفرة للذنوب ومسقط للحدود، و إلا لكان طريقاً لمن لزمته الحدود، أن يكفر ثم يسلم، ولو في مجلسه لكي تسقط عنه الحدود^(٣).

الحالة الثانية : ما فعله حال رده^(٤) من قتل نفس أو سرقة أو قطع طريق أو ترك لواجبات أو غيرها فهذه لا تخلو أيضاً من أمرين :

الأمر الأول : أن يكون فعله في حال رده لكن قبل لحوقه بدار الحرب أو انضمامه بجماعة ممتنعة فالمذهب أنه يضمن ما أتلفه من حقوق الآدميين من نفس أو المال أو غيرهما، كما تقام عليه الحدود التي اقترفها من سرقة و زنى، وذلك لأن الإحصان لا يبطل بالردة كما أنه من أهل دار الإسلام، فأخذ بها كالذمي والمستأمن، وأما حد الخمر فيحتمل أن لا يؤخذ به كغيره من الكفار، ويحتمل أن يؤخذ به كغيره من الحدود و لأنه أقر بحكم الإسلام قبل رده وهذا من أحكامه فلا يسقط بجمده بعده، وهذا الاحتمال هو قياس

(١) الإنصاف (٣٤٣/١٠)، الانتصار لأبي الخطاب (٣٤٥/٢) .

(٢) الإنصاف (٣٤٢/١٠)، منتهى الإرادات (١٧٣/٥)، كشف القناع (٣٠٨٤/٩) .

(٣) المغني (٢٩٧/١٢)، منتهى الإرادات (١٧٣/٥)، الإقناع (٢٩٦/٤)، كشف القناع (٣٠٨٣/٩) .

(٤) أوماً أبو الخطاب في الانتصار (٣٣٥/٢) إلى أن هذا الضابط لا يشمل هذه الحالة فقال بعد أن ساق نص الضابط من رواية أحمد قال : " فشرط أن يجب عليه وهو مسلم فلا يفعله فإنه يأتي به " . لكن ما ذكر في هذه الحالة مما يجب عليه الإقرار به حال إسلامه، وقد أقر به في حال إسلامه، فوجوبه باقٍ حتى في حال رده، مع أن ما ذكر في هذه الحالة لا يشترط فيها الإسلام .

المذهب^(١).

الأمر الثاني : أن يكون فعله بعد لحوقه بدار الحرب أو انضمامه إلى جماعة ممتنعة فالصحيح من المذهب أنه يضمن وتقام عليه الحدود، ويقتص منه، لأنه التزم حكم الإسلام بإقراره به فلم يسقط بجحده، كما لا يسقط ما التزمه عند الحاكم بجحده .

وعنه : لا يضمن والحالة هذه ولا يؤخذ بما ارتكب من الحدود وذلك لأنه أصبح كالكفار الحربيين الممتنعين بدارهم، وهو اختيار ابن قدامة و شيخ الإسلام .
وروي عنه التوقف في ذلك^{(٢)(٣)} .

روى مهنا قال : سألت أحمد عن الرجل ارتد عن الإسلام فلهق بدار الحرب فقتل بها رجلاً مسلماً ثم رجع تائباً فأخذه وليه، يكون عليه قود في ذلك ؟ فقال : قد زال عنه الحكم، لأنه إنما قتل وهو مشرك، وكذلك إن سرق وهو مشرك، فقلت له : ويذهب دم الرجل المسلم ؟ قال : لا أقول في هذا شيئاً، فقلت : لا تقول فيه ؟ ترى عليه القتل، ولا ترى عليه شيئاً ؟ قال : لا أقول فيها شيئاً^(٤) .

أما ترك الواجبات في حال الردة فينظر بحثه في مطلب المستثنيات .
ومما يفيد هذا الضابط مسألة العبادات التي فعلها في حال إسلامه فالصحيح من المذهب أنها لا تبطل بردته إذا عاد إلى الإسلام، لأنه فعلها على وجهها وبرئت ذمته منها، فلا تعود إلى ذمته كدين الآدمي^(٥) .

قال في الانتصار بعد أن ساق صورة المسألة قال : " أوماً إليه في رواية ابن منصور عن سفيان قال : فيمن حج فأصاب في حجته ما يجب به كفارات ثم ارتد ثم أسلم فلا

(١) المغني (٢٩٧/١٢)، الإنصاف (٣٤٢/١٠-٣٣٧)، كشف القناع (٣٠٨٣/٩-٣٠٨٤)، منتهى الإرادات (١٧٤/٥).

(٢) المغني (٢٦٢/٢، ٢٩٨)، كشف القناع (٣٠٨٤/٩)، الاختيارات (ص ٢٥٦)، الإنصاف (٣٤٢/١٠).

(٣) لا فرق بين الأمرين في الحكم على المذهب وإنما الاختلاف بينهما أن الأمر الثاني على روايتين بخلاف الأول فهو على رواية واحدة، كما يختلفان في تعليل الحكم .

(٤) نقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (١٢٩١) ومثلها (١٢٩٠).

(٥) الإنصاف (٣٣٨/١٠)، كشف القناع (٣٠٨٣/٩).

كفارة عليه . فقال أحمد : كل شيء وجب وهو مسلم فهو عليه ، لا بد أن يأتي به ^(١) .

وروي عنه في الصلاة والحج أنه تجب عليه إعادتهما إذا ارتد ثم أسلم ^(٢) .

روى ذلك عن الإمام أحمد الكوسج قال : قلت : رجل حج ، ثم ارتد ثم أسلم

يستأنف ؟ قال ^(٣) : يستأنف ^(٤)

قال صاحب الإنصاف : " وأما الصلاة إذا أسلم بعدها في وقتها فحكمها حكم

الحج ، خلافاً ومذهباً " ، والصحيح من المذهب في الصلاة والحج ما ذكر أولاً وأثماً

كسائر العبادات لا تجب إعادتهما ^(٥) .

المطلب الثالث : أصل الضابط

لم أطلع على كلام للإمام أحمد مما يعتبر أصلاً لهذا الضابط ، لكن ذكر بعض الأصحاب

من التعليقات التي يمكن اعتبارها أصلاً لعموم الضابط منها :

١/ ردة المرتد لا تسقط ما التزمه وأقر به ، من أحكام الإسلام ، فلا تسقط هذه

بالجحد ، كما لا يسقط ما التزمه عند الحاكم بجحده .

٢/ القول بسقوط الأحكام بالردة يفضي إلى كون الردة التي هي أعظم الذنوب

مكفرة للذنوب ، وأن من كثرت ذنوبه ولزمته حدود ، يكفر ثم يسلم ، فتكفر ذنوبه ،

وتسقط حدوده ^(٦) .

٣/ الإلتلاف يوجب الضمان على المسلم والذمي والمستأمن ، فإيجابه على المرتد أولى ،

(١) الانتصار (٣٣٥/٢) ، وأبو الخطاب جعل لفظ الضابط أصل عن الإمام أحمد للرواية الصحيحة من المذهب .

(٢) الإنصاف (٣٨٨/٣) ، (٣٣٨/١٠) ، كشاف القناع (٣٠٨٣/٩) .

(٣) قال المحقق في بعض النسخ : يعني الإمام أحمد ، وكذا نقلها أبو الخطاب في الانتصار (٣٣٥/٢) .

(٤) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (٢١٨) ، ونقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (١٢٨٥) ،

ونقل الخلال عن حنبل مثلها أيضاً في أحكام أهل الملل رقم (١٢٨٦) . وهذه المسألة في الحج ، قال أبو الخطاب

بعدها : " فكذا يجب في الصلاة مثله " . الانتصار (٣٣٥/٢) .

(٥) الإنصاف (٣٨٨/٣) ، (٣٣٨/١٠) .

(٦) استدرك بعض المالكية بأن إسقاط العبادات ونحوها عن المرتد - وهو الأصل عندهم - مقيد بما إذا لم يقصد

إسقاطها برده ، وإلا فيعامل بنقيض قصده في ذلك كله . انظر الخرشبي على مختصر خليل وحاشية العدوي (٦٨/٨) .

قال أبو الخطاب : " المرتد ينبغي أن يغلظ عليه، فأما أن يخفف عنه فكلّا " (١).

المطلب الرابع : فروع الضابط

(١) روى الكوسج قال : قلت : قال سفيان في رجل حج ثم ارتد ثم أسلم ؟ قال : يستأنف الحج، لا تجزيه حجته تلك، قيل له : فإن أصاب في حجته تلك ما يجب عليه من الكفارات ثم ارتد ثم أسلم ترى عليه كفارة ؟ فقال : لا، كل شيء عمله وهو مسلم من الفرائض ثم ارتد فليس عليه، يستأنف إذا أسلم، لأن الله سبحانه يقول: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ (٢).

قال أحمد : كل شيء وجب عليه وهو مسلم فهو عليه لا بد له من أن يأتي به (٣).

(٢) روى الكوسج قال : قلت : سئل سفيان عن رجل سرق ثم زنى ثم ارتد عن الإسلام ثم تاب ؟ قال : هدم الإسلام ما كان قبل ذلك إلا حقوق الناس بعضهم في بعض، قال أحمد : يقام عليه الحد، واستشنع هاتين المسألتين من قوله (٤).

(٣) روى الكوسج قال : قلت : المسلم يسببه العدو فيقتل هناك مسلماً أو يزني ؟ قال : ما أعلمه إلا يقام عليه إذا خرج (٥).

(١) انظر المغني (٢٩٧/١٢-٢٩٨)، الانتصار (٣٤٥/٢-٣٤٧)، الكشف (٣٠٨٤/٩).

والدليل الأول نقله الكوسج عن إسحاق بن راهوية، انظر المسائل - النكاح والكفارات - رقم (٣١٨).
فائدة : قوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ (الزمر : ٦٥)، وقوله تعالى: ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ (الأنفال : ٣٨)، وقوله صلى الله عليه وسلم : " الإسلام يهدم ما قبله ". رواه مسلم
رقم (١٢١)، هذه النصوص ظاهرها مخالف لمقتضى الضابط ومقصوده، ولكن أجاب عنها الفقهاء فقالوا : المراد بها أن يموت بعد الردة كافراً مصراً على رده لقوله تعالى: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم﴾ فالمطلق من الآيات يحمل على هذا المقيد، وفي ختام الآيات ذكر أن جزاؤهم الخسارة في الآخرة وهي لا تكون إلا لمن مات على الكفر، أو يكون المراد بها ما فعله حال الكفر، لأنه يحال أن يجب الإسلام أحكام الإسلام. انظر الانتصار (٣٣٨/٢، ٣٤٦)، والمغني (٢٩٧/١٢).

(٢) سورة الزمر آية رقم (٦٥).

(٣) مسائل الكوسج - المناسك والكفارات - رقم (٣١٨)، ونقلها الخلال عنه في أحكام أهل الملل رقم (١٢٨٧).

(٤) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٣٣١)، ونقلها الخلال عنه في أحكام أهل الملل رقم (١٢٨٨).

(٥) مسائل الكوسج - من أول الجهاد إلى آخر العتق - رقم (١٢).

(٤) روى مهنا قال : سألت أحمد عن رجل ارتد عن الإسلام فقطع الطريق، وقتل النفس، ثم لحق بدار الحرب فأخذه المسلمون. كيف الحكم فيه ؟ قال : تقام عليه الحدود، ويقتص منه، فأعدت عليه، فقال : تقام عليه الحدود والقصاص^(١).

المطلب الخامس : المستثنى من الضابط

المرتد إذا أسلم فإن العبادات التي تركها حال رده لا يلزمه قضاؤها على الصحيح من المذهب^(٢).

وذلك مع أنه يلزم المرتد في حال رده الحدود التي هي حقوق لله تعالى ومبناها على التخفيف والدرء والإسقاط، فلأن تجب العبادات التي مبناها على الاحتياط أولى لكن الصحيح من المذهب ما ذكر أولاً^(٣).

روى ابن هانئ عن الإمام أحمد حين سئل عن مرتد له مال، قال : فإن هو أسلم وقد حال على ذلك المال الحول، ولم يقتل، كان المال له، ولا يزكيه، يستأنف به الحول، فإنه كان ممنوعاً من ماله^(٤).

(١) نقلها عنه الخلال في أحكام أهل الملل رقم (١٢٨٩).

(٢) الإنصاف (٣٤٢/١٠-٣٤٣)، كشف القناع (٣٠٨٦/٩).

(٣) الانتصار (٣٤٧/٢-٣٥٥).

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (١٥٨٢).

ضابط في كتاب الأيمان

إذا حلف الحالف بما يكفر على أمر ما ضي فبان خلافه فلا
كفارة عليه

ضابط

إذا حلف الحالف بما يكفر على أمر ماضٍ فبان خلافه

فلا كفارة عليه

المطلب الأول : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

- ١- روى صالح قال : سألت أبي عن رجل حلف بالطلاق ما فعل كذا وكذا وما في نيته كذا وكذا، وهو يرى أنه على ما حلف ونسي، وكان على خلاف ما حلف أيلزمه الطلاق ؟ قال أبي : لو كان هذا الحالف حلف بما يكفر كنت أرجو أن لا تلزمه الكفارة، فأما الطلاق و العتاق فإنهما لا يكفران، وأخاف أن يكون هذا حائثاً فيما حلف عليه^(١).
- ٢- روى أبو داود قال : سمعت أحمد قال : اللغو أن يحلف على الشيء وهو يرى أنه كما حلف عليه^(٢).

المطلب الثاني : معنى الضابط

قال الخرفي : " ومن حلف على شيء يظنه كما حلف فلم يكن، فلا كفارة عليه، لأنه من لغو اليمين"^(٣). وهذا هو معنى قول الإمام أحمد : " اللغو أن يحلف على شيء وهو يرى أنه كما حلف عليه"^(٤).

وقال ابن عبد البر: " أجمع المسلمون على أن لغو اليمين لا كفارة فيه "^(٥).

إذا علم ذلك فإن اليمين على الماضي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما هو صادق فيه فلا كفارة فيه إجماعاً .

(١) مسائل صالح رقم (٢٢٧) . والحنث معناه وقوع الطلاق والعتاق كما بينه في رواية صالح عن أبيه قال : وإذا قال : امرأته كذا وكذا يسمى الطلاق، فحنث في يمينه، فإن ذلك يلزمه الطلاق والعتاق، لأن الطلاق و العتاق لا كفارة فيهما . مسائل صالح رقم (٣٩٣)، وانظر مسائل بن هانئ (١٤٨١).

(٢) مسائل أبو داود رقم (١٤٣١)، ومسائل الكوسج — المناسك والكفارات — رقم (٣٩٨) .

(٣) مختصر الخرفي (ص ٢١٥) .

(٤) مسائل أبو داود رقم (١٤٣١)، ومسائل الكوسج — المناسك والكفارات — رقم (٣٩٨) .

(٥) التمهيد (٢١ / ٢٤٧) .

الثاني : ما تعمد الكذب فيه، فهو يمين غموس^(١)، ولا كفارة فيها لأنها أعظم من أن تكون فيها كفارة .

الثالث : ما يظنه حقاً، فيتبين خلافه، فلا كفارة فيه، لأنه من لغو اليمين^(٢) .

ولذلك قال ابن قدامة : " وفي الجملة لا كفارة في يمين على ماضٍ " ^(٣) .

وأما اليمين على المستقبل فما عقد عليه قلبه وقصد اليمين ثم خالف فعله الكفارة، وما لم يقصد اليمين إنما جرى على لسانه فهو لغو لا كفارة فيه^(٤) .

وقول الإمام أحمد : " بما يكفر " قيد يخرج ما إذا حلف الحالف بشيء لا يكفر، مثل الطلاق و العتاق، فإنه على الصحيح من المذهب يحنث في هذه الحالة ، بمعنى أنه يقع عليه الطلاق و العتاق^(٥) .

قال الخريفي : " ومن حلف على شيء وهو يرى أنه كما حلف عليه ، فلم يكن ، فلا كفارة عليه ، لأنه من لغو اليمين ، إلا أن يكون اليمين بالطلاق أو العتاق فيلزمه الحنث " ^(٦) .

روى صالح عن أبيه قال : وإذا قال : امرأته كذا وكذا يسمى الطلاق ، فحنث في يمينه، فإن ذلك يلزمه الطلاق و العتاق ، لأن الطلاق لا كفارة فيهما^(٧) .

(١) اليمين الغموس هي : اليمين الكاذبة الفاجرة يقطع بها الحالف مال غيره، سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار، وغموس للمبالغة، وقال ابن عبد البر : " اليمين ما لم يقطع بها مال أحد، ولم يحلف على مال، فإنها ليست من اليمين الغموس التي ورد فيها الوعيد " . لكن الجرجاني سمي هذه اليمين : يمين الصير، لصير صاحبها على الإقدام عليها مع وجود الزواجر من قلبه . وقال عن اليمين الغموس هي : " اليمين على فعل أو ترك ماضٍ كاذباً " . انظر المطلع (ص ٣٨٨)، الإنصاف (١١ / ١٦)، التمهيد (٢٠ / ٢٦٧)، التعريفات (ص ٣٣٣) .

(٢) انظر في عدّ الأقسام الثلاثة المغني (١٣ / ٤٥١)، شرح منتهى الإرادات (٤١٩ / ٣) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر مختصر الخرافي (ص ٢١٥)، المغني (١٣ / ٤٥١)، الفوائد والقواعد الأصولية للبعلي (١ / ٨٦)،

الإنصاف (١١ / ١٨ ، ١٩)، منتهى الإرادات مع حاشية بن قائد (٥ / ٢١٠ ، ٢١٦) .

(٥) المغني (١٣ / ٤٥١)، الإنصاف (١١ / ١٨ ، ١٩) .

(٦) مختصر الخريفي (ص ٢١٥) .

(٧) مسائل صالح رقم (٣٩٣) .

وقد نص الإمام أحمد على هذا الفرق بين اليمين بالطلاق واليمين بغيره ، فيما رواه عنه صالح قال : " إن الطلاق لا كفارة له وليس بمرتبة اليمين ، لأن اليمين يكفر ، والطلاق لا كفارة له ^(١) .

المطلب الثالث : أصل الضابط

قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ ^(٣) .

قال الطبري في ذكر الخلاف في معنى لغو اليمين : " وقال آخرون : بل اللغو في اليمين : اليمين التي يحلف بها الحالف وهو يرى أنه كما يحلف عليه ، ثم يتبين غير ذلك وأنه بخلاف الذي حلف عليه " . ذكر هذا القول بسنده عن أبي هريرة و ابن عباس و سليمان بن يسار والحسن ومجاهد وإبراهيم النخعي و قتادة والشعبي وغيرهم من التابعين ^(٤) .

المطلب الرابع : فروع الضابط .

١- روى صالح قال : قلت الرجل يحلف بالطلاق أو غيره من الأيمان على الشيء الذي يرى أنه فيه صادق لا يشك فيه ، ثم يتبين له بعد ذلك أنه ليس كما حلف عليه يكون هذا لغواً . قال : أما الطلاق لا أقول فيه شيئاً ، وأما اليمين من غير الطلاق فلا شيء عليه وهو من اللغو ^(٥) .

٢- روى ابن هانئ قال : سألت أبا عبد الله عن امرأة حلفت بعتق جارية لها إن كان عندها دينار ، فنظرت فإذا عندها ديناران ؟ قال أبو عبد الله : أما العتق والطلاق فإنه يقع

(١) مسائل صالح رقم (٣٣ ، ٣٤ ، ١٢١٠) .

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٢٥) .

(٣) سورة المائدة آية رقم (٨٩) ، وروى عنه الاستدلال بهذه الآية ابن هانئ في مسائله رقم (١٤٨١) .

(٤) تفسير الطبري (٢/٥٤٩ ، ٥٥٢) ، وانظر تفسير ابن كثير (١/٢٦٧) في تفسير سورة البقرة آية رقم (٢٢٥) .

(٥) مسائل صالح رقم (١٧١١) .

عليها، وإذا حلفت على المشي، يرى أنه كما حلفت عليه فلا يكون كما حلفت فذلك اللغو، الذي قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ^(١) فأما العتق والطلاق فإنه يعتق ويطلق ^(٢).

٣- روى ابن هانئ قال : وسئل عن الرجل يكون له في دار حصة فقال له رجل : يعني ما لك في هذه الدار، والرجل قد نسي أن يكون له في هذه الدار شيء ، فقال : كل ما لي في هذه الدار في المساكين صدقة ، قال أبو عبد الله : يطعم عشرة مساكين . قيل له : فإن لم يطعم ، ولم يصم ، قال : أرجو أن لا يكون عليه شيء ، لأنه حين حلف ، حلف وهو يرى أنه كما حلف عليه ^(٣).

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٢٥) .

(٢) مسائل ابن هانئ رقم (١٤٨١) .

(٣) مسائل ابن هانئ رقم (١٥٢٤) .

ضابط في كتاب القضاء

القاضي أحق من الأمير في الفروج والأحكام

ضابط

القاضي أحق من الأمير في الفروج والأحكام

المطلب الأول : نص المسائل المروية عن الإمام أحمد

١/ روى صالح قال : وسألته عن : الأمير أحق أن يزوج أم القاضي ؟ قال : القاضي لأن إليه الفروج والأحكام^(١).

٢/ روى عبد الله قال : سألت أبي : عن امرأة أسلمت على يدي رجل يزوجه ؟ قال : فيه اختلاف بين الناس ، وأما السلطان فلا أعلم بين الناس فيه اختلافاً ، وقال : السلطان ، القاضي ، لأن إليه أمر الفروج^(٢).

المطلب الثاني : معنى الضابط

إذا كانت ولاية القاضي عامة^(٣) فنظرة وسلطته تشمل عشرة أحكام^(٤) :

(١) مسائل صالح رقم (٥٠٠)، ومسائل عبد الله رقم (١٣٧٥)، ومسائل حرب رقم (٤).

(٢) مسائل عبد الله رقم (١٤٠٠)، ومسائل حرب رقم (٥).

(٣) ولاية القضاء العامة هي : التي لا تختص بحالة دون حالة، وذلك أن للسلطان أن يقصر اختصاص القاضي في بعض الأعمال أو البلدان كمن جعل له القضاء في بعض ما سيذكر من الأحكام . قال ابن نجيم : " القضاء يجوز تخصيصه بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات "، وهنا تكون ولاية القاضي خاصة ويقصر النظر فيها على ما تضمنه التخصيص، وقد يكون للقاضي عموم النظر في خصوص العمل يعني عام النظر لكن في بلد معين، ولعل هذا هو المقصود في الضابط هنا . انظر الأحكام السلطانية (ص ٦٨)، المغني (١٤/٨٩)، المقنع (٣/٦٠٨)، الإنصاف (١١/١٦٢-١٦٣)، مزيل الداء عن أصول القضاء (ص ٢٦)، مقال للمستشار جمال صادق المرصفاوي مؤتمر الفقه الإسلامي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٩٣هـ، بعنوان : نظام القضاء في الإسلام (ص ٧٤)، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٣٠)، غمز عيون البصائر (٢/٢١٩).

(٤) الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (ص ٦٥-٦٦)، والأحكام السلطانية للماوردي (ص ٨٩-٩٠)، مزيل الداء عن أصول القضاء (٢٣-٢٦)، تبصرة الحكام لابن فرحون (١/٨٥)، ونقل عنه الشيخ أحمد المبارك في مؤتمر نظام القضاء في الإسلام (ص ١٧٠) وقال أحمد المبارك : " اتفق الفقهاء على تولي القاضي هذه الأمور، بل وللقاضي المطالبة بهذه الأعمال إن لم تسند إليه، ثم قال : واختلف الفقهاء في تولي القاضي شؤون ثلاثة : (١) إقامة الحدود، (٢) أموال الصدقات، (٣) صلاة الجمعة والعيدين . وانظر شرح هذه الأحكام العشرة في المصادر السابقة .

- (١) فصل الخصومات والمنازعات .
- (٢) استيفاء الحق ممن هو عليه ، ودفعه إلى ربه .
- (٣) ثبوت الولاية على من كان ممنوعاً من التصرف لجنون أو صغر والحجر على من يرى الحجر عليه لقلس أو سفه .
- (٤) النظر في الوقوف .
- (٥) تنفيذ الوصايا على شرط الموصي .
- (٦) تزويج النساء اللاتي لا ولي لهن .
- (٧) المواريث .
- (٨) النظر في مصالح عمله بكف الأذى عن طرق المسلمين وأفنيتهم .
- (٩) النظر في الجراحات والدماء .
- (١٠) التسوية في الحكم بين القوي والضعيف والوضيع والشريف .

والقاضي في هذه الأمور أحق من أمير البلد أو والي البلد .
قال في المبدع : " نقل أبو طالب عن الإمام أحمد : " أمير البلد إنما هو مسلط على الأدب ، وليس له المواريث والوصايا والفروج والحدود والرحم ، وإنما يكون هذا إلى القاضي " (١) .

قال في معين الحكام : " يختص القاضي بوجوه لا يشاركه فيها غيره من الحكام " ثم ذكر قريباً من العشرة السابقة (٢) .

ونقل عن بعض القضاة قوله عن هذه الأحكام : " فهذه الأمور التي قدمنا ذكرها لا ترفع إلا إليه ولا تكون إلا في ديوانه " ، وقال : " هذا ترتيب الحكام القضاة في الأمور التي لا ينبغي لغيرهم النظر فيها " (٣) .

قال ابن نجيم : " يجوز قضاء الأمير الذي يولي القضاء (٤) ، وكذلك الكتابة إلى

(١) المبدع (١٠/١٢-١٣) ، الإنصاف (١١/١٦٥) .

(٢) معين الحكام (ص ٣٥) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قال ابن عابدين : " لا بد أن يكون الأمير ممن يولي القضاء ، وإلا فقضاء الأمير مطلقاً غير جائز " ، وذلك بأن يفوض السلطان للأمير تولية القضاة لأن ذلك إذن له بالقضاء ، فيجوز قضاؤه ولو مع قاضٍ ولاه ، أما إن

القاضي ، إلا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقضاء الأمير لا يجوز ^(١) .
ولا تختلف الرواية عن الإمام أحمد في أن القاضي أحق من والي البلد أو الأمير في ولاية تزويج خاصة ، والمذهب على هذا وعليه الأصحاب ^(٢) .

تنبيه : المقصود بالأمير هنا أمير البلد أو والي البلد وليس هو السلطان ذو الولاية التي ليس فوقها ولاية ، فالسلطان له ولاية عامة على جميع الرعية ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : " السلطان ولي من لا ولي له " ^(٣) .

وقال الإمام أحمد في مسألة تزويج المرأة عند عدم الأولياء أو عضلهم : " وأما السلطان فلا أعلم فيه اختلافاً " ^(٤) ، يعني في جواز تزويجه للمرأة .

المطلب الثالث : أصل الضابط

لم أقف على كلام للإمام أحمد - حسب اطلاعي - يعتبر أصلاً للضابط ، لكن أشار بعض الفقهاء ^(٥) إلى ما يمكن أن يعتبر أصلاً ، وهو أن الأحكام والفروج لا بد أن يكون

كان القاضي مولى من جهة الخليفة وهو الوالي الذي لا والي فوقه فقضاء الأمير في هذه الحال غير جائز . انظر حاشية ابن عابدين على أشباه ابن نجيم (ص ٢٧٠) ، وغمز عيون البصائر (٢/٢١٤ و ٢٦٦) .

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٢٨-٢٤٤) .

(٢) المغني (٩/٣٦١) ، الشرح (٢٠/١٧٠) ، الإنصاف (٨/٧٠-٧١) ، المبدع (٧/٣٢) ، شرح المنتهى للبهوتي (٣/١٨) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء " لا نكاح إلا بولي " رقم (١١٠٢) ، ورواه أبو داود في كتاب النكاح ، باب في الولي رقم (٢٠٨٣) ، ورواه ابن ماجه في كتاب النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي رقم (١٨٧٩) ، والحديث صححه العلماء ، انظر نصب الراية (٣/١٩٠) ، تلخيص الحبير (٣/٣٢٤ و ٣٣٣) رقم (١٦٠٧ و ١٦١٦) ، إرواء الغليل (٦/٢٤٣) رقم (١٨٤٠) ،

(٤) مسائل عبد الله رقم (١٤٠٠) .

(٥) المبدع (١٠/٨-٩) ، حاشية ابن قائد على المنتهى (١/٤٠٧) .

الناظر فيها عدلاً ، والعدالة وجودها في القاضي أخرى من وجودها في الأمير وذلك لأن العدالة شرط أولي في القاضي ^(١) ، لأن القضاء مبني على العدالة قال الله تعالى : ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ ^(٢) ، قال الإمام أحمد : " القسط : العدل " ^(٣) .

أما الأمير فينبغي أن يكون عدلاً ، لكن تصح الإمارة من البر والفاجر وفاقد العدالة لأن أمره مبني على الغلبة والقوة وتدبير الجند ، وحماية الثغور ، والقضاء على الفتن ، وهو في ذلك سلطة تنفيذية للسلطان صاحب الولاية والإمامة الكبرى ، قال في الوجيز : " وإذا كان المؤلّي — يعني للقاضي — نائب الإمام لم تشترط عدالته — يعني الأمير " قال في الإنصاف : " وهو المذهب " ^(٤) .

المطلب الرابع : فروع الضابط

١/ روى صالح قال : وسألته عن الأمير أحق أن يزوج أو القاضي ؟ قال : القاضي ، لأن إليه الفروج والأحكام ^(٥) .

٢/ روى أبو داود قال : سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل مات وترك صبية وأمها وليس أحد يجري على الصبية وليس له وصي ترى أن تباع الدار ؟ قال أحمد : من يبيع إلا أن يكون وصياً أو قاضياً ^(٦) .

٣/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد يقول : لا نكاح إلا بولي ، فإن لم يكن ولي فالسلطان . وسمعت أحمد قال : أختار القاضي هو أحب إلي من الأمير في ذلك ^(٧) .

(١) الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (ص ٦٠) ، والماوردي (ص ٨٤) ، الإقناع (٣٩٦/٤) ، كشف القناع (٣١٩٤/٩) ، وانظر مقال الدكتور جمال صادق المرصفاوي (١٦-١٨) ، إلا أن الحنفية خالفوا الجمهور فجعلوا العدالة في القاضي شرط جواز لا شرط صحة ، فيصح تولية الفاسق وينفذ حكمه ويأثم من ولاه على ذلك . انظر معين الحكم (ص ١٤) .

(٢) سورة المائدة آية رقم (٤٢) .

(٣) أحكام أهل الملل للخلال رقم (٣٤٨) من رواية حنبل .

(٤) فهنا صحت توليته للقاضي وهو نائب الإمام مع عدم عدالته .

نقلها عنه في الإنصاف (١٥٩/١١-١٦٠) ، ولم أجدتها في المطبوع من الوجيز .

(٥) مسائل صالح رقم (٥٠٠) ، مسائل عبد الله رقم (١٣٧٥) ، مسائل حرب رقم (٤) .

(٦) مسائل أبي دود رقم (١٣٧٢) .

(٧) مسائل أبي داود رقم (١٠٨٠) .

٤/ روى ابن هانئ قال : وسئل عن المرأة تكون بين ظهري القوم ليس لها ولي ولا أحد من الناس ترى أن يزوجه رجل منهم إذا هي طلبت ذلك ؟ قال : إذا لم يعلم لها ولي ولا زوج ، زوجها السلطان ، القاضي ، السلطان الذي يزوج^(١).

٥/ روى حرب قال : وسمعت أحمد مرة أخرى يقول : القاضي يزوج ، ولا يزوج السوالي ، قيل لأحمد : فإن أهل الرساتيق^(٢) مثل المدائن^(٣) والأنبار^(٤) ليس لهم قاض كيف يصنعون ؟ قال : واليه لا يعلم علم القضاة ، فلا يجوز إلا من ينظر في هذا ، قيل : فتبقى المرأة ليس لها حيلة ، قال : كيف أصنع الحديث هكذا ولم يرخص فيه^(٥).

٦/ روى عبد الله عن أبيه قال : ولا يزوجه - يعني الصغيرة - إلا الأب حتى تبلغ تسع سنين ، وتستأمر في نفسها فإذا أذنت زوجها عصبتها أخوها ، عمها ، ابن عمها ، فإن لم يكن لها عصبة فالقاضي ، قلت لأبي : فإن أبي عصبتها أن يزوجه ؟ قال : ليس لهم ذلك وترفع أمرها إلى القاضي^(٦).

٧/ روى أبو داود قال : سمعت أحمد وسئل عن رجل أوصى إلى رجل وأقر له أن لفلان ولفلان ، ألورثة أن يعنتوه ؟ قال : بد من بينة ، قال : قد أقر به للوصي ؟ قال : فالقاضي أمين ينبغي له أن ينفذه ، قيل لأحمد : فيحل له إن لم ينفذه ؟ قال : لا^(٧).

٨/ روى عبد الله قال : سمعت أبي سئل عن رجل مات بأرض فلاة غريب ولم يوص ، أو كان في مصر لم يوص ، وليس له وارث ولم يكن بحضرته قاض ؟ قال : فلا

(١) مسائل ابن هانئ رقم (١٠٣١)، مسائل عبد الله رقم (١٤٠٠).

(٢) الرساتيق : جمع مفردة رستاق أو رزداق ، فارسي معرب ، وهو : السواد والقرى ، انظر اللسان (١٠٦/١٠)، الصحاح (١١٢٧/٢)، المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي (ص ٨١).

(٣) المدائن : مدينة كسرى قرب بغداد ، سميت لكبرها وهي مسكن الملوك من الأكاسرة ، انظر معجم البلدان لياقوت (٧٤/٥).

(٤) الأنبار : مدينة على الفرات في غربي بغداد بينهما عشرة فراسخ ، انظر معجم البلدان (٢٥٧/١).

(٥) مسائل حرب رقم (٥).

(٦) مسائل عبد الله رقم (١٣٨٢)، ونقلها الخلال في أحكام النساء رقم (١٤٨).

(٧) مسائل أبي داود رقم (١٣٨٣).

أرى بأساً أن يجتمع صلحاء الجيران فيبيعوا ميراثه إذا لم يكن في ذلك محابة واستوثقوا به الثمن إلا أنه يعجبني أن يتوقوا بيع الفروج إلا أن يكون وصياً أو قاضياً^(١).

المطلب الخامس : المستثنى من الضابط

صلاة الجنائز تعتبر من مسائل الأحكام ومع ذلك الأحق في إقامتها الأمير^(٢)
قال في الإنصاف : " اعلم أنه إذا اجتمع السلطان وغيره قُدِّم السلطان ، فإن لم يحضر
فأمير البلد فإن لم يحضر أمير البلد فالحاكم^(٣) .
روى ابن هانئ قال : وسمعتة يقول : إذا شهد الأمير الصلاة على الجنائز فهو
أحق^(٤) .

ولعل توجيه هذا الاستثناء هو : أن الأحكام عمومها لا دخل للأمير فيها ، وأما
الإمامة في الصلاة فمنظور فيها إلى القوة والسلطان لقوله عليه السلام : " لا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ
الرجل في سلطانه"^(٥) ، والأمير أقوى سلطنة من الحاكم^(٦) .

تنبيه : إقامة الجمعة والعيد يقوم بهما القاضي وهي مما يستفيدة من الولاية العامة
هذا المذهب بلا ريب ، إلا أن يخصهما السلطان بإمام من قبله فإنهما حينئذ يخرجان من
عموم ولاية القاضي^(٧) .

(١) مسائل عبد الله رقم (١٦٠٥) .

(٢) المغني (٤٠٦/٣-٤٠٧) ، والإنصاف (٤٧٣/٣-٤٧٤) ، المبدع (٢٢١/٢) ، شرح الزركشي (٥٣٤/١) ،
المنتهى مع حاشية ابن قائد عليه (٤٠٧/١) ، معونة أولي النهى (٤٣٤/٢-٤٣٥) ، كشف
القناع (٧٣٨/٣) .

(٣) الإنصاف (٤٧٤/٣) ، والحاكم هو : القاضي ، وانظر المصادر السابقة .

(٤) مسائل ابن هانئ رقم (٩٣٦) .

(٥) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أحق بالإمامة رقم (٦٧٣) .

(٦) انظر حاشية ابن قائد على المنتهى (٤٠٧/١) ، ونقل هذا التعليل عن شيخه البهوتي .

(٧) الإنصاف (١٦٣/١١-١٦٤) ، الأحكام السلطانية (ص ٦٨) ، المنتهى (٨٦٥/٥) ، معونة أولي النهى (٢٥/٩) ،
الإقناع (٣٩١/٤) ، كشف القناع (٣١٨٩/٩) .

ضابط في باب الدعاوى والبيانات

إذا لم يكن للمدعي بما يوجب الحد بينة فلا يستحلف
المدعى عليه

ضابط

إذا لم يكن للمدعي بينة بما يوجب الحد فلا يستحلف المدعى عليه

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى صالح قال : قلت : افتري عليّ رجل ولم يكن لي بينة أستحلفه ، قال : لا .
قلت : وكذلك الحدود كلها ؟ قال : يختلف الناس في ذلك ^(١) .

المطلب الثاني : معنى الضابط

الحدود منها : ما هو حق لآدمي ، ومنها ما هو حق لله ، فهي على ضربين :

الأول : ما هو حق لآدمي :

كحد القصاص وحد القذف ، فهل تشرع فيه اليمين ؟ على روايتين :

إحدهما : لا يستحلف المدعى عليه ولا تعرض عليه اليمين ، وهو مقتضى رواية
صالح السابقة وهي المذهب .

و الثانية : يستحلف وتطلب منه اليمين .

وهذه الرواية رواها الكوسج عن الإمام أحمد ، قال الكوسج : قلت : وسئل
سفيان عن رجل ادعى قبل رجل أنه قذفه ، وليست له بينة أيحلف ؟ قال : لا .

قال أحمد : بلى والله ، لم لا يحلف ؟ أليس ابن عباس رضي الله عنه قال في الجلد :
استحلفوهما . حديث ابن أبي مليكة ^(٢) ، أن امرأتين كانتا تحرزان في البيت ^(٣) . فإن نكل

(١) مسائل صالح رقم (١٥١) وروى المسألة نفسها عبد الله في مسائله رقم (١٧٦٦) .

(٢) ابن أبي مليكة : هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي ، كان قاضياً لابن
الزبير ومؤزناً له ، قال ابن حبان : رأى ثمانين من الصحابة ، كان ثقة فقيهاً مات سنة ١١٧ هـ ، وقيل
١١٨ هـ . تهذيب التهذيب (٣٠٦ / ٥) .

(٣) أثر ابن عباس فيه : أن امرأتين كانتا تحرزان في بيت ، فخرجت إحدهما وقد أنفذ بإشقي في كفها — المقصود
أنها أصيبت في كفها — فادعت على الأخرى ، فرفع إلى ابن عباس فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" لو يعطى الناس بدعواهم ، لذهب دماء قوم وأموالهم " ذكروها بالله فذكرها فاعترفت فقال ابن
عباس : قال النبي صلى الله عليه وسلم " اليمين على المدعى عليه " رواه البخاري في كتاب التفسير ، باب تفسير
قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧] . حديث رقم (٤٥٥٢) .

أقيم عليه الحد إلا القتل^(١).

هذه المسألة تخالف ما يفيد الضابط . وهي نص في الرواية الثانية عن الإمام أحمد في المسألة . وقد ذكر ابن مفلح هذه الرواية ثم قال: قال أبو بكر : هذا قول قديم ، والمذهب خلافه^(٢)

الثاني : ما هو حق الله :

كحد الزنى والخمر والسرقة والمحاربة والردة فلا تشرع فيها اليمين . قال ابن قدامة: " لا نعلم فيها خلافاً " وذلك لأنه لو أقر به ثم رجع عن إقراره قبل منه من غير يمين . وقال بعض الأصحاب : للوالي إحلاف المتهم استبراء وتغليظاً في الكشف في حق الله ، وليس للقاضي ذلك " ^(٣).

فإن تضمنت الدعوى حقاً له ، مثل أن يدعي سرقة ماله ليضمن السارق ، أو يأخذ منه ما سرقه ، أو يدعي عليه الزنى بجاريته ليأخذ مهرها منه ، سُمعت دعواه ويستحلف المدعى عليه لحق الآدمي دون حق الله تعالى ^(٤).

المطلب الثالث : أصل الضابط

لم أجد حسب اطلاعي ما يروى عن الإمام أحمد - رحمه الله - دليلاً لهذا الضابط ، لكن يفهم من قول ابن قدامة وتفصيله للمسألة ما يكون دليلاً لذلك ، ومما ذكره :

١- أن المدعى عليه بالحد لو أقر ثم رجع عن إقراره ، قبل منه ، وخلي من غير يمين ، فلأن لا يستحلف مع عدم الإقرار أولى .

٢ - أن الحدود لا يدخلها البذل ، وإنما تعرض اليمين فيما يدخله البذل .

٣ - أنه يستحب ستره والتعريض للمقر به بالرجوع عن إقراره ، وللشهود بترك

الشهادة والستر عليه ، قال النبي ﷺ لهزال في قصة ماعز : " يا هزال ، لو سترته بثوبك

(١) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٣٢١)

(٢) المبدع (٢٨٤/١٠ - ٢٨٥) .

(٣) انظر المغني (٢٣٦/١٤ - ٢٣٨)، الطرق الحكيمة (ص ٩٦)، المقنع (٧٢٢/٣)، الإنصاف (١١٥/١٢)،

التنقيح المشيع (ص ٣٢١)، الإقناع (٥٣٣/٤)، كشف القناع (٣٣٣٥/٩)، شرح منتهى الإرادات (٥٥٦/٣).

(٤) انظر المغني (٢٣٦ / ١٤ - ٢٣٨)، الإقناع (٥٣٣/٤)، كشف القناع (٣٣٣٥/٩) .

لكان خيراً لك" (١).

٤- أن الحدود تدرأ بالشبهات ، فترك إلزامه اليمين إذا أنكر من باب أولى (٢).

المطلب الرابع: فروع الضابط

١- روى الكوسج قال : قلت : إذا جاءت الأمة بولد من زنا ، فزعمت أنه من فلان ، وأنكر الرجل ؟ قال : يقال لها اذهبي فأنت كاذبة ، فإن أقرت أربع مرات وهي حرة رجعت إن كانت محصنة ، والأمة إذا أقرت أربع مرات جلدت خمسين (٣).

٢- روى أبو طالب أنه سأل أبا عبد الله عن رجل تنصر فأخذ فقال: لم أفعل؟ قال: هو إذا تنصر يعرض عليه ثلاثة أيام لعله يرجع ، فكيف إذا قال : لم أفعل ؟ يقبل منه (٤).

المطلب الخامس: المستثنى من الضابط

أولاً : من الحدود التي هي حق لآدمي حد القصاص ولا تشرع فيه اليمين إلا في القسامة (٥) قال في الإقناع والمنتهى : " ويستحلف منكر في كل حق آدمي، غير نكاح و...وقذف وقصاص في غير قسامة" (٦).

(١) انظر المغني (٢٣٦/١٤ - ٢٣٨).

والحديث أخرجه أبو داود في كتاب الحدود، باب الستر على أهل الحدود رقم (٤٣٧٧)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود باب ما جاء في الرجم، وأصل الحديث في الصحيحين، لكن قصة هزال قال المزني عنها: في إسناد الحديث اختلاف، ووافقه ابن حجر. انظر تهذيب الكمال (١٧١/٣٠)، تهذيب التهذيب (٣١/١١).

(٢) المغني (١٢ / ٤٠٩).

(٣) مسائل الكوسج - الحدود والديات - رقم (٤).

(٤) أحكام أهل الملل للخلال رقم (١٢١٦، ١٢١٥).

(٥) القسامة هي: أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم. ولا تثبت إلا في شروط أذكرها باختصار (١) أن تكون الدعوى على القتل. (٢) اللوث وهو: العداوة الظاهرة. (٣) اتفاق الأولياء في الدعوى. (٤) أن يكون في المدعين رجال عقلاء. ويبدأ في أيمان المدعين فيحلفون خمسين يميناً ويستحقون بها القود إذا كانت الدعوى عن عمد. وانظر تفصيل أحكامها في المقنع (٤٣٠/٣)، الإقناع (١٩٧/٤)، المطلع (ص ٣٦٨).

(٦) الإقناع (٥٣٣/٥)، المنتهى (٣٨٤/٥).

ثانياً : مر في المطلب الثاني قريباً ، أن الدعوى إذا تضمنت مالاً مثل أن يدعي سرقة ماله ليضمن السارق ، أو ادعى على رجل الزنى بجاريته لضمنه مهرها ، سمعت الدعوى و يستحلف المدعى عليه ، لكن لحق الآدمي لا لحق الله تعالى^(١) .

(١) انظر المغني (١٤ / ٢٣٦ - ٢٣٨) ، الإقناع (٥٣٣ / ٤) ، كشف القناع (٣٣٣٥ / ٩) .

ضابط في كتاب الشهادات

السمع شهادة

ضابط السمع شهادة

المطلب الأول : نص المسألة المروية عن الإمام أحمد

روى صالح قال : سألته عن قال : السمع شهادة يجوز للرجل أن يأبى أن يشهد إذا سمع وهو مار ؟ قال : إذا لم يشهد له أن لا يشهد ، وإن قام بها فهي شهادة ^(١).

المطلب الثاني : معنى الضابط

حصول علم الشاهد بالمشهود به ، إما أن يكون برؤية ، أو سماع ^(٢) ، هذا بلا نزاع في الجملة .

والشهادة بالسماع تكون على ضربين :

الأول : سماع من المشهود عليه ، مع معرفته يقيناً ، وإن جهل اسمه ، جاز له أن يشهد في حضرته لمعرفة عينه ، على الصحيح من المذهب .

ومما يندرج تحت هذا النوع من الشهادة بالسماع : شهادة الأعمى إذا تيقن الصوت ، وشهادة المستخفي ^(٣) ، وسماع المقر بحق ، أو عقد ، أو عتق ، أو طلاق ، أو سمع شخصاً يشهد شاهداً بحق ، أو سمع الحاكم يشهد على حكمه بأن يقول : أعلمكما أي

(١) مسائل صالح رقم (٢٥٨) .

(٢) اختصاص الرؤية والسماع في حصول العلم بالشهادة هذا في الغالب وإلا يمكن أن يدرك ببقية الحواس لكن نادراً ، وذلك كدعوى مشتري مأكول عيبه المرارة أو نحوها فتشهد البيئة بما أدركته بالذوق أو الشم أو الحس أو اللمس . انظر الإقناع (٤/٤٩٥) ، منتهى الإرادات (٥/٣٤٩) ، كشف القناع (٩/٣٢٩٨) .

(٣) المستخفي هو : المتواري وهو الذي يخفي نفسه عن المشهود عليه ، لسمع إقراره ولا يعلم به ، مثل من يحدد الحق علانية ويقر به سراً . انظر المغني (١٤/٢١١) ، المطلع (ص ٤٠٧) ، كشف القناع (٩/٣٣٠٢) . وقال عمرو بن حريث : كذلك يفعل بالفاجر الظلوم . رواه البخاري تعليقاً في كتاب الشهادات باب شهادة المختبئ ، وكذلك رواه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الشهادات باب السمع شهادة (٨/٣٥٥) رقم (١٥٥٢٤) ، ونقلها الكوسج في مسائله — من كتاب الجهاد إلى آخر العتق — رقم (١٨٥) .

حكمت بكذا ، أو يسمع إنساناً يقر بنسب لأب ، أو ابن فصدقه المقر له ، أو سكت ، فالمذهب في هذا كله أن شهادته جائزة ، ويلزمه أن يشهد بما سمع عند طلبه .
وعنه لا يلزمه أن يشهد في هذا كله بل هو مخير^(١) .

الضرب الثاني من السماع : ما يعلمه من جهة الاستفاضة ، فيما لا يعرف في الغالب إلا عن طريقها ، واختلف فيما يثبت بالاستفاضة ، فأما النسب والولادة فالإجماع منعقد على جوازه فيها ، قال ابن المنذر : " لا أعلم أحداً من أهل العلم منع منه " ^(٢) .
وأما غيرها فالذي عليه جماهير الأصحاب جوازها في الموت ، والملك المطلق ، والخلع ، والنكاح ، والوقف ، ومصرفه ، والعق ، والولاء ، والولاية ، والعزل ، فالمذهب جواز الشهادة بالاستفاضة في هذا كله .

ومعنى قول الفقهاء الشهادة على الملك المطلق : هو أن يستفيض أن هذه الدار دار فلان ويشهد على ذلك ، خاصة مع طول الزمن وتقادم سبب الملك فتوقف الشهادة على المباشرة يؤدي إلى العسر ، لكن لو ادعى ملكه بالشراء أو الإرث أو الهبة فلا تكفي فيه الاستفاضة .

وقولهم الشهادة بالاستفاضة على النكاح : يشمل العقد والدوام على الصحيح من المذهب ، وقال جماعة دوامه فقط لا أنه تزوجها .

وكذلك الوقف يشهد أن هذا وقف فلان ، لا أنه أوقفه .

وكذلك العتق فيشهد أنه عتيق وأنه حر ، لا أن سيده أعتقه .

ولا تقبل الاستفاضة إلا من عدد يقع العلم بخبرهم ، هذا المذهب ، وقيل تسمع من اثنين فصاعداً يسكن القلب إلى خبرهم^(٣) .

(١) مختصر الخرقى (٢٢٩، ٢٣٠)، المغني (١٤ / ١٣٨، ١٧٨، ١٩٩، ٢٠٧، ٢١١)، المقنع (٦٧٨/٣، ٦٨٢)، المبدع (١٠/١٩٤، ٢٠٥-٢٠٦)، الإنصاف (١٢ / ٩، ١٠، ١٤، ٢٢، ٦١)، الإقناع (٤/٤٩٧، ٤٩٩)، كشف القناع (٩/٣٢٩٩، ٣٣٠٠)، منتهى الإرادات (٥/٣٥١-٣٥٠)، شرح منتهى الإرادات (٣/٥٣٨-٥٣٩) .

(٢) نقله عنه ابن قدامة في المغني (١٤/١٤١)، ولم أجدها في الإجماع لابن المنذر والله أعلم .

(٣) انظر مختصر الخرقى (٢٣٠، ٢٢٩)، المغني (١٤/١٤١)، المقنع (٣/٦٧٨-١٧٩)، المبدع (١٠/١٩٦)، الإنصاف (١٢/١١)، الإقناع (٤/٤٩٦)، منتهى الإرادات (٥/٣٥١)، شرح منتهى الإرادات (٣/٥٣٨-٥٣٩) .

المطلب الثالث : أصل الضابط

لم أجد من كلام الإمام أحمد حسب اطلاعي ما يشير إلى أصل هذا الضابط ، لكن ذكر بعض الفقهاء ما يمكن أن يعتبر أصلاً للضابط وهي كما يلي :

١— قوله تعالى : ﴿ ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ ^(١) . دلت الآية على أن الشهادة لا بد أن تكون بحق وليس بظلم ، ولا بهوى نفس ، وكذلك لا بد أن تكون عن علم وهو مستند إلى السمع والبصر .
قال القرطبي : " في الآية دليل على أن شرط سائر الشهادات في الحقوق وغيرها أن يكون الشاهد عالماً بها " ^(٢) .

٢— قوله تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ ^(٣) .

دلت الآية على جواز الحكم فيما لنا به علم ، فكل ما علمه الإنسان ، أو غلب على ظنه جاز له الحكم به ، والشهادة بالسمع أقل أحوالها غلبة الظن الذي يسمى علماً اتساعاً ، كما في الخرص ، وإلحاق الولد بالقافة ^(٤) .

قال الطبري : " قول القائل بما لا يعلمه ، يدخل فيه شهادة الزور ، ورمي الناس بالباطل ، وادعاء سماع ما لم يسمعه ، ورؤية ما لم يره " . وروى في تفسير هذه الآية عن قتادة قوله : " لا تقل رأيت ولم تر ، وسمعت ولم تسمع ، وعلمت ولم تعلم " ^(٥) .

٣— حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة ، قال : " هل ترى الشمس " ؟ قال : نعم . قال : " على مثلها فاشهد ،

(١) سورة الزخرف آية رقم (٨٦) .

(٢) تفسير القرطبي (٢٥٨/١٠) .

(٣) سورة الإسراء آية رقم (٣٦) .

(٤) انظر المغني (١٣٨/١٤) ، معونة ألي النهي (٣٢٦/٩) ، الفروق للقرافي (١٢٨/٤) رقم (٢٢٦) ، أحكام القرآن للحصاص (٣٠١—٣٠٠/٣) .

(٥) تفسير الطبري (١١٠—١٠٩/٩) .

أو دع" (١) .

قال في كشف القناع : " ولا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع ، لحديث ابن عباس ... فذكره " (٢) .

المطلب الرابع : فروع الضابط

١— روى الكوسج قال : قلت شهادة المختبئ ؟ قال : تجوز شهادته إذا كان عدلاً (٣) .

٢— روى الكوسج قال : قلت : قال ابن أبي ليلى : السمع سماعان : إذا قال سمعت فلاناً أجزته ، وإذا قال سمعت فلاناً يقول سمعت فلاناً لم أجزه . قال أحمد كأن هذا شهادة على شهادة ، لم يشهد عليه ، ما أحسنه (٤) .

٣— روى صالح قال : سألته عن قال : السمع شهادة يجوز للرجل أن يأبى أن يشهد إذا سمع وهو مار ؟ قال : إذا لم يشهد له أن لا يشهد ، وإن قام بها فهي شهادة (٥) .

٤— نقل المرداوي في الإنصاف أن الشالنجي سأل الإمام أحمد عن : شهادة الأعمى ؟ فقال : يجوز في كل ما ظنه (٦) .

(١) رواه الحاكم في المستدرک (١١٠/٤) رقم (٧٠٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٣/١٠) رقم (٢٠٥٧٩)، ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير (٧٠/٤)، وابن عدي في الكامل (٢٠٧/٦—٢٠٨) كلاهما في ترجمة محمد بن سليمان بن مسمول، وقال ابن قدامة في المغني (١٣٨/١٤) رواه الخلال في الجامع بإسناده، وقد ضعفه أكثر من واحد من الحفاظ، ولذلك قال عنه الذهبي في التلخيص على هامش المستدرک حديث واه. (٢) كشف القناع (٣٢٩٨/٩) .

(٣) الكوسج — من كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق — رقم (١٨٥) .

(٤) الكوسج — من كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق — رقم (١٩٩) .

(٥) مسائل صالح رقم (٢٥٨) .

(٦) الإنصاف (١١/١٢) .

الباب الثاني

مقارنة القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام

أحمد بالقواعد والضوابط المدونة في

كتب القواعد الفقهية

وفيه تمهيد وفصلان :

تمهيد : في بيان أهمية هذه المقارنة ، وعرض مصنفات القواعد الفقهية التي

تم اعتمادها في المقارنة ، وطريقة عملي في المقارنة .

الفصل الأول : مقارنة القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد

بالقواعد المدونة في كتب القواعد الفقهية .

الفصل الثاني : تصنيف نتائج مقارنة القواعد .

تمهيد

في بيان أهمية هذه المقارنة، وعرض مصنفات القواعد الفقهية
التي تم اعتمادها في المقارنة، وطريقة عملي في المقارنة

أولاً : في بيان أهمية هذه المقارنة

الإمام أحمد — رحمه الله — كغيره من الذين عاشوا طور النشوء والتكوين لفن
القواعد الفقهية^(١)، ولم يكن ذكرهم لها على أنها علم مستقل، لكن مما لا شك فيه أنهم
يدركون أن ألفاظها ذات عموم وشمول .

يدل لذلك ما رواه أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عمن يؤدي الرجل زكاة
الفطر ؟ قال : عمن هو في عياله .

قيل لأحمد : ضم إلى نفسه يتيمة ؟ قال : يؤدي عنها .

قلت : إن كان يجري على قرابته يؤدي عنهم ؟ قال : قد فرغنا لك منه ، كل من
هو في عياله يؤدي عنه^(٢) .

وإذا تصفحنا المدونات المكتوبة في تلك الحقبة من الزمن فسوف يتكون لدينا عدداً
لا بأس به من القواعد والضوابط أو الكليات الفقهية ، وهي في صياغتها وتركيبها تضاهي
ما كتبه من جاء بعدهم من علماء القواعد الفقهية .

وفي مقارنة القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد بتلك القواعد والضوابط
المدونة في كتب القواعد ، فوائدهم يمكن إبرازها بالنقاط التالية :

١/ في مقارنة القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد بغيرها من القواعد
المدونة في كتب القواعد الفقهية تأكيد على أن القواعد التي قالها المتقدمون تعتبر أصلاً

(١) انظر المطلب الثاني من المبحث الأول في التعريف بالموضوع .

(٢) مسائل أبي داود رقم (٦٠٨) .

وأساساً انطلقت منه القواعد والضوابط المتداولة في القرون المتأخرة ^(١) .

وفي مقارنة القواعد والضوابط المروية عن الإمام أحمد غيرها من القواعد والضوابط المدونة في كتب القواعد الفقهية تأكيد لذلك وتطبيق عملي له .

٢/ في مقارنة القواعد التي صاغها المتقدمون مع غيرها ، يظهر جلياً أصالة هذا الفن ورسوخ فكرته عند الأقدمين ، وفي نصوص القرآن والسنة قواعد فقهية واضحة مثل قوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ ^(٢) فهذه الآية أحد القواعد الفقهية الكبرى ، والتي عبر عنها الفقهاء بقولهم : " المشقة تجلب التيسير " ^(٣) .

٣/ يظهر من هذه المقارنة سعة فقه الإمام أحمد ، وطول باعه فيه ، مع كونه أمير المؤمنين في الحديث ، يتجلى ذلك في القواعد الكلية التي صاغها الإمام أحمد بألفاظ جامعة مثل قوله : " إنما النية فيما خفي وليس فيما ظهر " ^(٤) وقوله : " كل شئ يشبهه عليك فدعه " ^(٥) وقوله : " لا يترك حق لباطل " ^(٦) .

٤/ هذه المقارنة تقف شاهداً حياً على سلاسة هذا المذهب ، ومئاته وعمقه ، وتؤكد أصالة علم القواعد فيه ^(٧) .

٥/ تبين هذه المقارنة قوة ومثانة قواعد الإمام أحمد في صياغتها بأوجز عبارة مع سعة شمولها واتساعها ، وذلك من خلال معرفة غيرها من القواعد مما هو فرع عنها أو مطابق لها .

٦/ من خلال هذه المقارنة تظهر القواعد والضوابط التي يظن انفراد الإمام أحمد بها . والمقصود بالانفراد تلك القواعد التي لم أجدها بلفظها أو بمعناها فيما بين يدي من كتب القواعد التي اعتمدتها في هذه المقارنة .

(١) انظر القواعد الفقهية للندوي (ص ١٠٤) .

(٢) سورة البقرة، آية رقم (١٨٤) .

(٣) انظر قواعد الفقه الإسلامي للدكتور محمد الروكي (ص ص ١٢٨) .

(٤) انظر القاعدة رقم (١) .

(٥) انظر القاعدة رقم (٤) .

(٦) انظر القاعدة رقم (٣) .

(٧) انظر رسالة القواعد الفقهية عند الحنابلة للدكتور وليد آل فريان (ص ٢٩٠) .

ثانياً : عرض المصنفات في القواعد الفقهية التي اعتمدها في المقارنة

(أ) المصنفات في المذهب الحنبلي :

١/ قواعد ابن رجب واسمها " تقرير القواعد وتحرير الفوائد " ويحتوي على مائة وستون قاعدة وأدرج أثناء توضيحها قواعد فقهية أخرى كثيرة ، وقد تم تتبع جميع ذلك عن طريق الفهارس التي وضعها الشيخ مشهور بن حسن آل سليمان ، في تحقيقه لقواعد ابن رجب ، وقد بلغ فهرس القواعد والضوابط ما يقارب ثلاثمائة قاعدة أو ضابط .

٢/ القواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية . وهي ليست على الطريقة المألوفة في كتب القواعد من جعل القاعدة الفقهية عنواناً للمسألة ، ولكنه رحمه الله جعله على الأبواب الفقهية ، والكتاب يحمل في طياته القواعد والضوابط الفقهية .

٣/ القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام وهو يضم ستة وستين قاعدة ، ولكن معظمها قواعد أصولية ، وقد استفدت من فهرست الشيخ عائض بن عبد الله الشهراني ، المحقق للقسم الأول منه تقريباً .

٤/ تحفة أهل الطلب في تجريد أصول قواعد ابن رجب للشيخ عبدالرحمن السعدي .

٥/ القواعد والأصول الجامعة للشيخ عبدالرحمن السعدي .

٦/ القواعد المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لابن القيم — رحمه الله — إعداد أبي عبدالرحمن عبد المجيد الجزائري ، وقد تضمن فهرس القواعد والضوابط ما يقارب " ٢٧٠ " قاعدة .

(ب) المصنفات في المذهب الحنفي :

٧/ الأشباه والنظائر لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم ، وهو شبيه لكتاب السيوطي " الأشباه والنظائر " في اسمه وصيته وطريقته .

٨/ غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر ، تأليف أحمد بن محمد الحموي .

٩/ قواعد الفقه للسيد محمد عميم الإحسان المجددي البركتي ، وقد جمع فيه " ٤٢٦ " قاعدة

قاعدة جمعها من أحد عشر مصنفاً بينها في مقدمة كتابه منها : أصول الكرخي و شرح السير الكبير للإمام أبي بكر السرخسي ، وتأسيس النظر للإمام الدبوسي ، والهداية للمرغني ، والأشباه لابن نجيم ، و مجلة الأحكام العدلية وغيرها .

١٠/ القواعد و الضوابط المستخلصة من التحرير للإمام جمال الدين الحصري ، استخلصها منه علي بن أحمد الندوي ، وعدد ما استخلصه " ٣٥٢ " قاعدة وضابطا ، درس منها " ١١٢ " وعرض منها " ٢٤٠ " وهي بقية القواعد والضوابط^(١) .

(ج) المصنفات في المذهب المالكي :

١١/ كتاب أنوار البروق في أنواء الفروق المشهور " بالفروق " لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، ذكر مؤلفه أنه جمع فيه خمسمائة وثمانية وأربعين قاعدة ، وقد تم تتبع ذلك من خلال الفهرس الذي أعده الأستاذ نايف الزهراني لكتاب الفروق .

١٢/ القواعد ، تأليف أبي عبدالله محمد بن محمد بن أحمد السَّمَّري . وقد تم تتبع الجزء الذي حققه شيخه أحمد بن عبدالله بن حميد ، وهو من أول الكتاب إلى كتاب الجهاد ، ويبلغ (٤٠٤) قاعدة .

١٣/ قواعد الفقه من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب ، استخرجها الدكتور محمد الروكي ، وقد جمع " ٨١ " قاعدة ، ثم أتبعها بـ " ١٦ " قاعدة قال : إن نطاقها أضيق من الأولى ، فاجتمع " ٩٧ " قاعدة .

(د) المصنفات في المذهب الشافعي :

١٤/ الأشباه والنظائر ، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي ، وقد قسم كتابه إلى ثمانية أبواب وجعل تحت كل باب ما يناسبه من القواعد والضوابط^(٢) .

١٥/ المنثور في القواعد ، لأبي عبدالله محمد بن بهادر الزركشي الشافعي ، وقد رتبته على حروف المعجم .

١٦/ الاعتناء في الفروق والاستثناء^(٣) ، لبدر الدين محمد بن أبي بكر البكري ، وقد ضمنه " ٦٤٠ " من قواعد وضوابط ، وإن كان هو يسمي الجميع قواعد .

(١) انظر (ص ٤٧٩، ١٤) من الكتاب المذكور .

(٢) انظر في التعريف بالكتاب مقدمة محققه عادل عبدالوجود (صفحة ج — هـ) وانظر (٩٣/١-٩٤) .

(٣) ويسمى أحيانا بالاستغناء في الفروق والاستثناء . انظر تحقيق ذلك في مقدمة محقق الكتاب الدكتور سعود الشبيبي (ص ٤٩)، وكذلك الدكتور علي الندوي في كتابه القواعد الفقهية (ص ٢٤٧) .

١٧ / الأشباه والنظائر لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي . وقد قسم كتابه إلى سبعة كتب وأدخل تحت كل باب ما يناسبه من القواعد ^(١) .

(هـ) مصنفات أخرى غير منسوبة لمذهب معين :

١٨ / موسوعة القواعد الفقهية ، جمع وترتيب الشيخ الدكتور محمد صدقي البرنو ، رتبته على حروف المعجم ، وقد وصل فيه إلى حرف الغين في ستة أجزاء ، وبلغ مجموع القواعد التي جمعها مع بعض التكرار في الترقيم (١٦٠٤) قاعدة .

ثالثاً : طريقة عملي في المقارنة

عملي في المقارنة هو جمع كل ما أجده في الكتب التي اعتمدتها مما يسمى قاعدة أو ضابط وضمه إلى ما يناسبه من القواعد والضوابط المروية عن الإمام أحمد ، وهذه المناسبة إما أن تكون فرعاً عن القاعدة المروية عن الإمام أحمد ، أو العكس ، أو يكون بين القاعدتين تداخل فتكون أحدهما تشمل جزء من الأخرى ، أو يكون موضوعهما واحد ، وإن كان بينهما توافق أو مخالفة من وجه .

(١) انظر في التعريف بالكتاب مقدمة المؤلف (١ / ٥-٦) .

الفصل الأول

مقارنة القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد

بالقواعد المدونة في كتب القواعد الفقهية

وفيه فرعان :

الفرع الأول : مقارنة القواعد الفقهية العامة التي لا تختص بكتاب معين من كتب الفقه .

الفرع الثاني : مقارنة الضوابط الفقهية المتعلقة بباب معين من أبواب الفقه .

الفرع الأول

مقارنة القواعد الفقهية العامة التي لا تختص بكتاب معين من كتب الفقه

القاعدة الأولى : إنما النية فيما خفي ، وليس فيما ظهر

نقل هذه القاعدة حرب في مسائله عن إسحاق بن راهويه^(١) ، وذكرها ابن رجب

في القواعد من رواية صالح عن أبيه^(٢) . وهي قاعدة عامة يندرج تحتها قواعد كثيرة

منها : النية تخصص العام^(٣) ، وتقيد المطلق^(٤) .

ومنها : الكنايات مفتقرة إلى نية^(٥) .

ومنها : الصريح لا يحتاج إلى نية^(٦) .

وبعضهم جمع بين القاعدتين الأخرتين فقال : الصريح لا يحتاج إلى نية ، والكناية لا

تلتزم إلا بنية^(٧) .

ومنها : الصريح إذا وجد نفاذا في موضعه لا يكون كناية في غيره^(٨) .

ومنها : دلالة الحال في الكنايات تجعلها صريحة ، وتقوم مقام إظهار النية^(٩) .

ومنها : النية إنما تعمل في الملفوظ^(١٠) .

(١) مسائل حرب رقم (٤٨٧) .

(٢) قواعد ابن رجب (ص ٣٠٤) في القسم الرابع من القاعدة رقم (١٢٥) .

(٣) قواعد ابن رجب (ص ٣٠١) رقم (١٢٥) ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٥٦) ، إدرار الشروق مطبوع بحاشية الفروق (٣٢٣/١-٣٢٥) ، الأشباه والنظائر للسبكي (٦٩/١) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٧٦/١) .

(٤) قواعد ابن رجب (ص ٣١٠) رقم (١٢٥) ، الأشباه والنظائر للسبكي (٦٦/١) .

(٥) القواعد النورانية (ص ١٣٠) ، والمنثور في القواعد (٢١٤/٢) ، الأشباه والنظائر للسبكي (٨٣/١) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٤١/٢) ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٣-١٢٥) ، القواعد المستخرجة من إعلام الموقعين (ص ٢٢٩) .

(٦) المنثور (٦٣/٢) ، الأشباه والنظائر للسبكي (٧٨/١) ، القواعد الفقهية المستخرجة من إعلام الموقعين (ص ٢٢٧) ، المقرئ (٢٦٧/١) .

(٧) المنثور (٢٢٨/٢) ، الأشباه والنظائر للسبكي (٧٨/١) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٤١/٢) .

(٨) المنثور في القواعد (٦٢/٢) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٤٣/٢) ، القواعد للحصني (٣٩٨/١) ، الأشباه والنظائر لابن السبكي (٢٤٩/١) .

(٩) القواعد النورانية (ص ١٣٠) ، مجموع الفتاوى (١١/٢٨) .

(١٠) القواعد للبركتي رقم (٣٨٠) .

القاعدة الثانية: المخطئ والناسي كالعامد في بعض الأحكام

ذكر العلماء قواعد توافق في معناها هذه القاعدة

منها : النسيان يرفع الإثم في الإتلافات لا الضمان^(١).

ومنها : الأصل ألا يسقط الوجوب بالنسيان^(٢).

ومنها : العمد والخطأ في ضمان المتلفات سواء، إذا كان المتلف مميزاً بالفعل^(٣).

ومنها : الخطأ يرفع الإثم، أما في الحكم فإن حقوق الآدميين العامد والمخطئ فيها

سواء، وكذلك بعض حقوق الله تعالى^(٤).

ومنها : النسيان عذر في المنهيات، دون المأمورات^(٥).

ومنها : الناسي والعامد في اليمين والطلاق و العتاق ومحظورات الإحرام سواء^(٦).

ومنها : النسيان لا يجعل المتروك من المأمور به مفعولاً^(٧).

ومنها : بعذر الخطأ لا يسقط ضمان المحل^(٨).

ومنها: من فعل المحذور ناسياً يجعل وجوده كعدمه، ونسيان ترك المأمور^(٩) لا

يكون عذراً في سقوطه، كما كان فعل المحذور ناسياً عذراً في سقوط الإثم عن فاعله^(١٠).

ومنها: ما يضمن بالعمد يضمن بالخطأ^(١١).

(١) المنشور (٣٤٨/٢).

(٢) قواعد المقرري (٣١١/١) القاعدة رقم (٨٦).

(٣) المصدر السابق (٦٠٣/٢) القاعدة رقم (٣٩٢)، وسبق بيان معنى قوله هذا في القاعدة رقم (٢) في المطلب الثالث (معنى القاعدة).

(٤) المنشور (٣٤٠/١).

(٥) المنشور (٣٤٦/٢)، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٩٠/١)، والقواعد والأصول الجامعة للسعدي

(ص ٧٠)، قواعد المقرري (٣٧٢/٢، ٥٦٦) قاعدة رقم (١٢٧، ٣٤٣).

(٦) قواعد البركي رقم (٣٦٧)، وانظر الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٣٠٢).

(٧) قواعد المقرري (٣٢٨/١) قاعدة (١٠٤).

(٨) المبسوط للسرخسي (١١/١٦)، وقد عزاها البرنوله في موسوعة القواعد (٤٧/٣).

(٩) قوله: "ونسيان ترك المأمور" يعني: ومن ترك المأمور ناسياً، وجبه الإتيان به، ولا يكون نسيانه عذراً لسقوطه.

(١٠) إعلام الموقعين (٤٧/٢).

وقد فرّق المقرئ بين الناسي والمخطئ فقال : " الناسي أعذر من المخطئ على الأصح ، لأن التفريط مع المخطئ أكثر منه مع الناسي " (٢) .
القاعدة الثالثة : لا يترك حق لباطل (٣) .

لم أر هذه القاعدة بلفظها في كتب القواعد ، إلا أنهم ذكروا قواعد يمكن اعتبارها فروعاً عن هذه القاعدة ، منها : كل إنشاء سد تصرف الشرع فهو باطل (٤) .
ومنها : السبب الباطل لا يزاحم السبب الصحيح (٥) .
القاعدة الرابعة : كل شيء يشتبه عليك فدعه

ومما يوافق هذه القاعدة في معناها قولهم : " الشبهة تعمل عمل الحقيقة فيما هو مبني على الاحتياط " (٦) .

ومنها : " الشبهة تعمل عمل الحقيقة في إيجاب الحرمة " (٧) .
كما أنها فرع عن القاعدة الكلية الكبرى : " اليقين لا يزول بالشك " (٨) .
ومن القواعد التي تخالف هذه القاعدة في مضمونها قولهم : " الحكم عند الاشتباه التحري ، ما لم يتيسر اليقين على الأصح ، فإن تعذر فطلب البراءة ، ما لم يعارض ساقط الحرج على الأصح " (٩) .

(١) قواعد الفقه للبروكي (ص ١٦١) قاعدة رقم (٢٣) نقلاً عن الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب المالكي (١٩١/١) .

(٢) قواعد المقرئ (٥٦٥/٢) رقم (٣٤٢) .

(٣) سبق في المطلب الثاني (معنى القاعدة) من القاعدة رقم (٣) بيان سعة هذه القاعدة ، وذكر بعض القواعد المدرجة تحتها فلترجع . وهنا ذكر بعض القواعد التي لم أذكرها هناك .

(٤) الأشباه والنظائر للسبكي (١٢٣/١) .

(٥) المبسوط للسرخسي (٤٥/٣٠) ، عزاه البرنولي في موسوعة القواعد (١٠/٦) .

(٦) المبسوط للسرخسي (٩٩/١٧) و (٣٧/٢١) .

(٧) المبسوط للسرخسي (٢٠٥/٤) .

وهذه القاعدة والتي قبلها معناهما متقارب فالأولى تعني أن الشبهة إذا وجدت في أمر الأصل فيه الاحتياط تعامل كأنها حقيقة فتمنع من ارتكابه والإقدام عليه ، أما الثانية فتعني أن وجود الشبهة يعمل عمل الحقيقة في إثبات الحرمة والمنع من الفعل ، انظر موسوعة القواعد البرنولي (٦٠/٦) وقد عزاهما للسرخسي .

(٨) هذه القاعدة وردت كثيراً في كتب القواعد ، ولا يكاد يخلو منها كتاب . انظر مثلاً الأشباه والنظائر لابن السبكي (١٣/١) ، والأشباه والنظائر للسيوطي (٨٦/١) ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٥٧) .

القاعدة الخامسة : التقية باللسان لا باليد^(٢)

ذكر ابن اللحام هذه القاعدة فقال : الإكراه لا يبيح الأفعال ، وإنما يبيح الأقوال ، وإن اختلف في بعض الأفعال ، واختلف الترجيح^(٣) .

ومن القواعد في هذا المعنى قولهم : الإكراه يبطل العقد^(٤) .

ومن القواعد المخالفة لمقتضى القاعدة في الإكراه على الأفعال قولهم : فعل المكره عليه بغير حق لا أثر له^(٥) .

ومنها : الإكراه يسقط أثر التصرف فعلاً كان أم قولاً^(٦) .

القاعدة السادسة : الفريضة من جميع المال ، والتبرع من الثلث

لم أر من ذكر هذه القاعدة في كتب القواعد لا بلفظها ، ولا بما يوافق معناها .

وقد ذكر البركي قاعدة توافق القسم الثاني منها ، وهو أن التبرعات تأخذ من

الثلث ، فقال : التبرع في المرض وصية ، والوصية تعتبر من الثلث^(٧) .

ومن الملاحظ أن هذه مخصوصة في حال المرض ، وليست على عموم الحال .

القاعدة السابعة : غاية صغر الجارية تسع سنين

لم أر — حسب اطلاعي — هذه القاعدة في كتب القواعد بلفظها ، ولا بمعناها .

القاعدة الثامنة : أكره المسألة في كل شيء

(١) القواعد للمقري (٢٧٠/١) القاعدة رقم (٤٨) ، ومعنى القاعدة أن المقري دعى في حال الاشتباه إلى النظر فيما يمكن أن يكون يقيناً ، والاستغناء عن المشتبه به ، كمن كان معه ماء مشتبه في طهارته ، وبقربه نهر ، توضأ بماء النهر الطاهر يقيناً ، فإن لم يمكن اليقين ، رجع إلى التحري والتأكد ، فإن تعذر التحري عمل بالبراءة الأصلية ، وهي طهارة الماء في المثال السابق ، وذلك ما لم تعارض الحرج الذي أسقطه الله عن عباده وغفره . وعلى هذا يكون أول القاعدة التي ذكرها المقري موافق لقاعدة " كل ما يشتبه عليك فدعه " دون آخرها .

(٢) سبق في دراسة القاعدة في المطلب الثاني (معنى القاعدة) ذكر بعض القواعد الموافقة لهذه القاعدة ولو في بعض الجوانب منها ، وهنا نشير إلى بعض القواعد التي لم تذكر هناك .

(٣) القواعد والفوائد لابن اللحام (ص ٣٨) القاعدة (٦) .

(٤) قواعد الفقه للدكتور محمد الروكي من خلال كتاب الإشراف (ص ١٦٣) قاعدة (٣٧) .

(٥) الاعتناء للبكري (٤٥٧/١) ، المنشور (٦٥/١) .

(٦) الأشباه والنظائر لابن السبكي (١٥٠/١) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٣٠٥/١) .

(٧) قواعد الفقه للبركي قاعدة رقم (٧٥) .

لم أر — حسب اطلاعي — هذه القاعدة في كتب القواعد بلفظها ، ولا بمعناها .

القاعدة التاسعة : لا يكون الولي إلا مسلماً

لم أر من ساق هذه القاعدة في كتب القواعد ، إلا أنهم ذكروا قواعد هي فرع عن هذه القاعدة منها : لا يملك الكافر المسلم ^(١) .

القاعدة العاشرة : العمل بالقرعة مشروع

ذكر هذه القاعدة العلماء بقولهم : تستعمل القرعة عند التزاحم ، ولا مميّز لأحدهما ، أو إذا علمنا أن الشيء لأحدهما وجهلناه ^(٢) .

القاعدة الحادية عشرة : الحيلة باطلة شرعاً

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " مالك وأحمد لا خلاف عنهما على منع الحيل كلها " ^(٣) .

وهي فرع عن قاعدة أوسع منها وهي : النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً ، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة ^(٤) .

ومثلها قاعدة : وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع للمسببات ^(٥)

ومن القواعد المخالفة لهذه القاعدة قولهم : الحيل جائزة في الجملة ^(٦) .

القاعدة الثانية عشرة : السقط إذا تبين صار ولداً

قال السعدي : المولود له ثلاثة أحكام متباينة : حكم يتعلق بالصلاة عليه ، وحكم يتعلق بملكه المال من ميراث ووصية . فهذه تتعلق بوصفه حياً حياة حقيقية .

(١) الأشباه والنظائر لابن السبكي (٢٩٠/١) .

(٢) القواعد والأصول الجامعة للسعدي (ص ٦٧) ، وانظر المنشور (١٨٦/٢) ، الفروق للقرافي (٢٥٣/٤) ، وسبق في أثناء دراسة القاعدة في المطلب الثاني منها نقل كلام ابن رجب عليها .

(٣) القواعد النورانية (ص ١٤١) .

(٤) الموافقات (١٤٠/٤) وذكر بعد بيان معناها ، أن هذا الأصل ينبغي عليه قواعد منها : سد الذرائع ، وقاعدة الحيل انظر (١٤٣، ١٤٥/٤) ، وقوله " موافقة أو مخالفة " يعني مأذوناً فيها أو منهيّاً عنها .

(٥) الموافقات (١٤٢/١) ، قال الشيخ عبدالله درّاز في حاشيته على الموافقات (١٤٠/٤) معناه : أن الشارع إنما شرع الأسباب لأجل المسببات ، أي لتحصيل المصلحة المسببة ، أو درأ المفسدة المسببة .

(٦) المنشور (٣٢١/١) ، وقد بينت وجه المخالفة بينهما في دراسة القاعدة في المطلب الثاني (معنى القاعدة) .

والحكم الثالث : بقية الأحكام تتعلق بوضع ما تبين فيه خلق إنسان ^(١) .

أوضح الشيخ أن الصلاة عليه وملكه المال متعلق بالمولود الموصوف بالحياة الحقيقية من استهلال وغيره ، أما بقية الأحكام فتتعلق بما يتبين فيه خلق إنسان .

القاعدة الثالثة عشرة : يبدأ بفريضة الله ثم يقضي ما أوجب على نفسه

لم أر هذه القاعدة بلفظها ، إلا أن هناك قواعد توافق هذه في معناها منها : إذا تزامنت المصالح قدم الأعلى منها ^(٢) .

ومنها : من عليه فرض هل له التنفل قبل أدائه بجنسه أم لا ؟ ^(٣) .

ومنها : ما لا بد منه ، لا يترك إلا بما لا بد منه ^(٤) .

ومنها : الأصل أنه عند اجتماع الحقوق يبدأ بالأهم ^(٥) .

القاعدة الرابعة عشرة : كل تطوع دخل فيه لزمه

العلماء في هذه المسألة على خلاف ، ولذلك فإن صياغ القاعدة يختلف حسب قول كل مذهب في المسألة ، وهي بلفظها توافق رواية في المذهب ، وهو أيضاً مذهب المالكية والحنفية . و مما يوافق هذه القواعد قولهم : الشروع في العبادة يلزم إتمامها ^(٦) .
ومنها : التلبس بالعبادة يوجب إتمامها ^(٧) .

ومنها : قول المقرئ : رجع مالك والنعمان حال المتأدي من النافلة ، لأن من شرط إتمامه إتباعه بالباقي ، وهو واجب ، ورجح الشافعي حال الباقي لوصفه بالنفلية في الأصل ^(٨) .

(١) القواعد والأصول الجامعة لابن سعدي (ص ١٥٢) .

(٢) القواعد والأصول الجامعة للسعدي (ص ٧٨) .

(٣) المنشور في القواعد (٣٥٠/٢) ، ثم ساق في ذلك نوعين وأتبعها بذكر فروعها . وانظر قواعد الفقه للبركتي (ص ٩٥) رقم (١٩٩) .

(٤) الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/١٩٤) .

(٥) عزها البرنو في موسوعة القواعد (٨/٢) لكتاب شرح السير الكبير للسرخسي (٤/١٤٤٩) .

(٦) المبسوط للسرخسي (٤/١٧٩) ، وانظر موسوعة القواعد للبرنو (٦/١٢٩) ، وقوله : "العبادة" يشمل الفرض و النفل .

(٧) قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف للقاضي عبد الوهاب المالكي (ص ١٦٤) رقم (٥٦) نقلاً عن كتاب الإشراف (١/٢٠٨) .

أما المذهب عند الحنابلة والشافعية، فإن التطوع لا يلزم بالشروع، ومن ذلك الضابط الذي رواه أبو داود عن الإمام أحمد قال: من ساق هدياً واجباً فعطب أو مات فعليه البذل، وإن كان تطوعاً فليس عليه البذل^(٢).

ومنها: من تلبس في تطوع، ثم فسد، لم يجب عليه قضاؤه^(٣).

ومنها: إن الفعل^(٤) لا يجب إتمامه بالشروع^(٥).

ومنها: الشروع لا يغير حكم المشروع فيه^(٦).

ومنها: النفل أوسع باباً من الفرض، ولهذا لا يلزم بالشروع^(٧).

ومنها: النفل لا يقتضي واجباً^(٨).

ومنها: المتبرع لا يجبر على إتمام تبرعه^(٩).

القاعدة الخامسة عشرة: كل ما أخذه الرجل من مال ابنه فقبضه فهو له

تعتبر هذه القاعدة أحد أقسام قاعدة ذكرها ابن رجب فقال: الأيدي المستولية على مال الغير بغير إذنه ثلاثة: يد يمكن أن يثبت باستيلائها الملك فينتفي الضمان عما يستولى عليه، سواء حصل الملك به أو لم يحصل. ومن هذا القسم استيلاء الأب على مال الابن^(١٠).

(١) قواعد المقرري (٥٧٠/٢) قاعدة رقم (٣٤٨). وسبق بيان معنى هذه العبارة في مطلب معنى قاعدة: "كل تطوع دخل فيه لزمه".

(٢) مسائل أبي داود رقم (٨٦٢)، ومسائل الكوسج — المناسك والكفارات رقم (١٢١)، وانظر القاعدة رقم (٣١).

(٣) الاعتناء للبكري (٢٠٨/١).

(٤) وهي بلفظ: "إن الفعل" وليس: "إن النفل" وجدتها كذا في ثلاث طبعات مختلفة. وإن كان الأخير — إن النفل — هو المتبادر للذهن.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي (١٦٠/٢).

(٦) المنتور (١٥/٢).

(٧) المصدر السابق (٣٥٠/٢).

(٨) الأشباه والنظائر لابن السبكي (٢١٣/١)، قال السبكي بعدها: وإن شئت قل: شيء من النفل لا يكون بواجب، وإن شئت فقل: مالم يوجب لا يقتضي واجباً.

(٩) القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير للحصري (ص ٤٩٤) رقم (١٩٦).

(١٠) قواعد ابن رجب (ص ٢٢٠)، وانظر بقية الأقسام في الموضع المشار إليه.

وقال أيضاً: "الحقوق خمسة أنواع ، ثم قال : الثاني : حق تملك كحق الأب في

مال ولده ^(١).

وقال السعدي في القواعد والأصول الجامعة : " ومن الفروق الصحيحة : الفرق بين الأب وأن له التملك من مال ولده ما شاء بلا ضرر ، دون الأم وغيرها ، فليس لها أن تملك " ^(٢).

القاعدة السادسة عشرة : ليس على مال مسلم توى ^(٣)

مما يوافق هذه القاعدة في مضمونها قولهم : إن عصمة مال المسلم تمنع من إبطال ملكه وحقه ^(٤).

ومنها : أصل مال كل امرئ محرم على غيره ، إلا بما أحل به ^(٥).

ومنها : حرمة مال المسلم كحرمة نفسه ^(٦).

القاعدة السابعة عشرة : كل فرقة بين الرجل وامرأته فهي فرقة وليست بطلاق

ذكر بعض علماء القواعد ما يضاهاى هذه القاعدة فقال : كل موضع حكمنا فيه بالفرقة بين الزوجين ، فذلك فسخ لا طلاق ^(٧).

ومنها : النكاح فرقته أنواع ، وكلها فسخ إلا الطلاق ^(٨).

(١) قواعد ابن رجب (ص ٢٠٠) .

(٢) القواعد والأصول الجامعة (ص ١٢١) .

(٣) تقدم في دراسة القاعدة في المطلب الثاني (معنى القاعدة) عرض قواعد فقهية توافق هذه القاعدة في مضمونها فالتراجع ، وهنا بعض القواعد التي لم تذكر هناك .

(٤) القواعد والضوابط المستخلصة من كتاب التحرير (ص ٤٨٢) قاعدة (٣٩) .

(٥) الرسالة للشافعي رحمه الله (ص ٣٤٨) فقرة رقم (٩٤٤) .

(٦) المبسوط للسرخسي (١/١١٥) ، و ذكرها في (٣/٢) فقال : حرمة المال كحرمة النفس ، وفي (١/١١٤)

قال : حرمة النفس ، لا تكون دون حرمة المال . وانظر موسوعة القواعد للبرنو (٥/١١١) .

(٧) الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/٣٧٤) .

(٨) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٣٦) .

الفرع الثاني

مقارنة الضوابط الفقهية المتعلقة بباب معين من أبواب الفقه

أولاً : ضوابط في كتاب الطهارة والمياه

الضابط الأول: الماء طهور لكل شيء .

مما يعتبر فرعاً لهذا الضابط قولهم : غسل النجاسة جائز بكل ماء طهور ^(١).

ومما له صلة بالضابط قولهم : الأصل في الماء الطهارة ^(٢) .

الضابط الثاني : كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجني أن يتوضأ به .

لم أر هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد إلى أنه متقارب في مضمونه مع

ضابط : كل ماء مطلق لم يتغير فهو طهور ^(٣).

والضابط : الماء الطهور إذا خلط بماء تجوز الطهارة به لم يضر ^(٤).

الضابط الثالث : الأبول كلها نجسة ، إلا بول ما يؤكل لحمه .

مما يوافق الجزء الأول من هذا الضابط قولهم : الأبول كلها نجسة ^(٥).

ومنها : الأبول والدماء كلها نجسة ليس بمغفور عنها ^(٦).

ولا يخفى ما في هذين اللفظين من العموم وخلوهما من استثناء بول ما يؤكل

لحمه .

الضابط الرابع : الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض .

(١) الاعتناء للبكري (٤٨/١)، وفي تمام القاعدة استثنى منها حيث قال : ليس محتاجاً إليه لعطش حيوان محترم .

(٢) المبسوط السرخسي (٨٧/١)، وقد عزاها البرنو له في موسوعة القواعد (١٢٢/٢)، وكذا قواعد المقرئ (ص ٢٣٨)

رقم (١٤) . وبينهما نوع فرق وهو أن الأولى من جهة التطهير به، أما الثانية فهي فيما لو اشتبه عليه الماء .

(٣) الاعتناء للبكري (٣٧/١) .

(٤) المصدر السابق (٨١/١) .

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ١٦٧) .

(٦) الاعتناء للبكري (١٠٥/١) .

هذا الضابط فرع عن قاعدة أوسع منه وهي قولهم : ما لا يقبل التبعض يكون اختيار بعضه كاختيار كله ، وإسقاط بعضه كإسقاط كله^(١).

ومما يوافقه في المعنى قول المقرئ : " اختلف المالكية في الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ منه كما تخرج الخطايا أو بالإكمال " ^(٢).

ومما يوافقه أيضاً قولهم : الأصل أن ما غير الفرض في أوله غيره في آخره^(٣).

الضابط الخامس : العمامة بمنزلة الخف .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمضمونه.

الضابط السادس : إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن أنه أحدث .

ذكر هذا الضابط البكري فقال : " من تيقن الطهارة وشك في الحدث عمل ييقن الطهارة " ^(٤).

وهذا الضابط فرع عن قاعدة أوسع منه وهي : ما ثبت ييقن لا يرتفع إلا بيقين؟^(٥)

وأيضاً قاعدة : الشك لا يعارض اليقين ^(٦).

وهذا الضابط والقاعدتان أيضاً كلها متفرعة عن القاعدة الكلية الكبرى : اليقين لا يزول بالشك ^(٧).

ومما يخالف مضمون هذا الضابط قول القرافي : " الشك في طريان الأحداث بعد

الطهارة يعتبر عند مالك رحمه الله تعالى ^(٨).

ثانياً : ضابط في كتاب الصلاة

(١) المنشور (٢٥٦/٢)، الأشباه والنظائر للسبكي (١٠٥/١).

(٢) المقرئ (٢٧٥/١) قاعدة رقم (٥٤).

(٣) تأسيس النظر للدبوسي مطبوع مع قواعد الفقه للبركتي (ص ٢٨).

(٤) المنشور (٢٤١/٢)، الاعتناء للبكري (٨١/١).

(٥) المنشور (٢٤١/٢)، القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير (ص ٤٩٢) رقم (١٧٥).

(٦) المبسوط للسرخسي (٤٨/١، ٨٦)، وعزاها البرنولي في موسوعة القواعد (١٣٩/٦).

(٧) هذه القاعدة مشهورة لا يحل منها كتاب في القواعد انظر مثلاً : الأشباه والنظائر للسيوطي (٨٦/١)، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٥٧).

(٨) الفروق (٢٧٩/٢). وقد فصل في هذا الضابط، وذكر كلاماً مفيداً فليراجع.

كل ما كان من السباع فإنه لا يعجبنا أن يصلى في جلده وإن دبغ
لم أر هذا الضابط في كتب القواعد، ولا يبعد أن يكون له صلة بضابط ذكره
البكري فقال : نجس العين لا يطهر بحال^(١).

ثالثاً: ضوابط في كتاب الزكاة

الضابط الأول : ليس على المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول .

ذكر القراني هذا الضابط بلفظ : الفوائد التي لم يتقدم لها أصل عند المكلف
كال ميراث ، والهبة ، وأرث الجناية ، وصدقات الزوجات ، ونحو ذلك ، فهذا يعتبر فيه الحول
بعد حوزة وقبضه^(٢).

وكذا ذكره ابن رجب لكن بشيء من التفصيل فقال : "المستفاد بعد النصاب في
أثناء الحول ، هل يضم إلى النصاب أو يفرد عنه ؟ إذا استفاد مالاً زكواً من جنس
النصاب في أثناء حوله ، فإنه يفرد بحول عندنا " ^(٣).

كما يمكن اعتبار هذا الضابط فرعاً عن ضابط أوسع منه هو : لا زكاة في مال
حتى يحول عليه الحول^(٤).

الضابط الثاني : ما كان من الخضر التي لا تبقى ، ولا تدخر ، ولا يقع فيها القفيز ،
فلا زكاة إلا في أثمانها .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .
الضابط الثالث : الزكاة لا يحايي بها قريب ، ولا تمنع من بعيد ، ولا يدفع بها مذمة ، ولا
يقي بها ماله ، وإنما هو حق لله تعالى .

هذا الضابط فرع عن القاعدة الكلية والتي تُعني بسد الذرائع^(٥) . كما أنها فرع أيضاً
عن قاعدة : الوسائل لها أحكام المقاصد^(٦).

(١) الاعتناء للبكري (١٠٤/١).

(٢) الفروق للقراني (٣٢٦/٢)، الفرق (١٠٨).

(٣) قواعد ابن رجب الفائدة الثالثة من الفوائد الملحقمة بخاتمة الكتاب (ص ٤٠٥)، وانظر تحفة أهل
الطلب (ص ١٨٩).

(٤) الاعتناء للبكري (٣٠٧/١).

(٥) انظر الفروق (٤٣٦/٣)، وقواعد المقرئ (ص ٤٧١) قاعدة (٢٢٨، ٢٢٩)، والأشباه والنظائر للسبكي (١١٩/١) .

الضابط الرابع : لا يعطي الولد من الزكاة وإن سفل ، ولا يعطي الوالدين وإن علوا ، و يعطى كل القرابة إذا لم يكونوا في عياله .

وهذا الضابط لم أره — حسب اطلاعي — في كتب القواعد ، وهو فرع عن الضابط السابق ، وهو أيضاً كسابقه من حيث دخوله تحت عموم قاعدة : الوسائل لها أحكام المقاصد^(٢) .

الضابط الخامس : يؤدي صدقة الفطر عن كل من هو في عياله

مما يوافق هذا الضابط قول ابن قدامة : " من وجبت مؤنته وجبت فطرته " ^(٣)

وقال ابن النجار : " الفطرة تابعة للنفقة " ^(٤)

وقال السبكي : " من وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة كل من تلزمه نفقته ، إذا كانوا مسلمين ، ووجد ما يؤدي عنهم " ^(٥)

رابعاً : ضوابط في كتاب المناسك

الضابط الأول : من ساق هدياً واجباً فعطب أو مات ، فعليه البدل ، وإن كان تطوعاً فليس عليه البدل .

هذا الضابط هو فرع عن قاعدة أوسع منه هي : العين المتعلقة بها حق لله تعالى أو لآدمي ، إما أن تكون مضمونة أو غير مضمونة ، فإن كانت مضمونة وجب ضمانها بالتلف والإتلاف بكل حال ، وإن لم تكن مضمونة لم يجب ضمانها بالتلف ووجب بالإتلاف إن كان المستحق موجوداً وإلا فلا ^(٦) .

(١) القواعد والأصول الجامعة للسعدي (ص ١٠) ، الفروق للقرافي (٢/٥٩) ، القواعد المستخلصة من التحرير للحصري (ص ١١٨) .

(٢) انظر الحاشيتين السابقتين .

(٣) المغني (٤/٣٠٣) .

(٤) معونة أولي النهى (٢/٧١٣) .

(٥) الأشباه والنظائر للسبكي (١/٢٢٦-٢٢٧) ، وللسيوطي (٢/١٩٥) القواعد للحصري (٤/٩٩) ، الاعتناء في

الفروق والاستثناء للبكري (١/٣٢٨) وذكر السبكي في نفس الموضع قاعدة أخرى يقارب لفظها الأولى

فقال : " من وجبت نفقته على غيره ، وجبت عليه فطرته ، وإلا فلا " .

(٦) قواعد ابن رجب ، القاعدة الثامنة والثلاثون بعد المائة (ص ٣٣٣) .

وكذلك هو فرع عن قاعدة : إذا عمرت الذمة لم تيراً إلا بالإتيان بما عمرت به، أو ما يقوم مقامه، أو يشتمل عليه^(١).

وأيضاً هو فرع عن قاعدة : كل من وجب عليه شيء ففات ، لزمه قضاؤه ، استدراكاً لمصلحته^(٢).

الضابط الثاني : كل ما لا يجزئ في الأضاحي ، لا يجزئ في الدماء الواجبة .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .

خامساً : ضابط في كتاب الجهاد

كل شيء يفعل يوم المغار أرجو أن يكون واسعاً

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .

سادساً : ضوابط في كتاب أحكام أهل الملل

الضابط الأول : حكم الإسلام جائز على جميع الملل في كل شيء .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد ، إلا أن هناك

قواعد توافقه في المضمون من وجه منها : الاعتبار في تصرفات الكفار باعتقادنا لا باعتقادهم^(٣).

ومنها : تجري على الذمي أحكام المسلمين^(٤).

ومنها : اختلاف دار الإسلام ودار الحرب ، لا يقتضي اختلاف سائر الأحكام^(٥).

(١) القواعد للمقري (٦٠٧/٢).

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (١٤٧/٢).

(٣) الأشباه والنظائر لابن السبكي (٢٧٤/١ ، ٣٩٠).

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي (٣٦٧/١)، الأشباه والنظائر لابن نجيم (٣٢٥/١).

(٥) الأشباه والنظائر لابن السبكي (٢٩٤/٢).

الضابط الثاني : أحكام الزوجة الذمية مع المسلمة ، مثل أحكام المسلمين .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد ، ولا بمعناه ، ويمكن أن يكون فرعاً عن القواعد المذكورة في الضابط السابق .

سابعاً : ضوابط في كتاب البيوع

الضابط الأول : السلم جائز في كل ما أسلم فيه ، إذا كان في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل ، أو صفة معلومة .

في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم " (١) .

وذكر البكري ضابطاً قريب منه فقال : المُسَلَّم فيه ، شرطه أن يكون منضبط الصفات (٢) .

الضابط الثاني : كل شيء جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة ، والصدقة ، والرهن ، والوقف . ذكر أصحاب كتب القواعد هذا الضابط لكنهم ذكروه مُفَرَّقاً ولم أر من جمعه في ضابط واحد ، ومن الضوابط في ذلك قولهم : ما جاز بيعه جاز هبته ، وما لا فلا (٣) . ومنها : ما جاز بيعه جاز رهنه ، وما لا فلا (٤) .

ومنها : ما جاز وقفه جاز بيعه ، وما لا فلا (٥) .

ثامناً : ضابط في كتاب الضمان

من أتلّف شيئاً صحيحاً فعليّه مثله ، وإلا فقيّمته صحيحاً .

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب السلم باب السلم في كيل معلوم ووزن معلوم رقم (٢٢٤٠، ٢٢٣٩) ، ورواه مسلم في كتاب المساقاة باب السلم رقم (١٦٠٤) .

(٢) الاعتناء للبكري (٤٩٢/١) ، وانظر: الفروق للقرافي (٤٦٧/٣) .

(٣) الاعتناء للبكري (٧٢٦/٢) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٢٣/٢) ، المنشور (٢٤٣/٢) ، قواعد الفقه من خلال كتاب الإشراف للدكتور محمد الروكي (ص ١٦٥) رقم (٦٣) ، نقلاً عن كتاب الإشراف (٨١/٢) .

(٤) الأم للشافعي (١٧٧/٣) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٠٩/٢) ، المنشور (٢٤٣/٢) ، الاعتناء للبكري (٥٠١/١) ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٨٨) .

وقد ذكر البكري ضابطاً في موضع آخر (٤٤٣/١) وهو قوله : كل ما جاز رهنه ، جاز بيعه ولا عكس .

وهذا اللفظ يخالف الضابط الذي ذكره والمذكور أعلاه (٥٠١/١) .

(٥) الاعتناء للبكري (٧١٦/٢) .

ذكر العلماء هذا الضابط بألفاظ مختلفة متقاربة المعنى ، منها : المتقوم يضمن بالقيمة والمثلي يضمن بالمثل^(١).

ومنها : المثلي لا يضمن بمتقوم مع وجوده^(٢).

ومنها : الأصل في المتلفات ضمان المثل بالمثل ، و المتقوم بالقيمة^(٣).

ومنها : إذا تعذر مثل المغصوب المثلي ، وجبت القيمة^(٤).

ومنها : "تضمن المثليات بمثلها، و المتقومات بقيمتها ، وإذا تعذر المسمى رجع إلى القيمة"^(٥).

ومنها : عند تعذر رد العين ، رد القيمة كرد العين^(٦).

ومنها : لا يصار في المستهلكات إلى القيمة ، إلا عند تعذر إيجاب المثل^(٧).

ومنها : كل ما له مثل يرد بمثله ، فإن فات يرد قيمته^(٨).

تاسعاً : ضابط في كتاب الضمان

الحائظ حريم

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد إلا أن له ارتباطاً بالقاعدة الكلية : الحريم له حكم ما هو حريم له^(٩).

وهذا الارتباط جاء على وجه البيان والتوضيح فكما أن المكروه حريم للحرام ، وكذا ما لا يتم الواجب إلا به فهو حريم للواجب ، وكذلك الفخذين حريم للفرج،

(١) الاعتناء للبكري (٥٧١/١) و (٦٣٩/٢) .

(٢) الاعتناء للبكري (٦٤٣/٢) .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (٩٧/٢)، المنثور (٨٠/٢—٨١)، الأشباه والنظائر للسبكي (٣٠٣/١) .

(٤) الأشباه والنظائر لابن السبكي (٢٨٠/٢) .

(٥) القواعد والأصول الجامعة للسعدي (ص ٥٨—٥٩) . و الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٩٣/١)، وابن الملحق (٤٢٢/٢) .

(٦) قواعد الفقه للبركتي (ص ٩٣) رقم (١٩٠) .

(٧) القواعد والضوابط الفقهية المستخلصة من كتاب التحرير للحصري (ص ٤٩٢) رقم (١٧٦) و (ص ٤٩٤) رقم (٢٠٥) .

(٨) الأم (٢٧٦/٣) .

(٩) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٠٧/١) .

فكذلك هنا الحائض حريم لما هو بداخله ومحيط به .

عاشراً : ضوابط في كتاب الوصايا

الضابط الأول : الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدى ذلك .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .

الضابط الثاني : الوصي بمثلة الأب في كل شيء ، إلا في النكاح

ذكر هذا الضابط ابن نجيم فقال : وصي الميت كالأب^(١) .

وقال السيوطي : لا مدخل للوصي في تزويج الأنثى ، إلا في أمة السفية^(٢) .

الحادي عشر : ضابط في كتاب الفرائض

من لم يرث لم يحجب

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .

الثاني عشر : ضوابط في كتاب العتق

أم الولد والمكاتب والمدبر عبيد

لم أر هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد ، إلا أن بعض العلماء ذكروا ضوابط

يخالف مقتضاها هذا الضابط منها : المكاتب حر^(٣) .

ومنها : أم الولد ليست بمال ، ولا قيمة لها^(٤) .

وهو يخالف الضابط بنفي المالية عن أم الولد ، وهذا يجعلها مشابهة للأحرار وإن

كان المذهب عند الحنابلة عدم جواز بيعها .

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٢٩٩) .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٢٣٠) .

(٣) الاعتناء للبكري (٢/١١٠٨) ، المنشور (٢/٢٩٠) .

(٤) تأسيس النظر للدبوسي مطبوع مع قواعد الفقهية للبركتي (ص ٣١) الأصل رقم (١٧) .

قوله : " ولا قيمة لها " ليس المراد بعدم القيمة هوانها أو تفاهة ثمنها ، وإنما المراد عدم تقويمه فلا تكون أم الولد

مقومة ، كالحرة لا يقوم . انظر موسوعة القواعد للبرنو (١/٤٤٩) .

الثالث عشر : ضوابط في كتاب النكاح

الضابط الأول : لا يجتمع ماء الرجل في أختين .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد ، إلا أن له صلة بضابط أوسع منه وهي : كل امرأتين بينهما رحم محرم فإنه يحرم الجمع بينهما ، بحيث لو كانت إحداهما ذكراً لم يجز له التزوج بالأخرى ، لأجل النسب^(١) .
وذلك باعتبار أن قوله " يحرم الجمع " عام يشمل الجمع بعقد نكاح أو الجمع بالوطء في الإمام .

الضابط الثاني : إذا أغلق الباب وأرخی الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول .

ذكر أصحاب القواعد ضابطاً يقاربه في المعنى وهو : الخلوة الصحيحة بالزوجة ، كالدخول في الأحكام^(٢) .

وأيضاً قولهم : الخلوة إذا اتصلت بعقد النكاح ، قامت مقام الوطء^(٣) .

الرابع عشر : ضابط في كتاب الظهار

الظهار يمين

هذا الضابط عبر عنه أصحاب كتب القواعد بقولهم : هل المذهب في الظهار مشابهة اليمين ، أو الطلاق^(٤) .

ونقل عن الإمام مالك عكس هذا الضابط حيث قال : الظهار بمنزلة الطلاق^(٥) .

الخامس عشر : ضوابط في كتاب الجنائيات

الضابط الأول : جراح غير المسلمين على حساب جراح المسلمين من ديارهم .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد إلا أنه يمكن أن

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٩/٣٢) .

(٢) الفوائد الزينية لزين الدين ابن نجيم (ص ١٧٦) الفائدة رقم (٢١٩)، وعزاه البرنو في موسوعة القواعد (٣٠٠/٥) .

(٣) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٧٨) .

(٤) الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٣٠٩/١)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٢٧٣/١) و (٢٩٦/٢)، القواعد للحصني (٢٩٢/٣) .

(٥) المدونة الكبرى (١٥٤/٢) .

يكون فرعاً عن الضابط : " وجراح كل أحد معتبرة من دينه " ^(١) .

الضابط الثاني : جراح العبد على قدر ثمنه مثل ما في جراح الحر من دينه .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد إلا أنه يمكن أن يكون فرعاً عن الضابط : " وجراح كل أحد معتبرة من دينه " ^(٢) .

السادس عشر : ضابط في كتاب الحدود

كل شيء وجب عليه وهو مسلم ، فهو عليه لا بد له من أن يأتي به .

مما يوافق هذا الضابط قولهم : المرتد يؤخذ بأحكام المسلمين ^(٣) .

ومنها : كل إنشاء سد تصرف الشرع ، فهو باطل ^(٤) .

السابع عشر : ضابط في كتاب الأيمان

إذا حلف الحالف بما يكفر على أمرٍ ماضٍ فبان خلافه ، فلا كفارة عليه .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .

الثامن عشر : ضابط في كتاب القضاء

القاضي أحق من الأمير في الفروج والأحكام .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .

التاسع عشر : ضابط في باب الدعاوى والبيانات

إذا لم يكن للمدعي بما يوجب الحد بينة ، فلا يستحلف المدعى عليه .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط في كتب القواعد بلفظه ، ولا بمعناه .

(١) الإقناع (٤ / ١٥١) ، و انظر كشف القناع (٨ / ٢٩٢٨) .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢ / ٢٨٨) .

(٤) الأشباه والنظائر لابن السبكي (١ / ١٢٣) . والتوافق بين هذه القاعدة وضابط الأصل من وجه أن من وجب عليه شيء أو حكم عليه بشيء فإنه يرتد ثم يسلم ، فهذا التصرف لا يبطل أحكام الشرع الواجبة عليه ، وقريب منها قاعدة : من قصد إلى ما فيه إبطال قصد الشارع ، عوقب بنقيض قصده . انظر قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف للروكي (ص ٢٧٥) .

العشرون : ضابط في كتاب الشهادات

السمع شهادة .

لم أر — حسب اطلاعي — هذا الضابط بلفظه في كتب القواعد، إلا أن له صلة بقاعدة وهي : الشهرة في النفي حجة كما في الإثبات^(١).
 ووجه الصلة أن كلاً منهما اعتبر السماع في بناء الأحكام ، فالضابط جعله مقبولاً في الشهادات ، والقاعدة اعتبرت الشهرة ، وهي أحد طرق السماع الذي هو أحد طرق العلم بالشهادة، كما سبق بيانه في دراسة الضابط .

(١) المبسوط للسرخسي (٨٤/٩)، وعزاها البرنولي في موسوعة القواعد (١٧٨/٦) .

الفصل الثاني

تصنيف نتائج مقارنة القواعد

وفيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول : القواعد والضوابط المروية عن الإمام أحمد ، والموجودة بنصها أو بلفظ قريب منها ، مع اتحاد في المعنى .

المبحث الثاني : القواعد والضوابط المروية عن الإمام أحمد والتي حصل فيها تداخل مع قواعد أخرى من نقص أو زيادة مؤثرة أو خصوص أو عموم .

المبحث الثالث : القواعد التي يُظن انفراد الإمام أحمد بها .

المبحث الأول

القواعد والضوابط المروية عن الإمام أحمد، والموجودة بنصها
أو بلفظ قريب منها مع اتحاد في المعنى

- (١) إنما النية فيما خفي وليس فيما ظهر.
- (٢) المخطئ والناسي كالعامد في بعض الأحكام .
- (٣) التقية باللسان وليس باليد.
- (٤) العمل بالقرعة مشروع.
- (٥) السقط إذا تبين صار ولدا.
- (٦) كل ما أخذ الرجل من مال ابنه فقبضه فهو له.
- (٧) ليس على مال مسلم توى.
- (٨) كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به.
- (٩) إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن الحدث.
- (١٠) ليس على المال المستفاد زكاة، حتى يحول عليه الحول.
- (١١) يؤدي صدقة الفطر عن كل من هو في عياله.
- (١٢) كل شيء جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة والصدقة والرهن.
- (١٣) من أتلف شيئا صحيحا فعليه مثله، وإلا فقيمتة صحيحا.
- (١٤) إذا أغلق الباب وأرخي الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول .
- (١٥) الظهار يمين .

المبحث الثاني

القواعد والضوابط المروية عن الإمام أحمد والتي حصل فيها تداخل مع قواعد أخرى من نقص أو زيادة مؤثرة أو خصوص أو عموم .

- (١) إنما النية فيما خفي وليس فيما ظهر.
- (٢) لا يترك حق لباطل .
- (٣) كل شيء يشتبه عليك فدعه.
- (٤) التقية باللسان لا باليد.
- (٥) لا يكون الوالي إلا مسلماً.
- (٦) الحيل باطلة شرعاً .
- (٧) يبدأ بفريضة الله ثم يقضى ما أوجب على نفسه.
- (٨) كل تطوع دخل فيه لزمه.
- (٩) الماء طهور لكل شيء.
- (١٠) الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض.
- (١١) إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن الحدث.
- (١٢) كل ما كان من السباع فإنه لا يعجبنا أن يصلي في جلده وإن دبغ.
- (١٣) ليس على المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول.
- (١٤) الزكاة لا يحابي بها قريب، ولا تمتنع من بعيد ، ولا يدفع بها مذمه، ولا يقي بها ماله.
- (١٥) لا يعطى الولد من الزكاة وإن سفل ، ولا يعطى الوالدان وإن علوا، ويعطي كل القرا به إذا لم يكونوا في عياله.
- (١٦) من ساق هدياً واجبا فعطب أو مات فعليه البدل وإن كان تطوعاً فليس عليه البدل.
- (١٧) حكم الإسلام جائز على جميع الملل في كل شيء.
- (١٨) أحكام الزوجة الذميه مع المسلمة مثل أحكام المسلمين.

(١٩) السلم جائز في كل ما أسلم فيه، إذا كان في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل مسمى أو صفة معلومة.

(٢٠) الوصي بمنزلة الأب في كل شيء، إلا النكاح.

(٢١) أم الولد والمكاتب والمدبر عبيد.

(٢٢) لا يجتمع ماء الرجل في أختين .

(٢٣) كل شيء وجب عليه وهو مسلم فهو عليه لا بد له من أن يأتي به .

(٢٤) السمع شهادة .

المبحث الثالث

القواعد التي يظن انفراد الإمام أحمد بها

- (١) الفريضة من جميع المال، والتطوع من الثلث.
- (٢) غاية الصغر للجارية تسع سنين.
- (٣) أكره المسألة في كل شيء.
- (٤) لا يكون الوالي إلا مسلماً.
- (٥) العمامة بمزلة الخف.
- (٦) ما كان من الخضر التي لا تبقى ، ولا تدخر، ولا يقع فيها القفيز فلا زكاة فيها.
- (٧) كل ما لا يجزىء في الأضاحي لا يجزىء في الدماء الواجبة.
- (٨) كل شيء يفعل يوم المغار أرجو أن يكون واسعاً .
- (٩) الحائط حريم.
- (١٠) الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدى ذلك.
- (١١) من لم يرث لم يحجب.
- (١٢) جراح غير المسلمين على حساب جراح المسلمين من دياتهم.
- (١٣) جراح العبد على قدر ثمنه ما في جراح الحر من ديته.
- (١٤) إذا حلف الحالف بما يكفر على أمرٍ ماضٍ فبان خلافه ، فلا كفارة عليه.
- (١٥) القاضي أحق من الأمير في الفروج والأحكام.

الخاتمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، والصلاة والسلام على نبي الرحمة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، أفقه الناس بالمللة، وأعلمهم بالسنة وبعد :
بعد هذه الرحلة العلمية المباركة في دراسة فن من فنون الفقه الإسلامي، وجانب من جوانب علوم إمام أهل السنة، وأمير المؤمنين في الحديث الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. يطيب لي في ختامها، وعند جني ثمارها أن أسطر أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية :

(١) نصوص الكتاب والسنة غنية بالقواعد الفقهية ، وكذلك الأقوال المأثورة عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين ، ولذا لا غرابة حينما نقول بأصالة علم القواعد الفقهية ، ورسوخ فكرته لدى علمائنا وأئمتنا الأوائل كالشافعي، وأحمد وغيرهم رحمة الله عليهم أجمعين .

(٢) الذي يظهر — والله أعلم — أن القاعدة الفقهية أعم من الضابط الفقهي ، وأن بينهما فروقاً منها وضوح انطباق الضابط على فروع أكثر منه في القاعدة .

(٣) مصطلح النظرية الفقهية ، مصطلح محدث جديد لم يكن معروفاً عند علمائنا السابقين رحمهم الله ، هذا من ناحية المصطلح ، أما من حيث التأليف فيظهر لي — والله أعلم — أن لعلمائنا مؤلفات ، ومباحث تضاهي ما يسمى نظرية ، وإن لم يطلقوا عليها اسم نظرية ، مثل كتب الأحكام السلطانية .

(٤) المختار من مواقف العلماء المعاصرين تجاه النظرية الفقهية هو الموقف الذي يرى الفريق بين القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية، وهو الذي عليه جمهور العلماء المعاصرين (٥) لبعض العلماء ملاحظة على تسمية النظرية الفقهية باسم " نظرية " باعتباره مصطلح محدث منقول عن مصطلحات القانونيين الغربيين، والذي أراه مناسباً — والله

أعلم — تسميتها باسم " مباحث " لدلالة اللفظ على معناه من جهة ، ولما فيه من الاقتباس من فقه أئمة الإسلام .

(٦) ظهر من خلال دراسة الباب الثاني وهو مقارنة القواعد الفقهية المروية عن الإمام أحمد بالقواعد الفقهية المدونة في كتب القواعد الفقهية، أهمية البحث والعمل في مقارنة القواعد الفقهية بعضها ببعض، إذ إنه يبين سعة القاعدة وضيقها، كما يعطي الباحث تصوراً أكثر عن القاعدة التي يدرسها .

(٧) من قرأ كتب المسائل التي رواها تلاميذ الإمام أحمد عنه ، يدرك مكانة الإمام أحمد الفقهية ، ويعرف منزلته العالية فيه ، حتى إنك تجد فيها من فروع المسائل الفقهية ما لا تجده في كتب من ألف في الفقه في عصره .

(٨) في هذا البحث تأكيد لنسبة كتاب الصلاة للإمام أحمد بما نقله ابن قدامة وابن القيم من كتاب الصلاة مع نسبته للإمام أحمد .

(٩) في بيان مكانة الإمام أحمد الفقهية جمعت أولاً قدراً كبيراً من المسائل الفقهية المروية عنه والدالة على فقهه، ثم قسمتها إلى عشرة فروع، مع دراسة كل فرع، فنتجت دراسة متميزة لمكانة الإمام أحمد الفقهية لاعتمادها على المسائل، بينما يكتفي البعض فقط بذكر أقوال العلماء والتي فيها الثناء على فقه الإمام أحمد، دون ذكر مسائل عن الإمام أحمد تعضدها .

(١٠) كتب المسائل التي رواها تلاميذه عنه لها أهمية عظيمة، وأهميتها نابعة من كونها مرجعاً لكثير من علوم الإمام أحمد، ففيها تأصيل للمسائل الفقهية المدونة في كتب الفروع في المذهب، عن الإمام أحمد، كما أنها مشتملة على فنون علمية متعددة ، ولذلك سماها خلال بعد أن جمعها في كتاب واحد " الجامع لعلوم الإمام أحمد " فهي مرجع لآثار الصحابة والتابعين، والتي لا توجد في غيرها، وأحياناً تكون مسندة وخاصة في ذلك مسائل حرب الكرماني، وكذلك هي مرجع في علل الحديث،

وتاريخ رجال الإسناد ، وكذلك مرجع في العلوم الخاصة بالعقيدة^(١) ، وكذا هي ثرية بعلم الآداب والسلوك والزهد والورع .

(١١) أن الإمام أحمد رحمه الله كان إماماً في عصره، وكانت أقواله واجتهاداته الفقهية لها أهميتها ووزنها ، حتى عند مشايخه وأقرانه .

(١٢) أن مكانة الإمام أحمد في النفوس وعبارات الثناء عليه لم تكن لأجل موقفه في المحنة فحسب ، بل عرف فضله وعلمه عند مشايخه وأقرانه من قبلها، فكانت له زيادة في الخير والفضل والرفعة، قال الله تعالى ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾^(٢) .

(١٣) من خلال هذا البحث وتتبع المسائل المروية عن الإمام أحمد ظهر جلياً إدراكه لأقوال الفقهاء من أمثال أبي حنيفة ومالك والأوزاعي والليث والثوري وابن عيينة والشافعي وغيرهم، هذا مع إمامته في معرفة أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم .

(١٤) من خلال هذا البحث تم إبراز جهود الإمام أحمد في علم القواعد الفقهية ، وذلك من خلال صياغته لبعض القواعد ، ونقده لبعضها الآخر ، وإحاقه بعض المسائل الفقهية بالقواعد العامة المنصوص عليها في الكتاب والسنة .

(١٥) الإمام أحمد رحمه الله صاغ قواعد فقهية ، تضاهاى في صياغتها وشمولها القواعد التي نراها في كتب القواعد الفقهية، وتتبع مثل هذه القواعد هو موضوع هذا البحث وقد يسر الله جمع عدد منها ، والحمد لله على ذلك .

(١٦) بعد مقارنة القواعد التي صاغها الإمام أحمد ، بالقواعد المدونة في كتب القواعد الفقهية وجد أن النتائج تنقسم إلى ثلاث أقسام :

- أ/ القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد والموجودة بنصها أو بمعناها .
- ب/ القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد ، والتي حصل فيها تداخل مع قواعد أخرى مع نقص أو زيادة مؤثرة أو بينهما خصوص وعموم .
- ج/ القواعد والضوابط التي يظن انفراد الإمام أحمد بها .

(١) وقد جمع الدكتور عبد الإله الأحمدى ما فيها من مسائل العقيدة برسالة دكتوراة وسَمَّاها "المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة" .

(٢) سورة الحديد آية رقم (٢١) .

وأوصي إخواني طلاب العلم بما يلي :

(١) متابعة المسيرة العلمية باستقراء القواعد الفقهية ، من أقوال الصحابة والتابعين والأئمة السابقين رضي الله عنهم أجمعين والتي من مضامها مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة، وكذا كتاب الأم، والمدونة، والخراج لأبي يوسف ، وأبي عبيد وغيرها من المصنفات التي حوت أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المهديين.

(٢) مسائل الإمام أحمد ثرية بعلوم شتى، فأهيب بإخواني طلاب العلم الالتفات إليها واستخراج ما فيها من الكنوز وإفادة الناس به، وسواء كان في علوم الحديث والآثار ، أو الفقه والأصول ، أو التربية والسلوك ، فهي غنية بكل هذا، رحمه الله رحمة واسعة .

(٣) جمع مسائل الإمام أحمد رحمه الله ، المطبوع منها والمخطوط ، ووضع فهارس علمية دقيقة لها ، له فائدته العلمية التي لا تخفى .

(٤) جمع القواعد الفقهية ، أو ما يختص منها في موضوع معين، ومن ثمّ دراستها دراسة فقهية مقارنة من حيث توافقها أو اختلافها أو التداخل فيما بينها من حيث الخصوص والعموم، وتخصيص بحوث ودراسات في ذلك له أهميته العلمية، إذ إنه يعطي الباحث فهماً أكثر للقواعد الفقهية من حيث سعة القاعدة وضيقها، وتصور فروعها المندرجة تحتها، كما يمكن من خلاله اختيار الصيغ المناسبة لبعض القواعد المشتهرة، أو التعديل في صيغ بعض القواعد لتكون محكمة أكثر . وانظر في ذلك التمهيد للباب الثاني.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن أكون قد وفيت البحث حقه، ولا أدعي التمام فيه ، فلا يخلوا من سبق قلم ، أو قصور في العبارة ، أو نقص في الفهم ، أو استعجال في الحكم، وعذري في ذلك أني لم أدخر وسعاً من وقت أو جهد ، في محاولة البحث والفهم والإدراك ، ولكن هي البضاعة طرحت بين أيديكم ، فما كان فيها من صواب فمن الله ، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي والشیطان ، وأستغفر الله من كل خطأ وزلل ، وأسأله أن ينفعني به ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، فله الحمد على توفيقه وتيسيره ، هو صاحب الفضل والمنة لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ﴿له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون﴾ [القصص : ٧٠] .

وصلی الله على نبینا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهارس

- فهرس الآيات ٥٨٦
- فهرس الأحاديث ٥٩٢
- فهرس آثار الصحابة ٦٠٠
- فهرس الأعلام المترجم لهم ٦٠٣
- فهرس القواعد والضوابط الفقهية الوارد ذكرها في عموم البحث ٦١١
- فهرس القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد ٦٢٦
- فهرس المراجع والمصادر ٦٢٩
- فهرس الموضوعات ٦٦٨

فهرس الآيات

﴿سورة البقرة﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَتُوا بِهِ مَتَشَابِهًا﴾	٢٥	١٩٤
﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾	٦٥، ٦٦	٢٥٩
﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾	١٢٧	١٥
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ﴾	١٨٠	٤٤٩
﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾	١٨١	٤٤٩
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾	١٨٥	٥٥٢، ٣٣٨
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾	١٨٨	٢٩٥
﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾	١٩٤	٤٣٨
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	٢٩٥
﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾	٢٢١	٢٤٣
﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾	٢٢٥	٥٣٢، ٥٣١
﴿وَالْمُطَلَقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٢٢٨	١٠٥، ٤١٧
﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾	٢٣١	٤٧٨، ٤٧٧
﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾	٢٣٤	١٠٥، ٤١٧
﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾	٢٣٩	٤٧٨، ٤٧٧
		٣٩٨، ٣٩٧

﴿سورة آل عمران﴾

﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾	٧	١٩٦
﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاهُ﴾	٢٨	٢١٤
﴿إِذْ يُنْفِقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾	٤٤	٢٥٠

٩٩	٧٥	«ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل»
٢٤٥	١١٨	«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم»

«سورة النساء»

٤٤٦	٦	«ومن كان غنياً فليستعفف»
٢٢٠، ١٢١	١١	«يوصيكم الله في أولادكم»
٤٩٤	٢١	«وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض»
٥٠٠	٢٣	«فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم»
٤٤٨	٢٣	«وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف»
٣٣٨	٢٨	«يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا»
٢٩٥، ١٣٧	٢٩	«يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»
٣٢٤، ٣٢٣	٤٣	«وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ»
٥٠	٩٢	«ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله»
١٠١	٩٨	«إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان»
٢٤٤، ٢٤٢	١٤١	«ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً»

«سورة المائدة»

٣٥٣	٣	«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنَازِ»
٤٠٣، ٤٠٤	٤٢	«فإن جاؤوك فاحكم بينهم»
٤٠٧، ٤٠٦		
٥٣٧	٤٢	«وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط»
٤٠٧، ٤٠٥	٤٩	«وأن احكم بينهم بما أنزل الله»
٢٤٥	٥١	«يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء»
٢٤٤	٥٥	«إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا»
٥٣١	٨٩	«لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ»
١٧٧	٩٥	«يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم»

﴿سورة الأنعام﴾

١٥	٢	﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾
١٢٨	٤٥	﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه...﴾

﴿سورة الأنفال﴾

١٩٠	٨	﴿ليحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون﴾
١٠٧	٤١	﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه﴾

﴿سورة التوبة﴾

٤٠٨	٢٩	﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾
٣٦٨	٦٠	﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾
١٦٩	٦٧	﴿نسوا الله فنسيهم﴾
٢٤٦	٧١	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾

﴿سورة يونس﴾

١٥٤	١١	﴿ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير...﴾
١٨٣	٣٢	﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾
١٩٠	٣٢	﴿فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾

﴿سورة النحل﴾

٢١٤، ١٥٤	١٠٦	﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره﴾
٤٣٨	١٢٦	﴿وإن عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾

﴿سورة الإسراء﴾

٥٨٢	٢١	﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾
١٨٩	٨١	﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾

﴿سورة الكهف﴾

١٧٨	٢٤	﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾
-----	----	----------------------

﴿سورة طه﴾

١٧٨	١٤	﴿وأقم الصلاة لذكري﴾
-----	----	---------------------

﴿سورة الأنبياء﴾

١٨٩	١٨	﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق﴾
-----	----	--

﴿سورة الحج﴾

٤٠٨، ٤٠٧	٤٧	﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ ٤٧
١٨٣	٦٠	﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل﴾
١٩٠	٦٢	﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل﴾
١٨٤، ٣٥	٧٨	﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾

﴿سورة النور﴾

٤١٦، ٤١٨	٦	﴿والذي يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم﴾
٤٧٨، ٤٧٧		

﴿سورة الفرقان﴾

٣٢١، ٣٢٠	٤٨	﴿وأنزلنا من السماء ماء طهورا﴾
----------	----	-------------------------------

﴿سورة القصص﴾

﴿له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم﴾ ٧٠ ٥٨٤

﴿سورة الروم﴾

﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ ٣٠ ٣٧٤

﴿سورة الأحزاب﴾

﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ ٧٢ ٢٥٨

﴿سورة سبأ﴾

﴿قل جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعيد﴾ ٤٩ ١٩٠

﴿سورة الصافات﴾

﴿فَسَاءَ مَا يَكُونُ مِنَ الْمُذْخَبِينَ﴾ ١٤١ ٢٥٠

﴿سورة الزمر﴾

﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ ٦٥ ٥٢٦، ٥٢٢

﴿سورة الشورى﴾

﴿ويمح الله الباطل ويمحق الحق بكلماته﴾ ٢٤ ١٩٠

﴿وهو الولي الحميد﴾ ٢٨ ٢٤٠

﴿سورة الزخرف﴾

﴿ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة﴾ ٨٦ ٥٤٨

﴿سورة محمد﴾

٢٤١	١١	﴿ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم﴾
٢٨٢ ، ٢٨١	٣٣	﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾
٢٣١	٣٦	﴿ولا يسألكم أموالكم﴾

﴿سورة الحديد﴾

٥٤٨	٣٦	﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾
-----	----	----------------------------

﴿سورة المجادلة﴾

٥٠٣ ، ٤١٨	٢	﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾
٥٠٣	٣	﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون﴾
٥٠٣	٤	﴿فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً﴾

﴿سورة الجمعة﴾

٩٧	٩	﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله﴾
١٠٥	١١	﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً﴾

﴿سورة الطلاق﴾

١٦٩	٤	﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾
٣١٢	٦	﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ﴾

﴿سورة التحريم﴾

٥٠٦	١	﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾
-----	---	--

فهرس الأحاديث

٥٠٠ ، ٨٩ أتريدين أن ترجعي إلى رفاعه
٨٨ إحتجي منه يا سودة
٨٧ أحق ما يقول ذو اليدين
٤٢١ إذا أتى أحدكم بستاناً فليناد ثلاثاً، وكذلك راعي الإبل
٢٠٢ إذا أصاب بحده فكل، وإذا أصاب بعرضه فقتل فلا تأكل فإنه وقيد
٤٢١ إذا استأذنكم نساءؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن
٩٠ إذا التقى الختانان وجب الغسل
٨٩ إذا باع الرجل عبداً وله مال فماله للبائع
٢٣٥ إذا كان عنده ما يبيته لم يسأل
٤١١ إذا مر أحدكم بجائط فلينا وثلاثاً
٣٤٩ إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه
٤١١ أذكركم بالله الذي نجاكم من آل فرعون و أقطعكم البحر وظلل عليكم
٢٩٥ رأيته إذا منع الله الثمرة، ثم يأخذ أحدكم مال أخيه
٢٩٩ أعطاه ديناراً يشتري له شاة فاشترى به شاتين
٢٥١ ، ٢٤٨ أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد الستة
٢٥١ ، ٢٤٨ أقرع في الولد
٢٠٣ ألا من ولي يتيماً له مال ، فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة
٩٠ أما يخاف الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار
٣٣٤ أمره أن يعيد الوضوء والصلاة
٣٢٩ ، ٣٢٨ أمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها

- ٢٠١ ، ١٩٥ إن الحلال بين والحرام بين، وبينهما مشبهات
- ١٦٩ إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
- ٣٦٧ أن الله سبحانه وتعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات
- أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا،
- ٢٥١ فأمر أن يسهم بينهم في اليمين: أيهم يحلف
- ٣٢١ أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أعرابياً يبول في المسجد
- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً
- ٣٤٢ في السفر ويوماً وليلة في الحضر
- ٢٩٦ إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام
- ٣٨٦ إن عطب منها شيء ، فخشيت عليها فانحرها ثم اغمس نعلها في دمها ..
- ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، أنت ومالك لأبيك
- ٢٨٩
- ١٦٣ ، ٣٥ إنما الأعمال بالنيات
- ١٦٧ ،
- ٩٤ إنما ذلك عرق وليس بالحیضة
- أنه شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء
- ٣٤٨ في الصلاة
- أنه كتب إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الخضروات — وهي البقول —
- ٣٦٣ فقال : ليس فيها شيء
- ٢٩٦ إنه لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه
- ٤٧٨ أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته
- ١٢٣ أيما إهاب دبغ فهو طهور
- ٣٣٤ ارجع فأحسن وضوئك
- ١٥٨ انظروها فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الإليتين، خدج الساقين .
- ٤٨٢ ، ٤٧٩ باع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر

- ٣٣٠ تترهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه
- ٣٤٢ توضأ فمسح على ناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين.
- ١٥٧ ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد، النكاح والطلاق والرجعة
- ١٢٣ جعل العتق في الثلث
- ٤٣٨ حبس القصعة المكسورة في بيت التي كسرتها ودفع الصحيحة
- ٩٠ حتى يلتقي الختانان
- ١٠٦ الحج عرفة
- ٣٩٥ الحرب خدعة
- ٢٩٦ حرمة مال المؤمن كحرمة دمه
- ٢٣٥ خذه فتموله، وتصدق به، فما جاءك من هذا المال
- ١٢٢ الخراج بالضمان
- ٢١٤ دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل رجل النار في ذباب
- ٢٠١ دع ما يريك إلى ما لا يريك
- ٥١٤ دية المعاهد نصف دية الحر
- ٤١٥، ٤١٨ رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهودي واليهودية المحصنين حين زنيا ...
- ٤١٩
- ٨٨ رفع القلم عن المجنون حتى يفيق
- ١٦٨ رفع عن أمي الخطأ والنسيان
- سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين، فيصاب من نسائهم وذرائعهم؟
- ٣٩٦ قال: هم منهم
- ١٢٣ السنة قاضية على الكتاب
- ٥١ سنوا بهم سنة أهل الكتاب
- ٣١٩ صبوا على بوله ذنباً فهو طهور
- ٣٧٢، ٣٦٧ الصدقة على المسكين صدقة وهي لذي الرحم اثنان، صدقة وصلة
- ٥١٨ عقل المرأة مثل عقل الرجل، حتى يبلغ الثلث من ديتها

- على اليد ما أخذت حتى تؤديه ١٢٨
- على مثلها فاشهد ، أو دع ٥٤٩
- فأبواه يهودانه وينصرانه ٨٦
- فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نغطي رجله من الإذخر
- يعني مصعب ابن عمر — ٢٢١
- فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستهما على اليمين
- أحبا أو كرها ٢٥١
- فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً.
- ثم أقرع بينهم ٢٥١
- فرض زكاة الفطر على الصغير والكبير والذكر والأنثى ممن يمونون ٣٧٧
- فركه وصلى — يعني المني — ١٢٢
- فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ١٩٨
- قاتل الله اليهود، لما حرم الله عليهم شحومها جملوه، ثم باعوه،
- فأكلوها ٢٦٠
- قتل رجلاً بامرأة ٤٠٨ ، ٩١
- قد استعار النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان بن أمية أدرعاً ١١٢
- العارية مؤداة ١٢٢
- قد خضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢٤
- قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في التمر ٢٣٦
- قدمت غير فتركوه على المنبر إلا اثني عشر رجلاً ٢٢٠
- قدموا وعليهم جلود النمر، فقال: تصدقوا، يعرض لهم ٣٠٥
- قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية ٢٢٠
- قضى على أهل الأموال حفظها بالنهار ٣٠٥
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ٢٤٨ ، ٢٥١
- كان يغسله — يعني المني — ١٢٢

- ٢٩٦ كل المسلم على المسلم حراً دمه وماله وعرضه
- ٢١٤ كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل
- ٢٩١ لا تباع الثمار
- ١٢٢ لا تتبع ما ليس عندك
- ٢٥٩ لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود، فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل
- ١٠٨ لا ترجع — يعني فيما سبله وأوقفه للجهاد —
- ١٩٠ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم
- ٤٢١ لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو
- ٤٢١ لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
- ٤١٣ لا شفعة لنصراني
- ٥٠٧ لا طلاق إلا فيما تملك
- ٢٨٢ لا عليكم صوما مكانه يوماً آخر
- ٥٣٩ لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه، والأمر أقوى سلطنة من الحاكم
- لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به
- ٢٠٢ حذراً لما به بأس
- ٤١٤ ، ٨٥ لا يجتمع دينان في جزيرة العرب
- ٤١٩ ، ١٢١ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
- ٣٨٨ لا يضحي بالعرجاء بين ظلعها، ولا بالعوراء بين عورها
- ١٩٦ لا يعلمهن كثير من الناس
- ٢٧٧ ، ٢٧٦ لا يقبل الله نافلة حتى تؤدي الفريضة
- ٨٩ لعن الله المحلل والمحلل له
- ١٥٦ لقد عذت بعظيم، الحقى بأهلك
- ١٥٤ لله أشد فرحاً بتوبة عبده، حين يتوب إليه
- ١٢٤ لم يأن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخضب
- ١٥٥ اللهم أنت عبي وأنا ربك

- ٢٢٠ لو كان عليها من دين أكنت قاضيه
 ٢٠٣ لولا أن تكون صدقة لأكلتها
 ١٥٨ لولا الأيمان لكان لي ولها شأن
 ١٥٨ لولا ما مضى في كتاب الله عز وجل لكان لنا ولها شأن
 ٣٦٣ ليس في الخضر وات صدقة
 ٣٦٤ ليس فيما أنبتت الأرض من الخضر صدقة
 ٣٦٤ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
 ما أتاك الله عز وجل من هذا المال من غير مسألة ولا إشراف نفس
 ٢٣١ فخذته وتموله
 ١٥٥ ما أردت إلا واحدة ؟ فحلف ، فردها عليه
 ٢٠٦ ما بال رجال يتنزهون عن أشياء أترخص فيها
 ١٥٥ ما حملك على ما صنعت — يعني حاطب رضي الله عنه —
 ما عزم بن مالك حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم بمن ؟ قال : بفلانة ،
 ٨٩ فلم يضربه النبي صلى الله عليه وسلم لها
 ٨٥ المرء أحق بمجلسه
 ٤٧٩ المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم
 ٤٢٦ من سلف في ثمر ، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم
 ٤٤٤ ، ٤٤٣ من أحاط حائطاً على أرض فهي له
 ٤٤٥ من أحيا أرضاً ميتة
 ١٠٦ من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها
 ٤٣٨ من أعتق شقيقاً له في عبد
 ٣٨٦ من أهدى تطوعاً ، ثم ضلت ، فليس عليه البدل ، إلا أن يشاء
 ١٠٠ من جهز غازياً فله مثل أجره
 ٢٠١ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه

	من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسأله خموش أو خدوش
٢٣٢	أو كدوح
٢٣٥	من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار
	من كشف خمر امرأة ونظر إليها فقد وجب الصداق، دخل بها
٤٩٤	أو لم يدخل
٥٢٠	من مثل بعبده، أو حرقه بالنار، فهو حر، وهو مولى الله ورسوله
١٧٨	من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتهما أن يصلّيها إذا ذكرها
٨٦	نام عن الصلاة، فانتبه وقد طلعت الشمس فأعاد وأعاد القوم معه الفجر .
١٠٧	نفل الربع بعد الخمس، والثالث بعد الخمس
٣٥٤	نهي أن تفرش جلود السباع
	نهي أن تنكح المرأة على خالتها وعلى عمتها
٥١	نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفرش مسوك السباع
١٠٨	نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء
٥١	نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع
٥١	نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر
٣٥٦	نهي عن أكل ذي ناب من السباع
٢٩٤	نهي عن بيع الثمار حتى ترهي
٤٠٠	نهي عن قتل شيء من الدواب صبراً
٤٠٠	نهي عن قتله — يعني النحل —
٣٥٥ ، ٣٥٤	نهي عن لبوس جلود السباع والركوب عليها
٩٩	هل تركت في أهلك من كاهل
٤١٣	وعليكم اليهود خاصة ألا تعدوا في السبت
٢٦٨ ، ٢٦٩	ويصلّى عليه يعني السقط
٢٣٩	يأتي عليكم أويس بن عامر القرني مع أمداد أهل اليمين من مراد
٥٤٢	يا هزال ، لو سترته بثوبك لكان خيراً لك

يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا ١٨٤

فهرس الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم

- أتى علي رضي الله عنه بثلاثة وهموا باليمين وقعوا على امرأة في طهر واحد — علي بن أبي طالب ٢٥١
- أحق من صلينا عليه أطفالنا. والصلاة لا تضر — أبوبكر ٢٦٨، ٢٦٩
- إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة — عائشة ٢٢٨
- إذا بلغت وادي القرى فهي كسائر مالك — عمر بن الخطاب ١٠٨
- إذا صاد المحرم ناسياً ليس عليه شيء، إنما على العامد — ابن عباس ١٧٩
- أشرك بين العمد والخطأ — عمر بن الخطاب ١٧٩
- أعجب إليّ لو أوصى لذي قرابته، وما يعجبني أن أنزعه ممن أوصى له به — عبدالله بن معمر ٤٤٩
- أعوذ بالله منك — ابنة الجون ١٥٦
- الحقي بأهلك — كعب بن مالك ١٥٩، ١٥٦
- النفل من الخمس — سعيد بن المسيب ١٠٧
- إمضاء الوصايا على أوهام — ابن عباس ٤٤٨
- إن أخيتي نذرت أن تحج — عقبة بن عامر ٢٢٠
- إن رجلاً أقعد أمة له على مقلاة فاحترق عجزها — عمر بن الخطاب ٥٢٠
- أنه أخذ سيف أبي جهل فضربه به — ابن مسعود ٨٧
- أنه كان يعطي صدقة الفطر عن جميع أهله — ابن عمر ٣٧٣
- أنه كان يكره الصلاة في جلود الثعالب — علي بن أبي طالب ٣٥٦
- أنه كان يلي مال اليتيم — ابن عمر ٤٦٢
- أنها أبضعت مال محمد بن أبي بكر في البحر — عائشة ٤٦١
- أنها كانت تخرج عمن تمون — أسماء بنت أبي بكر ٣٧٨، ٣٧٧
- أهدي لي ولحفصة طعام، وكنا صائمتين فأفطرنا — عائشة ٢٨٢
- إياك وما يسبق القلوب إنكاره — علي بن أبي طالب ١٩٨
- أيما امرأة تزوجت عبدها، — عمر بن الخطاب ١١٣

- ٢٢٨ عائشة — بنت تسع سنين — بني بها وهي بنت تسع سنين
 تجري جراحات العبيد على ما تجري عليه — علي بن أبي طالب ٥١٩
 تزوجها وهي بنت ست سنين — عائشة ٢٢٧
 ثلاث اللاعب فيهن والجاد سواء — عمر بن الخطاب ١٥٧
 حتى يحول عليه الحول — يعني زكاة المال المستفاد — ابن عمر ٣٥٩
 حكم عليه حين ألقى على الصيد جوالق — عبدالله بن مسعود ٧٩
 ذبحنا فرساً على عهد النبي ﷺ فأكلناه — أسماء بنت أبي بكر ٣٣٠
 عقل العبد في ثمنه مثل عقل الحر في دينه — عمر بن الخطاب ٥١٩
 على من جرت عليه نفقتك نصف صاع بر — علي بن أبي طالب ٣٧٨، ٣٧٧
 فأمره إن هو تزوجها أن لا يقرها — عمر بن الخطاب ٥٠٦
 قال في الجلد : استحلفوهما — يعني في القذف — ابن عباس ٥٤١
 قتل يوم أحد فلم نجد ما نكفنه إلا بردة إذا غطينا — مصعب بن عمير ... ٨٨، ٢٢١
 قدم أناس من عكل أو عرينة، فاجتروا المدينة — أنس بن مالك ٣٢٩
 قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه من أغلق باباً — ٤٩٣
 قَوْمٌ وَزَكٌّ — عمر بن الخطاب ٣٦٠
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء — عمر بن الخطاب ٢٣٥
 كفر قبل أن يحنث — ابن عمر وسلمان ٥٠٨
 كفر قبل وبعد، قبل أن يحنث وبعد ما يحنث — ابن عمر ٥٠٨
 كل شيء أجازته المال فليس بطلاق، يعني الخلع — ابن عباس ٣٦
 لا يجبون ولا يرثون — يعني المملوكين والمشركين — علي وزيد ٤٧٢، ٤٧١
 لا يحجب من لا يرث — ابن عمر ٤٧١
 لأمها الثلث وما بقي لعصبتها — علي وزيد رضي الله عنهما ٤٧٢
 للزوج النصف وللأخوة للأُم الثلث — علي وزيد رضي الله عنهما ٤٧١
 لم يأخذ من الخضر صدقة — معاذ بن جبل ٣٦٣
 ليبدأ بالفريضة — أنس بن مالك ٢٧٥

- ليس الرجل بأمين على نفسه — عمر بن الخطاب ٢١١
 ليس لنا عليهم البديل — ابن عمر ٢٠٤
 مقاطع الحقوق عند الشروط — عمر بن الخطاب ٣٥
 من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول الحول — علي بن أبي طالب ٣٥٨
 من قاسم الربح فلا ضمان عليه — علي بن أبي طالب ٣٦
 نذرت أن أحج ؟ قال: ابدئي بحجة الإسلام — ابن عمر ٢٧٥
 نهى عن قتل النحل — أبي بكر ٤٠٠
 هذه حجة الإسلام أوف بنذكرك — ابن عمر ٢٧٦
 والتقاء التكلم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان — ابن عباس ٢١٤
 والله ما على هذا عاهدناكم فأمر به فصلب — عمر بن الخطاب ٤١١
 ورث الأخوة وترك الأب لأنه قاتل — عمر بن الخطاب ٤٧٢
 يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين — عمر بن الخطاب ١٥٥
 يجزئه من حجة الإسلام — ابن عباس ٢٧٦
 يحجب باليهودي ، والنصراني والمملوكين — ابن مسعود ٤٧٢

فهرس الأعلام المترجمين^(١)

أولاً : تلاميذ الإمام أحمد الذين روى عنه المسائل

- إبراهيم بن أبان الموصلي ٧٤
- ابن المنادي : محمد بن عبدالله بن يزيد ٨٠
- ابن مشيش : محمد بن موسى البغدادي ٨٠
- ابن هانئ : إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ٧٦
- أبو الحارث : أحمد بن محمد الصائغ ٧٥
- أبو بكر الصاغانى : محمد بن إسحاق بن جعفر ٧٩
- أبو بكر المروزي : أحمد بن محمد بن الحاج بن عبدالعزيز ٧٥
- أبو داود : سليمان بن الأشعث بن إسحاق ٧٧
- أبو طالب : أحمد بن حميد المشكاني ٧٥
- أبو يعقوب القطان : يوسف بن موسى بن راشد ٨١
- الأثرم : أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الإسكافي ٧٥
- أحمد بن أصرم بن خزيمة بن عباد المزني ٧٤
- أحمد بن حسين بن حسان من سامرا ٧٥
- أحمد بن نصر أبو حامد الخفاف ٧٦
- أحمد بن هاشم بن الحكم بن مروان الأنطاكي ٧٦
- إسماعيل بن عبد الله بن ميمون بن عبد الحميد ٧٦
- البغوي : عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز ٧٨
- بكر بن محمد بن الحكم المروزي النسائي ٧٧
- جعفر بن محمد النسائي، الشعرائي ٧٧

(١) اعتمدت في فهرس الأعلام على الاسم المشتهر به العلم والذي هو مسمى به عند ذكره في هذا البحث، وإن كان ابتداء شهرته بـ "أبي" أو "ابن".

- حرب بن إسماعيل بن خلف الخنظلي الكرمانى ٧٧
- حنبل بن إسحاق بن حنبل ٧٨
- الشالنجى : إسماعيل بن سعيد ٧٦
- صالح بن الإمام أحمد أبو الفضل ٧٨
- عبدالله بن الإمام أحمد أبو عبدالرحمن ٧٨
- الفضل بن زياد القطان ٧٩
- الكوسج : إسحاق بن منصور بن بهرام ٧٦
- محمد بن الحكم بن سالم المروزى أبو عبد الله الأحول ٧٩
- محمد بن موسى بن أبي موسى النهريتري البغدادي ٨٠
- محمد بن يحيى الكحال، أبو جعفر البغدادي ٨٠
- المصيصي : محمد بن داود بن صبيح، أبو جعفر ٧٩
- مهنا بن يحيى الشامي السلمي ٨٠
- الميموني : عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران ٧٨
- هارون المستملي : هارون بن سفيان بن راشد ٨٠
- الوركاني : محمد بن جعفر ، أبو عمران ٧٩
- يعقوب بن إسحاق بن بُختان ٨١

ثانياً : تراجم الأعلام من غير تلاميذ الإمام أحمد

- ابن أبي دؤاد: أحمد بن فرج بن حريز الإيادي ١٣٥
- ابن أبي شيبة: عبدالله بن محمد ٤
- ابن أبي ليلى: محمد بن عبدالرحمن ٢٨٥
- ابن أبي مليكة: عبدالله بن عبيدالله بن جدعان التيمي محمد ٥٤١
- ابن الأثير: علي بن محمد بن محمد بن عبدالكريم ١١٤
- ابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي بن محمد ٧١
- ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب ٣٥
- ابن المديني: علي بن عبدالله بن جعفر ٤
- ابن المنذر: محمد بن إبراهيم النيسابوري ١٦٦
- ابن النجار: محمد بن أحمد بن عبدالعزيز ٤٦٤
- ابن الهائم: أحمد بن محمد ٤٦٩
- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ٨
- ابن جريج ٨٢
- ابن حجر: أحمد بن علي بن محمد ٧٢
- ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد ١٦٦
- ابن خزيمة ١١٥
- ابن راهويه ٦١
- ابن رجب: عبدالرحمن بن أحمد بن رجب ٣
- ابن عبدالبر: يوسف بن عبدالله أبو عمر ٤٢٠
- ابن عقيل: علي بن عقيل بن محمد ٦
- ابن عينة ٦٩
- ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا ١٥
- ابن قدامة: عبدالله بن أحمد بن محمد ١١

- ابن ماجه: محمد بن يزيد الربعي القزويني ٧٤
- ابن معين: يحيى بن معين بن عون ٤
- ابن مفلح: محمد بن مفلح بن محمد ٢١٠
- ابن نجيم: إبراهيم بن محمد ٢١
- أبو ثور: إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي ٨٢
- أبو حنيفة: النعمان بن ثابت ٣٨
- أبو داود الظاهري: محمد بن داود بن علي ١١٥
- أبو زهرة: محمد بن أحمد بن مصطفى ٢٣
- أبو طاهر الدباس: محمد بن محمد بن سفيان ٣٨
- أبو عاصم النبيل: الضحاك بن مخلد بن الضحاك ١٣١
- أبو عبيد: القاسم بن سلام ٤
- أبو القاسم الجبلي: إسحاق بن إبراهيم ٨٣
- أبو المليح: عامر بن أسامة ٣٥٤
- أبو يعلى: محمد بن الحسين بن محمد ٢٩
- أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ٣٧
- إسحاق بن إبراهيم بن مصعب ١٣٤
- إسحاق بن أبي إسرائيل ٧١
- إسحاق ابن راهويه ٦١
- الأوزاعي ٨٢
- أويس بن عامر القرني ٢٣٩
- أيوب بن أبي تميم السخيتاني ٢٥٧
- البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ٧٣
- بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء ١٣١
- بشر بن غياث بن كريمة المريسي ١٣٣
- البغوي: الحسين بن مسعود (صاحب التفسير) ٢٢٠

- البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي ١١٠
- الترمذي: محمد بن عيسى بن سوره ٧٣
- الثوري: سفيان بن سعيد بن مسروق ٧٦
- جرير بن عبد الحميد بن يزيد ٧٠
- الجصاص: أحمد بن علي الرازي ٢٣٧
- الحارثي: عبد الرحمن بن مسعود بن أحمد ٤٣٧
- حبيش بن مبشر ١٠٤
- الحسن بن يسار البصري ١٧٧
- حسين المروذي ٣٨
- الحصني: محمد بن عبد المؤمن بن جرير ١٧٤
- حماد بن زيد ٦٩
- الحموي الحنفي: أحمد بن محمد الحسيني ١٦
- الحميدي: عبدالله بن الزبير بن عيسى ١١٠
- الخرقى: عمر بن الحسين بن عبدالله ٥٢
- الخطابي: حمد بن محمد بن إبراهيم ٨٦
- الخلال : أحمد بن محمد ٧٤
- الدارقطني ٨٠
- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ٨٢
- الزركشي الحنبلي: محمد بن عبدالله بن محمد ٢٢٦
- الزركشي الشافعي: محمد بن بهادر بن عبدالله ٣
- الزهري: محمد بن مسلم عبيدالله ١٧٨
- سالم بن عبدالله بن عمر ٤٩٤
- السامري: محمد بن عبدالله بن الحسين الحنبلي ١٢٧
- السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ٢٠
- سجادة: الحسن بن حماد بن كسيب ١٣٤

- السعدي: عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله ١٨٥
- سعيد بن المسيب بن حزم بن أبي وهب ١٠٧
- سفيان بن عيينة ٦٩
- سليمان بن حرب ١١٣
- سليمان بن يسار ٤٤٩
- السيوطي: عبدالرحمن بن الكمال بن أبي بكر بن محمد ٣
- الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد ٢٥٦
- الشافعي: محمد بن إدريس ٤
- الشيرازي: علي بن علي ٢٣٢
- شريح بن الحارث بن قيس ٢٦
- الشعبي: عمر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار ٢٦
- طاوس بن كيسان الخولاني ١٧٧
- الطبري: محمد بن جرير بن يزيد ١١٤
- عبدالرحمن بن إسحاق بن إبراهيم ١٣٦
- عبدالرزاق بن همام بن نافع الصنعاني ٦٩
- عبدالله بن المبارك بن واضح ٣٥٢
- عبدالله بن معمر ٤٤٩
- عبدالوهاب بن عبدالحكم الوراق ١٢٩
- عبيدالله بن عمر القواريري ١٣٤
- العز بن عبدالسلام: عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم ١٨٣
- عطاء بن أبي رباح ٣٦
- علي ابن المديني ٤
- علي حيدر ٤٣
- العليني: عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن ٧٠
- عمر بن شعيب بن محمد بن عبدالله ٥١٤

- الفتوحى: محمد بن أحمد بن عبدالعزيز ٤٦٤
- قتادة بن دعامة السدوسي ٢٥٢
- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف ٨٢
- القرافي: أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن ٢
- القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر ١٧١
- الكرخي: عبيدالله بن الحسين بن دلال البغدادي ٣٩
- الليث بن سعد بن عبدالرحمن ٨٢
- مالك بن أنس ٨٢
- المأمون: عبدالله بن هارون الرشيد الخليفة العباسي ١٣٣
- الماوردي: علي بن محمد بن حبيب ٢٩
- المتوكل: جعفر بن المعتصم الخليفة العباسي ١٣٩
- مجاهد بن جبير ١٧٧
- محمد بن إبراهيم بن مصعب ١٣٧
- محمد بن سيرين البصري ٢٦٨
- محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري ٤٩٥
- محمد بن مسلم بن واره ١١٩
- محمد بن نوح ١٣٤
- المرداوي: علي بن سليمان بن أحمد ٢٣٤
- مسلم بن حجاج بن مسلم ٧٣
- مصطفى بن أحمد بن محمد الزرقاء ١٨
- المعتصم: محمد بن الرشيد الخليفة العباسي ١٣٥
- المقرئ: محمد بن محمد بن أحمد التلمساني ١٦
- المناوي: محمد بن عبدالرؤوف بن علي ٢٠٢
- النخعي: إبراهيم بن يزيد بن قيس ١٠٩
- النسائي: أحمد بن شعيب بن علي ٧٤

- نوح بن حبيب القومسي ١١٣
- النووي: يحيى بن شرف بن مري الحزامي ٢٣٩
- هارون الرشيد ١٣٣
- هشيم بن بشير ٦٩
- الهروي: محمد بن أحمد بن أبي يوسف ٣٨
- الواثق بالله: هارون بن المعتصم بن هارون الخليفة العباسي ١٣٨
- ياقوت الحموي شهاب الدين الرومي ١١٤
- يحيى بن آدم بن سليمان ١٠٤
- يحيى بن معين ٤

فهرس أبجدي للقواعد والضوابط الفقهية

أولاً : القواعد والضوابط الفقهية الواردة ذكرها في عموم البحث ^(١)

- الأبول كلها نجسة . ٥٦٥ ، ٣٢٦
- الأبول كلها نجسة ، إلا بول ما يؤكل لحمه . ٥٦٥ ، ٣٢٦
- الأبول والدماء كلها نجسة ليس بمغفٍ عنها . ٥٦٥
- أحكام أمهات الأولاد ، أحكام الإماء في جميع أمورهن ٤٧٦
- أحكام الزوجة الذمية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين . ٤١٥ ، ٥٧٠
- أحكام المجوس وأحكام أهل الكتاب سواء ٥٢
- أحكام اليهودية والنصرانية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين إلا أنهما لا يتوارثان ٤١٥
- إذا أغلب الباب وأرخى الستر فقد وجب الصداق والعدة ٤٩٠
- إذا أغلق الباب وأرخى الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول ٤٩٠ ، ٥٧٣
- إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن أنه أحدث . ٣٤٦ ، ٥٦٦
- إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام ١٩٢
- إذا استفاد مالاً زكواً من جنس النصاب في أثنا حوله ، فإنه يفرد بحول ٥٦٧
- إذا تزاممت المصالح قدم الأعلى منها . ٥٦٢
- إذا تعذر مثل المغصوب المثلي ، وجبت القيمة . ٥٧١
- إذا توضأ فهو على وضوئه حتى يتيقن بالحدث ، وإذا أحدث فهو محدث حتى يستيقن أنه توضأ ٣٤٦
- إذا تيقن الطهارة أو النجاسة فإنه يبني على الأصل إلى أن يتيقن زواله ٣٤٧
- إذا حلف الحالف بما يكفر على أمرٍ ماضٍ فبان خلافه ، فلا كفارة عليه ٥٧٤

(١) رقم الصفحة المسبوق بحرف (ح) يعني أن القاعدة في الحاشية .

- إذا حلقتهم وذبحتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء ٥٠
- إذا خرج عن ملكه مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه و الوجوب ٣٨٥
- فهل يعود إلى ملكه أم لا؟ فيه خلاف ٤٩٠
- إذا خلا بها فهي بمترلة المدخول بها
- إذا عمرت الذمة لم تبرأ إلا بالإتيان بما عمرت به، أو ما يقوم مقامه، إذا كان الرهن مما ليس يخفى كالدابة فهلك فهو من مال الراهن، وإذا كان يخفى مثل الفضة فهو مختلف فيه ٣٠٢
- إذا كانوا مسلمين، ووجد ما يؤدي عنهم . ٥٦٨
- إذا لم يكن للمدعي بما يوجب الحد بينة، فلا يستحلف المدعى عليه . ٥٤١، ٥٧٤
- إذا لم يكن للمكره فعل لم يتعلق به حكم قطعاً غالباً، وإن كان له فعل ٢١٢
- فقولان
- الأصل ألا يسقط الوجوب بالنسيان. ١٧٢، ٥٥٨
- الأصل أن لا تبني الأحكام إلا على العلم ٣٤٧
- الأصل أن لا عيب، أو الأصل عدم العيب ٥٤
- الأصل أن ما غير الفرض في أوله غيره في آخره. ٥٦٦
- الأصل أنه عند اجتماع الحقوق يبدأ بالأهم. ٥٦٢
- الأصل براءة الذمة. ٥٤، ٥٥٩
- الأصل بقاء النكاح ٥٤
- الأصل في الماء الطهارة . ٥٦٥
- الأصل في المتلفات ضمان المثل بالمثل ، و المتقوم بالقيمة. ٥٧١
- أصل مال كل امرئ محرم على غيره ، إلا بما أحل به. ٥٦٤
- أعمال الكلام أولى من إهماله ١٨٦
- أكبر الرأي بمترلة اليقين فيما بينى على الاحتياط ٣٤٨
- الإكراه لا يبيح الأفعال، وإنما يبيح الأقوال، وإن اختلف في بعض الأفعال ٢١٧، ٢٠٩، ١٦٤

- الإكراه يبطل العقد. ٥٦٠
- الإكراه يسقط أثر التصرف فعلاً كان أم قولاً. ٥٦٠
- أكره المسألة في كل شيء ٢٣١،٥٦١
- أم الولد أمة في كل أحوالها ٤٧٦،٤٧٤
- أم الولد أمة ما دام سيدها حي ٤٧٤
- أم الولد ليست بمال، ولا قيمة لها. ٥٧٢
- أم الولد والمكاتب والمدبر عبيد ٤٧٤،٥٧٢
- الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل ٢٩٣
- الأمور بمقاصدها ١٨٣، ح ٣٩
- إن اختلف الاسم بالعرف والحقيقة غلبت الحقيقة لأنها الأصل، وقيل العرف ٤٤٨
- لأنه المتبادر إلى الفهم ٤٤٨
- إن الفعل لا يجب إتمامه بالشروع. ٥٦٣
- إن تحاكموا إلينا (يعني أهل الملل) حكمنا فيهم بحكم الإسلام ٤٠٣
- إن عصمة مال المسلم تمنع من إبطال ملكه وحقه. ٥٦٤
- إنما الأعمال بالنيات ٣٥
- إنما الظهار بمنزلة الطلاق ٥٠٤
- إنما النية فيما خفي، وليس فيما ظهر ١٤٧،٥٥٧
- الأيدي المسئولة على مال الغير بغير إذنه ثلاثة: يد يمكن أن يثبت باستيلائها الملك فينتفي الضمان عما يستولي عليه سواء حصل الملك به أو لم يحصل ٢٨٦
- اختلاف دار الإسلام ودار الحرب، لا يقتضي اختلاف سائر الأحكام. ٥٧٠
- الاضطرار لا يبطل حق الغير ٢٩٤
- الاعتبار في تصرفات الكفار باعتقادنا لا باعتقادهم. ٤٠٤،٥٦٩
- بعذر الخطأ لا يسقط ضمان المحل. ٥٥٨
- البينة على المدعي واليمين على من أنكر ٣٥ ح

- التبرع في المرض وصية ، والوصية تعتبر من الثلث. ٥٦٠
- التبرعات في المرض تخرج من الثلث ٢٢٠
- تجزي جراحات العبيد على ما تجزي عليه جراحات الأحرار ٥١٩
- تجزي على الذمي أحكام المسلمين. ٥٦٩
- تخصيص النية للفظ العام مقبول ديانة لا قضاء ح ١٤٧
- تستعمل القرعة عند التزاحم ، ولا مميز لأحدهما ، أو إذا علمنا أن الشيء لأحدهما وجهلناه ٥٦١
- تضمن المثليات بمثلها ، و المتقومات بقيمتها ، وإذا تعذر المسمى رجع إلى القيمة ٥٧١
- التطوع لا يقبل ، حتى يؤدي الواجب اللازم ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٣
- تعرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ١٨٦
- تعطى صدقة الفطر لمن يجوز أن يعطى صدقة المال ٥٢
- تقدم المصلحة الغالبة ، على المفسدة النادرة ولا شرك لها ١٨٦
- التقية باللسان لا باليد ٥٦٠، ٢٠٨
- التلبس بالعبادة يوجب إتمامها. ٥٦٢
- تمضي الوصية كما أوصى بها ولا يتعدى ذلك ٤٤٧
- جراح العبد على قدر ثمنه ، مثل ما في جراح الحر من ديته. ٥١٦، ٥٧٤
- جراح غير المسلمين على حساب جراح المسلمين من دياتهم. ٥٧٣، ٥١٢
- جراح كل أحد معتبر من ديته ٥١٣، ٥٧٤
- جلود السباع شر من الميتة ٣٥١
- جميع عقود المكروه وإقراره لا تصح ٢١٣، ١٦٤
- الحائط حريم ٤٤٢، ٥٧١
- حرمة مال المسلم كحرمة نفسه . ٥٦٤
- الحريم له حكم ما هو حريم له. ٥٧١

- حكم الإسلام جائز على جميع الملل في كل شيء . ٤٠٣، ٥٦٩
- حكم الإسلام على أهل الملل يلزمهم شريعة الإسلام . ٤٠٣
- حكم المرأة إذا كان لها محرم حكم الرجل . (يعني في الحج) ٥٢
- الحكم عند الاشتباه التحري ، ما لم يتيسر اليقين على الأصح، فأن تعذر فطلب البراءة ، ما لم يعارض ساقط الحرج على الأصح . ٥٦٠
- الحيل جائز في الجملة . ٥٦١
- الحيلة باطلة شرعاً ٥٦١، ٢٥٦
- الخراج بالضمان ح ٣٥، ١٨٦
- الخطأ والعمد في الصلاة وغير الصلاة واحد ١٦٨
- الخطأ والنسيان سواء . (يعني في وجوب الكفارة) ١٦٨
- الخطأ والنسيان مرفوع ١٦٨، ١٠٥، ٥٠
- الخطأ يرفع الإثم، أما في الحكم فإن حقوق الآدميين العامد والمخطيء فيها سواء، وكذلك بعض حقوق الله تعالى ١٧٢
- الخلوة إذا اتصلت بعقد النكاح، قامت مقام الوطء. ٥٧٣
- الخلوة الصحيحة بالزوجة كالدخول في الأحكام . ٤٩١، ٥٧٣
- درء المفسد مقدم على جلب المصالح ١٨٨
- درء المفسدة إنما يترجح على جلب المصلحة إذا استويا ١٨٨
- دلالة الحال في الكنايات تجعلها صريحة ، وتقوم مقام إظهار النية. ٥٥٧
- الذمية أحكمها أحكام الحرية المسلمة في طلاقها وقسمتها وجميع أمورها إلا الميراث ٤١٥
- الزعيم غارم ح ٣٥
- الزكاة لا يحابي بها قريب، ولا تمتنع من بعيد ، ولا يدفع بها مذمه، ولا يقي بها ماله ، وإنما هو حق الله تعالى ٥٦٧
- الزوجة الذمية في كل أمرها بمنزلة المسلمة ٤١٥
- الزوجة الذمية في كل حالها بمنزلة المسلمة، إلا أنهما لا يتوارثان ٤٠٤

- السبب الباطل لا يزاحم السبب الصحيح. ٥٥٩
- السقط إذا تبين صار ولداً ٢٦٥،٥٦٢
- السلطان ولي من لا ولي له ٥٣٦
- السلم جائز في كل ما أسلم فيه ، إذا كان في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل ، أو صفة معلومة . ٥٧٠
- السمع شهادة . ٥٤٦،٥٧٤
- الشبهة تعمل عمل الحقيقة في إيجاب الحرمة . ٥٥٩
- الشبهة تعمل عمل الحقيقة فيما هو مبني على الاحتياط . ٥٥٩
- الشروع في العبادة يلزم إتمامها. ٥٦٢
- الشروع لا يغير حكم المشروع فيه. ٥٦٣
- الشك إذا طرأ على اليقين قدم عليه . (يعني اليقين) ٥٤
- الشك في طريان الأحداث بعد الطهارة يعتبر عند مالك رحمه الله ٥٦٦
- الشك لا يعارض اليقين. ٥٦٦
- الشهرة في النفي حجة كما في الإثبات . ٥٧٤
- الصريح إذا وجد نفاذاً في موضعه لا يكون كناية في غيره. ٥٥٧
- الصريح قد يكون كناية بالقرائن اللفظية ١٥٣
- الصريح قوي يعمل بمجرد من غير نية ١٥٢
- الصريح لا يحتاج إلى نية . ٥٥٧
- الصريح لا يحتاج إلى نية، والكناية لا تلزم إلا بنية . ٥٥٧
- الصريح يحتاج إلى نية ١٥٠
- الضرر يزال ح ١٨٣، ١٨٤
- الضرورات تبيح المحظورات ح ٢١١، ٢٩٤
- الطلاق ما تكلم به الرجل ٣٠٩
- الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض . ٣٣٢، ٥٦٦
- الظهار بمنزلة الطلاق ٣٧

- الظهار يمين لا طلاق ح ٥٠٤
- الظهار يمين ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٧٣
- العادة محكمة ١٨٥
- العجماء جرحها جبار ح ٣٥
- عقل العبد في ثمنه مثل عقل الحر في دينه ٥١٩
- العمامة بمنزلة الخف . ٣٣٨، ٥٦٦
- العمد والخطأ في ضمان المتلفات سواء ، إذا كان المتلف مميزاً بالفعل . ١٧٢، ٥٥٨
- العمل بالقرعة مشروع ٢٤٧، ٥٦١
- عند تعذر رد العين ، رد القيمة كرد العين . ٥٧١
- العين المتعلقة بها حق لله تعالى أو لآدمي ، إما أن تكون مضمونة أو غير مضمونة ، فإن كانت مضمونة وجب ضمانها بالتلف والإتلاف بكل حال ، وإن لم تكن مضمونة ، لم يجب ضمانها بالتلف ، ووجب بالإتلاف ، إن كان المستحق موجوداً وإلا فلا ٣٨٥
- الغالب لا يترك للنادر ٣٤٧
- غاية الصغر للجارية تسع سنين . ٢٢٥، ٥٦١
- غسل النجاسة جائز بكل ماء طهور . ٥٦٥
- غير المسلمين إذا ارتفعوا إلينا حكمنا بحكم الإسلام ٤٠٣
- الفروج إلى العصبية ، والأموال إلى الأوصياء ٤٥٧
- الفريضة من جميع المال ، والتبرع من الثلث . ٥٦٠
- الفريضة من جميع المال ، والتطوع من الثلث . ٢١٨
- الفطرة تابعة للنفقة . ٥٦٨
- فعل المكره عليه بغير حق لا أثر له . ٥٦٠
- الفوائد التي لم يتقدم لها أصل عند المكلف كالميراث ، والهبة يعتبر فيه الحول بعد جوزه وقبضه . ٥٦٧
- القادر على اليقين لا يعمل بالظن ١٨٦
- القاضي أحق من الأمير في الفروج والأحكام . ٥٣٤، ٥٧٤

- القدرة على اليقين بغير مشقة قاذحة تمنع من الاجتهاد ٣٤٧
- القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد ١٨٦
- قوله تعالى: ((ما جعل عليكم في الدين من حرج)) الحج: ٧٨ ١٨٤،٣٥
- كل أمر قد ثبت واستقر يقيناً، فإنه لا يرفع حكمه بالشك ٣٤٩
- كل إنشاء سد تصرف الشرع، فهو باطل. ٥٥٩،٥٧٤
- كل امرأتين بينهما رحم محرم فإنه يحرم الجمع بينهما ، بحيث لو كانت إحداهما ذكراً لم يجز له التزوج بالأخرى ، لأجل النسب. ٥٧٣
- كل بيع فاسد يأخذ القيمة ويتزهر عن الفضل ٢٩٠
- كل تطوع دخل فيه لزمه ٢٧٨،٥٦٢
- كل ذبح لا يفيد إباحة اللحم لا يفيد طهارة المذبح ٣٥١
- كل ذي رحم لم تسم له فريضة على منزلة من سميت له ممن هو نحوه ٥٣
- كل زوج صح طلاقه صح ظهاره ح ٥٠٤
- كل شيء يشبهه عليك فدعه ١٩٤،٥٥٩
- كل شيء أجازته المال فليس بطلاق (يعني الخلع) ٣٦
- كل شيء أصابته السماء فهو طهور ٣١٩
- كل شيء بحكم الإسلام ٤٠٣
- كل شيء تأتى عليه السماء أرجو أن لا يكون به بأس ٣١٩
- كل شيء جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة ، والصدقة ، والرهن ، والوقف . ٤٣٠،٥٧٠
- كل شيء غير حتى ذهب عن اسم الماء فلا يتوضأ به ٣٢٣
- كل شيء لا يؤكل لحمه فبوله نجس ٣٢٦
- كل شيء لا يقاد منه فهو على العاقلة ٣٦
- كل شيء من الخضر فليس فيه زكاة إلا في ثمنه إذا حال عليه الحول ٣٦١
- كل شيء من الفاكهة بمنزلة النخل، لا يباح حتى تؤمن عليه العاهة ٢٩٠
- كل شيء وجب عليه وهو مسلم ، فهو عليه لا بد له من أن يأتي به . ٥٧٤
- كل شيء يأخذه الرجل من مال ولده فيقبضه فله أن يأكل ويعتق ٢٨٥

- كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به . ٣٢٣،٥٦٥
- كل شيء يستعمل فيما نهي عنه من الذهب والفضة أكرهه ٣٥٥
- كل شيء يفعل يوم المغار أرجو أن يكون واسعاً . ٣٩٤،٥٦٩
- كل شيء يلزمه فراقها (يعني زوجته) فهو فراق وليس بطلاق ٣٠٩
- كل طهارة لا تصح الصلاة مع العلم بفقدائها، لا تصح مع الجهل بفقدائها ٥٤
- كل عقد وتصرف لا يصح ويكون باطلاً بالهزل، فلا يصح ولا يعتبر مع الإكراه المجلي وغير المجلي ٢١١
- كل عمد ليس فيه قود فعقله في مال المصيب ٣٦
- كل فرقة بين الرجل وامرأته فهي فرقة وليست بطلاق ٥٦٤
- كل فرقة تكون من قبلها فلا صداق لها (يعني الزوجة) ٤٩٢
- كل قول أكره عليه بغير حق فهو باطل ٢١٣
- كل لما جاز بيعه جاز الاستئجار به، وأن يجعل جعلاً، وما لا فلا ٤٣١
- كل ما أخذ الرجل من مال ابنه حتى يحوزه فهو له ٢٨٥،٥٦٣
- كل ما جاز أن يكون مبيعاً أو مستأجراً جاز أن يكون صداقاً ٤٣٢
- كل ما جاز بيعه أو إجارته، جاز إعارته، وما لا فلا ٤٣١
- كل ما جاز بيعه جاز الصلح عليه، وما لا فلا ٤٣١
- كل ما جاز بيعه فعلى متلفه القيمة ٤٣٢
- كل ما جاز بيعه من بالغ حر غير محجور عليه جاز رهنه ٣٧
- كل ما جاز بيعه وشراؤه، ووجب ضمان غصبه، يقطع سارقه ٤٣٢
- كل ما صح بيعه صح إجارته، وما لا فلا ٤٣١
- كل ما صنعت شيئاً لم ترد به الزينة فلا بأس إلا بالصبغ والطيب (يعني المرأة المحادة) ٤٨
- كل ما كان الحكم فيه مترتباً على فعل المكلف يكون بسبب الإكراه لغوا بمترلة المعدوم ٢١٢
- كل ما كان من السباع فإنه لا يعجبنا أن يصلى في جلده وإن دبغ ٥٦٧، ٣٥١

- كل ما كيل أو وزن من سائر الأشياء فلا يجوز التفاضل فيه إذا كان جنسا واحدا ٥٣
- كل ما له مثل يرد بمثله ، فإن فات يرد قيمته . ٣٧،٥٧١
- كل ما نزل من السماء إلى الأرض فهو نظيف داسته الدواب أو لم تدسه ٣١٩
- كل ما يصح مع الهزل يصح مع الإكراه ٢١١
- كل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد ٥١٩
- كل ماء أو قدر يأتي عليه الماء فقد طهر ٣١٩
- كل ماء مطلق لم يتغير فهو طهور . ٥٦٥
- كل رسالة فصاحبها ضامن ٣٦
- كل من كان في يده شيء لغيره على سبيل الأمانة، فلا ضمان عليه فيما تلف في يده بغير تفريط والقول قوله مع يمينه في الهلاك ونفي التفريط ٣٠٢
- كل من وجب عليه شيء ففات ، لزمه قضاؤه ، استدراكاً لمصلحته . ٥٦٩
- كل موضع حكمنا فيه بالفرقة بين الزوجين ، فذلك فسخ لا طلاق . ٥٦٤
- كل هدي أو إطعام فهو لمساكين الحرم ٥٣،٣٩٠
- كلما صنع الأمير (يعني أمير الجهاد) من شيء فهو جائز ٣٩٣
- كلما لا يجزئ في الأضاحي ، لا يجزئ في الدماء الواجبة . ٣٨٨،٥٦٩
- الكنايات مفتقرة إلى نية . ١٤٧،٥٥٧
- لا بأس ببول ما أكل لحمه ٣٢٦
- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ٥٢،٥٦٧
- لا كفارة في يمين على ماض ٥٣٠
- لا مدخل للوصي في تزويج الأنثى ، إلا في أمة السفية . ٥٧٢
- لا مساع للاجتهاد في مور النص ١٨٦
- لا يؤخذ المكروه بما أقر به ٢١١
- لا يأكل من كل واجب إلا من هدي المتمتع ٥٣

- لا يترك حق لباطل. ١٨٢،٥٥٩
- لا يجتمع ماء الرجل في أختين . ٤٨٧،٥٧٢
- لا يجوز شيء من الخيل في إبطال حق مسلم ٢٥٧
- لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي ٢٩٣
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن ٢٩٣
- لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس ٢٩٣
- لا يصر في المستهلكات إلى القيمة، إلا عند تعذر إيجاب المثل. ٥٧١
- لا يصح من المكره بباطل عقد ولا حل ٢١٢
- لا يعطى الولد من الزكاة وإن سفل، ولا يعطى الوالدين وإن علو، ويعطى كل القرابة إذا لم يكونوا في عياله . ٥٦٨
- لا يقبل الله نافلة حتى تؤدى الفريضة ٢٧٧،٢٧٦
- لا يقضى على غائب ٣٦
- لا يكون الوالي إلا مسلما. ٢٤٠،٥٦١
- لا يترع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ٢٩٣
- اللفظ الصريح لا يحتاج إلى نية ح ١٤٧
- لفظ الواقف والموصي وكل عاقد يعمل على مذهبه وعاداته في خطابه ولغته
- التي يتكلم بها، وافق لغة العرب، أو الشارع ، لا ٤٤٨
- للعدر أثر في إسقاط الجبران ٥٤
- ليس على المال المستفاد زكاة، حتى يحول عليه الحول. ٣٥٨،٥٦٧
- ليس على مال مسلم توى ٢٩٠،٥٦٤
- ليس على وصي ضمان فيما أراد به الخير والحيطة ٣٠١
- ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ٣٧
- ليس للمحرمات ثمن، فلا ضمان على من أتلها إذا كان مجاهرا بها ٣٠٤
- ما أكره عليه إن كان بحق صح، أو بغير حق فلا ٢١٢
- ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين ١٨٦،٥٦٦

- ما جاز بيعه جاز رهنه ، و ما لا فلا. ٥٧٠
- ما جاز بيعه لا تجوز المساقاة فيه ٤٣٢
- ما جاز وقفه جاز بيعه ، و ما لا فلا. ٥٧٠
- ما كان جبران للعبادة لم تبطل بتركه ٥٣
- ما كان سبعا أو ذا مخلب فلا يصلي في جلده ٣٥١
- ما كان عوضا في الإجارة جاز أن يكون عوضا في الجعالة وما لا فلا ٤٣١
- ما كان من الخضر التي لا تبقى ، ولا تدخر ، ولا يقع فيها القفيز ، فلا زكاة إلا في أثمانها ٥٦٧
- ما لا بد منه ، لا يترك إلا بما لا بد منه. ٥٦٢
- ما لا يقبل التبعض يكون اختيار بعضه كاختيار كله ، وإسقاط بعضه كإسقاط كله ٥٦٦
- ما يدخل في البيع يدخل في الإقرار ، وما لا فلا ٤٣٢
- ما يسقط بالتوبة يسقط حكمه بالإكراه ، وما لا فلا ٢١٢
- ما يضمن بالعمد يضمن بالخطأ. ٥٥٨
- ما يلزم الشخص في حال الطوعية يصبح مع الإكراه ، وما لا فلا ح ٢١٢
- الماء الطهور إذا خلط بماء تجوز الطهارة به لم يضر. ٥٦٥
- الماء طهور لكل شيء . ٣١٩، ٥٦٥
- المتبرع لا يجبر على إتمام تبرعه . ٥٦٣
- المتقوم يضمن بالقيمة والمثل يضمن بالمثل. ٥٧١
- المثل لا يضمن بمتقوم مع وجوده . ٥٧١
- المحتال بالباطل معامل بنقيض قصده شرعا وقدر ١٨٧
- المخطئ والناسي كالعامد في بعض الأحكام . ١٦٨
- المدبر عبد ٤٧٦، ٤٧٤
- المرء أحق بكل ما في يديه من كالأو غيره ٢٩٠
- المرتد يؤخذ بأحكام المسلمين. ٥٧٤

- المستفاد بعد النصاب في أثناء الحول ، هل يضم إلى النصاب أو يفرد عنه ؟ ٥٦٧
- المُسَلَّم فيه ، شرطه أن يكون منضبط الصفات. ٥٧٠
- المشقة تجلب التيسير ١٨٤
- مقاطع الحقوق عند الشروط ٣٥
- المكاتب حر. ٢٢
- المكاتب عبد ما بقي عليه شيء ٤٧٤
- المكاتب عبد ٤٧٦، ٢٢
- من أتلف شيئاً صحيحاً فعليه مثله ، وإلا فقيمته صحيحاً . ٣٤٦، ٥٧٠
- من أتلف شيئاً لدفع أذاه له لم يضمه ٣٠٣
- من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد ، ففيه الدية ، وما فيه منه شيئان ، ففي كل واحد منهما نصف الدية ٥٣
- من استعجل الشيء قبل أوانه ، عوقب بحرمانه ١٨٦
- من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول ٣٥٨
- من تلبس في تطوع ، ثم فسد ، لم يجب عليه قضاؤه. ٥٦٣
- من تيقن الطهارة وشك في الحدث عمل بيقين الطهارة . ٥٦٦
- من جاز له أن يرهن ، أو يركن من الأحرار البالغين غير المحجور عليهم ، جاز له أن يركن على النظر وغير النظر ٣٧
- من ساق هديا واجبا فعطب أ و مات فعليه البدل وإن كان تطوعا فليس عليه البدل ٣٨٢، ٥٦٨
- من عليه فرض هل له أن يتنفل قبل أدائه بجنسه أم لا ٢٧٣، ٥٦٢
- من فعل المحظور ناسياً يجعل وجوده كعدمه ، ونسيان ترك المأمور لا يكون عذراً في سقوطه ، كما كان فعل المحظور ناسياً عذراً في سقوط الإثم عن فاعله. ٥٥٨
- من قاسم الربح فلا ضمان عليه ٣٦
- من لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره ح ٥٠٤
- من لم يرث لم يحجب ٤٦٨، ٥٧٢

- من وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة كل من تلزمه نفقته ، إذا كانوا مسلمين ، ووجد ما يؤدي عنهم . ٥٦٨
- من وجبت مؤنته وجبت فطرته . ٥٦٨
- الناسي أعذر من المخطئ على الأصح ، لأن التفريط مع المخطئ أكثر منه مع الناسي . ٥٥٩
- الناسي والعامد في اليمين والطلاق والعتاق و محظورات الإحرام سواء ٥٥٨
- نجس العين لا يظهر بحال . ٥٦٧
- النسيان عذر في المنهيات ، دون المأمورات . ٥٥٨
- النسيان لا يجعل المتروك من المأمور به مفعولاً . ٥٥٨
- النسيان يرفع الإثم في الإتلافات لا الضمان . ٥٥٨
- النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً ، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة ٢٥٨،٥٦١
- النفل أوسع باباً من الفرض ، ولهذا لا يلزم بالشروع . ٥٦٣
- النفل لا يقتضي واجباً . ٥٦٣
- النكاح فرقته أنواع ، وكلها فسخ إلا الطلاق . ٥٦٤
- نهي الرسول صلى الله عليه وسلم أدب ٥١
- النية إنما تعمل في الملفوظ . ٥٥٧
- النية تخصص العام وتفيد المطلق ١٤٧،٥٥٧
- النية لا تعارض الصريح لأنها أضعف من اللفظ ولذلك لا تعمل بمجرد ما ١٥٢
- هل المقلب في الظهار مشابهة اليمين أو مشابهة الطلاق ٥٠٤
- وتجنب كل ما يجتنبه الرجل . (يعني المرأة حال الإحرام) ٥٣
- الوسائل لها أحكام المقاصد . ٥٦٨
- الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدى ذلك . ٤٤٧،٥٧٢
- الوصي أب ، كلما صنع ، إذا كان على الإصلاح ، فهو جائز ٤٥٧

- وصي الميت كالأب. ٥٧٢
- الوصي بمنزلة الأب في كل شيء ، إلا النكاح. ٤٥٧،٥٧٢
- الوصي جائر الأمر يجوز له ما كان من طريق الإصلاح، ولكن لا يجوز له العتق ٤٥٧
- وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع للمسببات . ٥٦١
- يؤدي صدقة الفطر عن كل من هو في عياله ٣٧٤،٥٦٨
- يبدأ بفريضة الله ثم يقضي ما أوجب على نفسه ٢٧٣،٥٦٢
- يرجع إلى الظن إذا تعذر اليقين ٣٤٨
- يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا ١٨٤
- يضاف الفعل إلى الفاعل لا الأمر، ما لم يكن مجبرا ٢١١
- يضمن هدي المتعة، وجزاء الصيد، وكل شيء من الكفارات ٣٨٢
- يعمل بالظن في عامة أمور الشرع ٣٤٨
- اليقين لا يزول بالشك ح ٣٤٨،١٩٩،١٨٤،١٨٣،٥٥٩
- ينفذ ثلث الميت على ما أوصى به ٤٤٧
- اليهودية والنصرانية بمنزلة المسلمة، حكمهم واحد في جميع الأحكام ٤١٥

ثانياً : فهرس القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد

- الأبول كلها نجسه ، إلا بول ما يؤكل لحمه . ٣٢٦
- أحكام الزوجة الذميه مع المسلمة مثل أحكام المسلمين . ٤١٥
- إذا أغلق الباب وأرخي الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول . ٤٩٠
- إذا أيقن بالطهاره فهو على طهارته حتى يستيقن أحدث . ٣٤٦
- إذا حلف الحالف بما يكفر على أمرٍ ماضٍ فبان خلافه ، فلا كفارة عليه . ٥٢٦
- إذا لم يكن للمدعي بما يوجب الحد بينة فلا يستحلف المدعى عليه . ٥٤١
- أكره المسألة في كل شيء . ٢٣١
- أم الولد والمكاتب والمدير عبيد . ٤٧٤
- إنما النية فيما خفي وليس فيما ظهر . ١٤٧
- التقية باللسان وليس باليد . ٢٠٨
- جراح العبد على قدر ثمنه ، ما في جراح الحر من ديته . ٥١٦
- جراح غير المسلمين على حساب جراح المسلمين من دياتهم . ٥١٢
- الحائط حريم . ٤٤٢
- حكم الاسلام جائز على جميع الملل في كل شيء . ٤٠٣
- الحيل باطلة شرعا . ٢٥٦
- الزكاة لا يحاي بها قريب ، ولا تمتنع من بعيد ، ولا يدفع بها مذمه ، ولا يقي ، بها ماله . ٣٦٦
- السقط إذا تبين صار ولدا . ٢٦٥
- السلم جائز في كل ما أسلم فيه ، إذا كان في كيل معلوم ، ووزن معلوم إلى أجل مسمى أو صفة معلومة . ٤٢٤
- السمع شهادة . ٥٤٦

- الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض. ٣٣٢
- الظهار يمين. ٥٠٣
- العمامة بمثلة الخف. ٣٣٨
- العمل بالقرعة مشروع. ٢٤٧
- غاية الصغر للجارية تسع سنين. ٢٢٥
- الفريضة من جميع المال، والتطوع من الثلث. ٢١٨
- القاضي أحق من الأمير في الفروج والأحكام. ٥٣٤
- كل تطوع دخل فيه لزمه. ٢٧٨
- كل شيء جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة والصدقة والرهن. ٤٣٠
- كل شيء وجب عليه وهو مسلم فهو عليه لا بد له من أن يأتي به. ٥٢٢
- كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به. ٣٢٣
- كل شيء يشتهه عليك فدعه. ١٩٤
- كل شيء يفعل يوم المغار أرجو أن يكون واسعاً. ٣٩٤
- كل ما أخذ الرجل من مال ابنه فقبضه فهو له. ٢٨٥
- كل ما كان من السباع فإنه لا يعجبنا أن يصلي في جلده وإن دبغ. ٣٥١
- كلما لا يجزىء في الأضاحي لا يجزىء في الدماء الواجبة. ٣٨٨
- لا يجتمع ماء الرجل في أختين. ٤٨٧
- لا يعطى الولد من الزكاة وإن سفل، ولا يعطى الوالدين وإن علو، ويعطى كل القرايه إذا لم يكونوا في عياله. ٣٧١
- لا يكون الوالي إلا مسلماً. ٢٤٠
- لا يترك حق لباطل. ١٨٢
- ليس على المال المستفاد زكاة، حتى يحول عليه الحول. ٣٥٨
- ليس على مال مسلم توى. ٢٩٠
- ما كان من الخضر التي لا تبقى، ولا تدخر، ولا يقع فيها القفيز

- ٣٦١ فلا زكاة فيها.
- ٣١٩ • الماء طهور لكل شيء.
- ١٦٨ • المخطئ والناسي كالعامد في بعض الأحكام .
- ٤٣٦ • من أتلف شيئا صحيحا فعليه مثله، وإلا فقيمته صحيحا.
- من ساق هديا واجبا فعطب أو مات فعليه البدل وإن كان تطوعا
- ٣٨٢ فليس عليه البدل.
- ٤٦٨ • من لم يرث لم يحجب.
- ٤٤٧ • الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدى ذلك.
- ٤٥٧ • الوصي بمنزلة الأب في كل شيء ، إلا النكاح.
- ٣٧٤ • يؤدي صدقة الفطر عن كل من هو في عياله.
- ٢٧٣ • يبدأ بفريضة الله ثم يقضى ما أوجب على نفسه.

المصادر والمراجع

١. أبحاث هيئة كبار العلماء، المملكة العربية السعودية، إعداد الأمانة العامة للهيئة، حتى الجزء الرابع، طبعة دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٢. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، للدكتور مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٩هـ.
٣. الإجماع، لابن عبد البر، جمع وترتيب فؤاد بن عبدالعزيز الشهب، وعبد الوهاب بن ظافر الشهري، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٤. الإجماع، للإمام ابن المنذر (ت: ٣١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
٥. أحكام أهل الذمة، للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق يوسف البكري/ شاكر العاروري، رمادي للنشر، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٦. أحكام أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض من كتاب الجامع، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت: ٢٣٥هـ) تحقيق د/ إبراهيم بن حمد السلطان، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٧. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن علي بن محمد البصري الماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨. الأحكام السلطانية، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد قاسم الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ.

٩. أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)،
المكتبة التجارية، مكة المكرمة، مصطفى أحمد الباز.
١٠. أحكام المسح على الحائل من خف وعمامة وجبيرة، لأبي عمر دبيان بن
محمد الديبان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
١١. أحكام النساء، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق عبدالقادر
أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
١٢. الأحكام الوسطى، لإمام أبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الأزدي (ابن
الخراط) (ت: ٥٨٢هـ)، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة
الرشد، الرياض ١٤١٦هـ.
١٣. الأحكام في أصول الأحكام للشيخ سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي
علي بن محمد الأمدي (ت: ٦٣١هـ)، تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي،
مؤسسة النور، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
١٤. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن
العباس الفاكهي (ت: ٢٧٢هـ)، تحقيق عبدالملك بن دهيش، دار خضر،
بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
١٥. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لابن الوليد الأزرق محمد بن عبدالله
بن أحمد الأمين بن محمد المختار (ت: ٢٤٤هـ) وقيل غيرها، تحقيق رشدي
الصالح ملحس، مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة.
١٦. إدرار الشروق على أنواء الفروق للإمام أبي القاسم قاسم بن عبدالله
بن الشاط (ت: ٧٢٣هـ) مطبوع مع كتاب الفروق للقرافي ضبطه و
صححه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
سنة ١٤١٨هـ.
١٧. الأربعين النووية، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)،
له عدة طبعات منتشرة، وأشير فيها إلى رقم الحديث.

١٨. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
١٩. الأشباه والنظائر في النحو، للإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبوبكر جلال الدين السيوطي (ت: ٨٤٩هـ) طبع دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤١٧هـ.
٢٠. الأشباه والنظائر في مذهب أبي حنيفة، لابن نجيم زين العابدين بن إبراهيم، (ت: ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٢١. الأشباه والنظائر، لابن الملقن أبي حفص الأنصاري (ت: ٨٠٤هـ) تحقيق حمد الخضير، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٢٢. الأشباه والنظائر، لابن الوكيل محمد بن عمر أبي عبد الله بن الرجل (ت: ٧١٦هـ) تحقيق أحمد العنقري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
٢٣. الأشباه والنظائر، للسبكي عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٢٤. الإشراف على مذاهب العلماء، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ)، تحقيق أبو حماد صغير أحمد محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٢٥. الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٢٦. أصول أبي الحسن الكرخي (ت: ٣٤٠هـ)، وهو الرسالة الأولى من كتاب قواعد الفقه لمحمد عميم الإحسان المجدي البركتي، مطبعة كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٧. أصول السرخسي = المحرر في أصول الفقه، للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق وتخرّيج صلاح عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، نشر عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٢٨. أصول الفقه، شمس الدين محمد بن مفلح (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق الدكتور فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٢٩. أصول الفقه، للشيخ محمد بن أحمد بن أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، طبع دار الفكر العربي.
٣٠. أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دراسة أصولية مقارنة للدكتور عبدالله التركي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة عام ١٤١٦هـ.
٣١. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد الشنقيطي، (ت: ١٣٩٣هـ) طبع على نفقة محمد بن عوض بن لادن، دار الأصفهاني، جدة ١٣٧٨هـ.
٣٢. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق د/ محمد بن سعيد بن عبدالرحمن آل سعود، مطبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٣٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٣٤. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين لخير الدين الزركلي مات (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.
٣٥. إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية (ت: ٦٩١هـ — ٧٥١م)، تحقيق/ محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، طبعة ١٣٨١هـ.

٣٦. الإقناع لطالب الانتفاع، لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي (ت: ٩٦٨هـ)، تحقيق د/ عبدالله بن عبدالحسن التركي، طبعة دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٧. الأم، للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٣٨. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (أصوله وضوابطه وآدابه)، لخالد بن عثمان السبت، المنتدى الإسلامي، لندن، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٣٩. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت: ٣١١هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٤٠. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق د/ صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى.
٤١. الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٤٢. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التيمي السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق عبدالله البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.
٤٣. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.
٤٤. أنوار البروق في أنواء الفروق المعروف بالفروق للقراقي للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس القراقي (ت: ٦٨٤هـ)، ضبطه وصححه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٤٥. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت: ٣١٨ هـ)، تحقيق الدكتور أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.

٤٦. إيثار الإنصاف في آثار الخلاف، لسبط بن الجوزي (ت: ٦٥٤ هـ)، تحقيق ناصر العلي الخليلي، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

٤٧. إيضاح السالك إلى قواعد الإمام مالك، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي مات (٩١٤ هـ)، تحقيق: أحمد بو طاهر الخطابي، طبعة إحياء التراث الإسلامي، بين حكومة المغرب ودولة الإمارات العربية.

٤٨. الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لأبي العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري (ت: ٧١٠ هـ)، تحقيق د/ محمد أحمد إسماعيل الخاروف، دار الفكر، بدمشق ١٤٠٠ هـ.

٤٩. الإيضاح والتبيين لما وقع فيه الأكثرون من مشاهة المشركين، لحمود بن عبدالله التويجري مات (١٤١٣ هـ)، مؤسسة النور، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ.

٥٠. اختلاف العلماء، لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤ هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، مطبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ.

٥١. الاختيارات الجلية في المسائل الخلافية، مطبوع مع نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب لعبدالله بن عبدالرحمن آل بسام مات (١٤٢٣ هـ)، مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٥٢. الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي (ت: ٨٠٣ هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

٥٣. الاشتباه وأثره في العبادات، لخالد بن صالح الزير، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه والأصول، جامعة أم القرى، ١٤١١ هـ.

٥٤. الاعتناء في الفرق والاستثناء، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن سليمان البكري (ت: ٨٧١هـ—)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ. وله طبعة أخرى باسم الاستغناء في الفروق والاستثناء تحقيق سعود الثبيتي، طبع معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٥٥. اقتضاء الصراط المستقيم، لأحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ—)، تحقيق ناصر بن عبدالكريم العقل، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية، الطبعة السابعة ١٤١٩هـ.
٥٦. الانتباه لتحقيق عويس مسائل الإكراه مطبوع مع الفتاوى الفقهية لابن حجر الهيتمي .
٥٧. الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي (ت: ٥١٠هـ—)، تحقيق د/ سليمان بن عبدالله العمير، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ .
٥٨. بدائع الضائع في ترتيب الشرائع، لإمام أبي بكر مسعود الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ—)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٥٩. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن زيد القرطبي المشهور بابن رشد (ت: ٥٩٥هـ—)، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز ١٤١٥هـ.
٦٠. البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ محمد بن إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٤هـ—)، تحقيق وطباعة دار الفكر، بيروت، عام ١٣٩٨هـ.
٦١. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ—) دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٦٢. البطلان ضابطه وتطبيقاته في فقه العبادات، لشيخ الدكتور محمد بن سليمان المنيعي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٦٣. بلغة الساغب وبغية الراغب، لأبي عبدالله محمد بن أبي القاسم محمد بن الخضر ابن تيمية (ت: ٦٢٢هـ)، تحقيق الشيخ بكر بن عبدالله أبوزيد، دار العاصمة للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٦٤. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة مصطفى محمد بمصر.

٦٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: د/ عمر بن عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، الأولى، ١٤١٣هـ.

٦٦. تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٧. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لبرهان الدين إبراهيم بن علي المعروف بابن فرحون اليعمرى المالكي (ت: ٧٩٩هـ)، طبع دار الكتب العلمية.

٦٨. التحجيل في تخريج مالم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، للشيخ عبدالعزيز بن مرزوق الطريفي، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤٢٢هـ.

٦٩. تحفة أهل الطلب في تجريد أصول قواعد ابن رجب، لعبدالرحمن السعدي (ت: ١٣٧٦هـ) تحقيق خالد المشيقح، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٧٠. تحفة الأحوذى لشرح جامع الترمذي، للإمام أبي العلا محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧١. تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف، للحافظ المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٧٢. التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية لصالح بن فوزان الفوزان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
٧٣. تذكرة الحفاظ للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق الشيخ زكريا عميرات، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ.
٧٤. المترجل من الكتاب الجامع لعلوم الإمام أحمد ، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت: ٣١١هـ)، تحقيق الشيخ عبدالله بن محمد المطلق، طبع مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٧٥. صحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، مطبوع مع الفروع لابن مفلح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٧٦. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
٧٧. التعريفات ، للرجائي علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ) تحقيق إبراهيم الإياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
٧٨. التعريفات الفقهية، لأحمد عميم الإحسان الجحددي البركتي، وهو الرسالة الرابعة من كتاب قواعد الفقه، مطبعة كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٧٩. تغليق التعليق على صحيح البخاري ، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، طبع المكتب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
٨٠. تفسير آيات أشكلت على بعض المفسرين ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، داسة وتحقيق عبدالعزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤١٧هـ.

٨١. تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية (ت: ٥٤٦هـ) تحقيق عبدالسلام بن عبدالشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٨٢. تفسير ابن كثير = تفسر القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٨٣. تفسير البغوي = معالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٨٤. تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق عبدالرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٨٥. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٢١٠هـ)، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.

٨٦. تفسير القرطبي = الجامع لاحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ.

٨٧. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق أبوالأشبال صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٨٨. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق حسن بن عبس قطب، مؤسسة قرطبة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٨٩. تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم للعلامة الحافظ خليل بن كيكليدي العلاني (ت: ٧٦١هـ)، حقيق الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ الطبعة الأولى عام ١٤٠٣هـ.

٩٠. التمهيد في أصول الفقه، لمحموظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني (ت: ٥١٠ هـ)، تحقيق مفيد محمد أبو عشمه، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٩١. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لأبي محمد عبدالرحمن بن الحسن الإسنوي (ت: ٧٧٢ هـ)، تحقيق د/ محمد حسن هيتو، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

٩٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ) تحقيق سعيد أحمد غراب، طبع عام ١٤١٠ هـ.

٩٣. تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، لأحمد بن إبراهيم بن محمد الدمشقي، الشهير بابن النحاس (ت: ٨١٤ هـ)، مطابع الرياض.

٩٤. التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع في فقه أحمد بن حنبل، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت: ٨٨٥ هـ)، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ.

٩٥. تنقيح وتحقيق أحاديث التعليق، للإمام محمد بن أحمد المعروف بابن عبدالهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤ هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

٩٦. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى.

٩٧. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، المشهور بتهذيب الفروق، لمحمد بن علي بن حسين (ت: ١٣٦٧ هـ). مطبوع بحاشية الفروق، ضبط وتصحيح خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

٩٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢ هـ—)، تحقيق د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٣ هـ—.
٩٩. تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠ هـ—) تحقيق علي محمد البجاوي وآخرون بإشراف عبدالسلام هارون، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبع مطابع سجل العرب.
١٠٠. تهذيب سنن أبي داود، للإمام ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ—)، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.
١٠١. التوضيح في حل غوامض التنقيح لصدر الشريعة عبدالله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت: ٧٤٧ هـ—)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ—.
١٠٢. التيسير في قواعد علم التفسير، للإمام محي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت: ٨٧٩ هـ—)، تحقيق د/ مصطفى محمد حسين الذهبي، مكتبة القدس، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ—.
١٠٣. جامع الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمذي (ت: ٢٤٩ هـ—)، بيت الأفكار الدولية، عمان.
١٠٤. جامع العلوم والحكم لأبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين المشهور بابن رجب (ت: ٧٩٥ هـ—)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤١٥ هـ—.
١٠٥. الجامع في العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية عبدالله والمروزي والميموني وصالح، تحقيق محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ—.
١٠٦. الجرح والتعديل، للإمام الحافظ شيخ الإسلام الرازي (ت: ٣٢٧ هـ—)، مطبعة مجلس دائرة المعارف، بالهند، الطبعة الأولى.

١٠٧. جمع مسائل الإمام أحمد الفقهية برواية مهنا الشامي، رسالة ماجستير، إعداد إسماعيل مرحبا، قسم الفقه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٩هـ.

١٠٨. جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري كان حياً سنة (٣٩٥هـ)، تحقيق أحمد عبدالسلام دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٠٩. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، لمحمد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

١١٠. الجوهرة النيرة، تأليف أبو بكر بن علي بن محمد الخرواي العبادي الحنفي، المطبعة الخيرية.

١١١. حاشية أبي الضياء علي بن علي الشيراملسي (ت: ١٠٨٧هـ)، طبع مع نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٤هـ.

١١٢. حاشية ابن عابدين = رد المختار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، تأليف محمد أمين بن عمر المشهور بابن عابدين الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، طبع دار الكتب العلمية.

١١٣. حاشية ابن قائد على المنتهى، وهو عثمان بن أحمد بن سعيد النجدي (ت: ١٠٩٧هـ) مطبوع بحاشية منتهى الإيرادات، تحقيق عبدالله بن عبدالحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١١٤. حاشية ابن قاسم على الروض المربع، وهو الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي (١٣٩٢هـ)، طبع وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

١١٥. حاشية الشيخ سليمان البجيرمي الشافعي (ت: ١٢٢١هـ) وتسمى تحفة الحبيب على شرح الخطيب، والمقصود شرح الخطيب محمد الشربيني (ت: ٩٧٧هـ) المسمى الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، طبع دار الفكر العربي.

تنبيه: له حاشية أخرى على المنهج تسمى: التجريد لنفع العبيد، أيضا طبع دار الفكر العربي.

١١٦. حاشية الشيخ عبدالله دراز على كتاب الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٧. حاشية الشيخ علي بن أحمد الصعيدي العدوي (١١٨٩هـ)، على هامش كتاب الخرشبي (ت: ١١٠١)، على مختصر خليل، دار الفكر.
١١٨. حاشية سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، للشيخ محمد نجيت المطيعي، مطبوع مع نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، عالم الكتب.
١١٩. حاشية محقق أصول الفقه لابن مفلح، تحقيق د/ فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
١٢٠. حكم الذبائح المستوردة، أحد بحوث هيئة كبار العلماء، بالمملكة العربية السعودية، طبع دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
١٢١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٠هـ.
١٢٢. حياة الحيوان الكبرى، للشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت: ٨٠٨هـ)، المكتبة الإسلامية.
١٢٣. خلق الإنسان بين الطب والقرآن، د/ محمد علي البار، الدار السعودية، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ.
١٢٤. الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
١٢٥. دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة، للإمام يوسف بن حسن بن أحمد، المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ) تحقيق د/ عبدالله الطيار، و د/ عبدالعزيز الحجيلان. دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٢٦. الذخيرة ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٧٢٣هـ)، طبع دار الغرب الإسلامي.

١٢٧. ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل، جمع أبي عبدالله حنبل بن إسحاق بن حنبل (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق د/محمد نغش، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٢٨. الذيل على طبقات الحنابلة للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (ت: ٧٩٥هـ) تحقيق أسامة حسن وحازم علي بهجت، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٢٩. رؤوس المسائل في الخلاف على مذهب أبي عبدالله أحمد بن حنبل، لأبي جعفر عبد الخالق بن عيسى العباسي الهاشمي (ت: ٤٧٠هـ)، تحقيق د/عبد الملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٣٠. رسالة في الرد على الرافضة، لأبي حامد محمد المقدسي (ت: ٨٨٨هـ)، تحقيق عبدالوهاب خليل الرحمن، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٣١. الرسالة، للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، طبع المكتبة العلمية، بيروت.

١٣٢. رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، ضوابطه وتطبيقاته، د/ صالح بن حميد، طبعة مركز البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٣٣. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، للشيخ أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث، الرياض ١٤١٣هـ.

١٣٤. الروض المربع ومعه حاشية الروض لابن قاسم النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، طبع وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

١٣٥. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، لعبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت: ٦٢١هـ)، تحقيق د/عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ.

١٣٦. زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي القرشي (ت: ٥٩٧ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.

١٣٧. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرئؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٦ هـ.

١٣٨. الزهد، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، بتحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ.

١٣٩. سبل السلام شرح بلوغ المرام، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني اليمني (ت: ١١٨٢ هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي/ إبراهيم محمد الجمل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الحادية عشر ١٤١٨ هـ.

١٤٠. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبدالله بن حميد (ت: ١٢٩٥ هـ)، تحقيق د/ بكر بن عبدالله أبوزيد، و د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

١٤١. سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ)، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ.

١٤٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

١٤٣. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ)، طبع بيت الأفكار الدولية.

١٤٤. سنن ابن ماجه لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه (ت: ٢٧٣ هـ)، طبع بيت الأفكار الدولية.

١٤٥. سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ)، دار الفكر، بيروت ١٤١٤ هـ.

١٤٦. سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبدالله بن بهرام الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)،
دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ.

١٤٧. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)،
تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى
١٤١٤هـ.

١٤٨. سنن النسائي، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)،
طبع بيت الأفكار الدولية.

١٤٩. سنن سعيد بن منصور، للإمام سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني
(ت: ٢٢٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٥٠. السياسة الشرعية، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، نشر
وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ.

١٥١. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)،
تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٠هـ.
١٥٢. سيرة الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفضل صالح بن الإمام أحمد
(ت: ٢٦٥هـ) تحقيق الدكتور فؤاد بن عبدالمنعم أحمد، طبع دار السلف،
الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ.

١٥٣. السيرة النبوية، لابن هشام (ت: ٢١٨هـ)، تحقيق مصطفى السقا، و
إبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ أشبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ.

١٥٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبدالحلي بن العماد
الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٥. شرح آداب القاضي، للإمام أبي بكر أحمد بن عمر الخصاف
(ت: ٢٦١هـ)، شرحه عمر بن عبدالعزيز المعروف بالصدر (الحسام) الشهيد

(ت: ٥٣٦هـ) تحقيق أبو الوفاء الأفغاني وأبو بكر فهد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٥٦. شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة، لسعيد بن علي بن وهف القحطاني، راجعه الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ.

١٥٧. شرح الرحبية لبسط المارديني، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

١٥٨. شرح الزركشي على متن الخرقى، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٧٢هـ) تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٥٩. شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٦٠. شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٦١. شرح العمدة في الفقه، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق د/ سعود بن صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٦٢. شرح القواعد السعدية، للشيخ عبدالحس بن عبدالله الزامل، اعتنى به أيمن العنزي، دار أطلس، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٦٣. شرح القواعد الفقهية = شرح قواعد المجله لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا (ت: ١٣٥٧هـ)، دار القلم، دمشق، الطبعة الخامسة ١٤١٩هـ.

١٦٤. الشرح الكبير، شرح المقنع، لأبي الفرج عبدالرحمن بن محمد ابن قدامة (ت: ٦٨٢هـ)، المطبوع مع الإنصاف والمقنع، تحقيق د/ عبدالله التركي، و

د/ عبدالفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٦٥. شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز المعروف بابن النجار (ت: ٩٧٢هـ) تحقيق د/ محمد الزيجلي و/د نزيه حماد، طبعة دار الفكر، نشر مركز إحياء التراث ١٤٠٠هـ.

١٦٦. الشرح الممتع على زاد المستقنع، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢٢هـ)، مؤسسة آسام، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

١٦٧. شرح النووي لصحيح مسلم = المنهاج في شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، ط بيت الأفكار الدولية.

١٦٨. شرح حدود ابن عرفة، لأبي عبدالله محمد الأنصاري الرصاع (ت: ٨٩٤هـ)، تحقيق محمد أبوالأجفان و الطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣هـ.

١٦٩. شرح فتح القدير للإمام محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٦٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٧٠. شرح مختصر الروضة لأبي الربيع سليمان بن عبدالقوي بن سعيد الطوفي (ت: ٧١٦هـ) تحقيق د/ عبدالله التركي، توزيع إدارة الشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٧١. شرح مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٧٢. شرح معاني الآثار للإمام أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي (ت: ٣٢١هـ) تحقيق محمد زهري النجار، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة عام ١٤١٦هـ.

١٧٣. شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يوسف بن إدريس البهوني (١٠٥١هـ)، دار الفكر.

١٧٤. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (صاحب السنن) (ت: ٢٧٩هـ). حققه: سيد بن عباس

الجليمي، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ.

١٧٥. الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري توفي قريباً من (٣٩٨هـ)،

تحقيق شهاب الدين أبو عمر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٧٦. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للأمر علي بن بلبان الفارسي

(ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة

الثانية ١٤١٤هـ.

١٧٧. صحيح ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى

الأعظمي، المكتب الإسلامي.

١٧٨. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

(ت: ٢٥٦هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض

١٤١٩هـ.

١٧٩. صحيح الترغيب والترهيب للشيخ الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، طبع مكتبة

المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.

١٨٠. صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير للألباني (ت: ١٤٢٠هـ)،

تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٨١. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

(ت: ٢٦١هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٨٢. صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، للشيخ ناصر الدين الألباني

(ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، عام

١٤١١هـ.

١٨٣. الصلاة وحكم تاركها، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن

أيوب الحنبلي المعروف بابن القيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، طبع دار ابن كثير،

دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٨٤. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق

عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٨٥. طبقات الحنابلة للإمام القاضي أبي الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى

(ت: ٥٢٦هـ) تحقيق أسامة بن حسن وحازم علي بهجت. طبع دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ. ورجعت أيضا لتحقيق الشيخ

عبدالرحمن بن سليمان العثيمين حفظه الله.

١٨٦. طبقات القراء، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٨٧. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد

(ت: ٢٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٨٨. الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)

تحقيق سيد عمران، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

١٨٩. طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي

الحنفي (ت: ٥٣٧هـ) تحقيق محمد حسن محمد الشافعي، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٩٠. العدة شرح العمدة، لبهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي

(ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة

السادسة ١٤٢١هـ.

١٩١. العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي

الحنبلي (ت: ٤٥٨)، تحقيق الدكتور أحمد بن علي سير المبارك، طبعت

بإشراف المحقق، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٩٢. العذب الفاضل شرح عمدة الفارض، للشيخ إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم

الشمري الفرضي (ت: ١١٨٩هـ)، أمر بطبعة الملك فيصل آل سعود.

١٩٣. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لجلال الدين عبدالله بن نجم بن شاس (ت: ٦١٦هـ)، طبع دار المغرب الإسلامي.
١٩٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى.
١٩٥. علم المقاصد الشرعية، للدكتور نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
١٩٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ) دار الفكر، بيروت.
١٩٧. العوارض الأهلية عند الأصوليين، للدكتور حسين بن خلف الجبوري، مركز البحوث العلمية، وإحياء التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
١٩٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٩. غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.
٢٠٠. غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، لشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ)، الطبعة الأولى على نفقة ابن قاسم حاكم قطر.
٢٠١. غريب الحديث للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ) تحقيق عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى عام ١٤٠٢هـ.
٢٠٢. غمز عيون البصائر لأحمد بن محمد الحموي المصري (ت: ١٠٩٨هـ)، اعتنى بإخراجه نعيم أشرف نور أحمد، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٠٣. الفتاوى المصرية لابن تيمية، للشيخ أبي عبدالله محمد بن علي الحنبلي البعلبي (ت: ٧٧٧ هـ)، تحقيق عبدالمجيد سليم، دار السنة المحمدية ١٣٦٨ هـ.
٢٠٤. فتح الباري، للإمام أحمد بن علي ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)، حقق الشيخ عبدالعزيز بن باز ثلاثة أجزاء منها، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٨٠ هـ.
٢٠٥. فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ)، تحقيق عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
٢٠٦. فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، لعبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٨٥ هـ)، تحقيق الوليد بن عبدالرحمن بن محمد آل فريان، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الطبعة الرابعة ١٤١٩ هـ.
٢٠٧. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦ هـ) تحقيق أحمد شاكر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.
٢٠٨. الفروع لأبي عبدالله محمد بن مفلح (ت: ٧٦٢ هـ)، تحقيق حازم القاضي دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
٢٠٩. الفروق الفقهية والأصولية مقوماتها — شروطها — نشأتها — تطورها ، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين ، طبع مكتبة الرشد ، الرياض ، الأولى ١٤١٩ هـ
٢١٠. الفروق اللغوية للإمام الأديب أبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري كان حياً سنة ٣٩٥ هـ. تحقيق حسام الدين القدسي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت .
٢١١. الفروق على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمعظم الدين أبي عبدالله السامري (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق محمد بن إبراهيم اليحيى، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.
٢١٢. الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي طبع دار الفكر ، دمشق، الطبعة الثالثة ، عام ١٤٠٩ هـ

٢١٣. الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، أبو الفرج (ت: ٣٨٠هـ)، اعتنى به الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ.

٢١٤. الفوائد الجليلة في المباحث الفرضية للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ)، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢١٥. الفوائد الزينية في مذهب الحنفية، تأليف زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، تقدم أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، طبع دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢١٦. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٩هـ)، لأحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا الغزاوي المالكي (ت: ١٢٠هـ)، طبع دار الفكر.

٢١٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢١٨. قاعدة الأمور بمقاصدها، دراسة نظرية وتأصيلية للدكتور يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢١٩. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً لسعدي أبوجيب، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٢٠. القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ)، مطبعة السعادة، مصر.

٢٢١. القرى لقاصد أم القرى، لأبي العباس أحمد بن عبدالله بن محمد محب الدين الطبري (ت: ٦٩٤هـ)، تحقيق مصطفى السقا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٢. قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، لأبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق عبداللطيف حسن عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٢٣. القواعد الحسان لتفسير القرآن، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ).

٢٢٤. القواعد الصغرى = الفوائد في مختصر القواعد، للإمام العز بن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق عادل عبدالموجود/ علي معوض، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٢٥. قواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الرسالة الثالثة من كتابه قواعد الفقه، مطبعة كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٢٦. القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها، للدكتور صالح بن غانم السدلان، دار بلنسية، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٢٢٧. القواعد الفقهية المبادئ، المقومات، المصادر، دراسة نظرية للدكتور يعقوب بن عبدالوهاب الباسحين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٢٢٨. القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، د/ محمد بكر إسماعيل، دار المنار، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢٩. القواعد الفقهية عند الحنابلة، رسالة لنيل شهادة العالمية العالية (الدكتوراه) مقدمة من الشيخ وليد آل فريان، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية.

٢٣٠. القواعد الفقهية مفهوماً، نشأها، تطورها، الدكتور علي أحمد الندوي، طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٢٣١. القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي — دراسة تأصيلية — للدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العجلان، طبع بعناية المؤلف بمطابع الحميضي، الطبعة الثانية عام ١٤٢٢هـ.

٢٣٢. القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد عثمان شبير، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٣٣. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢٢هـ)، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٥هـ.

٢٣٤. القواعد النورانية الفقهية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) تحقيق محمد حامد الفقيهي، إدارة ترجمان السنة شيش محل رود لاهور، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٢٣٥. القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٦هـ.

٢٣٦. القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في فقه الأسرة، إعداد محمد بن عبدالله الصواط، مكتبة دار البيان الحديثة، الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.

٢٣٧. القواعد والفوائد الأصولية، لأبي الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلبي، المعروف بابن اللحام (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. وتم الرجوع أيضاً للقسم الأول منه بتحقيق عائض بن عبدالله الشهراني، رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير، قسم أصول الفقه، جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١٨هـ.

٢٣٨. القواعد وتحرير الفوائد، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، ورجعت أيضاً لتحقيق أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٢٣٩. القواعد، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ (ت: ٧٥٨هـ) تحقيق أحمد بن عبدالله بن حميد، طبع مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

٢٤٠. الكاشف، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٤١. الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالير النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، مكتبة الرياض، بالرياض، الأولى ١٣٩٨هـ.

٢٤٢. الكافي، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق د/عبدالله بن عبدالحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٤٣. الكامل في التاريخ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٤هـ.

٢٤٤. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٢٤٥. كتاب التهذيب في الفرائض، لمحمود بن أحمد بن الحسن الكلوثاني (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق د/راشد بن محمد بن راشد الهزاع، دار الخراز، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٤٦. كتاب الزهد، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.

٢٤٧. كتاب القواعد، لأبي بكر بن محمد بن عبدالمؤمن المعروف بتقي الدين الحصني (ت: ٨٢٩هـ) تحقيق عبدالرحمن بن عبدالله الشعلان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٤٨. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٤٩. كتاب نهاية الأحكام في بيان ما للنية من أحكام، للسيد أحمد أحمد بن يوسف الحسيني، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٥٠. كتب شيخ الإسلام الموجودة وغير الموجودة في الفتاوى، إعداد الدكتور عبدالرحمن المحمود، وهي مذكرة مصورة في مركز الأنصاري، مكة المكرمة، مدخل جامعة أم القرى.

٢٥١. كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت: ١٠٥١هـ)، تحقيق إبراهيم بن أحمد عبد الحميد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٢٥٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطي الرومي، المعروف بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

٢٥٣. الكليات، لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ) تحقيق عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٢٥٤. كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت: ٩٧٥هـ)، تحقيق بيت الأفكار الدولية.

٢٥٥. لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٢٥٦. لسان الميزان للإمام أحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ.

٢٥٧. المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

٢٥٨. المبسوط، لشمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ.

٢٥٩. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، (ت: ٥١٨هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٦٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧هـ.

٢٦١. المجموع المذهب في قواعد المذهب، للإمام أبي سعيد خليل بن كيكلي العلاتي (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد بن عبدالغفار بن عبدالرحمن الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

٢٦٢. المجموع شرح المذهب المتن لإبراهيم بن علي الشيرازي (ت: ٤٧٦ هـ)، والشرح لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، تحقيق محمد نجيب المطيعي، توزيع المكتبة العالمية، بالفجالة.

٢٦٣. مجموع فتاوى شيخ الأسلام ابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن قاسم (ت: ١٣٩٢ هـ)، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية عام ١٤١٦ هـ.

٢٦٤. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي البركات، عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية (ت: ٦٥٢ هـ)، ومعه النكت والفوائد السنية لشمس الدين بن مفلح مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ.

٢٦٥. المحلى، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت.

٢٦٦. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت: ٦٦٦ هـ)، تحقيق شهاب الدين أبي عمر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ.

٢٦٧. مختصر التحرير في أصول الفقه، لابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢ هـ)، تحقيق محمد مصطفى محمد رمضان، دار الأرقم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

٢٦٨. مختصر الخرقي، للإمام أبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي الحنبلي (ت: ٣٣٤ هـ)، تحقيق محمد زهير الشاويش، دار السلام، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ.

٢٦٩. مختصر الشمائل المحمدية للترمذي، اختصره محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٣ هـ.

٢٧٠. مختصر المزني على الأم، للإمام تلميذ الشافعي أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت: ٢٧٤ هـ)، تحقيق محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

٢٧١. مختصر سنن أبي داود، للحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوي أبو محمد المنذري (ت: ٦٥٦هـ)، بتحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، بمصر.
٢٧٢. المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية — تعريفها، نشأتها، تطورها، للدكتور إبراهيم محمد الحريري، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٢٧٣. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للعلامة عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران (ت: ١٣٤٦هـ) ضبطه وصححه محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.
٢٧٤. المدخل الفقهي العام، لمصطفى أحمد الزرقاء (ت: ١٤٢٠هـ)، دار الفكر، ١٩٦٧م.
٢٧٥. المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخریجات الأصحاب، لشيخ بكر بن عبدالله أبوزيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.
٢٧٦. المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، للدكتور عبدالكريم زيدان، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة عشر عام ١٤١٧هـ.
٢٧٧. المدخل للفقه الإسلامي تاريخه، قواعده، مبادئه العامة، للدكتور عبدالله الدرعان، طبع مكتبة التوبة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.
٢٧٨. المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية الإمام سحنون بن سعيد النتوخي، عن الإمام عبدالرحمن بن قاسم، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٢٧٩. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، للإمام أبي محمد علي أحمد بن سعيد بن جزم الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق حسن أحمد إبسر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٢٨٠. المراسيل، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
٢٨١. مزيل الداء عن أصول القضاء، لعبدالله بن مطلق الفهيد (ت: ١٣٧٧هـ)، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ.

٢٨٢. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ت: ٢٧٥هـ) تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ.

٢٨٣. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبدالله (ت: ٢٩٠هـ) تحقيق علي سليمان المهنا مكتبة الدار بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٨٤. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية الكوسج، وهو إسحاق بن منصور الكوسج (ت: ٢٥١هـ)، والكتاب حقق في عدد من الرسائل والبحوث وهي: (١) الطهارة والصلاة، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالله الزاحم، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

(٢) كتاب الصيام، تحقيق الدكتور عيد بن سفر الحجيلي، دار البخاري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

(٣) النكاح والطلاق، تحقيق عبدالله بن معتق السهلي، رسالة في شعبة الفقه الجامعة الإسلامية ١٤٠٦هـ.

(٤) المناسك والكفارة، تحقيق عيد بن سفر بن مسفر الحجيلي، رسالة في شعبة الفقه، الجامعة الإسلامية ١٤٠٦هـ.

(٥) قسم المعاملات، تحقيق الدكتور صالح المزيدي، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

(٦) الحدود والديات، تحقيق حسين مطر البلوشي، رسالة في شعبة الفقه، الجامعة الإسلامية ١٤٠٦هـ.

(٧) من كتاب الجهاد إلى آخر كتاب العتق، تحقيق سليم محمد مطر البلوشي، رسالة في شعبة الفقه، الجامعة الإسلامية ١٤٠٦هـ.

٢٨٥. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية حرب، لأبي محمد حرب بن إسماعيل الكرمان (ت: ٢٨٠هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد فايز بن أحمد بن حامد حابس، قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.

٢٨٦. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية عبدالله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت: ٣١٧ هـ)، تحقيق محمود بن محمد الحجاج، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

٢٨٧. مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

٢٨٨. مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه أبي الفضل صالح (ت: ٢٦٦ هـ)، تحقيق د/ فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية، الهند، الأولى ١٤٠٨ هـ.

٢٨٩. المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق د/ عبدالكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

٢٩٠. المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، للدكتور عبدالإله بن سليمان الأحمد، طبع بدار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤١٦ هـ.

٢٩١. المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٢٩٢. المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد (ثلاثاً) الغزالي (ت: ٥٠٥ هـ)، طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ.

٢٩٣. مسند أبي يعلى الموصلي، للإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت: ٣٠٧ هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

٢٩٤. مسند الشافعي، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، مطبوع مع كتاب الأم للشافعي رحمه الله، تحقيق محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٩٥. المسند، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، شرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، بمصر، الطبعة الثانية ١٣٦٨هـ. وأيضاً رجعت للطبعة الميمنية، وطبعة المسند بإشراف الشيخ عبد الله التركي وتحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٢٩٦. المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الغني الحراني الحنبلي (ت: ٧٤٥هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٩٧. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق موسى محمد علي، و د/ عزت علي عطية، طبع دار الكتب الحديثة.

٢٩٨. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الكتاب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٩٩. المطلع على أبواب المقنع، للإمام عبد الله بن محمد بن أبي الفتح البجلي (ت: ٧٠٩هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ.

٣٠٠. معالم السنن لأبي سليمان الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، مطبوعة مع مختصر سنن أبي داود، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية.

٣٠١. معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٠٢. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، طبع عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٣٠٣. معجم الأدباء — إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب — لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت: ٦٢٦هـ) تحقيق: د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الأولى — ١٩٩٣م.

٣٠٤. معجم الأصوليين، تأليف الدكتور محمد مظهر بقا، الجزء الأول، طبع معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
٣٠٥. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت: ٦٢٦هـ)، طبع دار الفكر، بيروت.

٣٠٦. المعجم الصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ.

٣٠٧. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث، الطبعة الثانية.

٣٠٨. معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية، لعمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٠٩. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د/ محمود عبدالرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة للنشر والطباعة، دار الاعتصام، بالمغرب.

٣١٠. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق بن غيث البلادي كان حياً سنة (١٤٠٢هـ)، دار مكتبة مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٣١١. معجم المقاييس في اللغة، للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، طبع دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٣١٢. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣١٣. معونة أولي النهى شرح المنتهى، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، الشهير بابن النجار (ت: ٩٧٢ هـ)، تحقيق عبد الملك بن دهيش، دار الخضر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

٣١٤. معين الحكام في ما يتردد بين الخصمين من الأحكام، لأبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي (ت: ٨٤٤ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ.

٣١٥. المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الحنفي (ت: ٦١٠ هـ)، طبع دار الكتاب العربي.

٣١٦. مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل للإمام جمال الدين يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٩٠٩ هـ) اعتنى به أشرف عبد المقصود، طبع مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٦ هـ.

٣١٧. المغنى، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة (ت: ٦٢٠ هـ)، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ.

٣١٨. مفاتيح الفقه الحنبلي للدكتور سالم علي الثقفي، طبع بعناية المؤلف، الطبعة الثانية عام ١٤٠٢ هـ.

٣١٩. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة، للإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ)، تحقيق عبد الله محمد الصديق، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.

٣٢٠. مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، للدكتور يوسف أحمد محمد البدوي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٣٢١. مقال للمستشار جمال صادق المرصفاوي، نظام القضاء في الإسلام، في مؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٤ هـ، طباعة إدارة الثقافة والنشر، في جامعة الإمام محمد بن سعود.

٣٢٢. المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، الإمام عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)، المطبعة السلفية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٣٢٣. الممتع في شرع المقنع، لزين الدين المنبجي التنوخي الحنبلي، تحقيق د/ عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٣٢٤. منار السبيل، للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (ت: ١٣٥٣هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ.

٣٢٥. مناقب الإمام أحمد للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) رجعت فيه لطبعين الأولى لم يوضح عليها اسم المحقق ولا الناشر، والطبعة الثانية بتحقيق الشيخ عبد الله التركي، طبع دار هجر الطبعة الثانية عام ١٤٠٩هـ، وإذا رجعت للأخيرة بينت ذلك.

٣٢٦. مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق السيد أحمد صقر، طبع مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

٣٢٧. المنتخب من العلل للخلال، للإمام عبد الله بن أحمد الشهير بن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٢٨. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا وآخرون، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢٩. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المالكي (ت: ٤٩٤هـ)، طبع بدار الكتاب الإسلامي.

٣٣٠. منتهى الإیرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، لمحمد بن أحمد الفتوحي، المشهور بابن النجار (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٣١. المنشور في القواعد، لأبي عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله، المعروف بالزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٣٢. منح الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد المعروف بالشيخ عlish المالكي (ت: ١٢٩٩هـ)، طبع دار الفكر.

٣٣٣. منهاج الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٣٤. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لعبدالرحمن بن محمد العليمي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣٣٥. المذهب في علم أصول الفقه المقارن، للدكتور عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٣٣٦. الموافقات في أصول الشريعة، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق عبدالله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣٧. موسوعة الإجماع، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالله بن مبارك البوصي، دار البيان الحديثة، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٣٣٨. الموسوعة الفقهية الكويتية، وهي إعداد جماعة من العلماء بإشراف وزارة الأوقاف الكويتية، إصدار وطبع وزارة الأوقاف الكويتية.

٣٣٩. موسوعة القواعد الفقهية، لمحمد صدقي بن أحمد البرنو، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٣٤٠. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، إشراف د/ مانع بن حماد الجهني، مطبوعات دار الندوة العالمية لشباب العالم الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٣٤١. الموطاء، الإمام بن مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

٣٤٢. موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الرافضة في منهاج السنة، رسالة ماجستير، للدكتور عبدالله بن إبراهيم الشمسان، قسم العقيدة، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة ١٤١١هـ.

٣٤٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٣٤٤. المنتقى، للإمام أبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٤٥. نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر، للإمام أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تعليق أبو عبدالرحيم محمد كمال الدين الأدهمي، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

٣٤٦. نزهة النواظر على الأشباه والنظائر لمحمد أمين بن عمر المعروف، بابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٤٧. نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، مكتبة الرياض الحديثة.

٣٤٨. النظريات الفقهية، للدكتور محمد الزحيلي، طبع دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٤٩. نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء للدكتور محمد الروكي، طبع دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ.

٣٥٠. نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية، لتركيا بن محمد الأنصاري السبكي (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق عبدالرزاق أحمد حسن عبدالرزاق، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٣٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٥٢. نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب، للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن آل بسام (ت: ١٤٢٣هـ)، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية.

وهو غير كتاب نيل المآرب بشرح دليل الطالب للتغلي (ت: ١١٣٥هـ).

٣٥٣. هداية الأريب الأجمد لمعرفة أصحاب الرواية عن أحمد لسليمان بن عبدالرحمن بن حمدان (ت: ١٣٩٧هـ) تحقيق الشيخ بكر أبوزيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٥٤. الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل (ت: ٥١٣هـ) تحقيق الشيخ عبدالله التركي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٣٥٥. الواضح في شرح مختصر الخرقى، لأبي طالب عبدالرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٥٦. الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية لمحمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الخامسة ١٤١٩هـ.

٣٥٧. الورع لأبي بكر أحمد بن محمد بن الحاج المروزي (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المعارف للرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.

٣٥٨. الوقوف من مسائل الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت: ٣١١هـ) تحقيق عبدالله بن أحمد بن علي الزيد مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

الفهرس العام للموضوعات

- ٦ مقدمة في بيان أهمية الموضوع، طريقة عملي في البحث .
- ٧ أهمية الموضوع وسبب اختياره .
- ١٠ طريقة عملي في البحث .
- ١٣ خطة البحث .
- ١٣ تمهيد في التعريف بالموضوع، وترجمة موجزة للإمام أحمد ، وفيه مبحثان:
- ١٤ المبحث الأول : في التعريف بالموضوع وفيه مطالب :
- المطلب الأول : تعريف القاعدة الفقهية، والضابط الفقهي، والقاعدة الأصولية،
- ١٥ والنظرية الفقهية، والفروق بينها، وفيه تمهيد وفروع :
- ١٥ الفرع الأول : تعريف القاعدة الفقهية لغة واصطلاحاً .
- ١٥ أولاً : التعريف اللغوي .
- ١٦ التعريف الاصطلاحي (باعتبار القواعد الفقهية علماً على قواعد معينة) .
- ١٩ الفرع الثاني : تعريف الضابط الفقهي والفرق بينه وبين القاعدة الفقهية.
- ١٩ أولاً : الضابط الفقهي .
- ٢١ ثانياً : أهم الفروق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي .
- ٢٣ الفرع الثالث : تعريف القاعدة الأصولية، والفرق بينها وبين القاعدة الفقهية
- ٢٥ فائدة في الربط بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية وفروعه.
- ٢٥ الفرع الرابع : تعريف النظرية الفقهية .
- ٢٦ الفرق بين القواعد الفقهية و النظريات الفقهية .
- ٢٩ تنبيه : حول القول بأن النظريات الفقهية لم يعرفها علمائنا السابقين .
- ٣٢ ملحظ آخر حول تسمية نظرية .

- المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن نشأة القواعد الفقهية وتدوينها وفيه فروع: ٣٤
- الفرع الأول: طور النشوء والتكوين. ٣٥
- الفرع الثاني: طور النمو والتدوين. ٣٨
- سرد أهم المصنفات في القواعد الفقهية حسب وفيات أصحابها. ٣٩
- ذكر ثلاثة مؤلفات تميزت عن غيرها في تلك الفترة. ٤٠
- تقسيم هذه الفترة إلى أربع فترات زمنية. ٤٢
- الفرع الثالث: الرسوخ والاستقرار والنهضة العلمية المعاصرة. ٤٣
- المطلب الثالث: جهود الحنابلة في علم القواعد الفقهية وفيه فروع: ٤٦
- الفرع الأول: الإمام أحمد بن حنبل و القواعد الفقهية. ٤٧
- أولاً: رسوخ مفهوم القاعد عند الإمام أحمد. ٤٧
- ثانياً: إطلاق الإمام أحمد عبارات هي قواعد وضوابط فقهية. ٤٨
- ثالثاً: ربط الإمام أحمد فتاوية واجتهاداته بالقواعد من نصوص الكتاب والسنة ٤٩
- رابعاً: نقد الإمام أحمد القواعد التي لم يرضي إطلاقاً. ٥٠
- الفرع الثاني: جهود علماء المذهب في علم القواعد الفقهية وذلك من خلال ٥٢
- عرض كتابين منها: ٥٢
- أولاً: كتاب مختصر الخرقى. ٥٢
- ثانياً: كتاب الروايتين و الوجهين لأبي يعلى. ٥٣
- الفرع الثالث: عرض المؤلفات والدراسات في القواعد الفقهية الخاصة ٥٤
- بالمذهب.
- المطلب الرابع: كتب المسائل والرسائل التي اعتمدها. ٦٠
- المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام أحمد رحمه الله عليه وفيه مطالب: ٦٦
- المطلب الأول: اسمه ونسبته ومولده. ٦٧
- المطلب الثاني: نشأته العلمية، ورحلاته و أشهر شيوخه و تلاميذه ٦٩
- تلاميذ أحمد ممن رووا عنه المسائل و الذين ورد ذكرهم في هذا البحث. ٧٤

٨٢	المطلب الثالث : مكانته الفقهية وفيه فروع :
	الفرع الأول : استنباطه من نصوص الكتاب والسنة بالفهم الدقيق والنظر
٨٥	القوي
٩٢	الفرع الثاني : تحليل المسائل وذكر التقاسيم فيها .
٩٥	الفرع الثالث : معرفة أحوال الناس ومراعاة مصالحهم وبعد نظره في ذلك .
١٠١	الفرع الرابع : استعمال الإمام أحمد للحيل المباحة في التوصل للهدف المباح .
١٠٤	الفرع الخامس : مناظراته وحواره الفقهي في الرد على المخالفين .
١١٠	الفرع السادس : حرص الإمام أحمد على تدريب تلاميذه الفقه وحثهم عليه .
	الفرع السابع : ظهور مذهبه وأتباعه في عصره ، والأخذ برأيه حتى من
١١٢	مشايخه وأقرانه .
١١٤	وقفات مع قصة ابن جرير الطبري مع الحنابلة .
١١٨	الفرع الثامن : جهود الإمام أحمد في القواعد الفقهية .
١١٩	الفرع التاسع : الإمام أحمد في علم أصول الفقه .
١٢١	أولاً : عرض الإمام أحمد لبعض القواعد والمسائل الأصولية .
١٢٤	ثانياً : مناقشة الإمام أحمد بعض المسائل الأصولية .
١٢٦	الفرع العاشر : الإمام أحمد و الفروق الفقهية .
١٢٩	المطلب الرابع : ثناء العلماء عليه .
	المطلب الخامس : ثباته على الحق .
١٣٣	أولاً : ابتداء المحنة وسببها .
١٣٣	ثانياً : في ذكر خبر الإمام مع المأمون .
١٣٤	ثالثاً : ذكر خبر الإمام مع المعتصم .
١٣٥	رابعاً : ذكر خبره مع الواثق .
١٣٨	خامساً : ذكر خبره مع المتوكل .
١٣٨	المطلب السادس : وفاته رحمة الله عليه .
١٤٠	

الباب الأول : دراسة وتصنيف القواعد والضوابط الفقهية .

- وفيه تمهيد وفصلان : ١٤٢
- تمهيد وفيه بيان الطريقة التي اتبعها في دراسة القواعد والضوابط الفقهية. ١٤٣
- الفصل الأول :** القواعد الفقهية العامة التي لا تختص بكتاب معين من كتب الفقه . ١٤٦
- القاعدة الأولى : إنما النية فيما خفي وليس في ظهر . ١٤٧
- القاعدة الثانية : المخطئ والناسي كالعامد في بعض الاحكام ١٦٨
- القاعدة الثالثة : لا يترك حق لباطل . ١٨٢
- القاعدة الرابعة : كل شيء يشتبه عليك فدعه . ١٩٤
- القاعدة الخامسة : التقية باللسان لا باليد . ٢٠٨
- القاعدة السادسة : الفريضة من جميع المال ، والتطوع من الثلث . ٢١٨
- القاعدة السابعة : غاية الصغر للجارية تسع سنين . ٢٢٥
- القاعدة الثامنة : أكره المسألة في كل شيء . ٢٣١
- القاعدة التاسعة : لا يكون الولي إلا مسلماً . ٢٤٠
- القاعدة العاشرة : العمل بالقرعة مشروع . ٢٤٧
- القاعدة الحادية عشرة : الحيل باطلة شرعاً . ٢٥٦
- القاعدة الثانية عشرة : السقط إذا تبين صار ولدأ . ٢٦٥
- قواعد عامة في العبادات** ٢٧٢
- القاعدة الثالثة عشرة : يبدأ بفريضة الله ثم يقضي ما أوجب على نفسه . ٢٧٣
- القاعدة الرابعة عشرة : كل تطوع دخل فيه لزمه . ٢٧٨
- قواعد عامة في المعاملات :** ٢٨٤
- القاعدة الخامسة عشرة : كل ما أخذ الرجل من مال ابنه فقبضه فهو له . ٢٨٥
- القاعدة السادسة عشرة : ليس على مال مسلم توى . ٢٩٠
- قواعد عامة في الأحوال الشخصية** ٣٠٨
- القاعدة السابعة عشرة : كل فرقة بين الرجل وامراته فهي فرقة وليست بطلاق ، ٣٠٩
- إلا أن يلفظ بالطلاق . ٣١٧

الفصل الثاني : الضوابط الفقهية المتعلقة بكتاب معين .

٣١٧

٣١٨

ضوابط في كتاب الطهارة و المياه .

٣١٩

الضابط الأول : الماء طهور لكل شيء.

٣٢٣

الضابط الثاني : كل شيء يتحول عن اسم الماء لا يعجبني أن يتوضأ به.

٣٢٦

الضابط الثالث : الأبوال كلها نجسة إلا بول ما يؤكل لحمه.

٣٣٢

الضابط الرابع : الطهارة لا ينتقض بعضها دون بعض.

٣٣٨

الضابط الخامس : العمامة بمنزلة الخف.

٣٤٦

الضابط السادس : إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن أنه أحدث.

٣٥٠

ضابط في كتاب الصلاة :

٣٥١

كل ما كان من السباع لا يعجبنا أن يصلي فيه وإن دبغ

٣٥٧

ضوابط في كتاب الزكاة

٣٥٨

الضابط الأول : ليس على المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول .

٣٦١

الضابط الثاني : ما كان من الخضر التي لا تبقى ، ولا تدخر ، ولا يقع فيها القفيز فلا زكاة فيها.

٣٦٦

الضابط الثالث : الزكاة لا يحاي بها قريب ، ولا تمتنع من بعيد ، ولا يدفع بها مذمة ، ولا يقي بها ماله.

٣٦٦

٣٧١

الضابط الرابع : لا يعطى الولد من الزكاة وإن سفل ، ولا يعطى الوالدين وإن علو ، ويعطى كل القرابة إذا لم يكونوا في عياله.

٣٧٤

٣٨١

الضابط الخامس : يؤدي صدقة الفطر عن كل من هو في عياله.

ضوابط في كتاب المناسك :

٣٨٢

الضابط الأول : من ساق هدياً واجباً فعطب أو مات فعليه البدل وإن مات تطوعاً ، فليس عليه البدل.

٣٨٨

٣٩٣

الضابط الثاني : كلما لا يجزيء في الأضاحي لا يجزيء في الدماء الواجبة.

٣٩٤

ضابط في كتاب الجهاد :

كل شيء يفعل يوم المغار أرجو أن يكون واسعاً.

- ٤٠٢ ضوابط في كتاب أحكام أهل الملل .
- ٤٠٣ الضابط الأول : حكم الإسلام جائز على جميع الملل في كل شيء.
- ٤١٥ الضابط الثاني : أحكام الزوجة الذمية مع المسلمة مثل أحكام المسلمين
- ٤٢٣ ضوابط في كتاب البيوع :
- الضابط الأول : السلم جائز في كل ما أسلم فيه ، إذا كان في كيل معلوم ، ووزن معلوم إلى أجل أو صفة معلومه.
- ٤٢٤
- ٤٣٠ الضابط الثاني : كل شيء جاز فيه البيع يجوز فيه الهبة والصدقة والرهن.
- ٤٣٥ ضابط في كتاب الضمان :
- ٤٣٦ من أ تلف شيئاً صحيحاً فعليه مثله ، وإلا فقيمتة صحيحاً.
- ٤٤١ ضابط في باب أحياء الموت .
- ٤٤٢ الحائط حريم
- ٤٤٦ ضوابط في كتاب الوصايا :
- الضابط الأول : الوصايا ينتهي فيها إلى ما أوصى الموصي لا يتعدي ذلك.
- ٤٤٧
- الضابط الثاني : الوصي بمنزلة الأب في كل شيء ، إلا في النكاح
- ٤٥٧
- ٤٦٧ ضابط في كتاب الفرائض :
- من لم يرث لم يحجب.
- ٤٦٨
- ٤٧٣ ضابط في كتاب العتق :
- أم الولد و المكاتب و المدبر عبيد.
- ٤٧٤
- ٤٨٦ ضوابط في كتاب النكاح :
- الضابط الأول : لا يجتمع ماء الرجل في أختين.
- ٤٨٧
- الضابط الثاني : إذا أغلق الباب وأرخي الستر فقد وجب بينهما ما يجب بالدخول.
- ٤٩٠
- ٥٠٢ ضابط في كتاب الظهار :
- الظهار عيمن.
- ٥٠٣
- ٥١١ ضوابط في كتاب الجنائيات :
- الضابط الأول : جراح غير المسلمين على حساب جراح المسلمين من دياتهم.
- ٥١٢

الضابط الثاني : جراح العبد على قدر ثمنه مثل ما في جراح الحر من دينه ٥١٦

ضابط في كتاب الحدود: ٥٢١

كل شيء وجب عليه وهو مسلم فهو عليه لا بد من أن يأتي به ٥٢٢

ضابط في كتاب الإيمان : ٥٢٨

إذا حلف الحالف بما يكفر على أمر ماضي فبان خلافه فلا كفارة عليه. ٥٢٩

ضابط في كتاب القضاء : ٥٣٣

القاضي أحق من الأمير في الفروج والأحكام ٥٣٤

ضابط في كتاب الدعوى و البيئات : ٥٤٠

إذا لم يكن للمدعي بما يوجب الحد بينه فلا يستحلف المدعي عليه. ٥٤١

ضابط في كتاب الشهادات : ٥٤٥

السمع شهادة . ٥٤٦

الباب الثاني : مقارنة القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد

بالقواعد والضوابط المدونة في مصادر هذا الفن وفيه تمهيد وفصلان . ٥٥٠

تمهيد : في بيان أهمية هذه المقارنة وعرض مصنفات القواعد الفقهية التي تم ٥٥١

اعتمادها في المقارنة . ٥٥١

أولاً : بيان أهمية هذه المقارنة . ٥٥١

ثانياً : عرض المصنفات في القواعد الفقهية التي اعتمدها في هذه المقارنة: ٥٥٣

(أ) المصنفات في المذهب الحنبلي . ٥٥٣

(ب) المصنفات في المذهب الحنفي . ٥٥٣

(ج) المصنفات في المذهب المالكي . ٥٥٣

(د) المصنفات في المذهب الشافعي . ٥٥٤

(هـ) مصنفات أخرى غير منسوبة لمذهب معين . ٥٥٤

الفصل الأول : مقارنة القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد بالقواعد

المدونة في كتب القواعد الفقهية . ٥٥٦

الفرع الأول : مقارنة القواعد الفقهية العامة التي لا تختص بكتاب معين ٥٥٧

٥٦٥ الفرع الثاني : مقارنة الضوابط الفقهية المتعلقة بباب معين من أبواب الفقه

الفصل الثاني : تصنيف نتائج مقارنة القواعد و الضوابط الفقهية

٥٧٦ وفيه ثلاث مباحث :

٥٧٧ **المبحث الأول :** القواعد و الضوابط المروية عن الإمام أحمد ، و الموجودة بنصها أو بلفظ قريب منها ، مع اتحاد في المعنى .

٥٧٨ **المبحث الثاني :** القواعد و الضوابط المروية عن الإمام أحمد و التي حصل فيها تدخل مع قواعد أخرى من نقص أو زيادة مؤثرة أو خصوص أو عموم .

٥٨٠ **المبحث الثالث :** القواعد التي يظن انفراد الإمام أحمد بها .

الخاتمة

٥٨١ **الفهارس**

٥٨٥ فهرس الآيات .

٥٨٦ فهرس الأحاديث .

٥٩٢ فهرس آثار الصحابة .

٦٠٠ فهرس الأعلام المترجم لهم .

٦٠٣ فهرس القواعد والضوابط الفقهية الوارد ذكرها في عموم البحث .

٦١١ فهرس القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد

٦٢٦ فهرس المراجع والمصادر .

٦٢٩ فهرس الموضوعات .

٦٦٨